الرسائل العلمية (٣)

المقترب

في بيان المضطرب

(تعريفه - قواعده - أمثلته
والرجال الموصوفون بالاضطراب)

تأليف
أحمد بن عمر بن سالم بازمول
المدرس بمعهد الحرم المكي

دار الخراز

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار الخراز

المملكة العربية السعودية - ص ب: ١٦٤ - جدة: ٢١٤١١
هاتف وناسوخ: ٦٧٠٠٤٨٤ - ٦٧١٢٧٤٧

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فانطلاقاً من قوله تعالى ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾[(١)] أتوجه بالشكر لله تعالى الذي أنعم عليّ بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها الإنعام بإتمام هذه الرسالة وأسأله سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

وانطلاقاً من قوله ﷺ : "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[(٢)] أتوجه بخالص شكري لفضيلة شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور/ سليمان الصادق البيرة – الأستاذ المشارك في جامعة أم القرى بكلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة – الذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته وملاحظاته السديدة ورعايته الدائبة الذي فتح لي باب بيته في أي ساعة شئت هذا مع كثرة مشاغله وعظم مسئولياته سائلاً المولى عز وجل أن يجزيه عني خير ماجزى به شيخاً عن تلميذه وأن يسهل له الصعاب ويعينه في أمور دينه ودنياه.

كما أتوجه في هذا المقام بالدعاء لوالدي بالمغفرة والرحمة الذي توفي أثناء كتابتي للرسالة وذلك في يوم الجمعة ١٤١٨/٣/٧هـ والذي كان له علي فضل كبير في إخراج هذه الرسالة.

---

(١) سورة إبراهيم آية (٧).

(٢) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٩٥) وأبوداود في السنن رقم (٤٨١١).

وأتوجه في هذا المقام بالشكر والدعاء لوالدتي - حفظها المولى ورعاها - التي كان لها عليّ فضل كبير في إخراج هذه الرسالة.

وأشكر زوجتي أم عمر على ما قامت به من جهودٍ أثناء كتابة الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في هذا البحث وأخص بالذكر أخي الشيخ الدكتور/ محمد بن عمر بازمول وشيخي الفاضل الدكتور/ وصي الله عباس والأستاذ الفاضل/ خالد بن محمد بادغيش جزاهم الله خيراً.

هذا وأشكر الشيخين الجليلين:

فضيلة الدكتور/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

فضيلة الدكتور / أحمد عطاء الله.

حفظهما الله

على تجشمهما المشاق في قراءة هذا البحث ومناقشته وتقويمه.

والله أسأل أن يجزيهما خير الجزاء وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهما إنه سميع مجيب.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة أم القرى بمكة المكرمة والمسؤولين عليها عموماً وإلى المسئولين في كلية الدعوة وأصول الدين خصوصاً على إتاحة هذه الفرصة العلمية المباركة وعلى ما تقدمه من خدمات عظيمة للعلم وطلابه.

مفتاح مصطلحات ورموز الرسالة

المصطلح أو الرمز	معناه
الإرواء	إرواء الغليل للألباني
الأوسط	المعجم الأوسط للطبراني
ت	التاريخ
التقريب	تقريب التهذيب لابن حجر
التلخيص للذهبي	تلخيص المستدرك
التلخيص للحافظ	التلخيص الحبير
التهذيب	تهذيب التهذيب للحافظ
ت الكمال	تهذيب الكمال للمزي
الجرح	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
الحلية	حلية الأولياء
الزاد	زاد المعاد لابن قيم الجوزية
الشعب	شعب الإيمان للبيهقي
الصغير	المعجم الصغير للطبراني
ض	الضعفاء
الفتح	فتح الباري
الكشف	كشف الأستار للهيثمي

الكبرى	السنن الكبرى
الكبير	المعجم الكبير للطبراني
اللسان	لسان الميزان للحافظ
المعرفة للفسوي	المعرفة والتاريخ
المعرفة للبيهقي	معرفة السنن والآثار
المشكل	شرح مشكل الآثار للطحاوي
المعاني	شرح معاني الآثار للطحاوي
المجروحين	كتاب المجروحين لابن حبان
الميزان	ميزان الاعتدال للذهبي
النبلاء	سير أعلام النبلاء
النهاية	النهاية في غريب الحديث لابن الأثير
....	إشارة لحذف

تنبيه:

- إذا أطلقت كلمة (الحافظ) فالمراد الحافظ ابن حجر وغيره مقيداً.
- إذا كان الرواي من أصحاب التهذيب فالاصطلاحات الواردة في ترجمته هي اصطلاحات التقريب.
- إذا كان الرواي مدلساً فطبقته في طبقات المدلسين للحافظ:

(الأولى والثانية) تقبل عنعنتهم.

(الثالثة فما بعد) لابد من التصريح.



مقدمة الرسالة

بسم ا لله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ با لله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده ا لله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لاإله إلا ا لله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2].

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

أمّا بعد[4]:

فإن الإشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يُشْغَلُ به الوقت، وأفضلُ ما يُسعى إليه في العُمْر، وأشرفُ ما يُتحصل عليه ؛ إذ هو إرث

(١) سورة آل عمران (١٠٢).
(٢) سورة النساء (١).
(٣) سورة الأحزاب (٧٠، ٧١).
(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها ﷺ بين يدي حاجته. أخرجها أحمد في المسند ٤٣٢/١ من حديث ابن مسعود وهو حديث صحيح صححه أحمد شاكر في شرح المسند (رقم ٣٧٢٠، ٣٧٢١، ٤١١٥، ٤١١٦) و كذا ناصر الدين الألباني وله فيها رسالة بعنوان (خطبة الحاجة التي كان رسول ا لله ﷺ يعلمها أصحابه).

الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

وتوجهتْ جهودُ علماءِ الأ مّـة إلى خدمة القرآن والسنة، خدمةً لامثيل لها في عهد البشرية جمعاء ؛ أمّا في خدمة القرآن [فقصدتْ طائفة تعليم القرآن وحِفْظَهُ ومعرفةَ اختلافِ القراءاتِ فيه ومَعَانِيهِ ومُشْكِلِهِ ومُتَشَابِهِهِ وغَرِيبِهِ.

وقصدتْ طائفةٌ تعليمَ فرائِضِهِ وأحْكَامِهِ وحَظْرِهِ وإباحَتِهِ وأوامِرِهِ وزواجِرِهِ وناسِخِهِ، ومَنْسُوخِهِ.

وطائفةٌ قصدتْ حِفْظَ جُمَلِهِ وإدامةَ تِلاوتِه دَرْساً وقراءة من غير أن يعرفوا منه معنى في الإعراب ولاوجهاً في قراءة ولاعددَ آيٍ ولا معنى ولا مُشْكِلاً.

وكلٌ يُثيبه فيما عَلِم وعَمِل مجازىً وا لله جواد كريم.

وكذلك أفهامُ حملةِ العلمِ من السنن والآثار متفرقةٌ وإراداتُهُم متفاوتة وهِمَمُهم إلى التباين مصروفة وطبقاتهم فيما حَمَلُوه غير متساوية.

فطائفة منهم قصدتْ حِفْظَ الأسانيد من الروايات عن رسول ا لله ﷺ وأصحابه الذين ندب ا لله جل وعز إلى الاقتداء بهم فاشتغلت بتصحيح نقول الناقلين عنهم ومعرفة المسند من المتصل، والمرسل من المنقطع، والثابت من المعلول، والعدل من المجروح، والمصيب من المخطيء، والزائد من الناقص ؛ فهؤلاء حفاظ العلم والدين النافون عنه تحريف غالٍ وتدليس مدلسٍ وانتحال مبطلٍ وتأويل جاحدٍ ومكيدة ملحدٍ ؛ فهم الذين وصفهم الرسول ﷺ ودعا لهم وأمرهم بالإبلاغ عنه فهذه الطائفة هم الذين استحقوا أن يقبل ماجوزوه وأن يرد ما جرحوه وإلى قولهم يرجع عند ادّعاء من حرّف وتدليس مدلسٍ ومكيدة ملحدٍ.

وكذلك إلى قولهم يرجع أهل القرآن في معرفة أسانيد القراءات والتفسير؛ لمعرفتهم بمن حضر التنزيل من الصحابة ومن لحقهم من التابعين، وقرأ عليهم وأخذ

عنهم، ولعلمهم بصحة الإسناد الثابت من السقيم، والراوي العدل من المجروح والمتصل من المرسل.

وطائفة اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحرام والحلال، واقتصروا على ما ذكرت أئمة الأمصار من المتون عن رسول الله ، وعن الصحابة في كتبهم وقصروا عمّا سبقت إليه أهل المعرفة بالروايات وثابت الإسناد وأحوال أهل النقل من الجرح والتعديل فهم غير مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذكر خبرٍ عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين لهم بإحسانٍ - فيه حكم ؛ ليعرفوا صحة ذلك من سقمه وصوابه من خطئه.

وطائفة ثالثة أكثرت الجمع والكتابة غير متفقهين في متن ولا عارفين بعلة إسناد فإنهم في الجمع والاستكثار والتدوين فهم داخلون - إن شاء الله - في قول رسول الله ﷺ: **((رحم الله امرءاً سمع مقالتي حتى يُبلغَها مَنْ هو أفقه منه))**[1].

وكلٌّ والحمد لله على خير كثير، فسبحان من جعل الاختلاف من العلماء تسهيلاً على خلقه، ورحمةً لعباده، والحمد لله ربِّ العالمين] [2].

[ومن أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات ﷺ وأعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومجملها ومختلفها وغير ذلك من أنواعه

(١) حديث متواتر: انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي الفيض الكتاني (٤٢ رقم ٣). والحديث أفرده عبد المحسن العبّاد - بدراسة خاصة في جزء بعنوان: دراسة حديث " نضّر الله امرءاً سمع مقالتي" رواية ودراية.

(٢) مابين المعقوفتين من ((رسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات)) لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن مندة (٢٨ - ٣١).

المعروفات ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رواتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمدلس وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والارسال والوقوف والرفع والقطع والا نقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم -رضي الله عنهم وعن سائر المسلمين والمسلمات - وغير ماذكرته من علومه المشهورات][١].

تسمية الموضوع:

وقد وفقني الله عزوجل للاشتغال بحديث رسول الله ﷺ وتعلمه، وقد رأيت بعد الاستخارة و الاستشارة أن أتقدم لنيل درجة الماجستير في فرع الكتاب والسنة من كلية الدعوة وأصول الدين ــ بجامعة أم القرى برسالة في هذا العلم الشريف بعنوان: **(المقترب في بيان المضطرب)**[٢]

أسباب اختيار الموضوع:

(١) أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث إذ يتعلق بأمرين:

أ - بعلم العلل

ب - بعلم الجرح والتعديل.

---

(١) مابين المعقوفتين من التلخيص شرح البخاري (١٦) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي.

(٢) سميته بهذا الاسم اقتداءً بتسمية الحافظ - رحمه الله - لكتابه وانظر: الانتصار لأهل الحديث (٨) لمحمد بازمول.
(تنبيه): كان عنوان الموضوع: (الحديث المضطرب دراسة وتطبيقاً على السنن الأربع) وكانت الرسالة تشتمل على دراسة مائة حديث معل بالاضطراب في السنن، وقد حذفتها هنا منعاً للتكرار وذلك لأنني ألحقتها بكتابي (سلسلة الأحاديث المعلة بالاضطراب مرتبة على الأبواب الفقهية) يسر الله إتمامه.

(٢) الرغبة في إدراك هذا الفن إدراكاً جيداً.

(٣) جدة هذا الموضوع ؛ حيث لم أقف على تصنيف مفرد غير كلام مبثوث في كتب المصطلح والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية.

(٤) الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.

(٥) جمع مايتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.

(٦) التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة بالاضطراب.

(٧) معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لايؤثر فيه.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع بالأمور التالية:

- أنّ الاضطراب علة خفية لا يطّلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.

- أنّ هذا الموضوع يتعلّق بقاعدة الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض.

- أن الاختلاف الناشيء عن الوهم والخطأ في الرواية قد يظن بادىء الرأي أنه طرق للحديث يتقوّى به، مع أنه يعل الحديث به في حقيقة الأمر.

- أنه دراسة للحديث مبيناً طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه[1].

خطة البحث:

وقد جعلت بحثي من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وقسمين، وخاتمةٍ.

---

(١) سيأتي: إن شاء الله في تمهيد الباب الأول مزيد بحث عن أهمية الموضوع.

أمّا المقدّمة:

فذكرت فيها خطبة الحاجة، وجهود العلماء في خدمة الكتاب والسنة وأهمية علوم الحديث وتسمية الموضوع وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الموضوع وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه أثناء تجميع المادة وكتابة الرسالة

وأمّا التمهيد: فيشتمل على بيان النقاط التالية :

١- (الخبر باعتبار طرقه).

٢- (أسباب الضعف في الحديث)

٣- (وأنواع المخالفة).

القسم الأول: (الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة).

وفيه ثلاثة أبواب:

مهدت لها ببيان: أهمية بحث الاضطراب وتعلقه بالعلل.

الباب الأول: الاضطراب لغةً واصطلاحاً.

وفيه فصول :

الفصل الأول: الاضطراب لغةً.

الفصل الثاني:الاضطراب اصطلاحاً.

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع.

الفصل الرابع: التصنيف في الاضطراب.

الباب الثاني: (حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي و المروي ومعرفة الراوي المضطرب).

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.

الفصل الثاني: أثره على الراوي والمروي.

الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب .

الباب الثالث: (قاعدة الاضطراب:سنداً.متناً.سنداً ومتناً).

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند.

وفيه مباحث:

المبحث الأول: منهج المحدثين في زيادة الثقة.

المبحث الثاني: الاضطراب بتعارض الوصل والارسال.

المبحث الثالث: الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع.

المبحث الرابع: الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.

المبحث الخامس: الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

المبحث السادس: الاضطراب في تعيين الراوي.

المبحث السابع: الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذاكان متردداً بين ثقةٍ وضعيفٍ.

الفصل الثاني: قاعدة الاضطراب في المتن.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أن لايكون مخرج الخبر واحداً.

المبحث الثاني: أن يكون مخرج الخبر واحداً.

الفصل الثالث: قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً.

القسم الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أوْ بقيدٍ)

وفيه بابان:

مهدت لهما ببيان الأمور التالية:

١- الراوي بين الضبط والوهم.

٢- فائدة افراد الرواة المضطربين.

٣- أسباب اضطراب الرواة.

الباب الأول: الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً.

الباب الثاني: الرواة الموصوفون بالاضطراب بقيدٍ.

الخاتمة: وتشتمل على خلاصة البحث والتوصيات.

الفهارس:

- كشاف الآيات.
- كشاف الأحاديث والآثار.
- كشاف الفوائد والنكت.
- فهرس المصادر والمراجع.
- دليل المحتويات.

المنهج الذي سرت عليه اثناء جمع المادة العلمية وكتابة البحث:

- تتبعت أقوال العلماء في الحديث المضطرب ومايتعلق به من خلال مؤلفاتهم في أصول الحديث وكتب الرجال والتخريجات وكتب العلل والشروح الحديثية.

- إذاكان الحديث ضعيفاً للاضطراب، بحثت عن المتابعات أو الشواهد.
- لاألتزم جميع من أخرج الحديث بل أكتفي بذكر من يترتب على ذكره فائدة غالباً.
- نقلت أقوال العلماء على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً ولاأشترط تتبعها.
-صدرت الحديث بحكم عليه حسب ماجاء في أقوال أهل الفن وإذا لم يوجد لهم في الحديث مقال فإني أحاول بذل الجهد المستطاع في الحكم على الحديث وفق مقاييسهم وقواعدهم.
- ثم تكلمت على الرواة جرحاً وتعديلاً من خلال كتب الرجال حسب المقام.
- عرفت بغير المشهورين بذكر نبذة مختصرة عنهم مع ذكر المصدر.
- في القسم الثاني ترجمت للرواة ترجمة تناسب المقام.
- قمت بوضع كشاف يساعد الباحث على الوصول إلى بغيته.

الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة البحث:

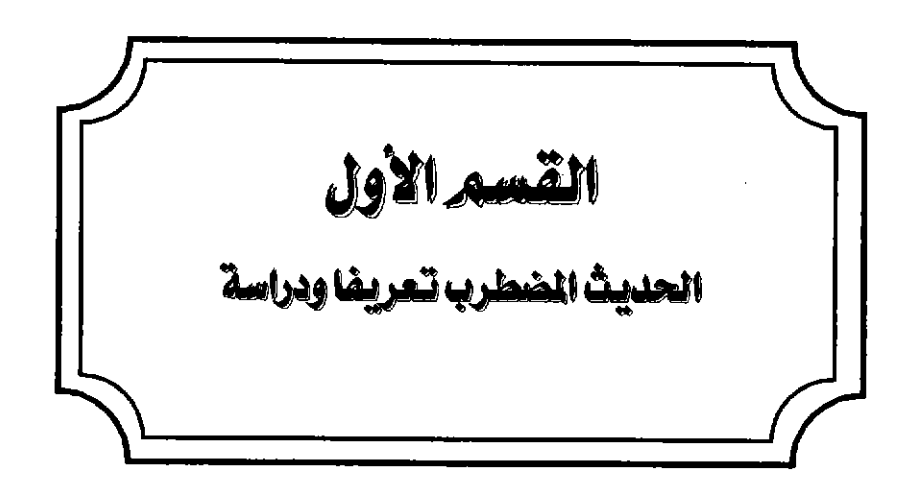
- ندرة المادة العلمية وتشتتها في بطون الكتب والأجزاء الحديثية.
- اختلاف النسخ الحديثية ممّا يؤثر في دراسة الحديث.
- كثرة الأخطاء المطبعية والتصحيفات.
- دقة الموضوع ؛ لتعلقه بعلم العلل وأحوال الرواة.
- جدة الموضوع ؛ حيث لم أقف على بحث خاص فيه.
- ما احتاجه البحث من الرجوع إلى المخطوطات.
- ما يحتاجه الحديث الواحد من تتبع للطرق والمخارج.
- اختلاف موقف الحفاظ في اعلال الحديث بالاضطراب.
- تحديد موطن الاضطراب والراوي الذي وقع منه الاضطراب.

- تحديد موطن الاضطراب والراوي الذي وقع منه الاضطراب.

إلى غير ذلك من الصعوبات.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في الدنيا والأخرة، وأن ييسر لي الأمور، ويذلل لي الصعاب ويرزقني في الدارين، وأسأله الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه: أبو عمر
أحمد بن عمر بن سالم بازمول
مكة المكرمة - الزاهر
ص ب: ٢٧١٥



القسم الأول

الحديث المضطرب تعريفا ودراسة

تمهيد:

(الخبر باعتبار طرقه، أسباب الضعف في الحديث، أنواع المخالفة).

الخبر باعتبار طرقه:

الخبر إمّا أن يكون له طرق بلا حصر أو مع الحصر.

فالأول: المتواتر، والثاني: الآحاد.

والحديث المتواتر: هو مارواه جمع كثير عن جمع كثير من أول السند إلى منتهاه، وتحيل العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب ويكون مستند خبرهم الحس[1].

وهذا النوع ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ؛ ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء والتواتر لايبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث فكله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره وإنما أدخل في مباحث المصطلح من باب إتمام القسمة لطرق الخبر، مع تنبيه أهل الفن أنه ليس من مباحث الإسناد [2].

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب (١٦).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٦، ٤٣٣ـ ٤٣٤) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٣ـ ٤٥٤) ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر(٦٠).

والثاني الآحاد: وهو مالم يجمع شروط المتواتر[١].

وهو ثلاثة أقسام: (مشهور، عزيز، غريب).

فالمشهور: ماروواه ثلاثة فأكثر ـ في كل طبقة ـ ما لم يبلغ حدّ التواتر[٢].

والعزيز: هو أن لايقل عدد رواته عن اثنين ـ في جميع طبقات السند ـ ولايبلغ حدّ المشهور.

والغريب: هو ماينفرد بروايته راوٍ واحد في إحدى طبقات السند[٣].

وفي الآحاد المقبول: وهو ماترجح صدق المخبر به، والمردود: وهو الذي لم يترجح صدق المخبر به.

ووجد فيها المقبول والمردود ؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول ـ أي المتواتر ـ.

---

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٦ـ ١٧).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٠ـ ٤٥٥) ومحاسن الاصطلاح وتضمين علوم الحديث لابن الصلاح للبلقيني (٤٥٠ـ ٤٥٥) والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (٢٢٣ـ ٢٣٢) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٢٧ـ ٤٤٠) وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي (٢/ ١٦٠ـ ١٦٧).

(٣) انظر لتعريف العزيز والغريب علوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٦ـ ٤٥٧) و محاسن الاصطلاح للبلقيني (٤٥٦ـ ٤٥٧) والتقييد والايضاح للعراقي (٢٣٣ـ ٢٣٥) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/٤٤١ـ ٤٤٢) وتدريب الراوي للسيوطي (٢/١٦٧ـ١٧١).

والمقبول يجب العمل به وإنما وجب العمل بالمقبول منها ؛ لأنها إمّا أن يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صفة الناقل أو أصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أوْ لا[١].

فالأول: يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق به وإلا فيتوقف فيه، وإذا توقف فيه عن العمل به، صار كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول[٢].

وخبر الآحاد لا يحصل العلم بصدق المخبر به إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل.

والخبر المقبول باعتبار مراتبه ينقسم إلى أربعة أنواع:

(صحيح لذاته، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره) ؛ لأنه إمّا يشتمل من صفات القبول على أعلاها أوْ لا.

فالأول الصحيح لذاته: وهو مانقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٨ - ٣١١).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٨) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٤٧).

والثاني: إن وجد ما يجبر ذلك القصور ؛ ككثرة الطرق:فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره[١].

وحيث لا جبران لذلك القصور فهو: الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو: الحسن أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره[٢].

وتتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية لها.

وإذا كان كذلك فمايكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح ممّا دونه.

والخبر المردود: هو الذي لم يترجح صدق المخبر به [٣].

أسباب الضعف في الحديث:

وموجب الرد أحد أمرين: "السقط" و "الطعن".

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (١٥١ـ ١٧٣) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني(١٥١-١٧٣) والتقييد والايضاح للعراقي (٦- ٣٠) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/ ٤١- ٨٢) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٤٧- ١٢٧).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (٢٣ـ ٢٥) وعلوم الحديث لابن الصلاح (١٧٤ـ ١٨٩) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٧٤- ١٨٩) والتقييد والايضاح للعراقي (٣٠ـ ٤٧) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/ ٨٣ـ ١٠٢) وتدريب الراوي للسيوطي (١٢٨/١- ١٥١).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٨٨ـ ١٩٨) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٨٨-١٨٩) والتقييد والايضاح للعراقي (٤٨) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/ ١٠٣- ١٠٨) وتدريب الراوي للسيوطي (١٥١- ١٥٣).

أولاً: (السقط في السند) وهو إمّا ظاهر أو خفي.

(أ) ـ السقط الظاهر: (معلق، مرسل، معضل، منقطع).

فهو إمّا أن يكون من مبادىء السند من تصرف المصنف وهو: "المعلق".

أو يكون من آخر الإسناد بعد التابعي وهو:"المرسل".

أو يكون السقط باثنين فصاعداً على التوالي فهو "المعضل".

وإلا "فالمنقطع" وهو ما سقط منه واحد أو أكثر لكن بشرط عدم التوالي.

وهذا السقط ظاهر لحصول الاشتراك في معرفته دون خفاءٍ أو لبسٍ ؛ لأنه يُدرك بعدم التلاقي[1].

(ب) ـ السقط الخفي:(تدليس، إرسال خفي)

وهذا السقط هو أن يرد بصيغة تحتمل وقوع السماع «كعن» و «قال».

فإن كان بقصد إيهام السماع فهو: «التدليس» .

وإن كان بغير قصد إيهام السماع فهو: «المرسل الخفي».

وهذا السقط خفي ؛ لأنه لا يدركه إلا الأئـمّة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد[2].

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٠٢ـ ٢٢٩) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٠٢ـ٢٢٩) والتقييد والإيضاح للعراقي (٥٥ـ ٧٨) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/١٢٩ـ ١٥٣) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٦٧ـ ١٩٦).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (٣٥٥ـ ٣٧١) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٣٠ـ ٢٣٦) و (٤٨٣ـ ٤٨٤) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٣٠ـ ٢٣٦) و(٤٨٣ـ ٤٨٤) والتقييد والإيضاح(٧٨ـ ٨٣) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/ ١٥٤ـ ١٦٤) و(٢/٤٨٧ـ٤٨٩) وتدريب الراوي للسيوطي (١/١٩٦ـ ٢٠٤)و (٢/١٨٨ـ ١٨٩).

ثانياً: الطعن في الراوي: وهو: جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه.

وعليه فالطعن إمّا في «العدالة» أوْ في «الضبط» .

(أ) ـ **الطعن في العدالة:** ـ الكذب في الحديث النبوي[١].

– التهمة بالكذب بأن لايروى ذلك الحديث المخالف للقواعد المعلومة إلا من جهته.

ـ الفسق بالفعل أو القول مما لايبلغ الكفر.

ـ البدعة: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ بنوع شبهةٍ لا بالمعاندة[٢].

ـ الجهالة بأن لايعرف فيه تعديل ولا تجريح معين[٣].

(ب) ـ الطعن في الضبط:

ـ فحش الغلط بأن يكثر غلطه على صوابه[٤].

ـ سوء حفظه بأن لا يكون غلطه أقل من صوابه.

---

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٧٧ـ ١٢٠) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٩ـ ٢٨٣) والتقييد والايضاح للعراقي (١٠٩ـ ١١٣).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٢٠ـ ١٣٢).

(٣) انظر الكفاية للخطيب (٨٨ـ ٩٢).

(٤) انظر الكفاية للخطيب (١٤٠ـ ١٤٣).

- الغفلة فلايكون متقناً فيدخل عليه ماليس من حديثه[١].

- كثرة الوهم بأن يروي على سبيل التوهم[٢].

- مخالفة الثقات[٣].

أنواع المخالفة:

مخالفة الثقات أحد الأمور التي يطعن بها الراوي في ضبطه للحديث وهي على أنواع:

- فإن كانت بتغيير السياق فمُدْرَج الإسناد.
- وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فمُدْرَج المتن.
- وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب.
- وإن كانت بزيادة راوٍ فالمَزِيد في مُتَصِل الأسانيد.
- وإن كانت بإبدال الراوي ولامرجح فالمُضطَرِب.
- وإن كانت بتغييرٍ مع بقاء السياق فالمُصَحّف والمُحَرّف.

فالناتج من المخالفة الأنواع التالية: "المدرج"[٤] ، "المزيد في متصل

---

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٤٧- ١٥١).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٤٣- ١٤٤).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٨- ٣١١). والتمهيد من نزهة النظر (٥٢- ١٤٠) للحافظ.

الأسانيد"(١)، "المقلوب"(٢)، "المضطرب"(٣)، "المصحف والمحرف"(٤).

وستكون دراستي - بإذن الله تعالى - عن نوعٍ واحد من هذه الأنواع الناتجة من المخالفة ألا وهو (المضطرب)(٥).

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٤ - ٢٧٨)؛ ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٧٤-٢٧٨) والتقييد والايضاح للعراقي (١٠٦- ١٠٩) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/٢٢٧-٢٣١) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٣٩ - ٢٤٦).

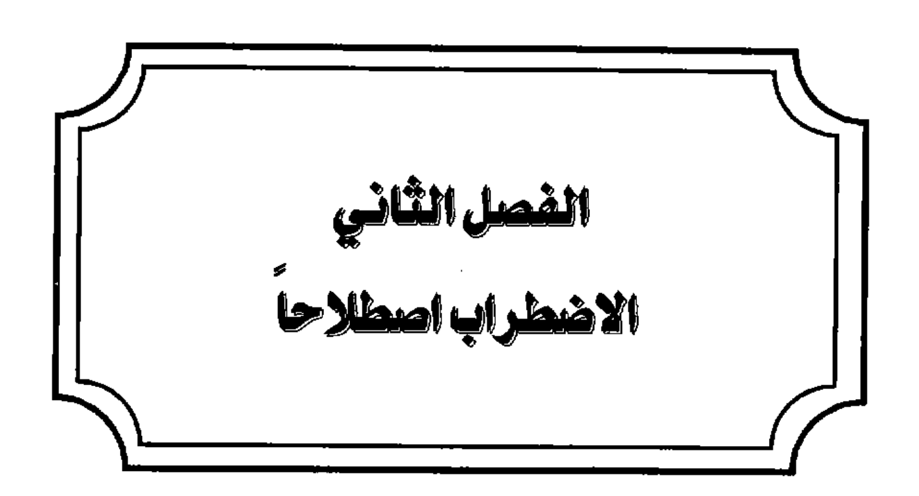
(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٤٨٠ - ٤٨٢) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٤٨٠-٤٨٢) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨٣ - ٤٨٦) وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٨٦ - ١٨٨).

(٣) انظر علوم الحديث (٢٨٤-٢٨٧) لابن الصلاح والتدريب (١/٢٦٠-٢٦٧) للسيوطي.

(٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٦٩ - ٢٧٣) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٦٩-٢٧٣) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢٢١ - ٢٢٦) والتقييد والايضاح للعراقي (١٠٤ - ١٠٦) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٣٤ -٢٣٩).

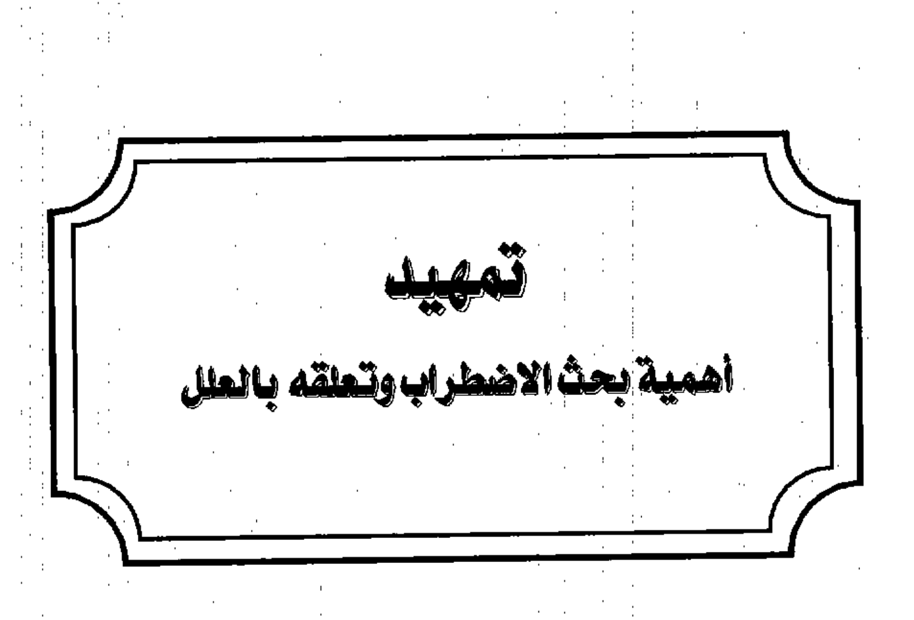
(٥) انظر علوم الحديث (٤٧١) لابن الصلاح والتدريب (٢/١٧٨-١٨٠) للسيوطي.

(فائدة): قال الحازمي: ((اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته)) أهـ. نقله الزركشي في النكت (١/٥٨).



الفصل الثاني

الاضطراب اصطلاحاً



تمهيد

أهمية بحث الاضطراب وتعلقه بالعلل

(أهمية معرفة المضطرب).

الاضطراب في الحديث علة خفية لايطلع عليها إلا مَنْ (هو مِنْ أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التي لايعرفها إلامن طال اشتغاله به)[1]. وتمرس في هذا العلم برهةً من الزمن وكان له نظر واسع في طرق الحديث.

فيقال في الاضطراب ما يقال في العلة قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه الماتع علوم الحديث: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

وهي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذاالشأن على إرسالٍ في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديثٍ في حديث أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب علىظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ماوجد ذلك فيه.

---

(١) النبلاء (١٩ / ٢٧٨) للذهبي.

وكثيراً مايعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه قال الخطيب أبوبكر: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط وروي عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن»(١) اهـ.

وقال العلائي رحمه الله عن العلة: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولايقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك» (٢) اهـ.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٢/ ٧١٤).

ومن أهمية الموضوع أنه يدفع التناقض عن السنة والطعن في الرواة وقلة الثقة بنقلهم. ولذلك لمّا اختلفت الروايات في صفة حج النبي ﷺ هل كان إفراداً أو قراناً أو تمتعاً ؟ [اعترض بعض الملاحدة على هذا الاختلاف وقالوا هي فعلة واحدة فكيف اختلفوا فيها هذا الاختلاف المتضاد ؟ وهذا يؤدي إلى الخلف في خبرهم وقلة الثقة بنقلهم.

وعن هذا الذي قالوه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الكذب إنّما يدخل فيما طريقه النقل و لم يقولوا:إنه ﷺ قال لهم: إني فعلت كذا بل إنما استدلوا على معتقده بما ظهر من أفعاله عليه السلام وهو موضع تأويل والتأويل يقع فيه الغلط فإنما وقع لهم فيما طريقه الاستدلال لا النقل.

والجواب الثاني: أنه يصح أن يكون ﷺ لما أمر بعض أصحابه بالإفراد وبعضهم بالقران وبعضهم بالتمتع أضاف النقلة إليه ﷺ ذلك فعلاً وإن كان إنما وقع ذلك منه عليه السلام قولاً. فقالوا: فعل ﷺ كذا كما يقال رجم النبي ﷺ مَاعِزاً وقتل السلطانُ اللصَّ أي أمر ﷺ برجمه وأمر السلطان بقتله.

والجواب الثالث: أنه يصح أن يكون عليه السلام قارناً وفَرَّق بين زمان إحرامه بالعمرة وإحرامه بالحج فسمعت طائفة قوله أولاً " لبيك بعمرة" فقالوا:

كان معتمراً وسمعت طائفة قوله آخراً "لبيك بحج" فقالوا كان مفرداً وسمعت طائفة القولين جميعاً فقالوا كان قارناً][١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة: ((ومن تأمّل ألفاظ الصحابة وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض واعتبر بعضها ببعض وفهم لغة الصحابة أسفر له صبح الصواب وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد))[٢] اهـ.

وتتجلى أهمية الموضوع أيضاً لكونه [يتعلق بقاعدة شريفة عظيمة الجدوى في علم الحديث: وهي الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إمّا بتقييد الاطلاق أو تفسير المجمل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة][٣].

ومن أهميته أن الحديث قد يرد مرة مسنداً ومرة مرسلاً أو يختلف اسم الصحابي فمرة عن أنس ومرة عن عبدالله بن عباس فيظن باديء الرأي أنه متابع

---

(١) من كلام المازري المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٥٣) وانظر زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٢/ ١٠٧ - ١٢٢) وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٦/ ١٦ - ٢٨) وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٣/ ٤٢١ - ٤٣٢).

(٢) نقله عنه ابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٢/ ١٢١) وانظر: اكمال المعلم (٤/٢٣٣) للقاضي عياض والمفهم (٣/٢٩٨) للقرطبي.

(٣) من كلام العلائي في نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد (١١١ - ١١٢)

أو شاهد وهو في الأصل سند واحد اضطرب على راويه؛ قال ابن دقيق العيد (لأن المعروف عندهم أن الطريق إذاكان واحداً ورواه الثقات مرسلاً وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ويحملوا الغلط على رواية الضعيف)[١].

وقال العلائي: «بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسلة والتابعون فيها متباينون فيظن أن مخارجها مختلفة وأن كلاً منها يعتضد بالآخر ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحداً ويرجع كلها إلى مرسل واحد» [٢]اهـ.

ومن أهميته أنه يدرس الأحاديث مبيناً طرقه واختلاف الرواة فيه وهذا من أعلى مراتب التصنيف فيه.

قال ابن الصلاح: «إنّ من أعلى المراتب في تصنيفه[٣] معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده»[٤]اهـ.

ومن أهميته أن الرواة قد يضطربون في الاسم في السند أو في المتن فمن خلال دراسة الحديث قد نستطيع بيان الراجح في الاسم قال ابن عدي في ترجمة

---

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (٣/ ٨).
(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٤٥).
(٣) أي الحديث.
(٤) علوم الحديث (٤٣٤) وانظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/٢٩٤) وشرح العلل (٢/٨٩٢)لابن رجب.

عمر بن مساور: ((واختلفوا في هذا الاسم فقال بعضهم عمر بن "مسافر" وقال "عمر بن مسادر" وقالوا "عمر بن سافر" وقال "عمر بن مساور" كما أمليت وبينت وصواب هذا كما ذكرت في الترجمة "عمر بن مساور")) [١]اهـ.

وقد لا نستطيع ولذلك قال ابن عبد البر لمّا اختلف في اسم أبي هريرة على وجوه كثيرة: ((ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه)) [٢]اهـ.

ومن أهميته معرفة صحة الحديث من سقمه:

قال ابن رجب رحمه الله: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هيّن ؛لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث)) [٣]اهـ.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٦٢).
(٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٣٤٦).
(٣) شرح العلل (٢/٦٦٣) وانظر المغني (١/٣ – ٤) للعراقي.

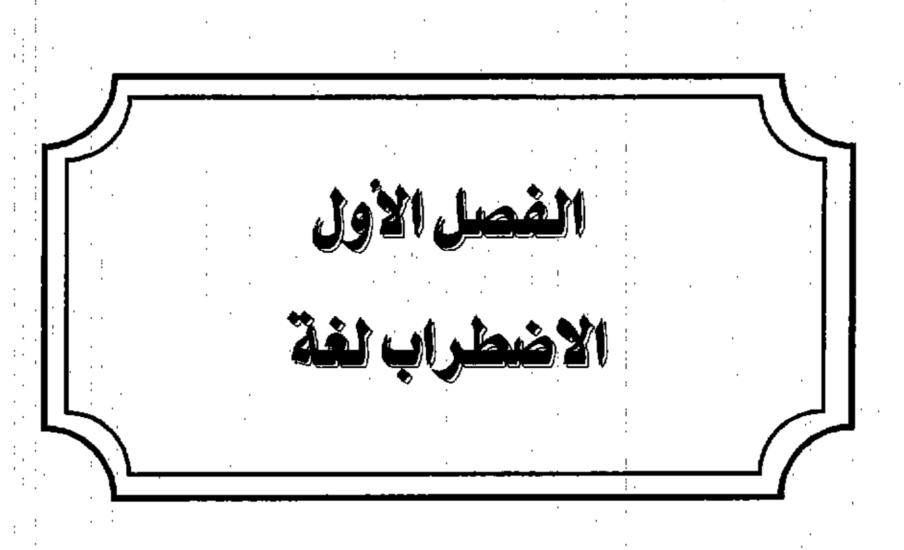
عودٌ على بدءٍ:

فمن خلال ما سبق يظهر جلياً أهمية دراسة هذا النوع من علوم الحديث وإفراده في رسالة علمية مختصة.



الباب الأول

الاضطراب لغة واصطلاحا



الفصل الأول

الاضطراب لغة

الفصل الأول: الاضطراب لغة.

أصل كلمة (اضطرب) ضرب.

ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه[١].

والضرب: إيقاع شيء على شيء [٢].

والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرب الشيء واضطرب تحرك وماج[٣].

والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض[٤].وعبر به عن الأشياء المختلفة فقيل: حاله مضطرب أي مختلف[٥].

وكلمة الاضطراب تدل على حركة وعدم ثبات الشيء واختلاله وعدم انضباطه.

يقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم[٦] واضطرب أمره

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣٩٧/٣) لابن فارس.

(٢) المفردات (٢٩٤) للراغب الأصبهاني.

(٣) لسان العرب (٣٥/٨) لابن منظور.

(٤) المفردات(٢٩٥) للراغب ومنه قول الإمام أحمد : « أنا أختار للرجل الاضطراب في الرزق » اهـ الحث على التجارة (٩٠) للخلال ، وانظر المفهم (٢٠١/٥) للقرطبي.

(٥) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٤٣٣/٢) للحلبي ومن ذلك ما قاله الخطيب في تاريخ بغداد (٢٥٠/٦) في ترجمة أبي العتاهية الشاعر المعروف: « وأبو العتاهية لقب لقب به لاضطراب كان فيه » اهـ.

(٦) تهذيب اللغة (٢٠/١٢) للأزهري.

اختل[١] واضطرب تحرك وماج[٢].

وفي حديث خبَّاب بن الأرت ﷺ لما سُئِل عن قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر كيف تعرفونها ؟

قال: باضطراب لحيته[٣]. أي بتحركها وعدم ثباتها.

وزن الكلمة:

للكلمة عدة أوزان:

١- افْتَعَل: اضطرب[٤]
٢- تَفْتَعِل: تضطرب.
٣- مُفْتَعِل: مضطرب[٥].
٤- افْتِعَال: اضطراب[٦].

ضبط كلمة مضطرب:

يجوز في الراء من كلمة مضطرب الفتح على اعتبار اسم المكان و الكسر على اعتبار اسم الفاعل لغة.

والذي درج عليه أهل الحديث الكسر[٧].

---

(١) مختار الصحاح (٣٧٩) للرازي.
(٢) القاموس المحيط (١/٩٩) للفيروزآبادي.
(٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (٢/٢٤٥رقم٧٦٠-فتح).
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٨٠) لابن الأثير.
(٥) النهاية (٣/٧٨) لابن الأثير.
(٦) (فائدة) : إنما قلبت تاء الافتعال طاء ؛ لأن تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدالها ((طاء)) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٤٥٥) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/٣٣٩) لابن هشام.
(٧) انظر : فتح المغيث (١/٢٧٤) للسخاوي وظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني

الفصل الثاني: المضطرب اصطلاحاً

قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان» [١]اهـ.

ويمكن أن يختصر كلامه رحمه الله بما يلي:

هو الحديث المروي على أوجه مختلفة مؤثرة متساوية ولا مرجح.

شرح التعريف:

قوله (الحديث) الحديث هو ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة[٢].

ولا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد فيقال: هذا حديث موقوف أو مقطوع وهذا عليه كثيرون [٣].

والحديث يشمل المتواتر والآحاد لكن مرادهم الآحاد دون المتواتر ؛ لأن خبر الآحاد تدخله التقوية والترجيح دون المتواتر، فلا تدخله التقوية والترجيح[٤] وهو ليس من مباحث علم الإسناد[٥].

= (٣٩٨) للكنوي وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (١٣٢) للقاسمي. وزاد اللكنوي : « وقيل بفتحها » وفيه إشعار بتضعيف هذا القول.

(١) علوم الحديث (٢٦٩).

(٢) انظر النزهة (٥٢) للحافظ وتدريب الراوي (١٥٦/١) للسيوطي .

(٣) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١١٠/١) للمناوي.

(٤) انظر الكفاية (٤٣٣) للخطيب وانظر طرح التثريب (١٤٨/٦) للعراقي.

(٥) انظر بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس (٤٠) للعلائي ونزهة النظر (٥٢-٧١) للحافظ.

والآحاد يشمل المشهور والعزيز والغريب لكن الفرد المطلق لا يدخله الاضطراب؛ لأنه لا اختلاف فيه فهو مروي على وجه واحد[١].

كحديث «إنما الأعمال بالنيات» المتفق عليه [٢].

رواه يحيى بن سعيد عن محمد التيمي عن علقمة عن عمر مرفوعاً فهو لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد التيمي ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد ثم رواه الناس عن يحيى بن سعيد[٣].

والاضطراب يدخل الخبر مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً[٤] لكن لما كان اهتمام العلماء بالسنن أكثر انصب كلامهم على الأحاديث دون الآثار، ولذلك قل حكمهم على الآثار عموماً بالصحة أو الضعف إلا فيما لا مجال للرأي فيه.

وهو المرفوع حكماً[٥].

---

(١) بشرط الصحة ؛ لأنه قد روي من طرق معلولة : انظر تهذيب الآثار (٢/٧٨٦-عمر) لابن جرير.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٩رقم١-فتح) ومسلم في الصحيح (٧٩/١٣رقم١٩٠٧- نووي).

(٣) فتح الباري (١١/١) وقال فيه الحافظ : « أطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد.
وهو كما قال لكن بقيدين :
أحدهما : الصحة ؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.
ثانيهما : السياق ؛ لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية » اهـ.

(٤) ولذلك قال ابن الصلاح : « المضطرب من الحديث» اهـ علوم الحديث ص٢٦٩ فـ(من) هنا بيانية.

(٥) انظر نزهة النظر (١٤٠-١٤٨) للحافظ.

ومثال أثر أعل بالاضطراب ما رواه عاصم بن عبيد الله عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان قال: إني لشاهد عمر بن الخطاب حين مات وهو يقول: ويل أمي إن لم يغفر لي ثلاثاً ثم قضى وما بينهما كلام[١].

ثم رواه عاصم على وجه آخر.

فقال عاصم عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن عثمان به[٢].

فاضطرب فيه:

مرة يقول: عن أبان بن عثمان عن عثمان.

ومرة يقول: عن عبدالرحمن بن أبان عن أبيه عن عثمان.

وعاصم بن عبيد الله المدني [ضعيف][٣].

قال الدارقطني: ((الاضطراب فيه من عاصم بن عبيد الله))اهـ[٤].

= (فائدة) لما خرج أبو الفضل العراقي أحاديث كتاب أحياء علوم الدين للغزالي في كتابه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ، لم يخرج الآثار وقال:ليست من شرطه.

انظر المغني (١٠٠٣/٢ رقم٣٦٤٨).

(١) أخرجه أحمد في الزهد (١٤٧) وابن سعد في الطبقات (٣٦٠/٣) وابن شبه في تاريخ المدينة من طريقين عن عاصم.

(٢) أخرجه ابن شبه في تاريخ المدينة (٩١٩/٣) من طريق عاصم عنه به.

(٣) التقريب (٤٧٢رقم٣٠٨٢) للحافظ.

(٤) العلل (٨/٢-٩).

=

قوله (المروي على أوجه مختلفة) أخرج الفرد المطلق وما اتفقت فيه الروايات ولم تختلف[١].

قال أبو داود: «الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء وقوم على شيء»[٢]اهـ.

وقال ابن الصلاح في المضطرب: «هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له»[٣]اهـ.

وأفاد قوله (على أوجه مختلفة) اشتراط اتحاد المخرج، إذ لو اختلف المخرج لم يكن هناك اختلاف بين الرواة، ولذلك أئمة أهل الحديث لا يعلون حديثاً بآخر عند اختلاف المخرج وذكر الحافظ العراقي روايات الحوض واختلاف ألفاظها ثم قال: «وكل هذه الروايات في الصحيح قال القاضي عياض: وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجباً للاضطراب؛ فإنه لم يأت في حديث واحد بل في أحاديث مختلفة الرواة عن جماعة من الصحابة»[٤]اهـ.

= وانظر أمثلة أخرى في العلل (٣١٦/١) للرازي وطرح التثريب شرح التقريب (١٧٠/٥) للعراقي ونصب الراية (٣٥٣/١،٣٥٨) للزيلعي وفتح الباري شرح صحيح البخاري (٨٥/٣) لابن رجب.

(١) غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث (٩١) للسماحي.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٣١/٢٦) للمزي.

(٣) علوم الحديث (٢٦٩).

(٤) طرح التثريب (٢٩٦/٣) وانظر اكمال المعلم (٢٥٩/٧) للقاضي عياض والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٩٢/٦) و(٣٦٧/٢) للقرطبي وفتح الباري (٢٠٥/١١) والنكت على ابن الصلاح (٧٠٠/٢) للحافظ.

وقال ابن التركماني: «إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث» [١]اهـ.

وقال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر.

فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين» [٢]اهـ.

وتعليلهم الحديثين المختلفين سنداً بالاضطراب إنما مرادهم الاضطراب لغة لا اصطلاحاً.

أو تكون تلك الأحاديث كلها مضطربة قال الميموني قلت ليحيى بن معين: الأحاديث التي عن النبي ﷺ في كراهة الحجامة للصائم كيف تأويلها ؟ قال: جياد كلها. قلت: فما يقولون: مضطربة ؟ قال: أنا لا أقول إن هذه الأحاديث مضطربة» [٣]اهـ

(١) الجوهر النقي في الرد على البيهقي (١/٢٧٩).

(٢) شرح العلل (٢/٨٤٣)وانظر أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠-أ) والتلخيص الحبير (٢/٢١٦) والنكت (٢/٧٩١) للحافظ وفتح المغيث (١/٢٠٧) للسخاوي.

(٣) العلل (٢١٣رقم٤٠٣) وانظر طرح التثريب (٨/٣٠) للعراقي.

قوله (مؤثرة) أخرج اختلاف التنوع في الرواية كأن يروي الحديث عن رجل مرة وعن آخر مرة، ثم يجمعهما في سند[١]. وكذا أخرج اضطراب الرواة في اسم الراوي ونسبه مع ثقته[٢].

وفي مثل هذا يقولون الاضطراب قد يجامع الصحة والحسن[٣].

والاختلاف المؤثر: هو المشعر بقلة ضبط راويه. قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف فيه الرواة: «التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد، مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه» [٤]اهـ.

قوله (متساوية) أصلها سوي ومادة السين والواو والياء: أصل واحد، يدل على استقامة واعتدال بين شيئين يقال هذا لا يساوي كذا أي لا يعادله. وفلان وفلان على سوية من هذا الأمر أي سواء [٥].

قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان» [٦]اهـ.

---

(١) جزء القلتين (٢٥-٣١) للعلائي والنكت على ابن الصلاح (٢/٢٢٤) للزركشي.
(٢) الإعلام بسنته (١ق٢٨/أ) لمغلطاي والنكت (٢/٧٧٣) للحافظ.
(٣) تدريب الراوي (١/٢٣٩) وانظر النكت (٢/٧٧٣) للحافظ.
(٤) التلخيص الحبير (٢/٢١٦) وانظر الموقظة (٥٣) للذهبي.
(٥) المعجم (٣/١١٢) لابن فارس.
(٦) علوم الحديث (٢٦٩).
وعلق عليه الزركشي في النكت (٢/٢٢٦) بقوله: «كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت» اهـ.
ويجاب عن ابن الصلاح بأن يقال: كلامه إنما هو في الاضطراب المؤثر، والله أعلم.

وقال العراقي: ((إن الحديث المضطرب إنما تتساقط الروايات إذا تساوت وجوه الاضطراب)) [١]اهـ.

ومعنى ((تساوي الروايات)) أن تتعارض الوجوه المقتضية للترجيح[٢] ؛ فإن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن[٣].

قال ابن الصلاح: ((إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى..)) [٤]اهـ.

فقوله (تقاومها) أي يدفع بعضها بعضاً وقاومه في المصارعة وغيرها وتقاوموا في الحرب أي قام بعضهم لبعض[٥].

قوله (ولا مرجح): الترجيح هو تقوية إحدى الروايتين على الأخرى بمرجح معتمد[٦]، وهو يقع في الروايات التي تتعارض ولا يمكن الجمع بينها[٧].

---

(١) طرح التثريب (٢/١٣٠) والتبصرة والتذكرة (١/٢٤٠).

(٢) انظر التقييدوالإيضاح (١٠٤) للعراقي وفتح الباري (١١/١٢)للحافظ.

(٣) فتح الباري (٩/٤٠١) للحافظ.

(٤) علوم الحديث (٢٦٩) وانظر الإعلام بسنته (١ق٨١/ب) لمغلطاي ونصب الراية (١/٢٥٣) للزيلعي.

(٥) لسان العرب (١١/٣٥٧) لابن منظور.

(فائدة) قال المعلمي في عمارة القبور (١٨٢) : ((شرط الاضطراب التقاوم أي أن لا يمكن الجمع وبها الترجيح)) اهـ.

(٦) المختبر المبتكر شرح المختصر (٤/٢٨٢) لابن النجار ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٢٨٢) للجيزاني.

(٧) الإشارة في معرفة الأصول (٣٠٣) للباجي.

والأصل عند الاختلاف بين الروايات أن يجمع بينها برابط يزيل الاختلاف، فالترجيح إنما يصار إليه عند تعذر الجمع[(١)] ؛ لأن الجمع أولى منه إذا أمكن[(٢)].

قال الحافظ: ((الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما إذا كان الحديث واحداً والأصل عدم التعدد)) [(٣)]اهـ.

وقال ابن دقيق العيد في معرض بيانه للاضطراب: ((إن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبراً باللفظين الواردين عن معنى واحد فلا إشكال)) [(٤)]اهـ.

وقال اللقاني[(٥)]: ((لا اضطراب إذا أمكن الجمع بين جانبي الاختلاف وإن لم يترجح شيء)) [(٦)]اهـ.

فإن لم يمكن الجمع بأن يكون الجمع تعسفاً[(٧)] صير إلى الترجيح بين الروايات،فإن ترجحت إحدى الروايات فالعمل بالأرجح واجب[(٨)]، والمرجوح

---

(١) انظر طرح التثريب (٢/٢٧٥) و(٥/٣٢) للعراقي وهدي الساري (٣٤٧) للحافظ وتحفة الأبرار بنكت الأذكار (٦٣) للسيوطي.

(٢) انظر المفهم (٣/٢٨٠،٢٩٨،٤٠٧) للقرطبي.

(٣) التلخيص الحبير (٣/٢٠٧) وانظر فتح الباري (٣/١٠٠) له أيضاً.

(٤) الاقتراح (٢٢٠-٢٢١).

(٥) هو ((إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي الإمام ت١٠٤١هـ واللقاني بفتح اللام نسبة إلى قرية من قرى مصر)).خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/٦-٩) للمحبي.

(٦) قضاء الوطر من نزهة النظر (ق٢٠٥/ب).

(٧) انظر المفهم (٥/٣١٠) للقرطبي وهدي الساري (٣٧٦) للحافظ.

(٨) قال الحافظ في الإصابة (١٠/١٩٦) : ((الحكم للراجح بلا خلاف)) اهـ وانظر : هدي الساري (٣٤٨) ونتائج الأفكار (١/٢١٨) للحافظ.

مطرح ؛ لامتناع إسقاط الراجح بمعارضة المرجوح[١] ؛ إذ لا أثر للمرجوح[٢].

وأوجه الترجيح كثيرة لا تنحصر ؛ لأن ما يحصل بـه تغليـب ظـن علـى ظـن كثير جداً.

قال العلائي: «وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصـر. ولا ضـابط لهـا بالنسـبة إلى جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص» [٣]اهـ.

والضابط في الترجيح: أنه متـى اقـترن بـإحدى الروايتـين مـا يقويهـا ويغلـب جانبهـا وحصـل بذلـك الاقـتران زيـادة ظـن. أفـاد ذلـك ترجيحهـا علـى الروايـة الأخرى[٤].

وموطن الترجيح إذا كانت الروايات في درجة القبول أمـا مـع تحقـق بطـلان أحدها فلا يلتفت إليه[٥].

وإذا رجح وجه على وجه فمعنـاه أن الصـواب في الروايـة هـذا الوجـه دون النظر لصحته أو ضعفه[٦].

وشرط الترجيح أن يكون معتمداً.

---

(١) شرح الإلمام (٢/٣٣٠،٣٥٣) لابن دقيق العيد.
(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/٢٤١) للأنصاري.
(٣) نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٩).
(٤) انظر : الكوكب المنير (٤/٧٥١-٧٥٢) لابن النجار ومذكرة في أصول الفقه (٣٣٩) للشنقيطي ومعالم أصول الفقه (٢٨٣) للجيزاني.
(٥) انظر :جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (٢٤٦) لابن قيم الجوزية.
(٦) انظر : التـاريخ الصغـير (٢/١٨٣) للبخـاري وتهذيـب السـنن (٣/١٣٤) لابـن قيـم الجوزية وطرح التثريب (٦/١١٨) للعراقي.

قال ابن الصلاح: ((إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة[(١)]

فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف الاضطراب ولا له حكمه))[(٢)]اهـ

فإن لم يمكن الترجيح فهو المضطرب[(٣)].

مثال المضطرب:

حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: ((صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصَدْ لكم)).

رواه عمرو بن أبي عمرو المدني فاضطرب فيه:

مرة قال: عن المطلب عن جابر مرفوعاً[(٤)].

ومرة قال: عن المطلب عن أبي موسى مرفوعاً[(٥)].

---

(١) انظر حول الترجيح والمرجحات : الناسخ (١١-٢٣) للحازمي والتقييد والإيضاح (٢٨٩) للعراقي وتدريب الراوي(١٩٨/٢) للسيوطي والكوكب المنير (٧٥١/٤-٧٥٢) لابن النجار ومذكرة في أصول الفقه (٣٣٩) للشنقيطي والتعارض والترجيح بين الأدلة (١٥٠/٢) للبرزنجي ومختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه (٢٢٧) لأسامة خياط ومعالم في أصول الفقه (٢٨٣) للجيزاني.

(٢) علوم الحديث (٢٦٩).

(٣) انظر : فتح الباري (١٢٩/٧) لابن رجب وهدي الساري (٣٤٩) للحافظ.

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٦٢/٣) وأبو داود في السنن (٤٢٧/٢ رقم ١٨٥١).

(٥) أخرجه الطحاوي في المعاني (١٧١/٢).

القسم الثاني

الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أو بقيد

ومرة قال: عن رجل من بني سلمة عن جابر مرفوعاً [١].

والحديث مداره على عمرو بن أبي عمرو وهو موصوف بالاضطراب فالظاهر أن الاضطراب منه.

والحديث أعله ابن التركماني [٢] والغماري [٣] باضطراب إسناده.

شروط المضطرب:

ومن خلال كلام أهل الحديث السابق نستخلص شروط المضطرب:

١- وجود الاختلاف المؤثر.

٢- اتحاد المخرج.

٣- أن تكون الأوجه متساوية.

٤- أن لا يمكن الجمع.

٥- أن لا يمكن الترجيح.

قال الحافظ: «الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٨/٥رقم ٦٧٥٩) وأحمد في المسند (٣٨٩/٣).

(٢) الجوهر النقي (١٩١/٥).

(٣) الهداية في تخريج البداية (٣٢٣/٥).

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث» [١].

إشكال:

وهنا قد يظهر إشكال: قد يصف المحدث حديثاً ما بالاضطراب مع ترجيحه لرواية منها فكيف يجمع بين الوصف بالاضطراب والترجيح ؟

الجواب عن هذا الإشكال:

وعن هذا الإشكال عدة أجوبة:

الأول: [وصف بالاضطراب دون النظر إلى النتيجة والحكم النهائي، ومرادهم أن الرواة اختلفوا واضطربوا فيه والراجح من الاختلاف رواية فلان وعندها لا يكون هناك اضطراباً معلاً للرواية بل محفوظ وشاذ أو معروف ومنكر كالأحاديث المختلفة الواردة في باب مختلف الحديث مع التوفيق بينها أو الأحاديث التي قيل بنسخها مع رد دعوى النسخ] [٢].

ولذلك لما قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان» [٣] اهـ.

---

(١) هدي الساري (٣٤٨-٣٤٩) وانظر شرح الإلمام (٢/٣٥٠،٣٥٣) لابن دقيق والإصابة (١٠/١٩٦) للحافظ وبلغة الحثيث إلى علم الحديث (٢٦) لابن عبد الهادي وعمارة القبور (١٨٢) للمعلمي.

(٢) وهذا الجواب استفدته من شيخنا أبي أسامة وصي الله ، وشيخنا محمد بازمول.

(٣) علوم الحديث (٢٦٩).

علق عليه الزركشي بقوله: ((كان ينبغي أن يقول: ((وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت)). وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت)) [(١)]اهـ.

وقال البخاري لما سأله الترمذي عن حديث عائشة أنها ذكرت لرسول الله ﷺ إن قوماً يكرهون استقبال القبلة بغائط أو بول فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة: ((هذا حديث فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها))اهـ [(٢)].

الثاني: [وصف بالاضطراب بالنسبة إلى طريق أو راو] [(٣)].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: ناوليني الخمرة. قلت: إني حائض ! قال: إن حيضتك ليست في يدك. ورواه عبدا لله البهي عن عائشة عن النبي ﷺ نحوه ؟

فقال أبي: حديث ثابت عن القاسم عن عائشة أحب إلي ؛ وذلك أن البهي يدخل بينه وبين عائشة عروة وربما قال: حدثتني عائشة ونفس البهي لا يحتج بحديثه وهو مضطرب الحديث)) [(٤)]اهـ.

وقال ابن الجوزي في معرض رده لتعليل حديث بالاضطراب: ((اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث ؟ فقال: حسين المعلم يجوده))اهـ [(٥)].

(١) النكت (٢/٢٢٦) للزركشي. وانظر التتبع (٣٣٤) للدارقطني.
(٢) العلل الكبير (١/٨٨-٩١).
(٣) استفدته من أبي مالك محمد بن عمر بازمول
(٤) العلل (١/٧٧) وانظر العلل الكبير (١/٢٨٥-٢٨٦).
(٥) التحقيق (١/١٨٨) وانظر منه (١٥٢).

الثالث: أنه ترجيح افتراضي لا أثر له بل تظل معه الروايات مضطربة وإنما قال بترجيحه ؛ لأنه أحسنها في الظاهر.

من ذلك ما سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث اضطرب فيه الرواة: «الصحيح ما هو ؟ قال الله أعلم قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم»اهـ[1].

(١) العلل (١/٢٢٩) وانظر منه (١/٢٩١).

الفصل الثالث

أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

أنواع الاضطراب:

[الاضطراب من حيث هو يرجع تارة إلى المتن وتارة إلى السند وتارة إليهما وقد يكون على شخص واحد وقد يكون على أكثر من ذلك] [(١)].

قال ابن الصلاح: «يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد ويقع بين رواة له جماعة» [(٢)]اهـ.

والغالب أن يقع الاضطراب في السند قال الحافظ: «المضطرب وهو يقع في الإسناد غالباً [(٣)]، وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد» [(٤)]اهـ.

وقول الحافظ (وقد يقع في المتن) أفاد أنه يقع في المتن بقلة [(٥)] وذلك ؛ لأن الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند [(٦)].

وقد يقع فيهما ؛ لأن [القضية مانعة خلو فيكون ذلك في المتن وفي السند معاً][(٧)].

---

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠/أ).
(٢) علوم الحديث (٢٧٠).
(٣) انظر فتح الباقي (١/٢٤٠) للأنصاري.
(٤) نزهة النظر (١٢٧).
(٥) قضاء الوطر (ق٢٠٥/ب) للقاني.
(٦) ظفر الأماني (٣٩٨) للكنوي.
(٧) فتح الباقي (١/٢٤٠) للأنصاري.

مثال مضطرب الإسناد:

ما رواه أبو داود في سننه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا إسماعيل بن أمية حدثني أبو عمرو بن محمد أنه سمع جده حريثاً يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فلينصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطاً ثم لا يضره ما مرّ أمامه))(١).

وهذا إسناد ضعيف فيه مجهولان: أبو عمرو بن محمد وجده حريث ووقع فيه اضطراب في سنده.

فرواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة عنه به (٢).

فهنا قال (أبو محمد بن عمرو) وفي الذي قبله (أبو عمرو بن محمد).

ورواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة عنه به (٣).

فهنا قال: (أبو عمرو بن حريث) وفيما سبق (أبو عمرو بن محمد).

وقال هنا (عن أبيه) وفيما سبق (عن جده).

ورواه ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن

---

(١) (٤٣٣/١رقم٦٨٩) ك الصلاة ب الخط إذا لم يجد عصاً.

(٢) أخرجه الحميدي في مسنده (٤٣٦/٢رقم٩٩٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٤٩/٢).

أبي هريرة عنه به [(١)].

فهنا قال (عن حريث بن عمار) وفيما سبق (أبو عمرو بن حريث).

حاصل الاضطراب:

١- إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢- إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣- إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

٤- إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمّار عن أبي هريرة مرفوعاً.

فالاضطراب واقع في جهتين:

الأولى: شيخ إسماعيل بن أمية:

أ- أبو عمرو بن محمد   ب- أبو محمد بن عمرو

ج- أبو عمرو بن حُرَيْث   د- حُرَيْث بن عمّار.

الثانية: شيخ شيخ إسماعيل بن أمية:

أ- جده حريث   ب- جده عمرو بن حريث

ج- أبوه حُرَيْث

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/١٢رقم٢٢٨٦).

فالجهة الأولى غير مؤثرة ؛ لأنه اختلاف في نسبه لا في حاله.

أما الجهة الثانية فهي مؤثرة.

والحديث ذكره ابن الصلاح مثالاً للمضطرب [(١)]، وحكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده [(٢)].

مثال مضطرب المتن:

قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان [(٣)].

وهذا إسناد ضعيف:

فيه أشعث بن سوار ضعيف.

وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس.

وأعل باضطراب متنه.

فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم)) [(٤)].

---

(١) علوم الحديث (٢٧٠).
(٢) فتح الباقي (١/٢٤٤) زكريا الأنصاري.
(٣) السنن (٣/٢٦٦رقم ٩٢٧) ك الحج.
(٤) المصنف (٣/٢٣٣رقم١٣٨٣٩- العلمية).

فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان)

وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان).

والحديث أعله ابن القطان[١] باضطراب متنه.

مثال مضطرب السند والمتن:

قال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبدا لله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد ا لله بن عبد ا لله بن عتبة حدثه عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث أنهم تمسحوا وهم مع رسول ا لله ﷺ بالصعيد لصلاة الفجر فضربوا بأكفهم الصعيد ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم [٢].

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

١- الانقطاع بين عبيد ا لله وعمّار [٣].

٢- الاضطراب في سنده ومتنه.

فرواه عمرو بن دينار عن الزهري عن عبيد ا لله بن عبدا لله عن أبيه عن عمّار بن ياسر قال: «تيممنا مع رسول ا لله ﷺ إلى المناكب» [٤].

---

(١) بيان الوهم (٤٦٩/٣)

(٢) (٢٢٤/١رقم٣١٨) ك الطهارة ب التيمم.

(٣) نصب الراية (١٥٥/١) للزيلعي.

(٤) أخرجه الحميدي في المسند (٧٨/٢ ، ٧٩).

فهنا قال (عن أبيه) وفي الأول لم يقل.

ورواه صالح بن كيسان عن ابن شهاب الزهري عن عبيدا لله بن عبدا لله عن ابن عباس عن عمّار بن ياسر وفيه: (فقام المسلمون مع رسول ا لله ﷺ. فضربوا بأيديهم إلى الأرض. ثم رفعوا بأيدهم و لم يقبضوا من التراب شيئاً. فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب...) [١].

فهنا جعلها ضربة واحدة. وفيما سبق ضربتين.

حاصل الاضطراب:

وقع الاضطراب في سنده وفي متنه:

أما السند:

١- الزهري عن عبيد ا لله بن عبد ا لله بن عتبة عن عمّار.

٢- الزهري عن عبيد ا لله بن عبد ا لله عن أبيه عن عمّار.

وأما المتن:

فمرة يقول: ضربة.

ومرة يقول: ضربتين.

فهذا اضطراب في سنده ومتنه.

وقال ابن عبد البر: «أحاديث عمّار في التيمم كثيرة الاضطراب. وإن كان رواتها ثقات»اهـ [٢].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/٢٦٣).

(٢) الاستذكار (٣/١٦٥).

حكم كل نوع:

لأهل الحديث في الحديث المضطرب نظرتان:

النظرة الأولى: من جهة الاضطراب:

فالاضطراب وحده موجب لضعف الحديث ؛ لأنه دليل على عدم ضبط الراوي[١].

قال ابن دقيق العيد: «الاضطراب أحد أسباب الضعف» [٢]اهـ.

النظرة الثانية: من جهة الراوي:

فالراوي إما أن يكون في مرتبة القبول أو الاعتبار أو الترك.

فإن كان في مرتبة القبول (ثقة أو صدوق) واضطرب في الحديث و لم يضبطه، ضعف الحديث لعدم ضبطه لذلك الحديث بعينه، لا لضعفه.

قال الذهبي في معرض بيانه لاختلاف الثقات: «إذا اختلف جماعة فيه، وأتوا به على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه» [٣]اهـ.

وذكر الدارقطني حديثاً مضطرباً ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته؛ لأن الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة» [٤]اهـ.

---

(١) انظر علوم الحديث (٢٧٠) لابن الصلاح والتلخيص الحبير (٢/٢١٦) لابن حجر.

(٢) شرح الإلمام (١/٣٨٧).

(٣) الموقظة (٥٣) وانظر : الميزان (١/٥٣٤-٥٣٥) والنبلاء (٦/٣٤٦) للذهبي وهدي الساري (٣٤٨-٣٤٩) للحافظ والأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث المرضية (١/١٣١) للسخاوي.

(٤) العلل (٤ق٨/أ) وانظر مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣١٦،٣١٩).

وقال العراقي في معرض ردّه على من ضعف راوياً ثقة لحديث رواه مضطرب: ((إنما نشأ ضعف هذا الحديث من اضطرابه والاختلاف في رفعه ووقفه ووصله وإرساله. واضطراب لفظه، لا من حال عبد الحميد فقد وثقه النسائي والعجلي وابن حبان)) [(١)]اهـ.

وإن كان الراوي في مرتبة الاعتبار (الضعيف المنجبر). واضطرب في الحديث، ضعف الحديث لأمرين: لضعف راويه. ولاضطرابه فيه.

قال ابن القطان في معرض بيانه لعلة حديث أعله بالاضطراب: ((هذا الحديث له علتان:

إحداهما: الاضطراب المورث لسقوط الثقة به وذلك أنهم يختلفون فيه)) ثم قال: ((إذا كان الذي اضطرب عليه بجميع هذا أو ببعضه أو بغيره غير ثقة أو غير معروف فالاضطراب حينئذ يكون زيادة في وهنه وهذه حال هذا الخبر وهي العلة الثانية)) [(٢)]اهـ.

وذكر الدارقطني حديثاً مضطرباً ثم قال: ((والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله ؛ لأنه كان سيئ الحفظ)) [(٣)]اهـ.

وإن كان الراوي في مرتبة الترك (الضعيف الذي لا ينجبر) واضطرب في الحديث، ضعف الحديث ضعفاً شديداً لأمرين: لشدة ضعف راويه ولاضطرابه فيه ومن ذلك حديث مضطرب رواه البيهقي ثم قال بعد ذكره للاضطراب: ((قال

---

(١) ذيل الميزان (٣٢٢).
(٢) بيان الوهم (٣٣٩/٣).
(٣) العلل (٢٢/٢).

أبو علي الحافظ حديث إبراهيم بن يزيد مضطرب وإبراهيم ضعيف»[١]اهـ.

وذكر ابن رجب حديثاً مضطرباً ثم قال: «وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فَرْوة؛ لسوء حفظه وكثرة اضطرابه في الأحاديث»[٢]اهـ.

وابن أبي فروة هو إسحاق بن عبدا لله بن أبي فروة المدني. متروك[٣].

بيان ما يقبل التقوي:

الاضطراب من أسباب ضعف الحديث[٤].

وهذا الضعف ليس شديداً بل هو من الضعف المنجبر. قال الأثرم: قلت لأبي عبدا لله أبو معشر المدني يكتب حديثه ؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به»[٥]اهـ.

قال الحافظ بعد ذكره حديثاً مضطرباً صححه الحاكم: «في تصحيحه نظر ؛ لأن في أبي أيوب الإفريقي – واسمه عبدا لله بن علي – مقالاً مع الاضطراب من عاصم في سنده وتكلموا في حفظه.

وإنما قلت: حسن ؛ لاعتضاده بما قبله»[٦]اهـ.

---

(١) السنن الكبرى (٦/١٤٠) وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل المكي قال عنه الحافظ في التقريب (١١٨رقم ٢٧٤) : « متروك الحديث » اهـ وانظر السلسلة الصحيحة (٢/١٧٦، ٢٧٨).

(٢) شرح العلل (٢/٨٦٤).

(٣) التقريب (١٣٠رقم٣٧١) للحافظ.

(٤) شرح الإلمام (١/٣٨٧) لابن دقيق العيد.

(٥) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٠) للخطيب.

(٦) نتائج الأفكار (١/١٤٦) وانظر منه (٢/١١٢).

وذكر السخاوي حديث: ((العلماء ورثة الأنبياء)) وخرجه ثم قال: ((صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً)) [١]اهـ.

فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أوْ الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع.

ففي السند إذا روى الحديث موصولاً ومرسلاً. وجاء ما يقويه من متابعة أو شاهد معتبر [٢] تقوى به.

ومثاله: ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن

---

(١) المقاصد الحسنة (٢٩٣).

(٢) أي يفيد في قوة الحديث ؛ لأن الشاهد قد لا يتقوى الحديث به ، كحديث عبدا لله بن عمرو مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل ا لله)) أخرجه أبو داود في السنن (رقم٢٤٨٩). اضطرب راويه في إسناده على أوجه. ووجدت له شاهداً من حديث عبدا لله بن عمر مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز)) أخرجه البزار في المسند (رقم١٦٦٨-كشف). ومدار الحديث على ليث بن أبي سليم. وهو مختلط جداً.وقد اضطرب فيه فمرة رفعه كما سبق. ومرة رواه موقوفاً على ابن عمر. ومرة رواه مقطوعاً من قول مجاهد.
فهذا لا يتقوى الحديث به ؛ لاحتمال أن يكون موقوفاً وهو مما للرأي فيه مجال أو مقطوعاً من قول التابعي فلا يتقوى بهما.
وله شاهد من حديث أبي بكرة مرفوعاً : ((لا يركب البحر إلا غاز أو حاج أو معتمر)) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢٩٤/٣رقم١٢٠٨- المطالب العالية) إلا إن في إسناده راو متروكاً فلا يتقوى به.

الخطاب مرفوعاً: ((كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة))[١].

رواه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه مرفوعاً مرسلاً[٢].

فاضطرب فيه عبد الرزاق مرة يصله ومرة يرسله.

وأعله الترمذي بالاضطراب[٣].

وقد توبع معمر:

تابعه زياد بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً نحوه[٤].

وله شاهد من حديث أبي أسيد الأنصاري رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: ((كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة))[٥].

والحديث حسنه الألباني[٦].

وفي المتن إذا جاء الحديث بألفاظ مضطربة. وجاء ما يقوي بعض هذه الألفاظ تقوى به.

مثاله: ما رواه عبد الأعلى الثعلبي[٧] من حديث علي مرفوعاً: ((من كذب في

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٤/٢٥١ رقم ١٨٥١).
(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/٤٢٢ رقم ١٩٥٦٨).
(٣) السنن (٤/٢٥١).
(٤) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١١/٢٨٤ رقم ٤٤٤٨).
(٥) أخرجه الترمذي في السنن (٤/٢٥١ رقم ١٨٥٢).
(٦) السلسلة الصحيحة (١/٢/٧٢٧).
(٧) ضعيف.

حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة))[١].

واضطرب في لفظه:

فمرة قال: ((من كذب في حلمه كلف أن يعقد بين شعيرتين))[٢].

ومرة قال: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))[٣].

ومرة قال: ((اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار))[٤].

فاضطرب فيه عبد الأعلى على الوجوه السابقة:

إلا أن قوله ((من كذب في حلمه كلف أن يعقد بين شعيرتين)).

صح من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً: ((من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين))[٥] فيتقوى به.

وقوله ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) متواتر[٦].

وأما قوله ((من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)) فيبقى ضعيفاً لعدم وجود ما يقويه[٧].

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٤/٤٦٦ رقم ٢٢٨١).
(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٣٩٢).
(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١/١٣١).
(٤) أخرجه الترمذي في السنن (٥/١٨٣ رقم ٢٩٥٠) لكن هنا جعله من مسند ابن عباس.
(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (١٢/٤٢٧ رقم ٧٠٤٢ - فتح).
(٦) انظر نظم المتناثر (٣٥) للكتاني.
(٧) انظر ضعيف سنن الترمذي (٣٥٩) للألباني.

وإذا كان الاضطراب من الراوي الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه ؛ فلا يتقوى حديثه؛ لأن ضعفه غير منجبر .

مثاله: مارواه محمد بن القاسم عن الفضل بن دلهم عن عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا الفرائض وعلموا الناس فإني مقبوض»[١].

وهذا إسناد موضوع:

محمد بن القاسم كذبوه[٢] والفضل لين ورمي بالاعتزال[٣] وشهر صدوق كثير الإرسال والأوهام[٤].

وخالفهم المثنى بن بكر فرواه عن عوف عن سليمان عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عنه به مرفوعاً نحوه[٥]

وهذا إسناد ضعيف جداً:

المثنى بن بكر قال عنه الدارقطني: متروك[٦].

وخالفهم النضر بن شميل فرواه عن عوف عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود عنه به مرفوعاً نحوه[٧].

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٣/٣٦٠ رقم ٢٠٩١).
(٢) التقريب (٨٨٩ رقم ٦٢٦٩).
(٣) التقريب (٧٨٢ رقم ٥٤٣٧).
(٤) التقريب (٤٤١ رقم ٢٨٤٦).
(٥) أخرجه أبو يعلى في المسند (٨/٤٤١ رقم ٥٠٢٨).
(٦) اللسان (٥/١٤) للحافظ.
(٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٣٣٣).

وهذا إسناد ضعيف:

سليمان بن جابر مجهول[١]

ولرواية أبي هريرة متابعة من طريق حفص بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عنه به مرفوعاً[٢].

وهذا إسناد ضعيف جداً:

حفص بن عمر المدني متروك[٣].

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد مرفوعاً[٤] إلا أن في إسناده المسيب ابن شريك الكوفي وهو متروك[٥].

وعليه يبقى الحديث ضعيفاً لايتقوى.

والحديث أعله الترمذي بالاضطراب[٦] وضعفه ابن كثير[٧].

---

(١) التقريب (٤٠٥ رقم ٢٥٥٦).
(٢) أخرجها ابن ماجه في السنن (٣/٣٥١ رقم ٢٧١٩).
(٣) التلخيص الحبير (٣/٧٩).
(٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/٨٢).
(٥) الميزان (٤/١١٤) للذهبي.
(٦) السنن (٣/٣٦١).
(٧) التفسير (١/٤٦٨).



الفصل الرابع

التصنيف في الاضطراب

الفصل الرابع: التصنيف في المضطرب:

اهتم العلماء بعلم الحديث اهتماماً فائقاً وأفردوا لبعض أنواعه المصنفات. والمضطرب أحد أنواع علوم الحديث افرده الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ بتصنيف مستقل سماه (المقترب في بيان المضطرب).

قال السخاوي: ((وللمضطربي السند والمتن أمثله كثيرة فالذي في السند وهو الأكثر يؤخذ من العلل للدارقطني، ومما التقطه شيخنا منها مع زوائد وسمّاه المقترب في بيان المضطرب)) [1]اهـ.

وقال عنه المتبولي [2]: ((أفاد وأجاد وقد التقطه من كتاب العلل للدارقطني)) [3]اهـ.

ويبدو أن الحافظ ألفه بعد النكت على ابن الصلاح حيث قال فيه: ووجدت أمثلة للمضطرب في علل الدارقطني)) [4]اهـ. وكذا لم يشر إليه في نزهة النظر [5]، فلو صنفه قبلهما لذكره [6].

---

(١) فتح المغيث (١/٢٧٥) وانظر الجواهر والدرر (٢/٦٧٩).

(٢) هو أحمد بن محمد المتبولي الأنصاري الشافعي المصري الإمام ت١٠٠٣هـ خلاصة الأثر (١/٢٧٤) للمحبي.

(٣) شرح الفية السيوطي (٦١) لأحمد شاكر وانظر الباعث الحثيث (١/٢٢٣).

(٤) النكت (٢/٧٧٤).

(٥) نزهة النظر (١٢٧).

(٦) انظر النكت (٢/٨١١) والنزهة (١٢٥) حيث ذكر كتابه الذي ألفه في المدرج وذكر في النزهة (١٧٩) كتابه تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وذكر في النكت (٢/٧٠٦) جزءاً له في حديث (القضاة ثلاثة).

وكتابه (المقترب في بيان المضطرب) مخطوط لم أقف عليه وقد بحثت عنه كثيراً من خلال سؤال المشايخ والأساتذة وطلبة العلم المختصين فكلهم يجيبون بأنه غير معثور عليه بل في عداد المفقود [١].

ولم أقف «حسب علمي وقدرتي» على رسالة أخرى في الموضوع ولا رسالة علمية رغم بحثي المتواصل عن ذلك.

ومن خلال كلمة السخاوي والمتبولي نستطيع أن نصف شيئاً من كتاب المقترب في بيان المضطرب:

أ- مادته: جمعها الحافظ من كتاب العلل للدارقطني.

قال الذهبي: «المضطرب والمعلل: ما روي على أوجه مختلفة؛ فيعتل الحديث فإن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه واهٍ فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل فلم يصب ؛ لأن الحكم للراجحة» [٢]اهـ.

---

(١) ولم يذكر شاكر محمد في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» (٢٠٥/١) أماكن وجوده.
وبعد كتابة ما تقدم وقفت على قول صبحي السامرائي في تحقيقه للخلاصة في أصول الحديث للطيبي (٧٣حاشية رقم (١)) إن المستشرق هالورد ذكره في فهرست مكتبة برلين رقم١١٤١ فالله أعلم.

(٢) الموقظة (٥٠).
(تنبيه) الدارقطني في العلل كثيراً ما يسوق الأوجه الضعيفة ليبين ضعفها وعدم تأثيرها هذا لاحظته أثناء اشتغالي بالروايات فكلام الذهبي رحمه الله ليس على إطلاقه والله أعلم.

ب- زاد الحافظ أحاديث مضطربة من غير العلل.

ج - إن أكثر أحاديثه معلة من جهة الإسناد.

د- أن الحافظ رحمه الله ذكر فيه فوائد وقواعد.

الكتب المشتركة:

تكلم أهل العلم في الاضطراب من خلال الكتب المشتركة بحيث تشمل الكلام على الاضطراب وغيره.

ومع ذلك فهي كلمات متفرقة، ليست جامعة، وقد كشف النقاب عن هذه الحقيقة الحافظ العلائي رحمه الله حين قال بعد ذكره قاعدة الاختلاف الواقع في المتون: «ولم أجد إلى الآن أحداً من الأئمة الماضين شفى النفس في هذا الموضوع بكلام جامع يرجع إليه، بل إنما يوجد عنهم كلمات متفرقة، وللبحث فيها مجال طويل» [(١)]اهـ.

وحتى تتضح الصورة أذكر بعض النماذج:

١- مصطلح الحديث:

الاضطراب أحد أنواع علوم الحديث، وقد تحدث عنه أهل الاصطلاح تأصيلاً وتقعيداً فمن ذلك:

أ- علوم الحديث لابن الصلاح.

أفرد ابن الصلاح رحمه الله المضطرب فقال:

= (فائدة) : للحافظ كتاب اسمه (الانتفاع بترتيب العلل للدارقطني على الأنواع) انظر كشف الظنون (١/١٧٥) وابن حجر العسقلاني ومصنفاته (١/٢٠٥) لشاكر محمود.

(١) نظم الفرائد (١١٢).

(النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث).

تكلم فيه عن تعريفه، وشرطه، وأنواعه، وحكمه، ومثل للمضطرب سنداً[١].

ب- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد:

أفرد ابن دقيق رحمه الله المضطرب فقال: (الثامن عشر: المضطرب).

تكلم فيه عن تعريفه وحكمه وبعض القواعد المتعلقة باختلاف الرواة [٢].

ج - النُّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر:

تبعاً لابن الصلاح، تكلم الحافظ ابن حجر رحمه الله على المضطرب، ونقل من خلال الشرح نقولاً مفيدة جداً عن شيخه العلائي رحمه الله حول قاعدة الاضطراب في السند، وقاعدة الاضطراب في المتن وذكر أمثلة [٣].

٣- كتب العِلل:

تعتبر كتب العلل من مظان الأحاديث المضطربة فمن ذلك:

أ- العلل لابن أبي حاتم:

من ذلك أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن حديث رواه ابن الهاد عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن أبي عقيل عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: من يرد هوان قريش أهانه الله)).

---

(١) علوم الحديث (٢٦٩-٢٧٠).

(٢) الاقتراح (٢٢٢-٢٢٤).

(٣) النكت (٢/٧٧٢-٨١٠).

فقال أبو حاتم: ((يخالف في هذا الإسناد واضطرب في هذا الحديث)) [١]اهـ.

ب- العلل للدارقطني:

من ذلك أنه سئل عن حديث أبي بكر ﷺ ((شيبتني هـود وأخواتهـا)) فذكـر طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه [٢].

٣- كتب الرجال:

تحدثت كتب الرجال عن الاضطـراب مـن جهـة بيـان الـرواة المضطربـين في ضبطهم وهي أيضاً من مظان الأحاديث المضطربة، حيـث تذكـر بعـض الروايـات التي اضطربوا فيها:

أ- التاريخ الكبير للبخاري:

من ذلك قال في فضالة بن حصين الضبي: ((مضطرب الحديث)) [٣]اهـ.

ب- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:

من ذلك ما نقله عن أبيه أبي حاتم أنه قال في حفص بن عبد الرحمن البلخي: ((صدوق مضطرب الحديث)) [٤]اهـ.

ج- الكامل لابن عدي:

مـن ذلـك مـا قالـه في الحـارث بـن منصـور الواسـطي: ((في حديثـه اضطراب)) [٥]اهـ.

---

(١) العلل (٢/٣٦٦) وانظر منه (١/١٥) و(٢/٢٩٠).
(٢) العلل (١/١٩٣-٢١١) وانظر منه (١٠/٢٧٨-٢٨٣).
(٣) التاريخ الكبير (٧/١٢٥) وانظر منه (٦/٢٤٤).
(٤) الجرح (٣/١٧٦) وانظر منه (٨/٣١٥).
(٥) الكامل (٢/١٩٦).

وقد شرط على نفسه أن يذكر في الكامل كل من في رواياته اضطراب فقال رحمه الله: ((وقد شرطت في كتابي هذا: أني أذكر كل من في رواياته اضطراب وفي متونه مناكير وأذكره وأبين أمره)) [(١)]اهـ.

٤- الكتب المسندة:

أصحاب الكتب المسندة أحياناً يعقبون الأحاديث بذكر ما فيها من الاضطراب:

من ذلك:

أ- سنن الترمذي:

قال الترمذي رحمه الله عقب حديث زيد بن أرقم مرفوعاً: (إن هذه الحشوش محتضرة) ما نصه: ((وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب)) [(٢)]اهـ.

ب- السنن الكبرى للبيهقي:

قال البيهقي رحمه الله عقب حديث أبي الدرداء (أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر) ما نصه: ((وإسناد هذا الحديث مضطرب واختلفوا فيه اختلافاً شديداً والله أعلم)) [(٣)]اهـ.

---

(١) الكامل (٢٦٠/٤) وانظر منه (٢٣٦/٥).
(فائدة) : قال الزركشي في النكت (١٥٧/٢) : ((كتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث)) اهـ.

(٢) السنن (١١/١) وانظر منه (٤٨٠/٣) و(٤٤٢/٥).

(٣) السنن (١٤٤/١) وانظر منه (١٤٠/٦).

ج- المعجم الأوسط للطبراني:

قال أبو القاسم الطبراني رحمه الله عقب حديث الفضل بن عباس مرفوعاً: (الصلاة مثنى مثنى وتشهد في كل ركعتين..) ما لفظه: «لم يجود إسناد هذا الحديث أحد ممن رواه عن عبد ربه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبد ربه ابن سعيد فاضطرب في إسناده»[١] اهـ.

٥- كتب الشروح الحديثية:

يهتم كثيراً أهل العلم بذكر ما في الأحاديث من علل عند شرحهم لها والاضطراب من هذه العلل:

من ذلك:

أ- الإِعْلَام بِسُنَّتِه عليه السلام لمُغْلَطَاي:

ذكر ابن ماجه رحمه الله حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (لا يتناجى اثنان علىغائطهما ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه؛ فإنَّ الله يمقت على ذلك).

فنقل عن عبد الحق الإشبيلي أنه قال: (وقد اضطرب فيه..)[٢].

ب- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب:

قال عند ذكره حديث كعب بن عجرة مرفوعاً: (إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خَرَجَ عامِداً إلى المسجد، فلا يُشَبِّكَنّ بين أصابعه؛ فإنه في صلاة).

---

(١) المعجم الأوسط (٨/٢٧٨رقم٨٦٣٢) وهوالموضع الوحيد في المعجم الأوسط.

(٢) (١ق٥٥/ب) وانظر منه (١ق٩٣) و(٢/ق١١٥، ١١٩).

قال ما نصه: «خرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وفي إسناده اختلاف كثير واضطراب»اهـ [(١)].

ج- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه حديث البراء في قدومه ﷺ المدينة ونزوله عند أخواله من الأنصار ما لفظه: «ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر ابن أبي عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث «ثمانية عشر شهراً» وأبو بكر سيئ الحفظ وقد اضطرب فيه» [(٢)]اهـ.

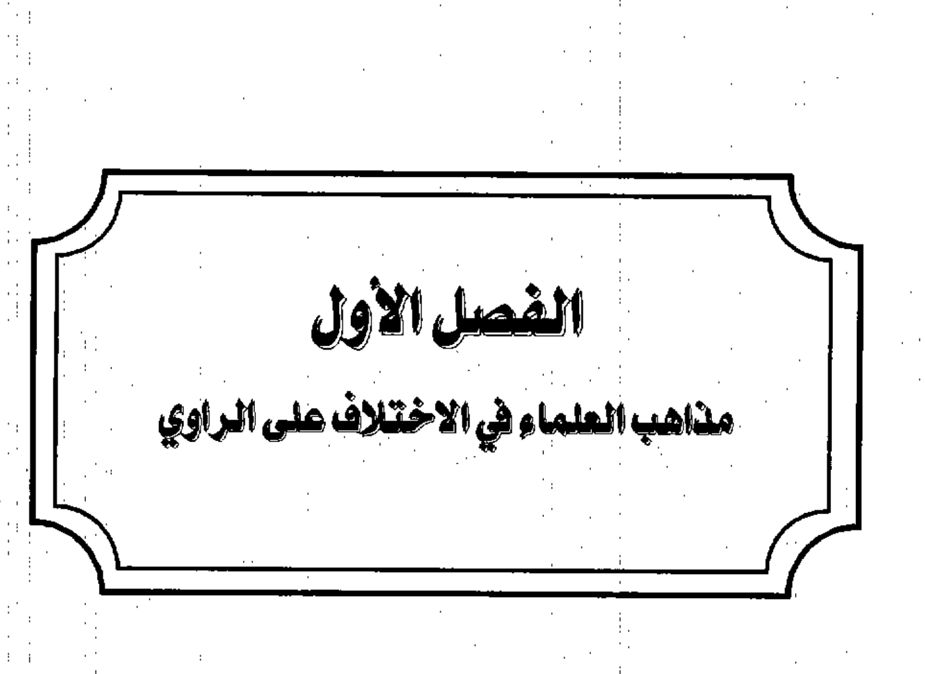
وغيرها من المصادر التي لم تفرد بالتأليف في المضطرب ولكن جمعت هذه المادة منها ومن غيرها من كتب أهل العلم وما سبق ذكره من المصادر إنما ذكرته على سبيل المثال لا الحصر وذلك لشيوع البحث عن المضطرب في أغلب كتب الحديث.

---

(١) فتح الباري (٤٢٣/٣) وانظر منه (٤١١/٢).
(٢) فتح الباري (٩٥/١-٩٧) وانظر منه (٦٧١/٩).

الباب الثاني

حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي والمروي ومعرفة الراوي المضطرب



الفصل الأول

مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.

الاختلاف: هو أن يروي الرواة الحديث فيختلفون فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر.

قال أبو داود: ((الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء))اهـ[1].

والاضطراب أحد أنواع الاختلاف [2]، قال ابن الصلاح: ((المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان)) [3] اهـ.

فإذا وقع اختلاف بين الرواة فللعلماء في هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف يقدح في الحديث إلا إنْ دَلَّ دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين وإليه ذهب كثير من أهل الحديث [4].

و لم أقف على أسماء أتباعه والذي يظهر أنه لا قائل به من بعدهم، فقد قال الحافظ: ((شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأما إذا تفاوتت

---

(١) تهذيب الكمال (٤٣١/٢٦) للمزي.
(٢) انظر نزهة النظر (١٢٤-١٢٨) للحافظ.
(٣) علوم الحديث (٢٦٩).
(٤) النكت (٧٨٥/٢) للحافظ وانظر الاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق العيد.
(فائدة) قال الحافظ في النكت (٢٣٦/١): ((بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة)) اهـ. فلعل هؤلاء منهم. والله أعلم.

فالحكم للراجح بلا خلاف» [١] اهـ.

فنفى وجود الخلاف والله أعلم.

وحجتهم:

أن الاختلاف على الراوي دليل على عدم ضبطه في الجملة، فيضر ذلك ولو كان رواته ثقاتاً إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقين [٢].

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة المقبولين (ثقة أو صدوق) لا يؤثر في صحة الحديث إلا عند التنافي والتعارض في المتن دون السند.

وإليه ذهب الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين [٣].

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في معرض بيانه للعلة: «أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، ويتفرد به ثقة مسنداً. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة

---

(١) الإصابة (١٠/١٩٦).

(٢) الاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق والنكت (٢/٧٨٥) للحافظ.

(٣) النكت (٢/٢٠٩-٢١١) للزركشي وانظر: المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٧) للحاكم والعدة (٣/١٠٠٤) لأبي يعلى والإشارة (٢٥١-٢٥٢) للباجي والإحكام (١/١٣٣) لابن حزم والبحر المحيط (٤/٣٣٩-٣٤٠) للزركشي، وبيان الوهم (٢/٢٥٠،٢٨٣) و(٣/٤٩٨،٥١٨) و(٤/٢٦) و(٥/٤٣٠) لابن القطان وجزء القلتين (٤٩) للعلائي وشرح الإلمام (١/٦١،١٧٩) لابن دقيق، ونقد بيان الوهم (٧١) للذهبي والنكت (٢/٢٢٤) للزركشي والنكت (١/٢٣٥) والتلخيص الحبير (٢/١٥٧) للحافظ وجواهر الدرر (٢/٩٣٨) للسخاوي.

الإرسال» [١] اهـ.

والاضطراب المؤثر في السند إذا كان راويه ضعيفاً [٢].

حجتهم: أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز [٣]، الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه [٤].

وأن توهيم حافظ في زيادة زادها لا معنى له إلا لو صرح الناس بمخالفته وهم لم يصرحوا. وإنما سكتوا عن شيء جاء هو به [٥].

وأن رواية الحديث الواحد تارة متصلاً وتارة مُرْسلاً أو مُنْقَطِعاً قوة للخبر ودليل على شهرته، وتحدث الناس به فجعل ذلك علل الحديث، شيء لا معنى له [٦].

قال ابن حزم: «قد علل قوم أحاديث؛ بأن رواها عن رجل مرة وعن آخر

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٦٣/١).
(٢) انظر بيان الوهم (٢٦/٤) و(٤١٦/٥) لابن القطان.
(٣) انظر العدة في أصول الفقه (١٠٠٤/٣، ١٠١١) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في أصول الفقه (١٦/٣، ١٩) للسمعاني وبيان الوهم (٢٧٢/٣، ٤٩٩) و(٤٣٠/٥) لابن القطان ونقد بيان الوهم (١٢٤) للذهبي وفتح الباري (٥٤٥/١٣) ونتائج الأفكار (١٧٩/٢) للحافظ.
(٤) شرح الإلمام (٦٠/١، ١٧٩، ٣٩٠) لابن دقيق والنكت (٢٠٩/٢-٢١٠) للزركشي.
(٥) بيان الوهم (٤٥٤/٢) و(٤٠٣/٥) لابن القطان.
(٦) بيان الوهم (٤٣٨/٥) والنكت (٢١٠/٢) للزركشي والتلخيص الحبير (١٨٨/٢) للحافظ.

أخرى. وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته ومن الممكن أن يكون سمعه منهما»[١] اهـ.

وقال أبوالحسن بن الحصار الأندلسي: «إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً أو مرسلاً، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه وأحفظ.

وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر أصول الشريعة»[٢]

وقال ابن القطان الفاسي: «لا نرى الاضطراب في الإسناد علة؛ فإنما ذلك إذا كان الذي يدور عليه الحديث ثقة فنجعل حينئذ اختلاف أصحابه عليه إلى رافع وواقف ومرسل وواصل غير ضار، بل ربما كان سبب ذلك انتشار طرق الحديث، وكثرة رواته وإن كان المحدثون يرون ذلك علة تسقط الثقة بالحديث المروي بالإسناد المضطرب فيه»[٣] اهـ.

وقال ابن القطان أيضاً في معرض بيانه لحديث روي مرفوعاً وموقوفاً: «ليس فيه أكثر من أن ابن وهب وقفه وزيد بن الحباب رفعه. وهو أحد الثقات،

---

(١) الإحكام (١٣٣/١)وانظر النكت (٢١١/٢، ٢٢٤) للزركشي.
(٢) نقله الزركشي في النكت (١٠٦/١).
(٣) النظر في أحكام النظر (١١٠) لابن القطان، وانظر منه (٨٨).

ولو خالفه في رفعه جماعة ثقات فوقفته ما ينبغي أن يحكم عليه في رفعه إياه بالخطأ» [١] اهـ.

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة منه ما هو مؤثر في ثبوت الحديث ومنه ما ليس بمؤثر في ثبوت الحديث.

وإليه ذهب الأكثر من أهل الحديث [٢].

وحجتهم:

أن الحديث الواحد تحكمه ملابسات ومداخلات لا تتوفر في كل حديث إذ ليست الرواة الثقات في درجة واحدة ولا أحوال الرواة منضبطة، فالوهم والغلط يطرأ على الثقات فما دونهم.

قال الحازمي: «الرواية يراعى فيها الألفاظ والأحوال والأسباب لتطرق الوهم إليها والتغيير والتبديل ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها»[٣]اهـ.

فإذا كان ذلك كذلك فلا تطرد القاعد بل يحكم لكل حديث خاص بحكم خاص.

وأن القرائن والدلالات معمول بها في هذا العلم ؛ إذ هو مبني على غلبة

---

(١) بيان الوهم (٣/٣٧١).

(٢) النكت (٢/٧٧٨) للحافظ وقال العلائي في جزء القلتين (٤٩): «قول الجمهور» اهـ وانظر بيان الوهم (٥/٤٣٠) لابن القطان.

(٣) الناسخ (١٢).

الظن، فإن غلب على الظن بالقرائن أن الراوي ضبط ما تحمله حكم بـه. وإن غلـب على الظن أن الراوي لم يضبط ما تحمله – مع ثقتـه – حكـم بـه في ذلـك الحديث خاصة.

وأن رواية الحديـث قائمـة علـى الضبـط. والضبـط عنـد كـل راو معـرض للوهم والخطأ والنسيان.

الترجيح:

المذهب الثالث: الذي ذهب إليه جمهور أهل الحديث وهو [التفصيـل في الاختلاف] هو الراجح لأمور:

١- أنه عمل بأمرين:

أ- عدم توهيم الثقة بلا حجة.

ب- توهيم الثقة بحجة.

٢- أن هذا الأمر يتمشى ويتفق مع طريقـة الروايـة تحمـلاً وأداءً ؛ إذ هـي مبنية على غلبة الظن.

٣- أن حال الراوي زمن التحمل والأداء مختلف ودرجة ضبطه زمـن عـن زمن متفاوتة، فكذلك حديثه يتفاوت في الضبط [1].

٤- أنه وسط بين المذهبين.

(١) انظر الناسخ (١٢) للحازمي.

المناقشة:

مناقشة المذهب الأول:

وما ذهب إليه كثير من المحدثين من أن الاختلاف يقدح في ثبوت الحديث إلا إن دَل دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين فهو مذهب مبني على شدة الاحتياط لاحتمال الوهم والغلط قال ابن القطان الفاسي: «أهل هذه الصناعة – أعني المحدثين – بنوا على الاحتياط حتى صدق ما قيل فيهم: لا تخف على المحدث أن يقبل الضعيف. وخَفْ عليه أن يترك من الصحيح وبذلك انحفظت الشريعة»[1]اهـ.

[ولكن من الاحتياط أن لا يخرج من السنة ما هو منها أيضاً فلا بد أن نراعي الأمرين:

أ- أن لا يدخل في السنة ما ليس منها.

ب- وأن لا يخرج من السنة ما هو منها.

فلا يوهم الثقة بلا حجة ولا يرد الحديث بأدنى علة] [2].

فهو لا يراعي أن يخرج من السنة ما هو منها.

ومجرد الاختلاف لا يلزم منه القدح ؛ إذ الاختلاف على نوعين:

أ- اختلاف تنوع: وهو ما كانت المخالفة لا تقتضي المنافاة. ولا تقتضي إبطال أحد القولين للآخر فيكون كل وجه للآخر نوعاً لا ضداً.

---

(١) النظر في أحكام النظر (١١٢).

(٢) أفادنيه أبو مالك محمد بازمول.

ب ـ اختلاف التضاد: هو الوجهان المتنافيان [١].

وإذا وقع اختلاف التضاد فلا يخلو:

إما أن يمكن الجمع فإن أمكن فلا إشكال وإن لم يمكن فالترجيح، فإن لم يمكن الترجيح اضطرب الحديث. فتعليل الحديث مع إمكان الجمع أو الترجيح [من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف][٢].

قال الحافظ: «الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم» [٣] اهـ.

وقال الخطابي: «الخطأ من إحدى روايتيه متروك والصواب معمول به وليس في ذلك ما يوجب توهين الحديث» [٤] اهـ.

وهذا المذهب لا يراعي اختلاف التنوع إلا إنْ دل دليل عليه. ولا يراعي اختلاف التضاد مع إمكان الجمع أو الترجيح.

واختلاف بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الشافعي: «لو استويا في الحفظ وشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأنْ يغلط به الذي لم يشك» [٥] اهـ.

---

(١) تأويل مشكل القرآن (٤٠) لابن قتيبة واقتضاء الصراط المستقيم (٣٧-٣٩) لابن تيمية والاختلاف وما إليه (١٩-٢١) لمحمد بازمول.
(٢) هدي الساري (٣٤٧) للحافظ.
(٣) هدي الساري (٣٦٨) وانظر النصيحة (٤٤) للألباني.
(٤) معالم السنن (١/٣٦).
(٥) اختلاف الحديث (٢٩٤).

قال ابن الجوزي في معرض رده على من ضعف حديثاً بالاضطراب: «اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الأثرم قلت لأحمد قد اضطربوا في هذا الحديث ؟ فقال حسين المُعَلِّم يجوده» [١] اهـ.

وفي الصحيحين اللَّذَيْنِ تلقتْهما الأمة بالقبول [سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ] [٢] أحاديث مختلفة الإسناد قال ابن التركماني: «إذا أقام ثقة إسناداً اعتمد، و لم يبال بالاختلاف، وكثير من أحاديث الصحيحين لم تسلم من هذا الاختلاف» [٣] اهـ.

وقال الحافظ: «ما اختلف في إرساله ووصله بين الثقات ففي الصحيحين منه جملة» [٤] اهـ.

وقال الحافظ أيضاً: «من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعَلّق الطريق الأخرى؛ إشعاراً بأن هذا اختلاف لا يضر ؛ لأنه إمّا أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا. فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة. والله أعلم» [٥] اهـ.

---

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/١٨٨) وانظر الناسخ (٤٦) للحازمي.

(٢) علوم الحديث (١٧١) لابن الصلاح وانظر النكت (١/٣٨٠-٣٨٣) للحافظ وجه فيها كلام ابن الصلاح توجيهاً جيداً.

(٣) الجوهر النقي (١/١٤٣). وانظر كلاماً للعلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٨٥).

(٤) النكت (١/٣٦٩) وانظر فتح الباري (٧/٤٧٤) للحافظ.

(٥) النكت (١/٣٦٢-٣٦٣) وكلامه هذا متين جداً يدل على قوة الحافظ رحمه الله.

والأصل المعتمد عليه هو عدم توهيم الثقة بلا حجة قال المازري عن تخطئة الرواة بلا دليل: «سوء ظن بالرواة، وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث»[(١)]اهـ.

وقال القرطبي: «الأَوْلَى أن لا يغلط الراوي العدل الجازم بالرواية ما أمكن»[(٢)]اهـ.

وقال أيضاً في معرض رده على من رد حديثاً بالتوهم: «هذا لا ينبغي أن يرد الخبر له؛ لأنه وهم وظن غير محقق بل هو مردود. بل المعتمد ثقة الراوي وأمانته»[(٣)]اهـ.

و[السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى] [(٤)].

و[إذا ثبت الحديث بعدالة النقلة وجب العمل به ظاهراً ولا يترك بمجرد الوهم والاحتمال] [(٥)] إذ [لو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا السنن بالتوهم][(٦)].

وهذا المذهب لو قيل به لذهب شيء كثير من السنة. قال العلائي في معرض رده على إعلال حديث بالاختلاف: «مَنْ يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة فهو قولٌ ضعيفٌ عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف ولو كان ذلك مسقطاً للاحتجاج بالحديث؛ لسقط الاحتجاج بما لا

---

(١) المعلم (٢/١٤٥).
(٢) المفهم (٥/١٦).
(٣) المفهم (٣/١٠) بتصرف منه. وانظر (٣/٢٩٨، ٣٦٢) و(٥/٤٥٤).
(٤) النبلاء (٤/٥٢٨) وانظر الكفاية (٢٤-٢٥) للخطيب.
(٥) إحكام الإحكام (٣/١٠٣) لابن دقيق.
(٦) المغني (١/٣٦١) للذهبي.

يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف وقد جاء في الصحيحين منه كثير» (١) اهـ.

وعليه فالمذهب الأول [رأي فيه ضعف] (٢) بل [ضعيف] (٣).

مناقشة المذهب الثاني:

وما ذهب إليه الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين من أن الاختلاف بين الرواة المقبولين في الإسناد لا يؤثر في صحة الحديث. فهو مذهب مبني على قبول ما جاء به الثقة مطلقاً، وعدم توهيمه. لكن الثقة مع حفظه وضبطه قد يهم ويخطئ. فهذا هو يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ الناقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «إليه المُنْتَهى في التَثَبُّت بالبصرة» اهـ. وقال عنه أبو حاتم: «حافظ ثقة» اهـ. وقال أبو زرعة: «من الثقات الحفاظ» (٤) اهـ.

وقال الإمام أحمد: «رحم الله يحيى القطان ما كان اضبطه وأشد تفقده كان محدثاً وأثنى عليه فأحسن الثناء عليه» اهـ هذا الإمام مع حفظه وضبطه أخطأ في أحاديث قال الإمام أحمد: «ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال أبو عبدالله: ومن يَعْرى من الخطأ والتَصْحِيف» (٥) اهـ.

---

(١) جزء القلتين (٢٥-٢٦) وانظر الكامل (٣/٣٥٧) لابن عدي والتمهيد (٢/١٠٢) لابن عبد البر وبيان الوهم (٢/٢٥٠) لابن القطان ونصب الراية (٤/٣٧٧) للزيلعي.

(٢) قاله العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٨٥).

(٣) جزء القلتين (٢٦) للعلائي.

(٤) ما سبق من الجرح (٩/١٥٠-١٥١). لابن أبي حاتم.

(٥) تاريخ بغداد (١٤/١٤٠).

بل قال يحيى نفسه: ((كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري أخطأت يا يحيى)) [(١)] اهـ.

وقال أبو داود: ((قلت لأحمد: فيحيى – أعني القطان – في بعض ما يروي حديثاً غيره يدخل بينهما رجل ؟ قال: بُدّ من أن يحيى الوهم)) [(٢)] اهـ.

وقال أبو عيسى الترمذي: ((إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم)) [(٣)] اهـ.

وقال الذهبي: ((ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً)) [(٤)] اهـ.

ومن قال: إنه لا يخطئ فهو كذاب قال [الإمام الحافظ الجهبذ شيخ المحدثين أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي أحد الأعلام] [(٥)]: ((من لا يُخْطِئ في الحديث فهو كذاب)) [(٦)] اهـ.

والمحدث من خلال الطرق والأسانيد واعتبار الروايات يغلب على ظنه أن الراوي أخطأ في هذا الحديث فيعل الحديث به [(٧)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣٦/١٤) وفي الكفاية للخطيب (٢٢٤) باب فيمن خالفه أحفظ منه فحكى خلافه له في روايته)).
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٣رقم٥٤٩) وانظر العلل (٨٢/٣-٨٤-عبدالله).
(٣) العلل الصغير (٧٠٢/٥).
(٤) النبلاء (٣٤٦/٦).
(٥) النبلاء (٧١/١١) للذهبي.
(٦) التاريخ (٥٤٩/٣-الدوري).
(٧) انظر: الجواهر والدرر (٩٢٤/٢) للسخاوي.

قال السخاوي: «الشّاذ لم يوقف له على علة أي معينة. وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه وأنه من أغمض الأنواع وأدقها.. بل الشاذ كما نسب لشيخنا أدق من المعلل بكثير» [(١)] اهـ.

وقال الزركشي: «الفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي» [(٢)] اهـ.

وغلبة الظن معمول بها في باب الرواية دون الشهادة [(٣)].

قال الخطيب: «أخبار الآحاد يصح دخول التقوية والترجيح فيها عند التعارض وتعذر الجمع ؛ لأنها تقتضي غلبة الظن دون العلم والقطع. ومعلوم أن الظن يقوى بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته» [(٤)] اهـ.

بل باب الرواية والتعليل مبنيان على غلبة الظن، قال العراقي: «باب الرواية مبني على غلبة الظن» [(٥)] اهـ.

وقال العلائي: «المتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن» [(٦)] اهـ.

وقال الحافظ: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتمد.

---

(١) فتح المغيث (٢٣٢/١).
(٢) النكت (٢١٠/٢).
(٣) انظر الناسخ (١١) للحازمي والمستصفى في علم الأصول (٣١٣/١) للغزالي.
(٤) الكفاية (٤٣٤) وانظر الرسالة (٥٩٩) للشافعي.
(٥) طرح التثريب (١٠٥/٢)، وانظر إكمال المعلم (١٧٥/١) للقاضي عياض.
(٦) جامع التحصيل (١٣٢) وانظر النكت (٦٩١/٢) للحافظ.

ولو لا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منـه في حد الصحيح))[(١)]اهـ.

والترجيح باعتبار القرائن مسلك علمي جرى عليه أهل العلم في كل العلوم؛ لأنه يفيد غلبة الظن. قال الحافظ: ((الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم)) [(٢)] اهـ.

واعتبارهم التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه مقابل بمثله قال العلائي: ((أما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله. بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر فرواه كذلك والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن)) [(٣)] اهـ.

وفَرْقٌ بين حديث رواه الثقة لم يُخَالَف فيه، وبين حديث رواه وخالفه ثقة آخر؛ إذ المخالفة تفيد وهماً [(٤)].

قال الإمام مسلم في معرض بيانه لكيفية معرفة خطأ الراوي: ((الجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد [مجتمعين] على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم

---

(١) فتح الباري (٥٨٥/١).

(٢) هدي الساري (٣٦٨) وانظر منه (١٥، ٣٤٧، ٣٨١) والنكت (٦٠/٢) للزركشي.

(٣) جامع التحصيل (١٣٢).

(٤) انظر المدخل (٩٧) للبيهقي وجزء القلتين (٤٧) للعلائي والنكت (١٨٢/٢) للزركشي والنكت (٧٤٧/٢) للحافظ.

حينئذٍ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم» [١] اهـ.

وقال البيهقي في معرض كلامه على حديث وصله واحد وتابعه بعض الضعفاء والمجاهيل وأرسله جماعة ثقات: «من حكم لهذا الحديث بالوصل برواية واحد ومتابعة جماعة من الضعفاء والمجهولين إياه على ذلك وترك رواية من ذكرناهم من الأئمة عن موسى بن أبي عائشة مرسلاً لم يكن له كبير معرفة بعلم الحديث. ولو لم يستدل بمخالفة راوي الحديث ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه على خطأ الحديث. لم يعرف قط صواب الحديث من خطئه» [٢] اهـ.

وقال الذهبي في معرض كلامه على اختلاف الثقات: «إذا اختلف جماعة فيه وأتوا به على أقوال عدة. فهذا يوهن الحديث. ويدل على أن راويه لم يتقنه» [٣].

وقال الذهبي أيضاً في نقده لابن القطان: «حديث الدارقطني عن عفيف بن سالم عن الثوري: «لا يحصن الشرك شيئاً».

قال: «وهم عفيف في رفعه. والصحيح من قول ابن عمر» [٤]. فهذا غير علة.

---

(١) التمييز (١٧٢).
(٢) القراءة خلف الإمام (١٣٥) باختصار. وانظر الرسالة (٢٨١) للشافعي وقارن كلام البيهقي هنا بما جاء في بيان الوهم (٥/٤٥٦) لابن القطان.
(٣) الموقظة (٥٣).
(٤) هذا من كلام الإشبيلي في الأحكام (٦/٢٢٠).

الثقة عفيف فرفع الثقة لا يضر» [١].

قلت [٢]: بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر ؛ لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط» [٣] اهـ.

وقوة الخبر إذا تعددت الأوجه ليست على إطلاقها فإنما تكون قوة للحديث إذا اختلف المخرج [٤]. أو يكون راويها مكثراً واسع الرواية من الحفاظ.

قال الحافظ في معرض تعليله لحديث: «هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه. وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه» [٥] اهـ.

وأحياناً ينسب الراوي للاضطراب مع ثقته وجلالته وسعة روايته قال الإمام أحمد لما ذكر له حديث اختلفوا فيه على سفيان بن عيينة: «اختلفوا على سفيان – يعني ابن عيينة فيه وما أراه إلا من سفيان – يعني اضطرابه فيه» [٦] اهـ.

وموافقة الحديث الضعيف للأصول أو لآية من كتاب الله لا يلزم منها صحته؛ لأن الحديث فيه جهتان:

الجهة الأولى: نسبته للرسول ﷺ.

---

(١) هذا من كلام ابن القطان في بيان الوهم (٣/٢٧٩).
(٢) القائل هو الذهبي.
(٣) نقد بيان الوهم (٨٦) وانظر بيان الوهم (٣/٢٧٨) لابن القطان.
(٤) انظر الرسالة (٤٦٤) للشافعي.
(٥) التلخيص الحبير (٢/٢١٦) وانظر جزء القلتين (٤٣) للعلائي.
(٦) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣١٦) وانظر منه (٣١٩) وانظر زاد المعاد (٣/٥٧٧) لابن قيم الجوزية.

والجهة الثانية: ما اشتمله من حكم ومعنى.

فموافقته للأصول أو للآية تثبت صحة معناه وحكمه، ولا تثبت صحة نسبته للرسول ﷺ.

وإذا كان الخبر موافقاً للأصول أو للآية فنحن نثبت الحكم بالأصول أو الآية لا به. فتأمّل.

وفتح هذا الباب يؤدي إلى تصحيح أحاديث الضعفاء والمتروكين. فتنبه.

وهذا المذهب لا يراعي أن يدخل في السنة ما ليس منها ؛ و[الخوف الأكبر اختلاط درجة الظن مع درجة الوهم] [1].

وهم لا يشترطون في حد الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة [2]. فمن هذا الباب تطرقت إليهم أوهام وأخطاء الرواة المقبولين، على أنها أحاديث صحاح.

قال ابن قيم الجوزية في معرض بيانه لحادثة الإسراء: ((وكان الإسراء مرة واحدة وقيل مرتين مرة في يقظة ومرة مناماً. وأرباب هذا القول كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله (ثم استيقظت). وبين سائر الروايات.

ومنهم من قال: بل كان هذا مرتين مرة قبل الوحي؛ لقوله في حديث شريك ((وذلك قبل أن يوحي إلي)).

ومرة بعد الوحي كما دلت عليه سائر الأحاديث.

ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده.

---

(١) شرح الإلمام (٦١/١) لابن دقيق العيد وانظر الاقتراح (٢٣٠) له.

(٢) انظر الاقتراح (١٨٦-١٨٧) لابن دقيق العيد والنكت (٢٣٥/١) و(٦٥٣-٦٥٤) للحافظ والجواهر والدرر (٩٣٨/٢) للسخاوي.

وكل هذا خبط. وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية [١] من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى فكلما اختلفت عليهم الروايات عددوا الوقائع والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة» [٢] اهـ.

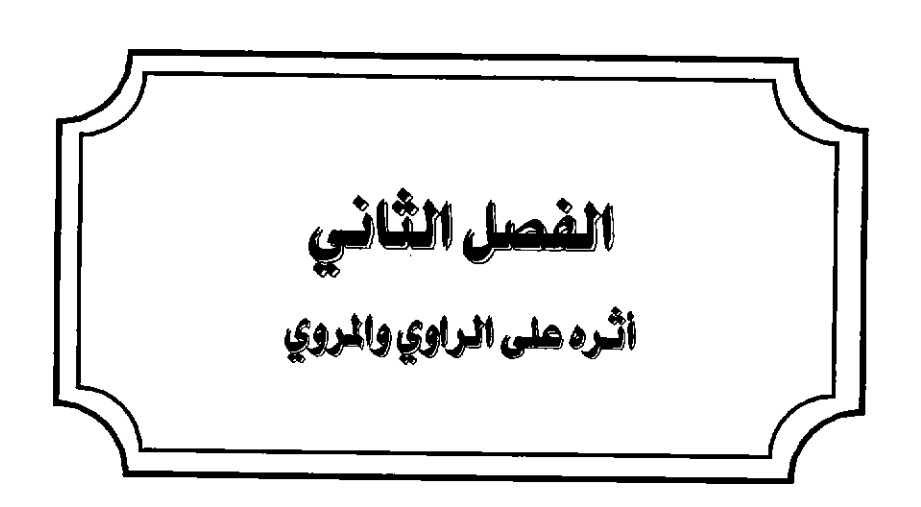
وقال ابن قيم الجوزية أيضاً في معرض رده على من اعتبر وهم بعض الرواة قصة أخرى: «وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى. كما جعلوا الإسراء مراراً؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مراراً لاختلاف ألفاظه وجعلوا طواف الوداع مرتين؛ لاختلاف سياقه. ونظائر ذلك.

وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم» [٣] اهـ.

وعليه فالمذهب الثاني ضعيف كالأول. والمعتمد هو المذهب الثالث: وهو أن الاختلاف منه ما هو مؤثر ومنه ما ليس بمؤثر والله أعلم.

---

(١) وهذه الطريقة يسلكها كثير من الفقهاء. انظر: نظم الفرائد (١١٢) للعلائي.
(٢) زاد المعاد (٤٢/٣).
(٣) زاد المعاد (٣٩٧/٢) وانظر منه (٢٦٤).



الفصل الثاني

أثره على الراوي والمروي

الفصل الثاني: أثره على السند والمتن.

الاضطراب والاختلاف يؤثران على الحديث سنداً ومتناً.

فمن الآثار المترتبة على السند:

١- مخالفة الراوي للثقات تؤثر في الحكم عليه إذ تدل على عدم ضبطه:

قال الترمذي: «ذكر عن يحيى بن سعيد أنه إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا. لا يثبت على رواية واحدة تركه» [1] اهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي المعمري: «رفع أحاديث وزاد في المتون أشياء ليس فيها» [2] اهـ.

ثم قال ابن عدي: «وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في المتون، فإن هذا موجود في البغداديين خاصة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم فإنهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد» [3] اهـ.

فعلق عليه الذهبي بقوله: «بئست الخصال هذه وبمثلها ينحط الثقة عن رتبة الاحتجاج به» [4] اهـ.

وقال ابن رجب: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب وإن كان سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم

(١) العلل الصغير (٥/٦٩٩) وانظر مقدمة مسلم (١/٩٠-نووي).
(٢) الكامل (٢/٣٣٧).
(٣) الكامل (٢/٣٣٨).
(٤) النبلاء (١٣/٥١٣).

الضبط»[١]اهـ.

والأئمة يستدلون على حفظ الراوي إذا لم يخالف غيره.

قال ابن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»[٢]اهـ.

٢- ترجيح الراوي الذي لم يوصف بالاضطراب على الراوي الموصوف بالاضطراب:

قال ابن هاني: «سئل - أي الإمام أحمد -: أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن أو محمد بن عمرو ؟

قال: العلاء أحب إلي ؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث» [٣] اهـ.

وقال الذهبي: «فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أوْلهم أوهام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم» [٤] اهـ.

٣- ترجيح رواية من لم يختلف عليه على من اختلف عليه:

قال أبو يَعْلى في باب الترجيحات: «أن لا تختلف الرواية عن أحدهما فتقدم روايته على رواية من اختلفت الرواية عنه» [٥] اهـ.

---

(١) شرح العلل (١/ ٤٢٤).
(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٥).
(٣) المسائل (٢/٢٤٠) وانظر منه (٢/٢١٣) وانظر الأسامي والكنى (٢/١٤٣) لأبي أحمد الحاكم.
(٤) الميزان (٣/١٤١).
(٥) العدة (٣/١٠٣١) وانظر الكفاية (٤٣٥) للخطيب، وقواطع الأدلة (٣/٣٦) للسمعاني.

قال الذهبي: «إذا اختلف جماعة فيه وأتو فيه على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه» [١] اهـ.

٤- الاختلاف قد ينزل الحديث عن مرتبة الصحة إلى الحسن:

قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف في سنده ومتنه: «هذا حديث حسن وإنما لم أحكم لحديثه هذا بالصحة؛ لاختلاف وقع في سنده ومتنه» [٢] اهـ.

وقال الدارقطني في حديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف الرواة عنه على عشرة أوجه: «عشرة أقاويل من أبي إسحاق أحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري. وفي النفس منه شيء؛ لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق والله أعلم» [٣] اهـ.

٥- يؤثر الاضطراب والاختلاف على الراوي من حيث معرفة اسمه أو قد يظن أنه اثنان وهو واحد:

قال ابن عبد البر في ترجمة أبي هريرة الصحابي المعروف: «ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه» [٤] اهـ.

وقال الذهبي: «ناسح الحضرمي بمهملتين. له صحبة وابنه عبدا لله» [٥] اهـ.

فتعقبه ابن ناصر الدين الدمشقي بقوله: «في هذا نظر؛ فإن ناسحاً

---

(١) الموقظة (٥٣).
(٢) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/٨٨) وانظر منه (١/٣٦٧) و(٢/٣٣٠، ٣٨٠) وموافقة الخبر الخبر (٢/٦٩) للحافظ.
(٣) التتبع (٣٣٤).
(٤) الاستغناء (١/٣٤٦). وانظر النظر في أحكام النظر (١٧٠) لابن القطان.
(٥) المشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم (٦٢٧-٦٢٨).

وعبدا لله واحد اضطرب فيه»[١] اهـ.

٦- الاضطراب في اسم الصحابي أو من دونه قد يجعل الناظر يظن أنه شاهد ومتابع:

قال الحافظ: «قد يقع الاختلاف في السند؛ فيوهم ورود الحديث عن جماعة من الصحابة كما يقع للترمذي في كثير من الأحاديث المختلفة أسانيدها حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويسمي عدداً من المختلف فيهم»[٢] اهـ.

٧- قد يتوقف عن الحكم على الحديث:

سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث وقع فيه اختلاف في سنده: «الصحيح ما هو ؟ قال ا لله أعلم. قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم»[٣] اهـ.

ومن الآثار المترتبة على المتن:

١- اختلاف الألفاظ قد يدل على أن الرواية بالمعنى:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: «هذه الروايات وإن اختلفت ألفاظها فمعناها واحد. وهذا الاختلاف يدل على أنهم كانوا ينقلون بالمعنى»[٤] اهـ.

٢- قد يترتب على اختلاف الألفاظ اختلاف الفقهاء:

قال العلائي معلقاً على حديث الواهبة نفسها حين اختلف الثقات في لفظه على وجوه (زوجتكها) و(أنكحتكها) و(ملكتكها) و(أمكناكها)[٥]: «من قال:

---

(١) توضيح المشتبه (١٢/٩). وانظر الإصابة (٢٢٨/٦) و(١٢٦/١٠) للحافظ.
(٢) نقله السخاوي في الأجوبة المرضية (١١٩١/٣) وعنه بتصرف.
(٣) العلل (٢٢٩/١).
(٤) المفهم (٢٠٩/٥).
(٥) سيأتي تخريجه إن شاء ا لله (١٧٧).

بأن النكاح ينعقد بلفظ التمليك. وأنه من صرائحه. يحتج بمجيئه في هذا الحديث الصحيح. فإذا عورض ببقية الألفاظ التي في بقية الروايات، لم ينتهض احتجاجه.

فإن قال: إن النكاح في القصه انعقد بلفظ التمليك ومن قال غيره عبر بالمعنى.

يقلبه خصمه عليه. ويقول مثل ذلك في التزويج والإنكاح» [١] اهـ.

٣- اختلاف الألفاظ يجعل بعضهم يظن أنه أكثر من حديث:

وقال ابن قيم الجوزية في معرض رده على من يجعل كل اختلاف قصة أخرى: «هذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا طواف الوداع مرتين ؛ لاختلاف سياقه. ونظائر ذلك.

وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم» [٢] اهـ.

٤- ترجيح المتن السالم من الاضطراب على الذي وقع فيه اضطراب:

قال الطحاوي في معرض بيانه لحديث: «هذا حديث صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه فهو أولى عندنا مما رويناه أولاً من

(١) نظم الفرائد (١٢٠). وانظر المعلم بفوائد مسلم (٢/٢٣٠) للمازري وإكمال المعلم (٤/٤٤٧) للقاضي عياض وإحكام الأحكام (٤/٤٨) لابن دقيق، والأجوبة المرضية (٣/١١٣٥) للسخاوي.

(٢) زاد المعاد (٢/٢٩٧).

الآثار المضطربة في أسانيدها»[١].

وقال أبو يعلى في باب الترجيحات: «أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه والآخر اضطرب لفظه فيقدم خبر من لم يضطرب لفظه ؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه. وسوء حفظ صاحبه» [٢] اهـ.

وقال الخطيب: «مما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين وترجيحه على الآخر: سلامته في متنه من الاضطراب. وحصول ذلك في الآخر ؛ لأنّ الظن بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه؛ وإن كان اختلافاً يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر فهو آكد، وأظهر في اضطرابه. وأجدر أن يكون راويه ضعيفاً. قليل الضبط لما سمعه أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث.

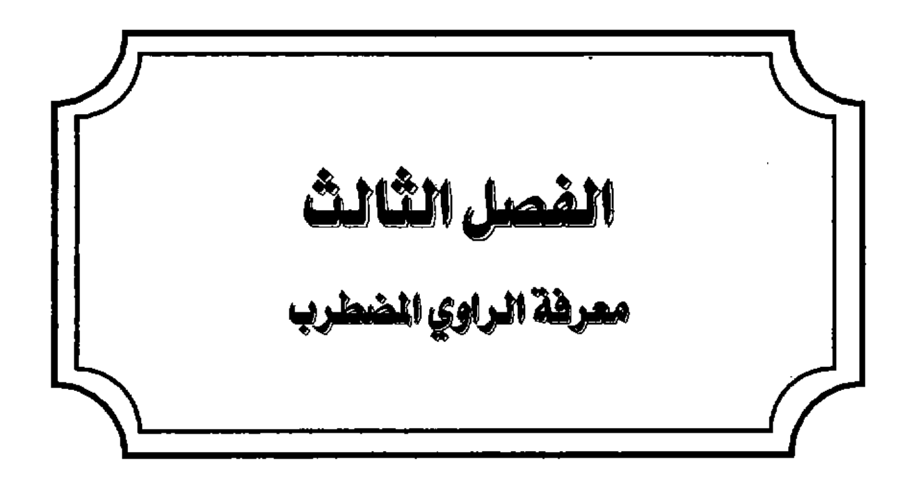
وإن كان اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف معناه فهو أقرب من الوجه الأول غير أن ما لم يختلف لفظه أولى بالتقديم عليه»[٣] اهـ.

٥- قد تؤدي كثرة اختلاف الحديث إلى توهينه وعدم العمل به:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: «والذي يظهر لي وأستخير الله في ذكره: أن حديث جابر في العمرى رواه عنه جماعة واختلفتْ ألفاظهم اختلافاً كثيراً ثم رواه عن كل واحد من تلك الجماعة قوم آخرون، واختلفوا كذلك. ثم كذلك القول في الطبقة الثالثة وخلط فيه بعضهم بكلام النبي ﷺما ليس منه فاضطرب فضعفت الثقة به»[٤] اهـ.

---

(١) شرح معاني الآثار (١/٧٦).
(٢) العدة (٣/١٠٢٩) وانظر قواطع الأدلة (٣/٣٥) للسمعاني.
(٣) الكفاية (٤٣٤) وانظر اكمال المعلم (٥/١٠٨) للقاضي عياض والمفهم (٤/٢٤١) للقرطبي.
(٤) المفهم (٤/٥٩٥) وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه (٩١) للأثرم والكفاية (٤٣٤) للخطيب والإنصاف (١٨٩) لابن عبد البر واكمال المعلم (٤/١٠٧) للقاضي عياض.



الفصل الثالث

معرفة الراوي المضطرب

الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب:

الاضطراب علة خفية تقدح في ثبوت الحديث. والعلة تدرك بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته قال أبو بكر الخطيب: ((السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه. وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط)) (١) اهـ.

وقال عبدا لله بن المبارك: ((إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)) (٢). اهـ

وكان حفاظ الحديث يهتمون كثيراً بجمع طرق الحديث الواحد لا للتكثير بل لمعرفة الخطأ من الصواب قال يحيى بن معين: ((لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً؛ ما عقلناه))اهـ (٣) أي لم ندرك موضع الخطأ من الصواب.

وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)) (٤)اهـ.

وقال أحمد بن حنبل: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً))(٥) اهـ.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري (٦): ((كل حديث لا يكون عندي من

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٥) وانظر التمييز (٢٠٩) لمسلم.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٦) وانظر معرفة الرجال (٢/٣٩-ابن محرز) لابن معين.
(٣) التاريخ (٤/٢٧١ - الدوري) ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (١/٣٣) وكذا الحاكم في المدخل (٣٢) وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).
(٥) نفس المصدر.
(٦) الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري ت٢٤٩هـ. النبلاء (١٢/١٤٩).

مائة وجه، فأنا فيه يتيم» [١]. يريد طرقه وعلله واختلاف ألفاظه [٢].

وكان إدراك العلة أحب عليهم من استفادة عشرين حديثاً يقول عبدالرحمن بن مهدي: «لأنْ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي» [٣].

ولا يستغرب مثل هذا الكلام ؛ لأن من الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد [٤]، فها هو الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله المديني – الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: «كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل [٥] – يقول: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة» [٦].

إذا عُلِمَ هذا، فكذلك الراوي الذي أخطأ، أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث.

والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة.

ومما يدل على ذلك أن يحيى بن معين جاء إلى عفّان؛ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة ؟

---

(١) ت.بغداد (٦/٩٤) للخطيب. وانظر النبلاء(١٢/١٥٠).
(٢) النبلاء (١٣/١٩٠) للذهبي وانظر الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٧٧).
(٣) معرفة علوم الحديث (١١٢) للحاكم ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٥). وانظر منه (١/١٩١).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٧).
(٥) الجرح (٦/١٩٤).
(٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٧).

فقال له: ما سمعتها من أحدٍ ؟

قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة.

فقال: وا لله لا حدثُتك !

فقال: إنما هو دِرهم. وانحدر إلى البصرة وأسمع من التّبوذكي !!

فقال: شأنك:

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل.

فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر

فقال: وماذا تصنع بهذا ؟

فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ؛ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره.

فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه!

وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حمّاد.

فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه [1].

---

(١) المجروحين (١/٣٢) لابن حبان وانظر الإعلام بسنته (٢ق٩٩/أ) لمغلطاي.

فهذا النص يفيد؛ بأن معرفة الراوي المخطئ تكون بعد جمع طرق الحديث ودراستها.

فهذه هي الطريقة الرئيسة لمعرفة الراوي المخطئ مع طريقتين اثنتين هما:

١) أن يصرح الراوي بنفسه بأنه أخطأ أو لم يضبط.

٢) أن يصرح الراوي عنه بأنه هو المخطئ.

وهناك طرق أخرى؛ لمعرفة الراوي المخطئ.

وإليك بيانها:

الطريقة الأولى: أن يُصرِّح الراوي المخطئ بنفسه بأنه اضطرب أو شك أو لم يضبط:

قال ابن حزم: «لا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه:

إما تثبت الراوي واعترافه بأنه أخطأ فيه.

وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان.

وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ» [1] اهـ.

وكان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة حديث كذا وكذا أخطأت فيه[2].

وقال ابن محرز: وسمعت يحيى وقال له عبد الوهاب بن باذام: أيما أكثر جرير أو أبوعوانة؟.

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٣٧).

(٢) الكفاية (١٤٦).

فقال: أبوعوانة أثبت منه.

فقال له عبد الوهاب بن باذام: يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب!

فقال: أبوعوانة أثبت منه، قال لهم - يعني جرير -: اضطرب عليَّ حديث الأشعث وعاصم فقلت لبهز - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر واحد[1].

وفي مسند الشافعي: «أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع أخبرني عبدا لله ابن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح - أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح.

قال الشافعي رحمه ا لله: أنا شككت» [2].

الطريقة الثانية: أن ينص في أحد الأسانيد؛ بأن فلاناً أخطأ، أو شك، أو اضطرب:

وهي طريقة صريحة؛ لبيان الراوي المخطئ، وذلك لمباشرة الراوي لذلك الاختلاف بنفسه والراوي أدرى بمروياته من غيره.

من ذلك ما قاله الحميدي: ثنا سفيان ثنا عاصم بن عبيد ا لله عن عبدا لله ابن عامر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول ا لله ﷺ: «تابع بين الحج والعمرة؛ فإن المتابعة بينهما يزيدان في الأجل. وينفيان الفقر والذنوب. كما ينفي الكير الخبث».

---

(١) معرفة الرجال (١١٤/١)
(٢) (٥٧/٢ترتيب المسند).

قال سفيان: ((هذا حديث حدثناه عبد الكريم الجَزَرِي عن عبدة عن عاصم فلما قدم عبدة أتينا لنسأله عنه ؟ فقال: إنما حدثنيه عاصم. وهذا عاصم حاضر فذهبنا إلى عاصم. فسألناه فحدثناه به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك: فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه.وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبدا الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ))[1] اهـ.

وقال يعقوب بن شيبة: ((ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم. وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه)) [2] اهـ.

وقال الدارقطني: ((رواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده. وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد فيه ومرة يقفه على عمر)) [3] اهـ.

الطريقة الثالثة: أن يختلف الحفاظ على الراوي المقبول. فيعلم أنه منه.

وذلك أن الحفاظ إذا لم يختلفوا على الراوي المقبول؛ دلّ على حفظه لحديثه. قال عبد الرحمن بن مهدي: ((إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ))[4].

وإذا اختلفوا عليه دلّ على أنه لم يضبط قال الإمام أحمد بن حنبل عن عبدا الله بن عمير الكوفي: ((مضطرب جداً في حديثه، اختلف عنه الحفاظ)).

---

(١) أخرجه الحميدي في المسند (١/١٠) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٢٦٠).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٢٥٩).

(٣) العلل (٢/١٢٩) للدارقطني.

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٥).

قال أبو داود: يعني فيما رووا عنه [١].

وذكر الدارقطني حديثاً فيه اضطراب رواه عبد الملك بن عمير ثم قال: «ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير ؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد» [٢].

وذكر الدارقطني أيضاً حديثاً اضطرب فيه الرواة ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته ؛ لأنَّ الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة» [٣] اهـ.

الطريقة الرابعة: أن يتفق الرواة عنه على شيء فيعلم أن الخطأ منه.

والفرق بين هذه الطريقة والسابقة أن الراوي في الطريقة السابقة يروي الحديث على أوجه مختلفة والرواة عنه ثقات فيعلم أنه هو المخطئ. وأمّا في هذه الطريقة فيروي وجهاً ويتفق الرواة عنه على ذلك الوجه فيعلم أنه هو المخطئ.

قال ابن معين عن حماد وتلامذته: «إذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه» [٤].

ومن ذلك هُشيم بن بُشير الواسطي روى حديثاً فاختلف الرواة عليه، فعلق بعضهم الوهم بهشيم، فتعقبه ابن دقيق العيد بقوله: «وهذا الوهم إنما يلزم هشيماً إذا اتفقوا عليه فيه» [٥].

---

(١) سؤالات أبي داود (٢٩٥رقم٣٥٤) وانظر العلل (١١٨) رواية المروذي وغيره.
(٢) العلل (٢/١٢٥) وانظر المهروانيات (١٧٣) وتعجيل المنفعة (١/٧٢٣) لابن حجر.
(٣) العلل (٤ق٨/ أ).
(٤) المجروحين (١/٣٢) لابن حبان.
(٥) نصب الراية (١/٩٧) للزيلعي وانظر علل الخلال (٢١٥ - المنتخب).

الطريقة الخامسة: أن يتفق الرواة المقبولون على الراوي المقبول على وجه فيرويه واحد عنه بخلافهم فيكون الخطأ من الراوي لا منه.

قال ابن معين في روايات أصحاب حماد بن سلمة عنه: ((إذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد)) [(١)].

وقال مسلم في معرض بيانه للسمة والعلامة التي يعرف بها الخطأ في رواية ناقل الحديث: ((أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، [مجتمعين] على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمّن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ. فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً.

على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم)) [(٢)].

وقيل لابن معين: ((اختلاف يحيى بن أبي كثير منه ؟

قال: من أصحابه)) [(٣)].

وقال أبو داود: ((قلت لأحمد:اختلاف أحاديث الزهري ؟

---

(١) المجروحين (٣٢/١).
(٢) التمييز (١٧٢) وانظر توضيح المشتبه (١٥٦/١) لابن ناصر الدين الدمشقي.
(٣) التاريخ (٤٥٨/٤الدوري) ومعرفة الرجال (١١٦/١- ابن محرز).

قال منها ما روى عن رجلين.

ومنها: ما جاء عن أصحابه -يعني الوهم» [(١)].

وقال الحسين بن إدريس سمعت محمد بن عبدالله بن عمّار الموصلي يقول فيه – أي إبراهيم بن طهمان الخراساني – ضعيف مضطرب الحديث.

قال فذكرته لصالح يعني جَزَرة ؟

فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم ؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة [(٢)] – يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة: أول جمعة جمعت بجواثا.

قال صالح: والغلط فيه من غير إبراهيم ؛ لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة عن ابن عباس وكذا هو في تصنيفه وهو الصواب.

وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم» [(٣)].

الطريقة السادسة: أن يكون الرواة في درجة القبول لكنهم يتفاوتون في الضبط، فيلصق بأقلهم ضبطاً.

قال ابن الجنيد: «قال رجل ليحيى وأنا أسمع: روى جرير عن حبيب بن أبي عمرة والشيباني أحاديث كأنه يقول: منكرة ! فقال يحيى: حبيب بن أبي

---

(١) سؤالات أبي داود (٢١٩). وانظر الأحاديث التي خولف فيها مالك (٤٤، ٧٧) للدارقطني.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/٥١٥ رقم ١٦٥٥) عن ابن عَمّار عنه به.

(٣) التهذيب (١/١١٣) وانظر الضعفاء (٤/١٧٦) للعقيلي والأسامي والكنى (٢/٢٦٤) لأبي أحمد الحاكم.

عمرة والشيباني ثقتان لعل هذا من جرير» [١] اهـ.

وقال المروذي للإمام أحمد: «يحيى بن يمان ومؤمل إذا اختلفا ؟

قال: دع ذا كأنه لين أمرهما. ثم قال: مؤمل كان يخطئ» [٢] اهـ.

وقال ابن القطان في معرض رده على من ألصق الخطأ بثقة مع وجود من هو أقل ضبطاً منه: «ليس ينبغي أن يحمل على حميد وهو ثقة بلا خلاف، في شيء جاء به عنه من يختلف فيه» [٣].

وسئل الدارقطني: عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات. مثل أن يروي الثوري حديثاً ويخالفه فيه مالك. والطريق إلى كل واحد منهما صحيح ؟

فقال: «ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته أو جاء بلفظة زائدة مثبتة يقبل منه تلك الزيادة. ويحكم لأكثرهم حفظاً [والخطأ يبنى على من دونه][٤]اهـ.

الطريقة السابعة: أن يكون الرواة في درجة القبول إلا راوياً ضعيفاً فيلصق به:

وذلك ؛ لأن الراوي الضعيف مظنة الوهم والخطأ [٥]، بخلاف الراوي المقبول فتوهيمه يحتاج إلى دليل.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (٤٧٨رقم٨٣٧).

(٢) العلل (٦٠رقم٥٣) وانظر العلل (٣١٧/١١) للدارقطني.

(٣) بيان الوهم (٣٦٨/٣) وانظر منه (٢٧٦/٥) وانظر العلل (٢٠/٧) للدارقطني.

(٤) سؤالات السلمي (٣٦٤) وما بين القوسين أصلحته من النكت (١٨٠/٢) للزركشي والنكت (٦٨٩/٢) للحافظ و الأجوبة المرضية (٢٠١/١) للسخاوي.

(٥) انظر نصب الراية (٨/٣).

قال ابن أبي حاتم: الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خرم الهروي روى عن خالد بن الهياج بن بِسْطام. كتب إليّ بجزء من حديثه عن خالد ابن الهياج بن بسطام فأول حديث منه باطل، وحديث الثاني باطل وحديث الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجُنيد؟

فقال لي: احلف بالطلاق، إنّه حديث ليس له أصل.

وكذا هو عندي. فلا أدري (البلاء) منه أو من خالد بن هَيَّاج بن بِسْطام[1]. فعلق عليه الحافظ الذهبي بقوله: «قلت بل من خالد؛ فإنه ذو مناكير عن أبيه. وأمّا الحسين فثقة حافظ»[2].

قال الخليلي: في ترجمة عيسى بن موسى البخاري المعروف بغُنْجار: إنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه[3].

وذكر الدارقطني حديثاً من طريق عمرو بن دينار البصري فيه اضطراب. فقال: «ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار؛ لأنه ضعيف قليل الضبط»[4].

وقال يعقوب بن شيبة في معرض بيانه للراوي المخطئ في حديث: «رواه عاصم بن عبيد الله وهو مضطرب الحديث. فاختلف عنه فيه. ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم»[5] اهـ.

---

(١) الجرح (٣/٤٧) وما بين القوسين من النبلاء (١٤/١١٤).
(٢) النبلاء (١٤/١١٤) وانظر الجرح (٣/٤٥٧). والتنقيح (٢/٢٣٠) لابن عبد الهادي.
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/٩٥٥). وانظر الميزان (٣/٦٥١) للذهبي.
(٤) العلل (٢/٤٩-٥٠) وانظر منه (٢/٢٢٩).
(٥) تاريخ دمشق (٢٥/٢٥٩) لابن عساكر باختصار. وانظر شرح العلل (٢/٨٦٤). لابن رجب.

وذكر الدارقطني حديثاً اضطرب فيه الرواة ثم قال: «أبو حمزة مضطرب الحديث. والاضطراب في الحديث من قبله. والله أعلم» [١] اهـ.

وذكر الذهبي حديثاً منكراً رواته ثقات إلا راو ضعيفاً، فألصقه به قائلاً: «إن من قبله ومن بعده أئمة أثبات، فالآفة منه عمداً أو خطأً» [٢] اهـ.

الطريقة الثامنة: أن يكون في السند ضعفاء فيلصق بأضعفهم، وإلصاق الخطأ به ؛ لأن مظنة الوهم والخطأ منه أكثر من غيره.

أخرج ابن عدي في الكامل من طريق حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (الهر من متاع البيت)[٣].

ثم قال: «والحكم بن أبان وإن كان فيه لين؛ فإن حفص هذا ألين منه بكثير. والبلاء من حفص، لا من الحكم» [٤].

وأخرج الدارقطني في السنن من طريق محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي «أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها إن شاءت».

ثم قال: «لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف ومحبوب هذا ضعيف أيضاً» [٥].

---

(١) العلل (١٥٩/٢) وانظر منه (٣٩/٦) و(١١٣/٥) والميزان (٥٤٨/١).
(٢) النبلاء (١٣٢/٦).
(٣) حديث ضعيف: انظر السلسلة الضعيفة (٢١/٤ رقم ١٥١٢) للألباني.
(٤) الكامل (٣٨٦/٢) وانظر معجم شيوخ ابن عساكر (ق ١٤١/ب).
(٥) السنن (٣١٥/٣).

قال ابن القطان معلقاً: «وعطاء مختلط وأبو مالك أضعفهم، فلذلك أعله الدارقطني به» [(١)].

الطريقة التاسعة: أن يكون في السند ضعيفان فأكثر فيلصق بهم:

قال ابن أبي حاتم الرازي: «روى معاذ بن معاذ العنبري عن الشُّعَيْثي عن الحارث بن بدل قال: «شهدت النبي ﷺ يوم حنين».

وروى بكر بن بكار عن الشعيثي هذا الحديث.

روى مرة عن الحارث بن سليم بن بدل قال: شهدت النبي ﷺ.

وهذا من تخليط بكر بن بكار فإنه سيئ الحديث ضعيف الحفظ ومن تخليط الشعيثي فإنه ضعيف الحديث» [(٢)].

وقال ابن عساكر في معرض بيانه لعلة حديث: «هذا حديث منكر مركب على إسناد صحيح والحمل فيه على أبي حامد أو الخالدي فإنهما يأتيان بالعجائب» [(٣)] أهـ.

وقال ابن حبان البستي: «إذا روى ضعيفان خبراً موضوعاً لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر» [(٤)].

(فائدة) قال الزركشي: «إذا اشتمل الإسناد على ضعيف ومجهول.

---

(١) نصب الراية (٣/٢٦٤) وانظر بيان الوهم (٣/١٢٧).

(٢) الجرح (٣/٦٩) وانظر عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب (٤٠٨) للناجي.

(٣) معجم شيوخ ابن عساكر (ق ٢١٦/أ)

(٤) المجروحين (١/٣١٤) وانظر منه (٢/١١٠، ٢٤٠)، وانظر بيان الوهم (٣/٨٩) لابن القطان والأجوبة المرضية (١/١٧) للسخاوي.

فقال ابن القطان: إعلاله بالمجهول أولى.

وقال صاحب الإنصاف: إعلاله بالضعيف أولى من إعلاله بالمجهول ؛ لأنه ربما يعرف فيعدل [١].

وإذا اشتمل الحديث على ضعفاء فذكر الأعلى أولى من ذكر من دونه من الضعفاء؛ لأنه إذا اقتصر على السافل، فربما يرويه ثقة عن الضعيف [٢]، فإذا ذكر الضعيف السافل ارتفع ضعف الحديث برواية المعدل بخلاف ذكر الضعيف الأعلى؛ فإن المدار حينئذ عليه [٣].

وهذا يسلكه عبد الحق في أحكامه كثيراً. ويعترض عليه ابن القطان فإنه يقصر الجناية على واحد دون غيره والذي سلكه عبد الحق حسن لما قلناه[٤]))[٥]اهـ.

الطريقة العاشرة: أن ينص أحد الحفاظ على أن الخطأ من فلان. وهذا مبني على سعة إطلاعهم. واتساع أفقهم، ومعرفتهم بالرجال. وأحاديث كل واحد منهم.

قال ابن أبي حاتم في العلل:

---

(١) إذا عرف فعدل فلا إشكال من إعلاله بالضعيف أمّا وهو مجهول فيعل الحديث بهما إلا إذا توبع أحدهما وإن كان الضعيف مظنة الوهم فيه أكثر وا لله أعلم.

(٢) هذا إذا توبع أمّا إذا لم يتابع فذكرهم جميعاً أولى وانظر بيان الوهم (١٢٧/٣) لابن القطان.

(٣) أحياناً يكون المدار على أكثر من ضعيف.

(٤) أي أن الضعيف السافل قد يتابع بخلاف الذي عليه مدار السند.

(٥) النكت (٢٢٣/٢) للزركشي بتصرف.

«سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة: أن النبي ﷺ دخل بيت أم سلمة فرأى عندها مخنثاً الحديث ؟

قال أبي: هذا خطأ اضطرب فيه حماد. إنما هو هشام عن أبيه عن أم سلمة.

وليس عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة إلا ذاك الواحد أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد» [1].

وذكر الدارقطني حديثاً فيه وهم ثم قال: «وأحسب أن الوهم من الباغندي لا ممن فوقه ؛ لأن شيخ الباغندي من الثقات قليل الخطأ» [2] اهـ.

الطريقة الحادية عشرة: أن يتوقف فلا يدرى ممن الغلط ؟

وذلك يكون ؛ لقلة الإطلاع على طرق أكثر، تظهر موطن الغلط ومنشأه، أو لكثرة الاختلافات.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يعقوب بن كاسب عن مغيرة بن عبد الرحمن عن عبدا لله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن عبدا لله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من نذر نذراً لم يسعه فكفارته كفارة اليمين» ، وذكر الحديث.

فقالا: رواه وكيع عن مغيرة فأوقفه والموقوف صحيح.

---

(١) العلل (٢/٢٣٧) حديث أم سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (٨/٤٣ رقم ٤٣٢٤ - فتح) وحديث عمر بن أبي سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (١/٤٦٨ رقم ٣٥٤ - فتح).

(٢) العلل (١١/٣١٧)

قلت لهما: الوهم ممن هو ؟ قالا: ما ندري من مغيرة أو من ابن كاسب[1].

وذكر للإمام أحمد «حديث الحسين الجعفي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر: «أسلم سالمها الله» فأنكره إنكاراً شديداً. وقال: هذا عبدا لله بن دينار عن ابن عمر انظر الوهم من قبل من هو» [2].

وذكر الحاكم حديثاً فيه وهم. ثم قال: «لقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن بيان البصري على أنه صدوق مقبول» [3] اهـ.

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث فيه اضطراب؟

فقال أبوحاتم: الناس يضطربون في حديث العلاء...

فقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي فأيهما الصحيح منهما؟.

قال: هو مضطرب.

فأعدت عليه فلم يزدني على قوله هو مضطرب[4].

---

(١) العلل (٤٤١/١). وانظر العلل (١٥١/٦) للدارقطني والأنساب (٢٦٠/٥) للسمعاني. والرواية الموقوفة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (٧٢/٣ رقم ١٢١٨١ـ العلمية)، وانظر (٢١٠/٨ - ٢١١) من إرواء الغليل.

(٢) العلل (١٤٨رقم٢٦٤-المروذي) وانظر التاريخ (٥٦٠/٣- الدوري) لابن معين. حديث جابر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١٦/٧). وحديث ابن عمر أخرجه أحمد في المسند (٦٠/٢) والترمذي في السنن (٧٢٩/٥) وإسناده صحيح.

(٣) معرفة علوم الحديث (٥٩) وانظر الرواة عن سعيد بن منصور (٦٠) لأبي نعيم.

(٤) العلل (٢٩١/١).

(فائدة) أحياناً تختلف أقوال النقاد في تعيين الراوي المخطئ.

قال الزيلعي في معرض بيانه لحديث فيه وهم. واختلف ممن الوَهْم: «قد اضطرب كلامهم فمنهم من ينسب الوهم في رفعه لسعيد. ومنهم من ينسبه للتَرجُماني الراوي عن سعيد. والله أعلم» [١] اهـ.

والعمل عندها أن ينظر فيه على ما سبق من الطرق وإلا يتوقف.

وهذه الطرق لا تعني أن هذا الراوي هو المخطئ يقيناً [٢]. بل تفيد غلبة الظن[٣]. فإذا قالوا أخطأ فلان، فلا يتعين خطؤه في نفس الأمر. بل هو راجح الاحتمال فيعتمد[٤]. وذلك؛ لأن كُلّ طريقة من الطرق السابقة هي مظنة الخطأ في ذلك الراوي.

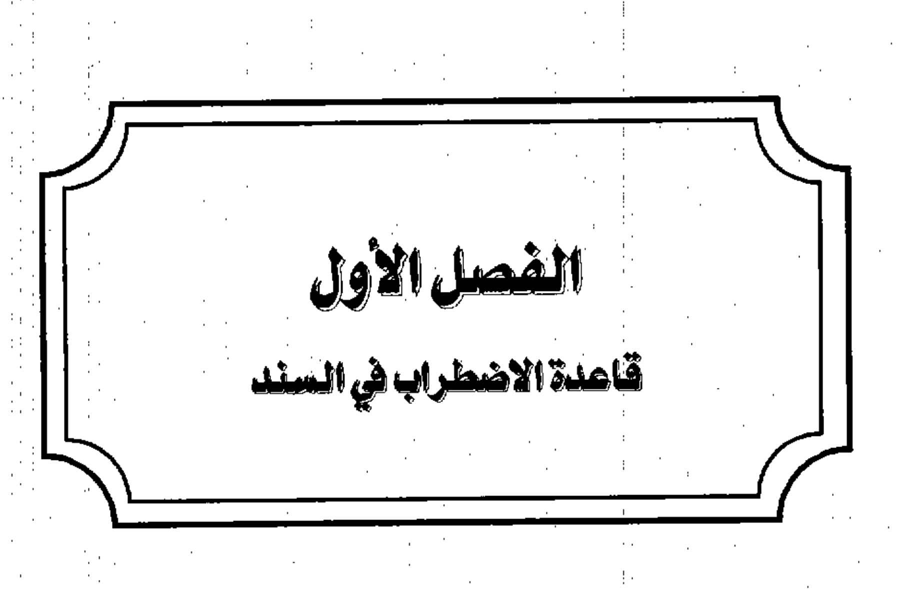
فالحكم عليه بالخطأ. إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يسلم من الخطأ [٥]. لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك. وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً؛ وذهنه ثاقباً؛ وفهمه قوياً؛ ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة [٦].

---

(١) نصب الراية (٢/١٦٣).
(٢) إلا إذا صرح بنفسه.
(٣) انظر السنن الكبرى (١/٣٠٦) للبيهقي.
(٤) انظر فتح الباري (١/٥٨٥) للحافظ.
(٥) كأن يتابع وانظر مثالاً لراو ألصق الخطأ به فتوبع فبرئت عهدته من الخطأ في نصب الراية (٣/١٩٠).
(٦) انظر نزهة النظر (١١٨) للحافظ.

الباب الثالث

قاعدة الاضطراب سنداً متناً سنداً ومتناً



الفصل الأول

قاعدة الاضطراب في السند

الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند

المبحث الأول: منهج المحدثين في زيادة الثقة مع قاعدة في الرواة المختلفين.

الاضطراب في السند له ست صور:

أ - الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

ب - الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع.

ج - الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.

د - الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

هـ- الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

و- الاضطراب في تعيين الراوي [(١)].

وإنما يعل الحديث في هذه الصور بشرط اتحاد المخرج.

قال العلائي: «لايقدح أحدهما في الآخر إذا اختلف السندان» [(٢)]اهـ.

وقال ابن دقيق في معرض كلامه عن تعليل الحديث بالاختلاف: «وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونان عن رجل واحد» [(٣)]اهـ.

وقال ابن عبد الهادي: «محل الخلاف إذا اتحد السندان أمّا إذا [اختلفا] فلا

---

(١) من كلام العلائي بتصرف. نقله الحافظ في النكت (٧٧٨/٢).

(٢) جزء القلتين (٤٩).

(٣) الاقتراح (٢٢٤) وانظر النكت (٦١١/٢) للحافظ.

يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً»[١]اهـ.

وسبب الضعف في هذه الصور أمران:

١- أنها دلت على عدم ضبط الراوي لذلك الحديث [٢].

٢- أنها في إحدى الحالتين تكون ضعيفة [٣] إلا في صورة الرفع والوقف؛ فلأن الموقوف ليس حجة كالمرفوع.

وهذه الصور لها تعلق بمسألة «زيادة الثقة».

قال ابن الصلاح في معرض حديثه عن الحديث الذي اختلف في وصله وإرساله أو وقفه ورفعه: «ولهذا الفصل تعلق بفصل «زيادة الثقة» في الحديث»[٤]اهـ.

وإنما تعلقت بزيادة الثقة؛ [لأنه آت بزيادة] [٥].

وتعلقت زيادة الثقة بها؛ لأن فيها - أي الزيادة - مخالفة لما رواه غيره وصورة مسألة زيادة الثقة: [أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة] [٦].

---

(١) نقله السخاوي في فتح المغيث (٢٠٧/١).
(٢) علوم الحديث (٢٦٩) لابن الصلاح.
(٣) كالإرسال والانقطاع.
(٤) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر النكت(٦٠٥/٢) للحافظ وفتح المغيث (٢٠٠/١) و(٧٢/٤) للسخاوي.
(٥) سلاسل الذهب (٣٢٩) للزركشي.
(٦) شرح العلل (٦٣٥/٢) لابن رجب.

ومحلها في التابعين فمن دونهم [١].

واختلف العلماء في زيادة الثقة على مذاهب:

١- القبول مطلقاً.

٢- الرد مطلقاً.

٣- التفصيل فيه.

قال ابن عبد الهادي في معرض ردِّه على من قال الزيادة من الثقة مقبولة:

((فإن قيل الزيادة من الثقة مقبولة ؟

قلنا: ليس ذلك مجمعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور !

فمن الناس: من يقبل زيادة الثقة مطلقاً.

ومنهم: من لا يقبلها.

والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضع دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة [٢].

وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها.

---

(١) فتح الباقي (٢١١/١) للأنصاري.
قال الحافظ في النكت (٦٩١/٢): ((الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند فلا يختلفون في قبولها))اهـ وانظر جزء رفع اليدين (١٨٩) للبخاري.

(٢) وهذا ليس على إطلاقه انظر شرح العلل (٥٨٢/٢) لابن رجب.

ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها.

ففي موضع يجزم بصحتها.

وفي موضع يغلب على الظن صحتها.

وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.

وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.

وفي موضع يتوقف عن الزيادة» [١]اهـ.

وهذا الذي صححه ابن عبد الهادي هوالصواب إن شاء الله؛ لأن الإسناد الذي اختلف فيه رواته لا يخلو من حالتين:-

أ- أن تحتف بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه.

ب- أن لا تحتف بالإسناد قرائن [٢].

فإن احتفت بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه؛ فليس لأهل الحديث قاعدة مضطردة بل هم يحكمون في كل حديث بحكم خاص.

قال أبو داود للإمام أحمد: «إذا اختلف الفريابي ووكيع، أليس يقضى لوكيع ؟

قال: مثل ماذا ؟

قلت: مالم يروه غيره ؟

(١) نقله الزيلعي في نصب الراية (٣٣٦/١-٣٣٧) باختصار.

(٢) انظر النكت (٦٠٥/٢) للحافظ.

قال: ما أدري وكيع ربما خولف أيضاً» [١]اهـ.

وقد نص جماعة من أهل التحقيق والدراية والتدقيق على أنه ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف بل مرجع ذلك إلى القرائن والمرجحات.

منهم:

١- الإمام العلامة المحقق المدقق أبو الفتح محمد بن علي القشيري الشافعي المعروف بابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ.

قال رحمه الله: «أهل الحديث قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته. كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه.

ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث. ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد؛ فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً. وبمراجعة أحكامهم الجزئية، تعرف صواب ما نقول» [٢]اهـ.

٢- والإمام العلامة المحقق أبو الفتح محمد بن محمد المصري المعروف بابن سيد الناس ت٧٣٤هـ.

قال رحمه الله: «ليس لأكثر أهل الحديث في تعارض الوصل والإرسال

---

(١) سؤالات أبي داود (١٩٩رقم١٣٩) وانظر العلل (١٥١/٦) للدارقطني.
(٢) شرح الإلمام (٦٠/١-٦١) باختصار وانظر النكت (٦٠/٢) للزركشي.

عمل مطرد» [(١)]اهـ.

٣- والإمام العلامة المحقق أبو عبدا لله محمد بن أحمد المقدسي المعروف بابن عبد الهادي الحنبلي ت٧٤٤هـ.

قال رحمه ا لله: «ذهب الحذاق من الأئمة - وهي أقوى الطرق - أنه يصار إلى الترجيح فتارة يحكم للوقف وتارة يحكم للرفع وتارة يتوقف كل بحسب القرائن.

وهذه طريقة الشافعي وأحمد وعلي بن المديني والبخاري والنسائي وغيرهم من الأئمة» [(٢)]اهـ.

وقال أيضاً: «الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث»[(٣)].

٤- والإمام العلامة المحقق أبو سعيد خليل العلائي الشافعي ت٧٦١هـ.

قال رحمه ا لله: «الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي. كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى

(١) نقله الحافظ في النكت (٦٠٤/٢).
(٢) نقله الزركشي في النكت (١٥٦/١ - تحقيق: نور علي) وانظر تنقيح التحقيق (١٠٨/١) لابن عبد الهادي، ونصب الراية (٣٣٦/١).
(٣) تنقيح التحقيق (١١٩/١).

مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث. وهذا هو الحق» [١]اهـ.

٥- والإمام العلامة المحقق أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الدمشقي المعروف بابن رجب الحنبلي ت٧٩٥هـ.

قال رحمه الله: «ربما يستنكر أكثر الحفاظ المتقدمين بعض تفردات الثقات الكبار. ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٢]اهـ.

٦- والإمام العلامة المحقق أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ.

قال رحمه الله: «المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها. ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة» [٣]اهـ.

٧- والإمام العلامة المحقق إبراهيم بن عمر البقاعي ت٨٨٥هـ.

قال رحمه الله: «لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظر - وهو الذي لاينبغي أن يعدل عنه - وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد وإنما يديرون في ذلك مع القرائن» [٤]اهـ.

٨- والإمام العلامة المحقق أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي

---

(١) نقله الزركشي في النكت (١٧٥/٢) والحافظ في النكت (٦٠٤/٢، ٧٧٨) وانظر نظم الفرائد (٢٠٩) للعلائي.
(٢) شرح العلل (٥٨٢/٢).
(٣) نزهة النظر (٩٦). وانظر النكت (٧٤٦/٢).
(٤) نقله الصنعاني في توضيح الأفكار (٣٣٩/١-٣٤٠).

ت٩٠٢هـ قال رحمه الله: ((الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن عدم اطراد حكم كلي. بل ذلك دائر مع الترجيح: فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد ذوات الصفات، وتارة العكس. ومن راجع أحكامهم الجزئية؛ تبين له ذلك))[١]اهـ.

وإن لم تحتف بالإسناد قرائن فاختلف المحدثون في الترجيح:

فمنهم من يرجح الوصل والرفع.

ومنهم من يرجح الإرسال والوقف.

ومنهم من يرجح رواية الأكثر.

ومنهم من يرجح رواية الأحفظ.

قال الحافظ معلقاً على كلام العلائي السابق: ((هذا العمل الذي حكاه [٢] عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه ترجيح.

وأما ما لايظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة[٣]))[٤]اهـ.

وقال السخاوي بعد ذكره لاختلافهم في تقديم الوصل أو الإرسال أو الأكثر أو الأحفظ: ((والظاهر أن محل الأقوال [٥] فيما لم يظهر فيه ترجيح كما

---

(١) فتح المغيث (٢٠٣/١).
(٢) من أنهم لايحكمون بحكم كلي.
(٣) أي تعارض الوصل والإرسال.
(٤) النكت (٦٠٥/٢).
(٥) وفي نسخة (الخلاف) ذكره المحقق.

أشار إليه شيخنا» [(١)]اهـ.

قاعدة في الرواة المختلفين:

الرواة المختلفون في الحديث وصلاً وإرسالاً. رفعاً ووقفاً. اتصالاً وانقطاعاً، ونحوه [إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا.

فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا.

فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم، وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها.

ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر. ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص. لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق.

ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره. وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر. وقد ذهب قوم إلى تعليله، وإن كان من وصل أو رفع أكثر. والصحيح خلاف ذلك] [(٢)].

وقال يحيى بن معين: «أصحاب سفيان الثوري ستة: يحيى بن سعيد

---

(١) فتح المغيث (١/٢٠٢-٢٠٣) وانظر فتح الباقي (١/١٧٨) للأنصاري والأجوبة المرضية (١/٢٠٠-٢٠١) للسخاوي.

(٢) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٨).

وقال الذهبي في الموقظة (٥٢): «العبرة بما اجتمع عليه الثقات فإن الواحد قد يغلط وهنا ترجح ظهور غلطه فلا تعليل والعبرة بالجماعة»اهـ.

ووكيع بن الجراح وابن المبارك والأشجعي وعبدالرحمن بن مهدي وأبو نعيم.

وليس أحد من هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة فيكون القول قوله حتى يجيء إنسان يفصل بينهما فإذا اتفق من هؤلاء اثنان على شيء كان القول قولهما» [(١)] اهـ.

[وأما غير المتماثلين فإما أن يتساووا في الثقة أو لا فإن تساووا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ولا يلتفت إلىتعليل من علله بذلك.

أيضاً إن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف] [(٢)].

قال ابن هاني للإمام أحمد: «إن اختلف شعبة وسفيان فالقول قول من؟

قال: سفيان أقل خطأ وبقول سفيان آخذ» [(٣)] اهـ.

[وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة ولا يلتفت إلى تعليل من علله برواية غير الثقة إذا خالف] [(٤)].

قال النسائي في معرض بيانه لاختلافٍ في حديث: «لا يحكم بالضعفاء على الثقات» [(٥)] اهـ [إذ رواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء] [(٦)].

[وإذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ، والآخر أكثر فقد اختلف

---

(١) التاريخ (٣/٥٦٠ ـ الدوري).
(٢) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٩).
(٣) المسائل (٢/٢١٣) وانظر تاريخ ابن معين (٤٤ ـ ٤٥ رقم ٥٨ـ الدقاق).
(٤) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٩).
(٥) السنن الكبرى (٣/٤٩١). وانظر العلل (١/١٦) لابن أبي حاتم.
(٦) انظر نصب الراية (٤/٩٧) للزيلعي، وشرح الإلمام (١/٣٩١) لابن دقيق.

المتقدمون فيه:

فمنهم من يرى قول الأحفظ أولى؛ لإتقانه وضبطه.

ومنهم من يرى قول الأكثر أولى؛ لبعدهم عن الوهم.

ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقدح قوي، لكن ذاك إذا لم ينته عدد الأكثر إلى درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط أو يندر أو يمتنع عادة فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير][1].

(١) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٧٧٩/٢ - ٧٨٠).

(فائدة):

قال محمد ناصر الدين: ((الأخذ بالأقل هو المتيقن عند اضطراب الرواة وعدم إمكان ترجيح وجه من وجوه الاضطراب))اهـ. السلسلة الصحيحة (٣٧١/٤) وانظر المعلم (١٧٤/٢) للمازري والنكت (٥٨/٢) للزركشي.

المبحث الثاني: الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

الاضطراب بتعارض الاتصال والإرسال:

المتصل: هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف [١].

ومرادهم هنا المرفوع؛ لأنه مقابل للإرسال [٢].

والمرسل: ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي. بأن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ [٣].

وليس من المرسل إبهام اسم الصحابي. قال ابن دقيق العيد: «عدم ذكر اسم الصحابي، لا يجعل الحديث مرسلاً» [٤]اهـ.

---

(١) انظر علوم الحديث (١٩٢) لابن الصلاح، والاقتراح (٢١١) لابن دقيق والمقنع (١/١١٢) لابن الملقن.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (١٩٣).

(٣) انظر علوم الحديث (٢٠٢) لابن الصلاح والاقتراح (٢٠٨) لابن دقيق العيد والمقنع (١/١٢٩) لابن الملقن.

(٤) نقله الزيلعي في نصب الراية (١/٣٥). وانظر بيان الوهم (٢/٥٩٢) والنكت (١/٤٦٢) للزركشي.

(**فائدة**): قال الحميدي: «إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فهو حجة. وإن لم يسمّ ذلك الرجل؛ لأن أصحاب النبي ﷺ كلهم عدول»اهـ نقله ابن القطان في بيان الوهم (٢/٦١١). وانظر الكفاية (٤١٥) للخطيب.

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الوصل مع رواية الإرسال. ولا مرجح.

وله حالتان:

١- أن يكون الواصل والمرسل راوياً واحداً.

٢- أن يكون الواصل غير المرسل.

فإذا كان الواصل والمرسل واحداً. ولا مرجح فقد اختلف أهل العلم في ذلك.

١- الحكم للوصل على الإرسال.

لأنه زيادة ثقة.

وإليه ذهب ابن الصلاح وقال: «على الأصح» [١]اهـ.

وقال الخطيب: «إذا كان الإرسال والوصل من راوٍ واحد لا يضر لنسيانه» [٢]اهـ

٢- الحكم لما وقع منه أكثر من وصل أو إرسال:

لأنه يدل على أنه الراجح من روايته.

---

(١) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر التبصرة والتذكرة (١/١٧٩) للعراقي. والنكت (٢/٦٥ - ٦٦) للزركشي وفتح المغيث (١/٢٠٦) للسخاوي وتوضيح الأفكار (١/٣٤٣) للصنعاني. والتمهيد في أصول الفقه (٣/١٤٤ ـ ١٤٥) للكلوذاني ومنتهى الوصول في علم الأصول (٨٥) لابن الحاجب والمعتمد (٢/١٥١) للبصري والمسودة (٢٢٦) آل تيمية.

(٢) الكفاية (٤١١).

وإليه ذهب الأصوليون كالرازي وأتباعه [١].

قال العراقي: ((الأصوليون صححوا أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فإن وقع وصله أكثر من إرساله فالحكم للوصل، وإن كان الإرسال أكثر فالحكم له)) [٢] اهـ.

٣- الحكم بتعارضهما:

لأنه لا يدري ما الراجح في الرواية. الوصل أم الإرسال.

وإليه ذهب أئمة الحديث.

قال السخاوي: ((زعم بعضهم: أن الراجح من قول أئمة الحديث فيهما التعارض)) [٣] اهـ.

مثاله:

ما رواه سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها - أو يغتسل - فقالت له يا رسول الله إني كنت جنباً فقال رسول الله ﷺ: ((إن الماء لا يجنب)) [٤].

---

(١) المقنع (١/٢٠٨) لابن الملقن. وفتح المغيث (١/٢٠٦) للسخاوي. وتوضيح الأفكار (١/٣٤٣) للصنعاني.

(٢) التبصرة والتذكرة (١/١٧٩). وانظر بذل النظر في الأصول (٤٣٠) للأسمندي وشرح الكوكب المنير (٢/٥٤٦) للفتوحي.

(٣) فتح المغيث (١/٢٠٦).وانظر العدة في أصول الفقه (٣/١٠٣٢) لأبي يعلى وانظر النكت للزركشي (٢/٦٥).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (١/٥٥ رقم ٨٦) والنسائي في السنن (١/١٨٩ رقم ٣٢٤) وابن خزيمة في الصحيح (١/٤٨ رقم ٩١) من طرق عن سماك عنه به.

ورواه سماك أيضاً عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً [١].

فاضطرب فيه سماك مرة وصله ومرة أرسله.

قال الإمام أحمد: «هذا حديث مضطرب» [٢]اهـ.

وإذا كان الواصل غير المرسل ولا مرجح فقد اختلف أهل العلم في ذلك:

١- الحكم للمرسل:

وإليه ذهب أكثر أهل الحديث [٣].

[لأن الإرسال جرح. والجرح مقدم على التعديل][٤] [وفي هذه العلة نظر. وإنما علة ذلك الشك في وصله. فأخذنا بالأقل المتيقن وألغينا غيره] [٥].

قال ابن معين: «إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد» [٦]اهـ.

ولأن [من أرسل معه زيادة علم على من وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل؛ فإذا جاء الإرسال علم أن مع المرسل زيادة علم] [٧].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ رقم ١٠٣٧، ١٠٣٩) من طريقين عن سماك عنه به.
(٢) نقله مغلطاي في الإعلام بسنته (اق ٨١/ أ).
(٣) انظر الكفاية (٤١١) للخطيب وعلوم الحديث (٢٢٩) لابن الصلاح والنكت (٢/٥٩) للزركشي.
(٤) هذا تعليل المحب الطبري نقله الزركشي في النكت (٢/٥٨).
(٥) هذا اعتراض للزركشي كما في النكت (٢/٥٨).
(٦) أخرجه الخطيب في الكفاية (١٨٩).
(٧) قاله النسائي وغيره نقله البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٥٦).

ولأن [المتحقق الإرسال والوصل زيادة. وحذفها قد شكك في ثبوتها. وهو موجب للريبة في المروي دون الراوي. فذلك علة كالاضطراب في الإسناد. بل هذا أشر؛ لأنه ناقص فيه] [١].

واعترض عليه [بأن الإرسال نقص في الحفظ وذلك لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان، فتبين أن النظر الصحيح أن زيادة العلم، إنما هي مع من أسند] [٢]

وقال بعضهم: إرساله دليل على علمه بضعفه [٣].

٢- الحكم للواصل:

لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة.

قال المحب الطبري: «من قدم المتصل يقول: إنما قدم الجرح؛ لأن الجارح معه زيادة علم وهي هنا مع المتصل» [٤]اهـ.

وبه جزم الخليلي[٥] وابن حزم في كتاب الإغراب[٦] وابن الصلاح[٧] وغيرهم.

---

(١) انظر توضيح الأفكار (١/٣٣٩) للصنعاني.
(٢) قاله البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٥٦).
(٣) نهاية السول في علم الأصول (٢/١٣٧ - ١٣٩) للاسنوي.
(٤) نقله الزركشي في النكت (٢/٥٨) وانظر علوم الحديث (٢٥٦) لابن الصلاح.
(٥) في الإرشاد (١/١٦٣) وكذا الخطيب في الكفاية (٤١١).
(٦) نقله الزركشي في النكت (٢/٦٠).
(٧) في علوم الحديث (٢٥٦) وانظر العدة في أصول الفقه (٣/١٠٠٤) والمعتمد في أصول الفقه (٢/١٥١) للبصري ومنتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل (٨٥) لابن الحاجب.

وقال الخطيب: ((هذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له. ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه؛ لغرض أونسيان. والناسي لا يقضي على الذاكر))[١]اهـ.

٣- الحكم للأكثر:

ذهب إليه بعض أئمة الحديث [٢].

[لأن الحفظ إلى الجماعة أقرب منه إلى الأقل] و[لبعدهم عن الوهم][٣].

ومحل الترجيح بالكثرة إذا كان الرواة في الطرفين متساويين في الحفظ والإتقان[٤]

وإنما أثرت الكثرة؛ [لأنها تقرب مما يوجب العلم. وهو التواتر] [٥].

واستدلوا بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين.

فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ: أصدق ذو اليدين ؟

---

(١) الكفاية (٤١١). وفي إطلاقه نظر سبق في الفصل الثاني (٨٣).
(٢) نقله الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٧) والبيهقي في المدخل (٩٣) والخطيب في الكفاية (٤١١). وانظر النكت (٥٩/٢) للزركشي.
(٣) الرسالة (٢٨١،٢٨٥) واختلاف الحديث (١٧٧) للشافعي والكفاية (٤٣٦) للخطيب والنكت (٥٩/٢) للزركشي، وانظر الإلزامات (٣٤٦) والأحاديث التي خولف فيها مالك (٤٤،٧٧) للدارقطني والمحصول في علم أصول الفقه (٤٣٧/٤) للرازي.
(٤) انظر نظم الفرائد (٢٠١) للعلائي ونصب الراية (٣٥٩/١-٣٦٠) للزيلعي.
(٥) الناسخ (١١) للحازمي.

فقال الناس: نعم.

فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع» [(١)].

قال ابن عبدالبر: «فيه دليل على أن المحدث إذا خالفته الجماعة في نقله، أن القول قول الجماعة. وأن القلب إلى روايتهم أشد سكوناً من رواية الواحد»[(٢)]اهـ.

ووجهه: أن الرسول ﷺ قوى الأمر المسؤول عنه بقولهم. وإذا قالوا: لا. فالظاهر أنه لا يعمل بقول ذي اليدين.

وقال الإمام مسلم في معرض بيانه لمعرفة الصواب عند الاختلاف: «الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث. مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم» [(٣)]اهـ.

وقال الخطيب في كتاب القنوت: «الحكم للجماعة على الواحد» [(٤)]اهـ.

وقال البيهقي: «العدد أولى بالحفظ من الواحد» [(٥)]اهـ.

وقال بعضهم: لا تأثير لكثرة الرواة.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٩٧/٣رقم١٢٢٨ – فتح).

(٢) التمهيد (٣٤٢/١) وانظر المدخل (٩٢-٩٣) للبيهقي.

(٣) التمييز (١٧٢).

(٤) نقله ابن رجب في فتح الباري (١٩٤/٩).

(٥) نقله الحافظ في التلخيص الحبير (٩٢،٢٥/٢).

قال الحازمي: «قال بعض الكوفيين [١]: كثرة الرواة لا تأثير لها في باب الترجيحات؛ لأن طريق كل واحد منهما غلبة الظن فصار كشهادة الشاهدين مع شهادة الأربعة.

يقال على هذا: إن إلحاق الرواية بالشهادة غير ممكن؛ لأن الرواية وإن شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد فارقتها في أكثر الوجوه. ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأة لرجل بمال لا تقبل شهادتهن. ولو شهد به رجلان قبلت شهادتهما. ومعلوم أن شهادة الخمسين أقوى في النفس من شهادة رجلين؛ لأن غلبة الظن إنما هي معتبرة في باب الرواية دون الشهادة» [٢]اهـ.

٤- الحكم للأحفظ:

وإليه ذهب بعض أهل الحديث [٣].

لأن الحافظ أبعد عن الوهم والغلط. واعتماد باب الرواية على الضبط سواء كان ضبط صدر أو كتاب.

واستدلوا بحديث ذي اليدين السابق.

قال العلائي: «ويؤخذ من هذا الحديث أن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد

---

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٣/٢٠٧-٢١٠) للبخاري. وكذا بعض الشافعية قال به كما في قواطع الأدلة (٣/٣٢) للسمعاني.

(٢) الناسخ (١١) وانظر العدة في أصول الفقه (٣/١٠٢٢-١٠٢٣) لأبي يعلى والتمهيد في أصول الفقه (٣/٣٢) للكلوذاني وقواطع الأدلة في أصول الفقه (٣/٣٢) للسمعاني وبذل النظر في الأصول (٤٨٥) للأسمندي ونظم الفرائد (٢٠١) للعلائي.

(٣) نقله الخطيب في الكفاية (٤١١).

حديث كان القول فيهم للأكثر عدداً أو للأحفظ والأتقن؛ لأن ذي اليدين لما انفرد رجع النبي ﷺ إلى بقية القوم. وفيهم مثل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - حتى وافقوا ذا اليدين ﷺ.

ويترجح هذا أيضاً من جهة المعنى، بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن. وعند الاختلاف فيما هو مقتضٍ لصحة الحديث أو لتعليله، يرجع إلى قول الأكثر عدداً؛ لبعدهم عن الغلط والسهو. وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان.

فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً.

وهذه قاعدة متفق على العمل بها عند أهل الحديث» [١]اهـ.

٥- الحكم بالتساوي:

قال السخاوي: «وفي المسألة قول خامس وهوالتساوي قاله السبكي»[٢]اهـ.

٦- الحكم بالتعارض:

قال السخاوي: «زعم بعضهم أن الراجح من قول أئمة الحديث في كليهما التعارض» [٣]اهـ.

مثاله: ما رواه ليث بن أبي سليم [٤] عن زيد بن أرطأة عن أبي أمامة قال

---

(١) نظم الفرائد (٢٠١). وانظر العلل (٤٢/١) لابن أبي حاتم والعلل (١٩٤/١-عبدالله) للإمام أحمد والسنن الكبرى (١٦٠/٧) للبيهقي.

(٢) فتح المغيث (٢٠٢/١). وانظر فتح الباقي (١٧٨/١) للأنصاري.

(٣) فتح المغيث (٢٠٦/١). وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٣٢/٣) لأبي يعلى والنكت (٦٦/٢) للزركشي.

(٤) [صدوق اختلط جداً و لم يتميز حديثه فترك] التقريب (٨١٧رقم٥٧٢١).

قال رسول الله ﷺ: ((ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه)) [١].

وخالفه العلاء بن الحارث [٢]:

فرواه عن زيد بن أرطأة عن جبير بن نفير مرفوعاً مرسلاً: ((إنكم لن ترجعوا إلى الله بأفضل مما خرج منه)) [٣].

فليث وصله والعلاء أرسله، وكلاهما ضعيف. فالحديث مضطرب.

وقد أعله الألباني باختلاف إسناده [٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن (١٦٢/٥رقم٢٩١١).

(٢) [صدوق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط] التقريب (٧٥٩رقم ٥٢٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي في السنن (١٦٢/٥رقم٢٩١٢).

(٤) السلسلة الصحيحة (٦٥٠/٢رقم٩٦١).

المبحث الثالث: تعارض الاتصال والانقطاع.

الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع:

المتصل: هو الذي اتصل إسناده. فكان كل واحد من رواته قد سمعه فمن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف.

والمنقطع: مالم يتصل إسناده. على أي وجه. سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره [(١)].

ومرادهم هنا غير المرسل؛ لأنه سبق حكمه.

ومراسيل الصحابة مقبولة ولا تدخل في هذا الباب اتفاقاً قال القرطبي: ((الصحابة لا فرق بين إسنادهم وإرسالهم؛ إذ الكل عدول على مذهب أهل الحق)) [(٢)].

وكذا لا يريدون المعلق [(٣)].

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الاتصال مع راوية الانقطاع. ولا مرجح.

والكلام فيه. كالكلام في الاضطراب بتعارض الاتصال والإرسال [(٤)].

---

(١) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (٢١٣) لابن الصلاح والمقنع (١/١٤١) لابن الملقن.

(٢) المفهم (١/١٢٢).

(٣) انظر نصب الراية (٢/٤٢٧) للزيلعي.

(٤) انظر: منتهى الوصول في علم الأصول (٨٥) لابن الحاجب وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٣/١٨) للبخاري والتقرير والتحبير (٢/٢٩٤) لابن

=

مثاله:

ما رواه المفضل عن يونس عن سعد عن المسور عن أبيه عن عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه)) (١).

ثم رواه المفضل عن يونس قال سمعت سعد بن إبراهيم يحدث عن المسور عن عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: ((لايغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد)) (٢).

فلم يقل هنا (عن أبيه)، ورواية المسور عن عبد الرحمن مرسلة (٣).

فهنا مرة وصله ومرة قطعه.

قال الدارقطني على رواية الوصل: ((ولا يثبت هذا القول)) (٤)اهـ.

وقال النسائي على رواية القطع: ((هذا مرسل ليس بثابت)) (٥)اهـ.

والحديث أعله الدارقطني بالاضطراب حيث قال: ((هو مضطرب غير ثابت)) (٦)اهـ.

أمير الحاج وسلاسل الذهب (٣٢٩) للزركشي وشرح الكوكب المنير (٥٤٩/٢-٥٥٠) للفتوحي.

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢٧٧/٨- الجوهر النقي) ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار (٢١/٢٤).

(٢) أخرجه النسائي في السنن (٤٦٨/٨رقم٤٩٩٩).

(٣) التقريب (٩٤٣رقم٦٧١٢). وانظر العلل (٤٥٢/١) لابن أبي حاتم.

(٤) العلل (٢٩٥/٤).

(٥) السنن (٤٦٨/٨).

(٦) العلل (٢٩٥/٤).

المبحث الرابع: تعارض الرفع والوقف

الاضطراب بتعارض الرفع والوقف

المرفوع: هو ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أوتقرير أوصفة [١].

ولا يطلق إلا على ما أضيف للنبي ﷺ [٢].

وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً [٣].

والمرفوع هنا يشمل المتصل والمنقطع دون المرسل؛ لأنه مقابل الوقف [٤].

الموقوف: ما أضيف للصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة [٥].

ومطلقه يختص بالصحابي ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً [٦].

وسواء كان إسناده متصلاً أم غير متصل [٧].

---

(١) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.

(٢) علوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.

(٣) علوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.

(٤) والخطيب يخص المرفوع بما أخبر به الصحابي انظر الكفاية (٢١) وتوجيهه في النكت (٥١١/١) للحافظ.

(٥) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح والنكت (٥١٢) للحافظ.

(٦) علوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح ومختصر علوم الحديث (١٤٧/١-الباعث) لابن كثير.

(٧) علوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح.

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الرفع مع رواية الوقف ولا مرجح.

وله حالتان:

١- أن يكون الرفع والوقف من راوٍ واحد.

٢- أن يكون الرفع من راوٍ والوقف من غيره.

فإذا كان الرفع والوقف من راوٍ واحدٍ، فقد اختلف أهل العلم في ذلك:

١- الحكم للرفع:

وإليه ذهب جماعة من أهل الحديث [(١)]. وصححه ابن الصلاح [(٢)]؛ لأنه زيادة ثقة. وهو مثبت وغيره ساكت. ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه ولاحتمال أن يكون سمع الوجهين [(٣)].

٢- الحكم لما وقع منه أكثر:

لأنه يدل على أنه الراجح من روايته. وإليه ذهب الأصوليون [(٤)].

٣- الحكم بتعارضهما:

---

(١) المعتمد في أصول الفقه (٢/١٥١) للبصري والتمهيد في أصول الفقه (٣/١٤٤-١٤٥) للكلوذاني ومنتهى الوصول (٨٥) لابن الحاجب والمسودة (٢٢٦) لآل تيمية.
علوم الحديث (٢٢٩) لابن الصلاح والتقييد والإيضاح (٧٨) للعراقي.

(٢) علوم الحديث (٢٢٩). وانظر المفهم (٥/١٤٧-١٤٨) للقرطبي ونصب الراية (١/١٩) للزيلعي.

(٣) المصادر السابقة.وانظر الكفاية (٤١٧) للخطيب.

(٤) بذل النظر في الأصول (٤٣٠) للأسمندي وشرح الكوكب المنير (٢/٥٤٦) للفتوحي والتقييد والإيضاح (٧٨) للعراقي وفتح الباقي (١/١٧٩) للأنصاري.

لأنه لا يدري ما الراجح في الرواية الرفع أوالوقف.

وإليه ذهب أئمة الحديث [(١)].

قال الزركشي: «قال بعض المتأخرين: الراجح من قول أئمة الحديث أن الوقف والرفع يتعارضان.

قال: وهكذا: مع الوصل والإرسال» [(٢)]اهـ.

مثاله: ما رواه عبد الأعلى بن عامر عن أبي عبدالرحمن عن علي قال قال رسول الله ﷺ: «﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾[(٣)] قال شكركم، تقولون مطرنا بنوء كذا وكذا وبنجم كذا وكذا» [(٤)].

ثم رواه عبد الأعلى موقوفاً:

فرواه عن أبي عبد الرحمن عن علي ﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾ قال: شكركم [(٥)].

وذكر الدارقطني الاختلاف فيه رفعاً ووقفاً ثم قال: «ويشبه أن يكون الاختلاف من جهة عبد الأعلى» [(٦)]اهـ.

وإذا كان الرافع غير الواقف فقد اختلف أهل العلم في ذلك:

---

(١) العدة (١٠٣٢/٣) لأبي يعلى وفتح المغيث (٢٠٦/١) للسخاوي.

(٢) النكت (٦٥/٢).

(٣) سورة الواقعة (٨٢).

(٤) أخرجه الترمذي في السنن (٣٧٤/٥رقم٣٢٩٥).

(٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (٦٦٢/١١رقم٣٣٥٥٤).

(٦) العلل (١٦٣/٤-١٦٤).

١- الحكم للرفع:

قال الخطيب: «اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه. فيرويه تارةً مسنداً مرفوعاً ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً مع ما بيناه؛ لأن إحدى الروايتين ليست مكذبة للأخرى. والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد»[(١)]اهـ

وصححه ابن الصلاح[(٢)]. وإليه ذهب جماعة من أهل الحديث[(٣)].

٢- الحكم للوقف:

لأنه متيقن ولأن الرافع ربما تبع العادة وسلك الجادة [(٤)].

وإليه ذهب أكثر أهل الحديث [(٥)].

٣- الحكم للأكثر [(٦)]:

---

(١) الكفاية (٤١٧) وانظر العدة في أصول الفقه (٣/١٠٠٤) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في أصول الفقه (٣/١٤) للسمعاني وبيان الوهم (٣/٢٧٢) لابن القطان والبحر المحيط (٤/٣٤١) للزركشي .

(٢) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر شرح مسلم (١/٥٧) للنووي.

(٣) انظر المصادر السابقة مع فتح المغيث (١/٢٠٦) للسخاوي.

(٤) النكت (٢/٦١٠) للحافظ.

(٥) الكفاية (٤١١) للخطيب وقواطع الأدلة (٣/١٩) للسمعاني وعلوم الحديث (٢٢٩) لابن الصلاح وفتح المغيث (١/٢٠٥) للسخاوي.

(٦) فتح الباقي (١/١٧٨) للأنصاري.

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

٤- الحكم للأحفظ [١]:

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

٥- القول بالتعارض:

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

مثاله: ما رواه ابن عيينة عن إسماعيل بن أمية قال سمعت أعرابياً يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «من قرأ ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾[٢] فانتهى إلى ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾[٣] فليقل: بلى» [٤].

وخالفه ابن علية:

فرواه عن إسماعيل بن أمية عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبي هريرة قال: «إذا قرأ أحدكم ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ فقرأ ﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ فليقل: بلى»[٥].

والحديث أعله الذهبي باضطراب سنده[٦].

---

(١) فتح الباقي (١٧٨/١) للأنصاري.

(٢) سورة القيامة (١).

(٣) سورة القيامة (٤٠).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن(٥٥٠/١رقم٨٨٧).

(٥) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٧١).

(٦) الميزان (٥٨٩/٤).

المبحث الخامس: الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين

الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين له تعلق بمسألة المزيد في متصل الأسانيد [١]، ومسألة المرسل الخفي [٢] والتدليس.

والمزيد في متصل الأسانيد: هو أن يزيد الراوي في الإسناد رجلاً لم يزده من هو أتقن منه.

وشرطه: أن يقع التصريح في محل الزيادة [٣].

والمرسل الخفي: أن يروي الراوي عمّن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه [٤].

والتدليس: أن يروي الراوي عمن عاصره، ولقيه ما لم يسمع منه [٥].

وصورة المسألة:أن تتعارض رواية من زاد مع رواية من نقص، ولا مرجح.

قال العلائي في معرض بيانه للمرسل الخفي وكيفية إدراكه:

إحداها [٦]: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه. وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

---

(١) علوم الحديث (٤٨٠) لابن الصلاح والنزهة (١٢٦) للحافظ وفتح المغيث (٧٣/٤) للسخاوي. وانظر العلل (١٧١/١) للرازي.
(٢) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنكت (٧٨٥/٢) للحافظ.
(٣) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنزهة (١١٤) للحافظ.
(٤) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنزهة (١١٤) للحافظ.
(٥) علوم الحديث (٢٣٠) لابن الصلاح والنزهة للحافظ (١١٣).
(٦) هذه طرق لمعرفة الانقطاع. وقد ذكرها من قبل ابن القطان في بيان الوهم (٣٧١/٢) وانظر النكت (٢٦/٢ – ٢٨) للزركشي.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل. ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه أو أخبرت عنه ونحو ذلك.

«الثالث: أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال [١] إذ لو كان سمعه منه لما رواه بواسطة بينهما.

وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث أنه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة.

ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ «عن» ونحوها. فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما. فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول.

قال ابن الصلاح: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظ «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله. ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد.

وإن كان فيه تصريح بالسماع أو الإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه. ثم لقي الأعلى فسمعه منه بعد ذلك كما جاء مصرحاً به في موضع – يعني: ويكون روايته بزيادة الواسطة قبل أن يلقى الأعلى – قال: اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً.

فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك – يعني: أن يسمع الحديث من رجل عن

---

(١) [وشرطه أن يعنعن في موضع النقص وأن يكون راوي الزيادة ثقة وأن لا يخالف راوي الزيادة الحفاظ ولا يأتي بشذوذ] قاله ابن المواق ونقله الزركشي في النكت (٢٨/٢).

شيخه ثم يسمعه من الأعلى – أن يذكر السماعين فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة. قلت: ويحتمل أيضاً أنه حالة روايته الحديث نازلاً بذكر المزيد لم يكن ذاكراً لسماعه له عالياً بدونه ثم تذكر فرواه عن الأعلى وقد أشار ابن الصلاح رحمه الله آخر كلامه على هذين النوعين أنهما متعرضان؛ لأن يعترض بكل منهما على الآخر[1] وهو كما ذكر فإن حكمهم على أفراد هذين النوعين مختلف اختلافاً كثيراً.

وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه. وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد[2].

وثانيهما: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روى بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين. أي أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً. وكيف ما رواه كان متصلاً [3].

ورابعها: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين.

والحكم بالزيادة تارة يكون، للاعتبار برواية الأكثر. وتارة؛ للتصريح بالسماع من الأعلى. وتارة؛ لقرينة تنضم إلى ذلك إلى غيرها من الوجوه. وهي كلها جارية في القسم الثاني الذي يحكم فيه بالإرسال إذا لم يذكر فيه المزيد.

(١) أي المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي وانظر علوم الحديث (٤٨٣ ـ ٤٨٤).
(٢) انظر فتح الباري (٣/٤٠٥) لابن رجب.
(٣) انظر الإعلام بسنته (١ق٣٨/أ) لمغلطاي ونصب الراية (١/١٧٦) للزيلعي.

وحاصل الأمر أن الراوي متى قال عن فلان. ثمّ أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك. وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس. وإلا فمدلسة. وحكم المدلس حكم المرسل.

وخصوصاً إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي رواه عنه بالواسطة. فلو أن هذا الحديث عنده عنه، لكان يساير ماروى عنه. فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه. ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلاً مبهماً أو متكلماً فيه.

وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر. فرواه كذلك، والمتبع في التعليل إنما هوغلبة الظن.

وإنما يقوى الحكم بهذا جداً عندما يكون الراوي مدلساً.

وأما القسم الثالث:

فتارة يظهر كونه عندالراوي بالوجهين ظهوراً بيناً؛ بتصريحه بذلك ونحوه.

وتارة يكون ذلك بحسب الظن القوي [1].

وأما القسم الرابع:

المحتمل فاحتمال كونه على الوجهين ليس قوياً. بل هو متردد بين الإرسال

---

(١) انظر النكت (١/٣٨١-٣٨٣) للحافظ.

بإسقاط الزائد وبين الاتصال والحكم بكونه مزيداً فيه»[1]اهـ.

وقال ابن القطان: «اعلم أن المحدث إذا روى حديثاً عن رجل قد عُرف بالرواية عنه والسماع منه ولم يقل حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. وإنما جاء به بلفظة «عن»؛ فإنه يحمل حديثه على أنه متصل إلا أن يكون ممن عرف بالتدليس. فيكون له شأن آخر.

وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعناً. غلب على الظن أن الأول منقطع من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه. ثم حدث به عن رجل عنه [2].

وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله وقيام الريب [3] في ذلك.

ويكون هذا أبين في اثنين، لم يعلم سماع أحدهما من الآخر. وإن كان الزمان قد جمعهما.

وعلى هذا المحدثون [4]. وعليه وضعوا كتبهم. كمسلم في كتاب التمييز والدارقطني في علله والترمذي. وما يقع منه للبخاري والنسائي والبزار وغيرهم ممن لا يحصى كثرة. تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحد بينهما. بخلاف ما لو قال في الأول حدثنا أو أخبرنا أو سمعت ثم نجده عنه

(١) جامع التحصيل (١٢٥-١٣٨) باختصار وانظر فتح المغيث (٤/٧٣-٧٤) للسخاوي.
(٢) وأحياناً يغلب على الظن أنه سمع منهما ولو لم يصرح بروايته عنهما في رواية واحدة. انظر جامع التحصيل (١٣٤) للعلائي.
(٣) وهذه علة رد الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.
(٤) كذا أطلق. والصواب أنهم لا يحكمون حكماً عاماً. بل يحكمون على كل حديث بما يليق به. وانظر مثالاً على ذلك في فتح الباري (٣/٤٠٥) لابن رجب.

بواسطة بينهما فإن هاهنا نقول: سمعه منه ورواه بواسطة عنه. وإنما قلنا: سمعه منه؛ لأنه ذكر أنه سمعه منه أو حدثه به» [(١)]اهـ.

لكن المحدثون لا يطلقون القول بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحد بينهما.

قال ابن المواق متعقباً ابن القطان: «إنمايكون منقطعاً بشروط:

أحدها: أن يكون الراوي قد عنعن. و لم يصرح بالسماع ولا بما يقتضيه من حدثنا وشبهه.

الثاني: أن يكون راوي الزيادة ثقة؛ فإن رواية غير الثقة مناقضة غير قادحة.

قال النسائي: لا يحكم بالضعفاء على الثقات.

الثالث: أن لايخالف راوي الزيادة الحفاظ. ولا يأتي بشذوذ ومالا يتابع عليه. وإن كان ثقة فإنه إذا خالف الحفاظ أو شذ لم تعتبر روايته وكان القول قول الجمهور. وهذا الشرط لم يعتبره ابن القطان» [(٢)]اهـ.

واختلف أهل العلم في هذه الزيادة على أقوال:

١- الحكم للأكثر أو للأحفظ:

لما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

---

(١) بيان الوهم (٢/٤١٥).

(فائدة): وكلامه هنا يخالف قاعدته المعروفة من عدم اعتباره الاضطراب في السند إذا كان راويه ثقة.

(٢) نقله الزركشي في النكت (٢/٢٨). وانظر النكت (١/٣٨١-٣٨٣) وهدي الساري (٣٤٧) للحافظ.

٢- الحكم للسند الخالي من الزيادة:

والحكم على الزيادة بأنها من المزيد في متصل الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً. من راويها أوسهواً وباتصال السند الناقص بدونها.

٣- الحكم للزيادة:

ويحكمون على السند الخالي من الزيادة بالإرسال والانقطاع.

٤- التوقف:

لعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

مثاله: ما رواه ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر عن عمر عن النبي ﷺ قال: «تابعوا بين الحج والعمرة فإن المتابعة بينهما تنفي الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبث» [١].

وهذا إسناد ظاهر في الاتصال، وجاء بزيادة رجل فيه.

فرواه ابن عيينة وعبيد الله بن عمر عن عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن عمر مرفوعاً [٢].

فهنا قال (عن أبيه).

والحديث أعله يعقوب بن شيبة [٣] والدارقطني [٤] بالاضطراب.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن (٤٠٧/٣رقم٢٨٨٧/٢).
(٢) أخرج رواية ابن عيينة الحميدي في المسند (١٠/١) ورواية عبيدالله ابن ماجه في السنن (رقم٢٨٨٧/١).
(٣) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٩/٢٥).
(٤) العلل (١٢٩/٢).

المبحث السادس: الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف إنما ضعف؛ لأنه في إحدى الصورتين ضعيف.

وشرطه: أن لا يكون روى الوجهين [١].

وصورة المسألة: أن تعارض رواية من ذكر الثقة رواية من ذكر الضعيف ولا مرجح.

قال العلائي: «الاختلاف في اسم الراوي ونسبه، فهو على أقسام أربعة:

القسم الأول: أن يبهم في طريق ويسمى في الأخرى، فالظاهر أن هذا لا تعارض فيه؛ لأنه يكون المبهم في إحدى الروايتين هوالمعين في الأخرى.

وعلى تقدير أن يكون غيره، فلا تضر رواية من سماه وعرفه، إذا كان ثقة رواية من أبهمه [٢].

القسم الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط. والمعني بها في الكل واحد فإن مثل هذا لا يعد اختلافاً أيضاً. ولا يضر إذا كان الراوي ثقة [٣].

---

(١) انظر جزء القلتين (٣١) للعلائي.

(٢) ونحوه ما في الاقتراح (٢٢٢) لابن دقيق العيد.

(٣) وهذا القسم قال عنه الزركشي: «قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»اهـ نقله السيوطي في التدريب (١/٢٣٩). وانظر الاقتراح (٢٢٢) لابن دقيق العيد.

والقسم الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في سياق ذلك فمثل هذا الاختلاف لا يضر. والمرجع فيه إلى كتب التواريخ وأسماء الرجال فيحقق ذلك الراوي، ويكون الصواب فيه من أتى به على وجهه.

القسم الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف لكن يكون ذلك من متفقين:

أحدهما: ثقة والآخر ضعيف.

أو أحدهما مستلزم الاتصال والآخر الإرسال» [١]اهـ.

مثاله:

ما رواه هشام بن سعيد الطالقاني [٢] عن محمد بن مهاجر [٣] عن عقيل ابن شبيب [٤] عن أبي وهب الجشمي [٥] – وكانت له صحبة – قال قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء. وأحب الأسماء إلى الله عز وجل عبدالله وعبدالرحمن وأصدقها حارث وهمام. وأقبحهما حرب ومرة. وارتبطوا الخيل

(١) نقله الحافظ في النكت (٢/٧٨٥-٧٨٧).
(٢) قال عنه الحافظ في التقريب (١٠٢١رقم٧٣٤٥): «صدوق»اهـ.
(٣) الأنصاري [ثقة] التقريب (٩٠٠رقم٦٣٧١).
(٤) قال عنه الحافظ في التقريب (٦٨٦رقم٤٦٩٤): «مجهول من الرابعة»اهـ.
(٥) قال عنه الحافظ في التقريب (١٢٢١رقم٨٥٠٧):«صحابي سكن الشام له حديث واحد»اهـ.وقال ابن القطان في بيان الوهم (٤/٣٨٠): «لا تعلم لأبي وهب الصحبة إلا بزعم عقيل بن شعيب هذا ولا يعرف روى عنه غيره وعقيل المذكور يحتاج في تعديل نفسه إلى كفيل»اهـ أي لجهالته و لم يرو عنه إلا محمد بن مهاجر.

وامسحوا بنواصيها وأعجازها أو قال: وأكفالها وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار. وعليكم بكل كميت أغر محجل أو أدهم أغر محجل» [١].

وهذا إسناد ظاهره الاتصال لكن له علة خفية وهي الإرسال [٢].

قال أبو حاتم: «سمعت هذا الحديث وأنكرته في نفسي وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول وكان أصحابنا يستغربون، فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد. ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال قال النبي ﷺ [٣].

قال أبو حاتم: فعلمت أن ذلك باطل. وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول. واسمه عبيدالله بن عبيد. وهو دون

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٥/٤) وعنه البخاري في الكنى (٧٨) ومن طريق أحمد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٤رقم٨١٤) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (٣٨٠/٢٢رقم٩٤٩) وكذا أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٤٢/٦رقم٧٠٤٥) وكذا البيهقي في الكبرى (٣٠٦/٩) عن هشام عنه به.
وأخرجه أبو حاتم في العلل (٢١٣/٢) وأبو داود في السنن (رقم٢٥٤٣، ٢٥٥٣، ٤٩٥٠) وأبو يعلى في المسند (١١١/١٣رقم٧١٦٩) والنسائي في السنن (رقم٣٥٦٧) والدولابي في الكنى (١١٢/١) من طرق عن هشام عنه به.

(٢) كما نبه عليه أبو حاتم في العلل (٣١٢/٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٥/٤) وأبو داود في السنن (رقم٢٥٤٤) عن أبي المغيرة عنه به.
وأخرجه الدولابي في الكنى (٥٩/١) من طريق يحيى الوحاظي عن محمد بن مهاجر عنه به إلا أنه لم ينسبه.

التابعين يروي عن التابعين. وضربه مثل الأوزاعي ونحوه.

فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه [1]؛ فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: هو عقيل بن سعيد أو عقيل بن شبيب ؟ قال: مجهول لا أعرفه» [2]اهـ

فمرة قال: أبو وهب الجشمي وكانت له صحبة ومرة قال: أبو وهب الكلاعي وهو دون التابعين والظاهر أن هذا الاضطراب من عقيل بن شبيب [3].

---

(١) الإمام أحمد رحمه الله سماه في المسند «أبا وهب الجشمي» ومرة قال «الكلاعي» فلعله مشى على ظاهر قول بعضهم «له صحبة» والله أعلم.

(٢) العلل (٢/٣١٢-٣١٣) باختصار وانظر المراسيل (١٠٢) لابن أبي حاتم.

(٣) وانظر حول الحديث: بيان الوهم والإيهام (٤/٣٧٩-٣٨٤) لابن القطان والإصابة (١٢/٩٣) للحافظ والسلسلة الصحيحة (رقم٩٠٤، ١٠٤٠) للألباني.

المبحث السابع: الاضطراب في تعيين الراوي

الاضطراب في تعيين الراوي وإنما ضعف لأنه في إحدى الصورتين ضعيف؛ أو لأنه يدل على عدم ضبطه.

وشرطه: أن لا يكون عنده على الوجهين [١].

قال العلائي: ((الاختلاف في السند لا يخلو:

إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا.

فإن كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة [٢].

وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً [٣]. وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق[٤].

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة فيضر ذلك ولو كانت رواته ثقات. إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقين جميعاً. فهو رأي فيه

---

(١) انظر الاقتراح (٢٢٣).

(٢) انظر الانصاف (١٨٩) لابن عبد البر وشرح الإلمام (١/٣٩٢) والاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق

(٣) انظر العلل (١/١٩-٢٠) للرازي ومحاسن الاصطلاح (٢٧٣) للبلقيني.

(٤) قال أبو حاتم على حديث رواه قتادة عن ثلاثة من شيوخه: ((أحسب الثلاثة كلها صحاح وقتادة كان واسع الحديث))اهـ. العلل (١/٨٦).

ضعف؛ لأنه كيفما دار كان على ثقة وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث[(١)].

لكن لا بد في الحكم بصحة ذلك؛ سلامته من أن يكون غلطاً أو شاذاً[(٢)].

وأما إذا كان أحد الراويين المختلف فيهما ضعيفاً لا يحتج به فههنا مجال للنظر وتكون تلك الطريق التي سمى فيها الضعيف وجعل الحديث عنه كالوقف أو الإرسال بالنسبة إلى الطريق الأخرى فكل ما ذكر هناك من الترجيحات يجيء هنا.

ويمكن أن يقال - في مثل هذا يحتمل أن يكون إذا كان مكثراً قد سمعه منهما [(٣)] - أيضاً - كما تقدم.

فإن قيل: إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف ؟

فالجواب: يحتمل أنه لم يطلع على ضعف شيخه. أو اطلع عليه ولكن ذكره اعتماداً على صحة الحديث عنده من الجهة الأخرى» [(٤)]اهـ.

ومما يلحق بهذا النوع أن يقول الراوي عن فلان أو فلان وكلاهما ثقة.

قال أبو عبدا لله البوشنجي معلقاً على أثر رواه قال فيه راويه (عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب): «وليس مما يدخل إسناده وهن ولا ضعف لقول

(١) نقله الحافظ في النكت (١/٣٨١-٣٨٣) للحافظ.

(٢) قال أبو داود قلت لأحمد: «اختلاف أحاديث الزهري ؟ قال: منها ما روى عن رجلين ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم»اهـ.السؤالات (٢١٩رقم١٩٢).

(٣) وهذا يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والاتقان. انظر النكت (١/٣٨٣) للحافظ.

(٤) نقله الحافظ في النكت (٢/٧٨٢-٧٨٥) ونحوه في جزء القلتين (٢٥-٢٩،٤٣) وانظر الاقتراح (٢٢٣-٢٢٤) لابن دقيق.

الراوي (عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب)؛ لما لعله توهمه شكاً فيه وليس مثل هذا الشك يوهن الخبر ولا يضعف به الأثر؛ لأنه حكاه عن أحد الرجلين. وكل منهما ثقة مأمون وبالعلم مشهور وإنما كان الشك فيه أن يقول عن أبي الزعراء أو عن غيره، كان الوهن يدخله؛ إذ لا يعلم الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وأفصح بالناقلين أنه عن أحدهما فليس هذا بموضع ارتياب. تفهموا رحمكم الله»[1]اهـ.

وقال الخطيب: «إن كان كل واحد من الرجلين اللذين سماهما عدلاً؛ فإن الحديث ثابت والاحتجاج به جائز؛ لأنه قد عينهما وتحقيق سماع ذلك من أحدهما وكلاهما ثابت العدالة» [2]اهـ.

ومن ذلك حديث رواه ابن عيينة واضطرب فيه هل هو من مسند عبدالله ابن عمر بن الخطاب أم مسند عبدالله بن عمرو بن العاص.

قال الحافظ: «ليس في التعليل بذلك كبير تأثير. والله أعلم» [3]اهـ.

[ولو كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فهذا أشد وهناً مما لو أبهمه؛ لأن المبهم يحتمل العدالة أو الجرح والضعيف ثابت الجرح. وهو أسوأ حالاً ممن احتمل الجرح وغيره] [4].

مثاله:

ما رواه عبدالله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية (٣٧٦).

(٢) الكفاية (٣٧٥).

(٣) هدي الساري (٣٨٢).

(٤) انظر الكفاية (٣٧٦-٣٧٧) للخطيب.

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين أقرنين أملحين مودوءين فذبح أحدهما عن أمته لمن شهد لله بالتوحيد وشهد له البلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد ﷺ»[1].

فهنا شك.

ثم رواه عبدالله بن محمد بلا شك.

فرواه عن أبي سلمة عن عائشة وأبي هريرة مرفوعاً [2].

ثم جعله عبدالله بن محمد من رواية أبي هريرة عن عائشة فرواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن عائشة قال فذكره [3].

ثم جعله عبدالله بن محمد من مسند جابر بن عبدالله:

فرواه عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه مرفوعاً [4].

ثم جعله عبدالله بن محمد من مسند أبي رافع:

فرواه عن علي بن حسين عن أبي رافع مرفوعاً [5].

فهذا الحديث اضطرب فيه عبدالله بن محمد بن عقيل [6].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٦/٢٢٥) وابن ماجه في السنن (رقم٣١٢٢).
(٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (رقم٨١٣٠).
(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦/٢٢٠).
(٤) أخرجه الطحاوي في المعاني (٤/١٧٧).
(٥) أخرجه أحمد في المسند (٦/٣٩١).
(٦) الهاشمي [صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بآخره]. التقريب (٥٤٢رقم٣٦١٧).

فمرة: عن عائشة أو عن أبي هريرة على الشك مرفوعاً.

ومرة: عن عائشة وأبي هريرة بلا شك مرفوعاً.

ومرة: عن أبي هريرة عن عائشة مرفوعاً.

ومرة: عن جابر بن عبدا لله مرفوعاً.

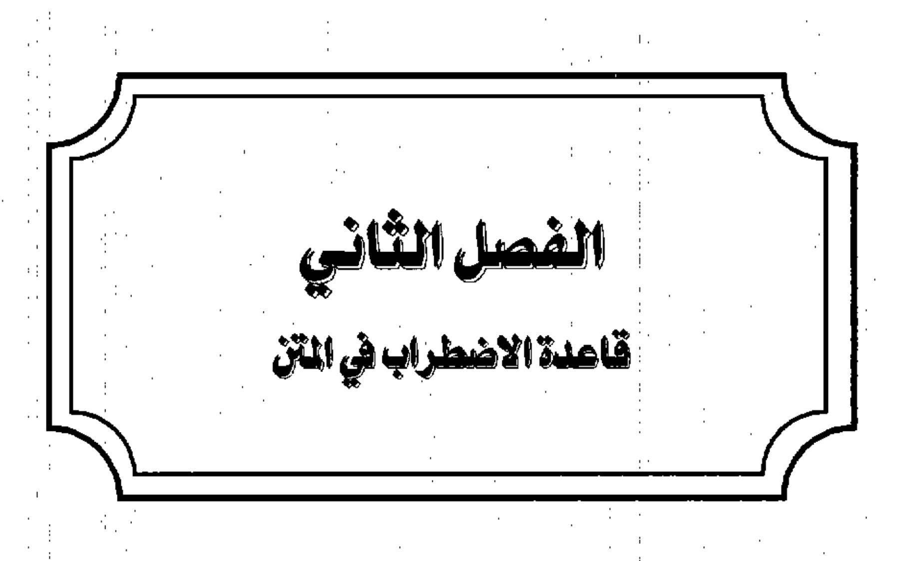
ومرة: عن أبي رافع مرفوعاً.

كما أن رواية علي بن حسين عن أبي رافع مرسلة فهذا اضطراب شديد منه.

والحديث أعله الدارقطني بالاضطراب [١] وأعله أبو حاتم وأبو زرعة بتخليط ابن عقيل [٢].

(١) العلل (٩/٣٢٠).

(٢) العلل (٢/٣٩،٤٤).



الفصل الثاني

قاعدة الاضطراب في المتن

الفصل الثاني:

قاعدة الاضطراب في المتن

الاضطراب الواقع في المتن دون السند قليل والغالب في الإسناد قال الحافظ: «المضطرب وهو يقع في الإسناد غالباً [(١)] وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد» [(٢)]اهـ.

وقوله (وقد يقع في المتن) قال اللقاني: «أي وقد يقع الاضطراب في المتن بقلة» [(٣)]اهـ.

وقال اللكنوي: «الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند» [(٤)]اهـ.

والحديث الذي وقع الاختلاف في متنه لا يخلو من حالتين:

أ- أن يقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج.

ب- أن يقع الاختلاف في المتن مع اتحاد المخرج.

---

(١) قال زكريا الأنصاري في فتح الباقي (١/٢٤٠): «الاختلاف في السند وهو الغالب»اهـ.

(٢) نزهة النظر (١٢٧).

(٣) قضاء الوطر (ق٢٠٥/ب).

(٤) ظفر الأماني (٣٩٢).

المبحث الأول: أن يكون المخرج مختلفاً

إذا وقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج:

فهذا يعرف بمختلف الحديث: وهو الحديث المقبول المعارض في الظاهر بمثله.

قال يحيى بن سعيد للإمام أحمد: «لا تضرب الأحاديث بعضها ببعض يعطي كل حديث وجهه» [١]اهـ.

وقال ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان. فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما» [٢]اهـ.

وقال ابن قيم الجوزية: «ليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف. وحديثه كله يصدق بعضه بعضاً» [٣]اهـ.

وقال أيضاً: «لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارض:

فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً. فالثقة يغلط.

أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ.

(١) مسائل صالح (٢/٢٦٧). وهذه قاعدة عظيمة يغفل عنها كثير ممن ينتقد الأحاديث النبوية. وانظر الرسالة (٢٨٤-٢٨٥،٣٤١-٣٤٢) للشافعي.
(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٢).
(٣) زاد المعاد (٣/٦٨٢). وانظر المعلم (٢/١٦٨) للمازري.

أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ. فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر. فهذا لا يوجد أصلاً. ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق. والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله. أو من القصور في فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به. أو منهما معاً. ومن ها هنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع. وبالله التوفيق» [١]اهـ.

وإذا كان التعارض في فهم السامع فلا يتسارع برده ونقده طاعناً في الحديث.

قال الإمام أحمد: «كيف يجوز له أن يرد الأحاديث، وقد رواها الثقات ؟

وينبغي للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يرد الأحاديث، وهو لا يحسن يقول: لا أحسن» [٢]اهـ.

وقال الذهبي: «السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى» [٣]اهـ.

وقال الحافظ: «الحديث المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم.

وإن عورض [الحديث المقبول] بمثله [أي بحديث مقبول] فإن أمكن

---

(١) زاد المعاد (٤/١٤٩-١٥٠).

(٢) مسائل صالح (٣/٢٠). وانظر تهذيب الآثار (٢/٧١٣-عمر) لابن جرير والقراءة خلف الإمام (٢١٨) للبيهقي وزاد المعاد (٢/٢٠٤) لابن قيم الجوزية.

(٣) النبلاء (٤/٥٢٨).

الجمع [بينهما] فهو النوع المسمى مختلف الحديث.

وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ أولا.

فإن عرف [التاريخ] وثبت المتأخر به أو بأصرح منه فهو الناسخ والآخر المنسوخ.

وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو:

إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أو لا. فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه. وإلا فلا.

فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن.

فاعتبار الناسخ والمنسوخ.

فالترجيح إن تعين.

ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين.

والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه والله أعلم» [١]اهـ.

قال القاضي عياض بعد ذكره روايات الحوض وتقديره: «هذا كله من اختلاف التقدير، ليس في حديث واحد فيحسب اختلافاً واضطراباً من الرواة وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحدٍ من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة» [٢].

(١) نزهة النظر (١٠٢-١٠٨) باختصار. وما بين المعكوفتين مني. وانظر زاد المعاد (١٤٩/٤) لابن قيم الجوزية.

(٢) إكمال المعلم (٢٥٩/٧).

وقال ابن سيد الناس في معرض بيانه للاختلاف الواقع في المتن: «إن لم يكن المخرج واحداً. والوقعة لا يعد تكرار مثلها، فيحمل على أنه ليس حديثاً واحداً. بل لعله أكثر من ذلك.

وهناك يحمل عام تلك الألفاظ على خاصها. ومطلقها على مقيدها. ومجملها على مفسرها. بحسب ما يقع من ذلك» [1]اهـ.

وقال العلائي: «إذا اختلفت مخارج الحديث. وتباعدت ألفاظه. فالذي ينبغي أن يجعلا حديثين مستقلين. وهذا لا إشكال فيه» [2]اهـ.

وقال ابن رجب: «إن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر. أو نقص منه. أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر.

فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين» [3]اهـ.

وقال الحافظ: «إذا اختلفت مخارج الحديث [4]. وتباعدت ألفاظه. أو كان سياق الحديث [5] في حكاية واقعة يظهر تعددها. فالذي يتعين القول به أن يجعلا

---

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠/أ).

(٢) نظم الفرائد (١١٢).

(٣) شرح العلل (٨٤٣/٢). وانظر فتح المغيث (٢٠٧/١) للسخاوي.

(٤) انظر احكام الإحكام (١٣٢/٤) لابن دقيق وفتح الباري (٣٤٢/٣) لابن رجب والتلخيص الحبير (١١/٤) للحافظ.

(٥) انظر المفهم (١٧٤/٣) للقرطبي وموافقة الخبر (١٢٤/٢) ونتائج الأفكار (٢٠٥/١) و(١٩٤/٢، ٢٧٢) والتهذيب (١٠٥/٦) للحافظ والأجوبة المرضية (١٣٢/١) للسخاوي.

حديثين مستقلين»[١]اهـ.

ولا يعل أحدهما بالآخر. ولا يكون الاختلاف مؤثراً[٢].

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبثر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: كان فيما أهدى رسول الله ﷺ غنماً مقلدة؟

قال أبي: روى جماعة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً» وليس في حديثهم مقلدة.

قال أبي: اللفظان ليسا بمتفقين. وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين»[٣]اهـ.

(١) النكت (٧٩١/٢) وانظر المفهم (٣٦٧/٢) للقرطبي.

(٢) انظر فتح الباري (٣٤٢/٣) لابن رجب وطرح التثريب (٢٠٦/٧). للعراقي ونتائج الأفكار (١٧٤/٢) للحافظ والمقاصد الحسنة (١٩٠، ٢٨١) للسخاوي.

(٣) العلل (٢٨٣/١) وانظر تحفة الأشراف (٣٥٥/١١-٣٥٦) للمزي.

المبحث الثاني: أن يكون المخرج واحداً

[إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع] [١].

فإن أمكن رد بعضها إلى بعض صير إليه؛ لأن الأصل في الحديث [أن يحمل على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك. ولا يحمل على التنافي والتضاد] [٢].

[إذ الجمع بين ألفاظ الحديث الواحد وبناء بعضها على بعض أولى من إطراح أحدها أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه](٣).

قال ابن دقيق العيد: «يعرف كون الحديث واحداً باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه» [٤]اهـ.

ولما اختلفت ألفاظ حديث عبدا لله بن عمرو بن العاص في كراهية سرد الصوم وبيان أفضل الصوم [٥] قال بعضهم: «هو مضطرب» فتعقبه القرطبي بقوله: «حديث عبد الله بن عمرو اشتهر وكثر رواته؛ فكثر اختلافه، حتى ظن من لا بصيرة عنده أنه مضطرب ! وليس كذلك؛ فإنه إذا تتبع اختلافه. وضم بعضه إلى

---

(١) من كلام العلائي في نظم الفرائد (١١٢).

(٢) من كلام الطحاوي في المعاني (٣٩٢/٤) وانظر طرح التثريب (١٦٦/٢) للعراقي.

(٣) انظر إكمال المعلم (٣٥٠/٥) للقاضي عياض.

(٤) إحكام الإحكام (٢٣١/٢).

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٩٧٤-١٩٨٠) ومسلم في الصحيح (رقم١١٥٩).

بعض. انتظمت صورته وتناسب مساقه؛ إذ ليس فيه اختلاف تناقض ولا تهاتر، بل يرجع اختلافه إلى أن ذكر بعضهم ما سكت عنه غيره. وفصل بعض ما أجمله غيره.

قوله: ((صم من كل عشرة يوماً)) هذا في المعنى موافق للرواية التي قال فيها: ((صم من كل شهر ثلاثة أيام؛ فإن الحسنة بعشرة أمثالها)) وكذلك قوله في الرواية الأخرى: ((صم يوماً. ولك أجر ما بقي)). وهذا الاختلاف وشبهه من باب النقل بالمعنى))[١]اهـ.

وقال القرطبي أيضاً على حديث اختلفت ألفاظه: ((حديث عائشة [٢] كثرت رواياته. واختلفت ألفاظه حتى يتوهم أنه مضطرب وليس كذلك؛ لأنه ليس فيه تناقض. وإنما كانت القضية مشتملة على كل ما نقل من الكلمات والأحوال المختلفة لكن نقل بعض الرواة ما سكت عنه غيرهم وعبر كل منهم بما تيسر له من العبارة عن تلك القضية.

ويجوز أن يصدر مثل ذلك الاختلاف من راوٍ واحد في أوقات مختلفة. ولا يعد تناقضاً؛ فإنه إذا اجتمعت تلك الروايات كلها. انتظمت وكملت الحكاية عن تلك القضية.

وعلى هذا النحو وقع ذكر اختلاف كلمات القصص المتحدة في القرآن فإنه تعالى يذكرها في موضع وجيزة. وفي آخر مطولة. ويأتي بالكلمات المختلفة

---

(١) المفهم (٣/٢٢٤-٢٢٥) باختصار. وانظر شرح النووي على مسلم (٨/٥٧-٦٩) وفتح الباري (٤/٢١٧-٢٢٦) للحافظ.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٢١٠٦،٢١٠٧).

الألفاظ مع اتفاقها على المعنى. فلا ينكر مثل هذا في الأحاديث» [(١)]اهـ.

وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً» [(٢)]اهـ.

وقال الأثرم: «الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً»[(٣)].

وقال القاضي عياض: «الحديث يفسر بعضه بعضاً ويرفع مفسره الإشكال عن مجمله ومتشابهه»[(٤)].

وقال ابن دقيق: «الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضاً» [(٥)]اهـ.

وقال ابن حزم: «ليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً؛ لأن النبي ﷺ صح عنه أنه إذا كان يحدث بحديث كرره ثلاث مرات. فنقل كل إنسان بحسب ما سمع. فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً» [(٦)]اهـ.

وقال جرير بن حازم: «كان الحسن يحدث بالحديث الأصل واحد والكلام مختلف»[(٧)].

---

(١) المفهم (٥/٤٢٥) وانظر منه (٥/١٠٨) والإعلام بسنته (١ق٨٣/أ) لمغلطاي والنكت (٣/٦٠٨) للزركشي.

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٥١).

(٤) اكمال المعلم (٨/٣٨٠).

(٥) إحكام الإحكام (١/١١٧).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٣٩) وانظر اختلاف الحديث (٧١) للشافعي.

(٧) أخرجه الدارمي في السنن (١/١٠٥ رقم ٣١٧) بسند صحيح.

وقال عبد الحق الإشبيلي: «ليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقاً» [١]اهـ.

وقال ابن رجب: «اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا يراعون اللفظ إذ المعنى واحد. وإلا لكان الرواة قد رووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة ولا يظن ذلك بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم» [٢]اهـ [بل هو سوء ظن بالرواة. وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث] [٣].

وقال المعلمي: «الخلاف بالرواية مما لا يغير المعنى، كالتقديم والتأخير وإبدال كلمة بأخرى مرادفة لها وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم. وغيره فهذا من الرواية بالمعنى. وكانت شائعة بينهم فلا تضر» [٤]اهـ.

وقال ابن سيد الناس: «إذا كان المخرج واحداً، والواقعة مما يندر وجودها ويبعد تكرار مثلها. فأمكن رد بعض تلك الألفاظ المختلفة في المعنى إلى بعض، فلا إشكال. ويحمل على أنه خبر واحد روي بلفظه مرة، ربما أدى إليه معنى اللفظ غيرها» [٥]اهـ.

وقال العلائي: «إذا اتحد مخرج الحديث واختلفت ألفاظه فإما أن يمكن رد

---

(١) نقله محقق نقد بيان الوهم (٥٨).
(٢) فتح الباري (٦/٣٩٣) بتصرف.
(٣) من كلام المازري في المعلم (٢/١٤٥).
(٤) عمارة القبور (١٧٥) بتصرف. وانظر تهذيب الآثار (١/٤٢٦-عمر) للطبري.
(٥) أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠/ب).

إحدى الروايتين إلى الأخرى [١]. أو يتعذر ذلك. فإن أمكن ذلك تعين المصير إليه. ولهذا القسم أمثلة:

أحدها: رد إحدى الروايتين إلى الأخرى:

بأن كل من قال لفظاً عبر به عن المجموع. وهو أمر يستعمل كثيراً في كلام العرب.

مثاله:

ما رواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر سأل النبي ﷺ قال: ((كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ؟

قال: أوف بنذرك)) [٢].

ورواه نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب ((أنه سأل رسول الله ﷺ وهو بالجعرانة بعد أن رجع من الطائف. فقال يا رسول الله: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى ؟

قال: ((اذهب فاعتكف يوماً)) [٣].

فمرة قال (ليلة). ومرة قال (يوماً).

قال النووي: ((الرواية التي فيها أعتكاف يوم لا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛

---

(١) قال المعلمي في الأنوار الكاشفة (٢٦٢): ((ما لايختلف به المعنى وهذا ليس باضطراب))اهـ

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٧٤/٤رقم٢٠٣٢-فتح) ومسلم في الصحيح (١٧٨/١١رقم١٦٥٦-نووي).

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (١٧٩/١١رقم ١٦٥٦-نووي).

لأنه يحتمل أنه سأل عن اعتكاف ليلة. وسأله عن اعتكاف يوم»[(١)] اهـ.

وتعقبه العلائي بقوله: «في هذا القول نظر لا يخفى؛ لأنه من البعيد جداً أن يستفتى عمر رضي الله عنه النبي ﷺ في شيء واحد مرتين في أيام يسيرة لا ينسى في مثلها لأن في كل من القصتين أن ذلك كان عقب غزوة حنين أيام تفرقة السبي ثم إعتاقهم.

وإلحاق اليوم بالليلة في حكم الاعتكاف المنذور، من الأمر الجلي الذي يقطع بنفي الفارق كما في الأمة والعبد في العتق ولا يظن بعمر ﷺ أنه يخفى عليه ذلك

والذي يقتضيه التحقيق رد إحدى الروايتين إلى الأخرى بأن كل من قال لفظاً عبر به عن المجموع وهو أمر يستعمل كثيراً في كلام العرب أن تطلق اليوم وتريد به بليلته. وبالعكس. فكان على عمر ﷺ اعتكاف يوم وليلة، سأل النبي ﷺ فأمره بالوفاء به.

عَبّر عنه بعض الرواة بيوم وأراد بليلته. والآخر بليلة وأراد بيومها»[(٢)] اهـ.

وقال ابن حبان: «ألفاظ أخبار ابن عمر أن عمر نذر اعتكاف ليلة إلا هذا الخبر فإن لفظه أن عمر نذر اعتكاف يوم. فإن صحت هذه اللفظة. يشبه أن يكون ذلك يوماً أراد به بليلته، وليلة أراد بها بيومها. حتى لا يكون بين الخبرين تضاد»[(٣)] اهـ.

---

(١) شرح مسلم (١١/١٧٨).

(٢) نظم الفرائد (١١٣ - ١١٤) وانظر فتح الباري (٤/٢٧٤) للحافظ.

(٣) الصحيح (١٠/٢٢٦ - ٢٢٧).

الثاني: رد إحداهما إلى الأخرى بتفسير المبهم وتبيين المجمل.

مثاله:

ما رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثه: ((أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً)) [(١)].

ورواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله ! قال: وما أهلكك ؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان ! قال: هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال: لا ! قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال: لا ! قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال: لا ! قال: ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر فقال: ((تصدق بهذا، قال: أفقر منا ؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه. ثمّ قال: اذهب فأطعمه أهلك)) [(٢)].

فالرواية الأولى أبهمت سبب الفطر والثانية بينته قال العلائي: ((هذا يقوي فيه القول بأن تجعل رواية هؤلاء مفسرةً لما أبهم في رواية أولئك من جهة المفطر. ومقيداً للكفارة بالترتيب لا بالتخيير. كما هو ظاهر هذه الرواية الثانية؛ لأن الحديث واحد اتحد مخرجه)) [(٣)]اهـ.

الثالث: رد إحداهما إلى الأخرى بتقييد الإطلاق.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٣٢٠/٧ رقم ١١١١- نووي).
(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٣١٧/٧ رقم ١١١١- نووي).
(٣) نظم الفرائد (١١٨).

مثاله:

ما رواه يحيى بن أبي كثير عن عبدا لله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول ا لله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه» [(١)].

ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبدا لله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ولا يستنجي بيمينه ولا يتنفس في الإناء» [(٢)].

فالحديث الأول نهى أن يمس ذكره بيمينه مطلقاً. والثاني قيده بحالة البول.

قال ابن دقيق العيد: «ينظر في الروايتين أعني رواية الإطلاق والتقييد هل هما حديثان أو حديث واحد مخرجه واحد.

فإن كانا حديثين فالحكم ما ذكرناه في حكم الإطلاق والتقييد.

وإن كان حديثاً واحداً مخرجه واحد اختلف عليه الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد لأنها تكون زيادة من عدل في حديث واحد فتقبل.

وهذا الحديث المذكور راجع إلى رواية يحيى بن أبي كثير عن عبدا لله بن أبي قتادة عن أبيه» [(٣)]اهـ.

وقال العلائي: «هذا يمكن أن يكونا جميعاً ملفوظاً بهما. فتحمل رواية من

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٢٥٣رقم١٥٣-فتح).
(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٢٥٤رقم١٥٤-فتح).
(٣) إحكام الأحكام (١/٦٠).

تركه على رواية من ذكره. ويجعل دليلاً على تقييد النهي بحالة البول والاستنجاء منه»[(١)]اهـ.

قال البخاري في كتاب الوضوء: «باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال»[(٢)]اهـ.

قال الحافظ: «أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق من مس الذكر باليمين كما في الباب قبله، محمول على المقيد بحالة البول فيكون ما عداه مباحاً»[(٣)]اهـ.

الرابع: رد إحداهما إلى الأخرى بتخصيص العام:

مثاله:

ما رواه نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير» [(٤)].

ورواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»[(٥)].

---

(١) نظم الفرائد (١١٥).
(٢) الصحيح (١/٢٥٤- فتح).
(٣) فتح الباري (١/٢٥٤).
(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (٧/٨٢رقم٩٨٤-نووي).
(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٣/ ٣٦٩ رقم ١٥٠٤-فتح) ومسلم، في الصحيح (٧/٨١رقم٩٨٤-نووي).

فاللفظ الأول عام واللفظ الثاني مخصوص.

قال العلائي: ((يتخصص إيجاب إخراج زكاة الفطر بكونه على كل مسلم))[١]اهـ.

وإنما يرد أحد اللفظين إلى الآخر في العموم إلى الخصوص والإطلاق إلى التقييد عند التعارض والتنافي في بعض المدلولات، اللهم إلا أن يكون مفهوم التقييد يقتضي مخالفة المطلق وكذلك مفهوم الخاص يخالف حكم العام فيقيد ويخصص بالمفهوم عند من يرى ذلك.

وهذا كله إذا لم تكن الرواية المتضمنة للتقييد أو التخصيص شاذة مخالفة لبقية الروايات. بل يكون الذي جاء بها حافظاً متقناً يقبل تفرده وزيادته[٢].

فأما إذا كان سيئ الحفظ قليل الضبط. وكانت الروايات الأخر من طريق أهل الضبط والإتقان وهم أكثر منه عدداً. فالحكم لروايتهم. ولا نظر إلى رواية ذاك الذي هو دونهم))[٣]اهـ.

وشرط الجمع أن لا يكون متعسفاً ولا متكلفاً[٤].

فإن لم يمكن حملها على معنى واحد. واختلفت أحوال الرواة صير إلى الترجيح.

(١) نظم الفرائد (١١٦) وانظر التمهيد (٣١٢/١٤) لابن عبد البر وفتح الباري (٣٦٩/٣-٣٧١) للحافظ.
(٢) أو يغلب على الظن حفظه لها.
(٣) نظم الفرائد (١١٥-١١٨) بتصرف.
(٤) انظر المفهم (٣١٠/٥) للقرطبي وزاد المعاد (١١٠/١-١١١) لابن قيم الجوزية.

قال ابن سيد الناس: «وإن لم يمكن حملها على معنى واحد فإما أن تتساوى أحوال رواة تلك الألفاظ في مراتب الجرح والتعديل أو لا.

إن لم تتساوى الرواة فيصير إلى الترجيح برواية من سلم من التجريح»[١]اهـ.

وقال العلائي: «إذا لم يتأت الجمع بين الروايات وتعذر رد إحداهما إلى الأخرى فهذا محل النظر ومجال الترجيح.

ومثال ذلك: حديث الواهبة نفسها، فإنه قصة واحدة ومداره على أبي حازم عن سهل بن سعد.

واختلفت الرواة فيه على أبي حازم.

فقال فيه مالك بن أنس وحماد بن زيد وفضيل بن سليمان وعبد العزيز الدراوردي وزائدة: «فقد زوجتكها على ما معك من القرآن» [٢].

وقال فيه سفيان بن عيينة عنه: «فقد أنكحتكها» [٣].

وقال يعقوب بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه: «فقد ملكتكها» [٤].

وقال فيه معمر وسفيان الثوري: «أملكتكها» [٥].

---

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠/ب).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤/٩رقم٥٠٢٩-فتح).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٠٥/٩رقم٥١٤٩-فتح).

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح (١٨٠/٩رقم٥١٢٦-فتح).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٤/٥).

وقال أبو غسان «أمكناكها بما معك من القرآن»[١].

وأكثر هذه الروايات في الصحيحين أو أحدهما. فهذا لا يتأتى أن تكون هذه الألفاظ كلها قالها النبي ﷺ في تلك الواقعة وتلك الساعة إلا على سبيل التجويز العقلي المخالف للظن القوي جداً فلم يبق إلا أنه ﷺ قال لفظاً منها. وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى»[٢]اهـ.

وقال أيضاً: «من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى فمن قال بأن النكاح ينعقد بلفظ التمليك ثم احتج بمجيئه في هذا الحديث إذا عورض ببقية الألفاظ لم ينتهض احتجاجه. فإن جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي ﷺ ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه. وادعى ضد دعواه فلم يبق إلا الترجيح بأمر خارجي. ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل؛ لكونها رواية الأكثرين، ولقرينة قول الرجل الخاطب «زوجنيها يا رسول الله»»[٣]اهـ.

وقال ابن دقيق: «هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها والظاهر الغالب أن الواقع منهما أحد الألفاظ لا كلها. فالصواب في مثل هذا، النظر إلى الترجيح بأحد وجوهه. ونقل عن الدارقطني: أن الصواب رواية من روى زوجتكها وأنه قال: هم أكثر وأحفظ»[٤]اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٩/١٧٥رقم٥١٢١-فتح).
(٢) نظم الفرائد (١١٨-١٢٠).
(٣) نقله الحافظ في الفتح (٩/٢١٥) وانظر التنقيح (٣/١٧٢) لابن عبد الهادي.
(٤) إحكام الأحكام (٤/٤٨) وانظر اكمال المعلم (٤/٥٨٣) للقاضي عياض وفتح الباري (٩/٢١٤-٢١٦) والنكت (٢/٨٠٨) للحافظ والأنوار الكاشفة (٨٥) للمعلمي.

فإن لم يمكن حملها على معنى واحد. وتساوت أحوال الرواة، فهذا هو المضطرب متناً.

قال ابن سيد الناس: «إن لم تتساوى الرواة فيصار إلى الترجيح برواية من سلم من التجريح. وإن تساوت فهو المضطرب في اصطلاحهم، وفي مثل هذه الحال يضعف الخبر المروي كذلك؛ لما تشعر به هذه الحالة من عدم الضبط»[1]اهـ.

والاضطراب الواقع في المتن له ثلاثة أقسام:

الأول: [ما يختلف به معنى غير المعنى المقصود] [2]. فهذا لا يؤثر في ثبوت الحديث إلا في ذلك المعنى الذي لا يقصد. و[ذلك لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود] [3]

قال الحافظ: «مالا تتضمن المخالفة بين الروايات اختلاف حكم شرعي. فلا يقدح ذلك في الحديث وتحمل تلك المخالفة على خلل وقع لبعض الرواة؛ إذ رووه بالمعنى متصرفين بما يخرجه عن أصله» [4]اهـ.

وأكثر الأحاديث المختلفة من هذا القسم. ولا أثر له في ثبوته قال العلائي: «أكثر الأحاديث المختلفة لا يتضمن اختلافها اختلاف حكم شرعي» [5]اهـ.

---

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق٤٠/ب).

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة (٢٦٢) للمعلمي.

(٣) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي، وانظر التلخيص الحبير (٣/٩) للحافظ.

(٤) النكت (٢/٨٠٢) وانظر تنقيح التحقيق (١/٤٣٦) لابن عبد الهادي.

(٥) نظم الفرائد (١٢١).

مثاله: حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين في تعيين الصلاة التي سها فيها النبيﷺ .

فقال بعضهم: «صلاة الظهر أو العصر» [1].

وقال آخر: «أكثر ظني أنها العصر» [2].

وجزم بعضهم بأنها «صلاة العصر» [3].

وقال غيرهم: «صلاة الظهر» [4].

قال العلائي: «الظاهر أن حديث أبي هريرة قضية واحدة. ولكن اختلف رواتها فمنهم من تردد في تعيين الصلاة هل هي الظهر أو العصر. ومنهم من جزم بإحداهما والعلم عند الله سبحانه وتعالى» [5]اهـ.

وقال الحافظ: «الظاهر أن هذا الاختلاف فيه من الرواة» [6]اهـ.

و[ذلك لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود؛ فإن حكم الصلوات في السهو واحد] [7].

الثاني: [ما يختلف به معنى مقصود لكن في الحديث معنى مقصود لا

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٣/٩٦رقم١٢٢٧-فتح).
(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٣/٩٩رقم١٢٢٩-فتح).
(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (٥/٩٦رقم٥٧٣-نووي).
(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (٥/٩٧رقم٥٧٣-نووي).
(٥) نظم الفرائد (٩٦)باختصار.
(٦) فتح الباري (٣/٩٧).
(٧) من كلام المعلمي في الأنوار الكاشفة (٢٦٢).

يختلف] [١]. فهذا يترك ما اضطرب فيه راويه. ويؤخذ ما لم يضطرب.

قال ابن دقيق: «إذا صح التعارض الموجب للاطراح، فيخص بما وقع التعارض فيه فلا يسوغ إسقاط ما اتفق عليه» [٢]اهـ.

مثاله: ما رواه عبدا لله بن عكيم قال: قرئ علينا كتاب رسول ا لله ﷺ بأرض جهينة وأنا غلام شاب: «أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» [٣].

اضطرب خالد الحذاء في تحديد المدة التي أتاهم فيها الكتاب قبل وفاة النبيﷺ:

قال مرة: قبل وفاته بشهر [٤].

وقال مرة: قبل وفاته بشهرين [٥].

ومرة: قبل وفاته بشهر أو شهرين [٦].

فاضطرب خالد في تحديد المدة. وقد رواه غيره بلا تحديد فنترك تحديد المدة. ولا يضر هذا في بقية الحديث.

الثالث:: [ما يختلف به المعنى المقصود كله] [٧].

---

(١) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي.
(٢) شرح الإلمام (٢/٣٣٠) بتصرف.
(٣) أخرجه أبو داود في السنن (٤/٣٧٠رقم٤١٢٧).
(٤) أخرجه أبو داود في السنن (٤/٣٧١رقم٤١٢٨).
(٥) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (١٥٣رقم١٥٦).
(٦) أخرجه أحمد في المسند (٤/٣١٠).
(٧) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي.

فهذا يتوقف عن القول بثبوته؛ لاضطراب متنه.

مثاله: ما رواه عيسى بن يزداد اليماني عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات»[١].

ورواه عيسى بن يزداد عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا بال نتر ذكره ثلاثاً»[٢].

فهنا اضطرب راويه مرة حديثاً قولياً ومرة حديثاً فعلياً.

قال مغلطاي: «هذا يدل على اضطراب وعدم ضبط»[٣]اهـ.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن (١/٢٠٦رقم٣٢٦).

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣/٣٨١).

(٣) الإعلام بسنته (١ق٤٦/أ).



الفصل الثالث

قاعدة الاضطراب سندا ومتنا

الفصل الثالث:

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً متعلقة بالقاعدتين السابقتين بل لا تخرج عنهما لكن النظر هنا في طريقة العمل عند اختلاف واضطراب الحديث سنداً ومتناً.

فإذا وقع الاختلاف في سند الحديث ومتنه كانت النظرة الأولى إلى الإسناد؛ [لأن الوهم إنما يتطرق إلى أخبار الآحاد من جهة واحدة وهي الطريق - أي السند -][(١)].

قال شعبة: ((إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد))[(٢)].

وقال يحيى بن سعيد: ((لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد. وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد)) [(٣)]اهـ.

فالنظرة الأولى للإسناد فقط فما كان من رواية الضعفاء والمختلطين والمتروكين أبعدناه عن الدراسة؛ إذ [لا يحكم بالضعفاء على الثقات] [(٤)].

قال ابن دقيق العيد: ((الواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الإعتبار. و لم يكن مانعاً من التمسك بالصحيح القوي))[(٥)]اهـ.

---

(١) من كلام القرطبي في المفهم (٥٦٣/١) بتصرف.
(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٧٥/١).
(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٠٢/٢).
(٤) من كلام النسائي في السنن الكبرى (٤٩١/٣) وانظر نصب الراية (٩٧/٤) للزيلعي.
(٥) إحكام الأحكام (١٧٣/٣) وانظر بيان الوهم (٣٣٩/٣) و(٢٦/٤) لابن القطان.

وقال ابن دقيق أيضاً: «ينظر في الاختلافات الواقعة في الحديث سنداً ومتناً فيسقط منها ما كان ضعيفاً؛ إذ لا يعلل القوي بالضعيف وينظر فيما رجاله ثقات فما وقع في بعضه شك طرح. وأخذ ما لم يقع فيه شك من راويه» [١]اهـ.

فإذا زال الاضطراب عن السند والمتن فلا اعتلال وإن بقي الاضطراب ننظر إلى الإسناد مرة أخرى، فإن أمكن الجمع بلا تكلف بين الأسانيد المختلفة صير إليه [٢].

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بين الأسانيد المختلفة [فإذا كان الترجيح واقعاً في بعضها فينبغي العمل بها؛ إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح] [٣].

قال ابن دقيق: «لا يغفلن عن طلب الترجيح عند الاختلاف، فإن النظر إنما هو عند التساوي أو التفاوت» [٤]اهـ.

فإن زال الاضطراب عن المتن بعد الترجيح فلا إشكال. وإن بقي الاختلاف صير إلى الجمع بين مروياتهم. فإن أمكن الجمع بلا تعسف صير إليه.

قال ابن حزم: «إذا اختلفت الألفاظ من طرق الثقات أخذ بجميعها ما أمكن ذلك» [٥]اهـ.

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٣٩١/١) بتصرف. وانظر الاقتراح (٢٢٢).
(٢) انظر بيان الوهم (٢٧٦/٥) لابن القطان، وشرح الإلمام (٣٩١/١) لابن دقيق.
(٣) من كلام ابن دقيق في إحكام الأحكام (١٧٢/٣). وانظر النكت (٧١٢/٢) للحافظ.
(٤) الاقتراح (٢٢٤) باختصار.
(٥) نقله الزركشي في النكت (٢٢٨/٢).

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بالنظر إلى الإسناد. فإن لم يمكن الترجيح لتكافؤ الروايات وتساويها فهو المضطرب.

مثاله:

ما رواه الحجاج بن أرطأة عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء» (١).

ورواه الحجاج عن أبي بكر بن محمد بن عمرو عن عمرة قالت سألت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها متى يحل المحرم؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رميتم وذبحتم وحلقتم حل لكم كل شيء إلا النساء» (٢).

ورواه الحجاج عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء» (٣).

فهذا الحديث اضطرب الحجاج بن أرطأة الكوفي (٤) في سنده ومتنه.

ففي السند:

قال مرة: عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعاً.

ومرة: عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً.

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٢/٤٩٩ رقم ١٩٧٨).

(٢) أخرجه الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (٢/٣٢٣ رقم ٣٩٦٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦/١٤٣).

(٤) قال عنه الحافظ في التقريب (٢٢٢ رقم ١١٢٧): «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وفي المتن:

اضطرب في السبب الذي يحل للمحرم كل شيء إلا النساء.

فقال مرة: الرمي فقط.

ومرة: الرمي والذبح والحلق.

ومرة: الرمي والحلق.

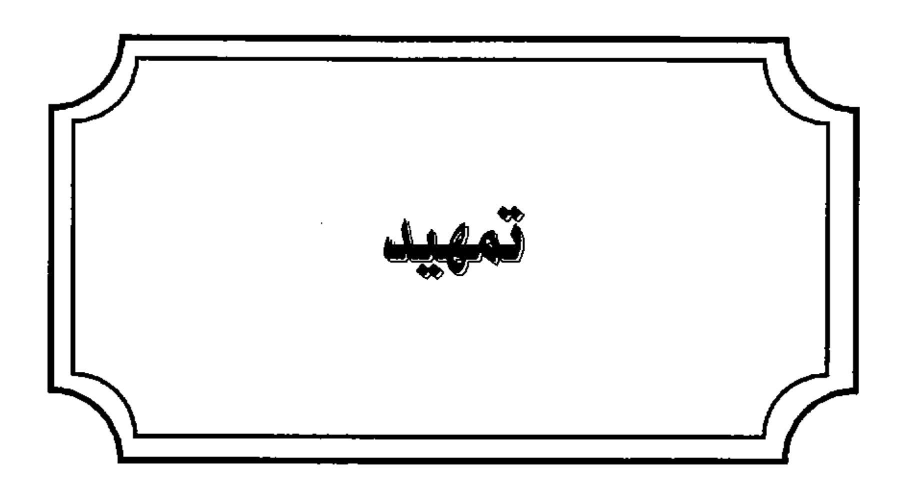
قال البيهقي: «هذا من تخليطات الحجاج بن أرطأة»[١]اهـ.

وقال العراقي: «ضعيف مداره على الحجاج بن أرطأة وهو ضعيف. ومع ذلك فقد اضطرب في إسناده ولفظه»[٢]اهـ.

---

(١) السنن الكبرى (٥/١٣٦).

(٢) طرح التثريب (٥/٨١).



تمهيد

(الراوي بين القبول والرد).

علم الحديث روايةً ودرايةً لم يزلِ العلماء يوصون طلابهم به، ويرغبونهم فيه؛ إذ [الإسناد مِن الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء][(١)]، وهو القوائم والدعائم التي يقبل بها الحديث أو يرد كما قال ابن المبارك: «بيننا وبين القوم القوائم - يعني - الإسناد» اهـ[(٢)] وعلق عليه النووي بقوله:(ومعنى هذا الكلام إن جاء بإسنادٍ صحيحٍ قبلنا حديثه،وإلا تركناه)[(٣)].

وقال شعبة: «إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد» اهـ[(٤)].

وانقطاع الإسناد وذهابه ذهابٌ للعلم، حيث قال الأوزاعي: «ماذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد» اهـ[(٥)].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء:(إنّ من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك).

قال فقال عبد الله يا أبا إسحاق عمّن هذا ؟

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١ / ١٣٠) والترمذي في العلل الصغير (٥/٦٩٥) ومن طريقه الهروي في ذم الكلام (٤/٢١٤ رقم ١٠١٦) وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح (٢ / ١٦) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٩ رقم ٩٦) والخطيب في الكفاية (٣٩٣) والهروي في ذم الكلام (٤/٢١٤ رقم ١٠١٦) من قول ابن المبارك.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١/١٣١نووي).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١/٥٧).

(٥) المصدر السابق.

قال قلت له: هذا من حديث شهاب بن خِراش.

قال: ثقة، عمّن ؟

قال قلت: عن الحجاج بن دينار.

قال: ثقة. عمّن ؟

قال قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز،تنقطع فيها أعناق المطي ولكن ليس في الصدقة اختلاف) [(١)].

قال النووي: ((معنى هذه الحكاية أنه لايقبل الحديث إلا بإسناد صحيح وقوله(مفاوز) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها...... ثمّ إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة ؛ لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين فأقل مايمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم التابعي والصحابي فلهذا قال (بينهما مفاوز)أي انقطاع كثير)) اهـ[(٢)].

وممّايوضح هذه الحكاية ما جاء عن إسماعيل عن أيوب السختياني أنه قال: ((كان الرجل يحدث محمد بن سيرين بالحديث فيقول: إني ـ والله ـ ما أتهمك ولا أتهم ذاك يعني الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اتهم من بينكما))اهـ[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة (١/١٣٢ نووي) والخطيب في الكفاية (٣٩٢).
(٢) شرح مسلم (١/١٣٣).
(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في العلل (١/١٥٥ عبدالله) والعقيلي في الضعفاء (١/١٢).

والصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ كلهم ثقات عدول أمناء بلا خلاف بين المسلمين أدّوا ما سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم بلا خطأ ولا مين.

ثمّ جاء من بعدهم التابعون وأتباعهم.... وهكذا لكن فيهم المتقن وغير المتقن كما قال عبد الرحمن بن مهدي: «الناس ثلاثة:

* رجل حافظ متقن فهذا لايختلف فيه أحد.

** وآخر يَهم والغالب على حديثه الصحة،فهذا لايترك حديثه ولوترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

*** وآخر يَهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه» اهـ[1].

قال الإمام مسلم صاحب الصحيح أثناء كلامه على درجات رواة الآثار والأخبار: «... منهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه،ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهمٍ يتوهمه، أوتلقينٍ يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثمّ لايميز عن أدائه إلى غيره.

ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث، دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الأثر،يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم، على قومٍ غير الذين أدى إليه عنهم.

وكل ما قلنا من هذا، في رواة الحديث ونُقّال الأخبار، فهو موجود مستفيض، وممّا ذكرت لك، من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه، فليس من ناقل

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٨/٢) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٦ رقم ٤٢٢) وابن عدي في الكامل (١٥٩/١) والعقيلي في الضعفاء (١٣/١) و (٦٦/٤) والخطيب في الكفاية (١٤٣).

خبرٍ وحامل أثرٍ من السلف الماضين، إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ، وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله فكيف بمن وصفت لك، ممّن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك)) اهـ[١].

ولمّا ظهرت الفتنة سألوا عن الإسناد وفتشوا عن الرجال قال محمد بن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلايؤخذ حديثهم))اهـ[٢].

اختلاف أحوال الناقلين:

فاختلفت [أحوال الناقلين للآثار، بعد الصحابة والتابعين الأولين، على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل، في الإتقان والرتب.

* فطبقة منها، مقبولة باتفاق:وهم على رتب ومنازل فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقة من كتابه، ممّن لامعرفة له بما يؤدي، كالحافظ المتقن.

** وطبقة منها، قبلها قوم وتركها آخرون، لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية.

*** وطبقة أخرى، متروكة، وهم على مراتب في الضعف، فليس الواهم

---

(١) التمييز (١٧٠) وانظر (١٧٩) منه.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١ / ١٢٦نووي) والترمذي في العلل الصغير (٥/٦٩٥)، وابن أبي حاتم في الجرح (٢ / ٢٨) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٨ رقم ٩٥) والعقيلي في الضعفاء (١ / ١٠).

المخطيء الذي دخل الوهم والخطأ عليه، من سوء حفظه أوعلة، فترك حديثه، لكثرة اضطرابه فيها، كالمتهم، ولا المتهم منهم، كالمصرح بالكذب والوضع...][١].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا، أنّ الحافظ المتقن من الرواة نُدرةً جداً، خاصةً من قول ابن مهدي:(وآخر يَهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لايترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس). وأن الوَهْم والغلط في الرواية، داخل في حديث الرواة، حتى الثقات منهم، على اختلاف درجاتهم ؛ لذا قال عبدا لله بن المبارك: (ومَنْ يَسلم مِن الخطأ)، وقال ابن معين:(لست أعجب ممّن يحدث فيخطيء، إنما أعجب ممّن يحدث فيصيب)[٢]، ولهذا قال الإمام أحمد فيما رواه عنه الأثرم: «الحديث شديد، فسبحان ا لله ماأشده» أو كما قال ثمّ قال: «يحتاج إلى ضبط وذهن». وكلام يشبه هذا. ثمّ قال: «لاسيّما إذا أراد أن يخرج منه إلى غيره» قلت: أي شيء تعني بقولك: يخرج منه إلى غيره ؟ قال: «إذا حدث» ثمّ قال: «هو ما لم يحدث مستور، فإذا حدث، خرج منه إلى غيره» وكلام يشبه نحو هذا)[٣] اهـ.

وقال ابن عدي في معرض بيانه، أنّ الثقة قد يخطيء في حديثه: «لأنّ الثقة، وإن كان ثقة، فلا بدّ، فإنه يَهم في الشيء بعد الشيء»[٤].

---

(١) شروط الأئمة لابن مندة (٣٢).
(٢) القولان في الكامل لابن عدي (١ / ١٠٢).
(٣) الكفاية للخطيب (١٦٦-١٦٧)، وفي تاريخ الدوري (١٤/٣) قال سمعت خلف بن سالم يقال: ((سماع الحديث هين والخروج منه شديد)) اهـ.
(٤) الكامل (٣٨٥/٥).

وقال الخطيب في ترجمة أبي داود الطيالسي من تاريخه: «كان أبوداود يحدث من حفظه، والحفظ خوّان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير، في جنب ماروى، على الصحة والسلامة» اهـ[١].

وقال الذهبي: «ليس من شرط الثقة، أن لايغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً...» اهـ[٢].

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ابن المديني، مناقشاً العقيلي ؛ لإيراده ابن المديني في الضعفاء: «... وأنا أشتهي أن تُعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث، كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه، لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلا أن يتبين غلطه ووهمه، في الشيء فيعرف ذلك... ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ....» اهـ[٣].

فائدة إفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب في حديثهم:

إفراد الرواة المضطربين له فوائد عديدة:

منها: نفي وصف الاضطراب، وذلك أن الراوي، يوصف بالاضطراب في حديثه، ويكون الاضطراب من غيره، كإبراهيم بن طهمان قال عنه الحافظ ابن عمّار: «ضعيف مضطرب الحديث» اهـ، فبينت من خلال الدراسة، أن إبراهيم لم يضطرب، وأنّ الاضطراب من الراوي عنه لا منه [٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٢٦).
(٢) النبلاء (٦/٣٤٦). وانظر الأسامي والكنى (٣/١٣) لأبي أحمد الحاكم.
(٣) الميزان (٣ / ١٤٠ - ١٤١).
(٤) انظر ترجمته (رقم (١)) .

ومنها: أنّ الراوي قد يطلق عليه وصف الاضطراب، بلا تخصيص بشيخ معين، ثمّ بتجميع كلامهم حوله، يظهر أنه مقيد بشيخ، كعبّاد بن العوّام الواسطي، قال فيه أحمد بن حنبل فيما نقله عنه الأثرم:(مضطرب الحديث، عن سعيد بن أبي عروبة) وعبّاد وثقه جماعة، منهم ابن معين وأبوحاتم وأبوداود وغيرهم،ونقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد بن حنبل فأطلقه، والذي في علل الأثرم، مقيد بسعيد[1].

قال ابن قيم الجوزية: ((من الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضُعف في شيخٍ أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه، وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا أيضاً غلط، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً. وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ماانفرد به أو وافق فيه الثقات)) اهـ[2].

ومنها: أن وصفه بالاضطراب يبين لنا نوع الضعف الحاصل في روايته، فنقف على سبب تضعيفه، وهو مخالفته في الرواية، وعدم ضبطه لها.

ومنها: أن يعرف مدى اضطرابه، شدةً وضعفاً،كخُصَيْف بن عبدالرحمن الجزري، قال فيه أحمد بن حنبل: ((شديد الاضطراب في المسند)) وقوله أيضاً: ((عاصم، أقل اختلافاً عندي من عبد الملك بن عمير، عبدالملك أكثر

---

(١) انظر ترجمته (رقم ١٨٢).

(٢) الفروسية (٢٤١) وانظر منه(٢٣٨ـ٢٤٠) وانظر النكت (٢٠٠/١) للزركشي ولسان الميزان (١٧/١).

اختلافاً...))[١].

ومنها: أن يرجح راوٍ على راوٍ من ذلك ماذكره إسحاق بن إبراهيم النيسابوري من أن الإمام أحمد سُئل: ((أيما أحب إليك العلاء بن عبدالرحمن، أو محمدبن عمرو؟ قال:العلاء أحب إلي ؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث))[٢].

ومنها: أن بعض الرواة لايذكر في ترجمتهم الوصف بالاضطراب، بل يذكر وصفهم بالاضطراب عرضاً في ترجمة غيرهم، كزمعة بن صالح وصالح بن أبي الأخضر، ومحمد ابن أبي حفصة. فهؤلاء قال عنهم الذُهَلِي: ((في بعض حديثهم اضطراب)).

وقول الذهلي، ذكره الحافظ ابن حجر عرضاً في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري من التهذيب، ولم يذكره في ترجمتهم[٣].

ومنها: أن ينسب القول إلى غير قائله، من ذلك قول الحافظ في ترجمة عبدالرزاق بن عمر الثقفي، من التهذيب: ((قال العقيلي:ذهبت كتبه فخلط واضطرب)) بينما الذي في الضعفاء: ((قال أبومسهر: سمعت سعيداً يقول: ذهبت كتبه ؛ فخلط واضطرب))[٤].

إلى غير ذلك من الفوائد......

أسباب اضطراب الرواة:

ضَعْفُ الضبط ـ سواءاً كان ضبط صدرٍ أو كتاب ـ هو السبب الرئيسي،

---

(١) انظر ترجمته (رقم ٧٩).
(٢) انظر ترجمته رقم (١٣٣). وانظر النكت (١/٧٥) للزركشي
(٣) انظر ترجمته (رقم ١٦٧).
(٤) انظر ترجمته (رقم ٧١).

لاضطراب الراوي.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي، ما معنى لا يحتج بحديثهم؟

قال: كانوا قوماً لايحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ماشئت[1].

قال الإمام أحمد في محمد بن خازم الضرير: «في غير حديث الأعمش، مضطرب لايحفظها حفظاً جيداً»[2].

وقال الأثرم في معرض كلامه عن حديث اضطرب فيه راويان: «اضطرب فيه هذان؛ لأنهما لم يحفظاه»[3].

ونستطيع من خلال كلام العلماء، في وصف الراوي بالاضطراب أن نقف على بعض الأسباب المؤدية؛ لاضطراب الراوي:

فمنها: أن يروي أشياء لم يسمعها، كمحمد بن عبدالملك الأندلسي، قال عنه ابن الفرضي: «كان رجلاً صالحاً أحد العدول. حدث وكتب الناس عنه. وعلت سنه. فاضطرب في أشياء قرئت عليه، وليست مما سمع. ولاكان من أهل الضبط»[4].

ومنها: أن لايكون عنده كتاب أصلاً. كعكرمة بن عمّار العجلي قال عنه

---

(١) الجرح (١٣٣/٢).
(٢) انظر ترجمته (رقم ٢٠٥).
(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٧٨).
(٤) انظر ترجمته (رقم ١٢٩).

البخاري: ((لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه)) [١].

ومنها: أن يدفن المحدث كتبه، فيحدث من حفظه، فيخطيء في الرواية، كيوسف بن أسباط قال عنه صدقة: ((دفن كتبه، فكان بعد يقلب عليه، ولايجيء كما ينبغي،يضطرب في حديثه)) [٢].

ومنها: أن تذهب كتب الشيخ، فيحدث من حفظه، فيضطرب حديثه. كعبدالرزاق بن عمر الشامي. قال عنه سعيد: ((ذهبت كتبه فخلط واضطرب)) [٣].

ومنها: أن يُدخل عليه ما ليس من حديثه. من ذلك أحمد ابن أبي طالب ابن محمد الكاتب. قال عنه ابن أبي الفوارس: ((كان في كتبه بعض اضطراب. وظن من جهة ابنه أبي الفياض)) [٤].

ومنها: إصابته بالعمى. فَقْدُ البصر مؤثر في الراوي، إذاكان يعتمد على كتابه، أو يؤثر في نفسه، ممّا يجعل الحافظة تختل، ولاتثبت. نسأل الله السلامة والعافية.

وفقد البصر قد يؤدي إلى الإدخال في حديث الضرير. قال الخطيب البغدادي: ((ونرى العلة التي ؛ لأجلها منعوا صحة السماع. من الضرير والبصير الأُمي ؛ هي جواز الإدخال عليهما، ما ليس من سماعهما...فمن احتاط في حفظه كتابه، و لم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه، غير سماعه جازت روايته)) [٥].

---

(١) انظر ترجمته (رقم ١٩٣).

(٢) انظر ترجمته (رقم ١٦٠).

(٣) انظر ترجمته (رقم ٧١).

(٤) انظر ترجمته (رقم ٣) وانظر دراسات في الجرح والتعديل (١٩٢) للأعظمي.

(٥) الكفاية (٢٢٩).

من ذلك عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري. قال عنه ابن يونس: «كان قد عمي، فكان يحدث حفظاً ؛ فأحاديثه مضطربة» (١).

ومنها: الغفلة. قال عبدا لله بن الزبير الحميدي: «فما الغفلة التي ترد بها، حديث الرجل الرضا، الذي لايعرف بكذب؟

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا، أويغيره في كتابه بقولهم، لايعقل فرقاً ما بين ذلك، أو يصحف تصحيفاً فاحشاً، فيقلب المعنى، لايعقل ذلك. فيكف عنه» (٢).

من ذلك، عبد الغني بن علي البخاري. قال عنه ابن عبد الملك: «كان مقدماً في عقد الشروط. لكنه اضطرب في روايته ؛ لغفلةٍ كانت فيه» (٣).

ومنها: إصابة الراوي باختلاط. من ذلك ليث ابن أبي سليم، قال عنه البزار: «ليث كان قد اضطرب ؛ أصابه اختلاط» (٤).

ومنها: الخَرْفُ. قال الرامهرمزي: «إذا تناهى العمربالمحدث، فأعجب إليّ، أن يمسك في الثمانين ؛ فإنه حد الهرم. والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن، أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً، ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه، ويقوم به وتحرى أن يحدث احتساباً، رجوت له خيراً....» (٥).

---

(١) انظر ترجمته (رقم ٦٨).

(٢) الجرح (٢/٣٣) والكفاية (١٤٨). وانظر دراسات في الجرح والتعديل (١٠٨، ١٨٠).

(٣) انظر ترجمته (رقم ٧٣).

(٤) انظر ترجمته (رقم ١١٤).

(٥) المحدث الفاصل (٣٥٤).

فالخرف يؤثر تأثيراً كلياً على الحافظة، فيحدث المحدث فيتداخل، حديثه بغيره ولايضبطه، فيرويه على أوجه تخالف ما سبق من روايته.

من ذلك، خلف بن خليفة الأشجعي مولاهم. قال عنه عثمان ابن أبي شيبة: «صدوق ثقة، لكنه خرف؛ فاضطرب عليه حديثه»(١).

ومنها: كثرة تدليسه. قال الخطيب: «واضطراب السند أن يذكر راويه رجالاً، فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم، تدليساً للرواية عنهم. وإنما يفعل ذلك غالباً في الرواية عن الضعفاء»(٢).

ولعل المعنى أيضاً: أنه من كثرة مايدلس، تضطرب عليه الرواية، فلا يحفظ على هذا الوجه سماعه، أو على الآخر.

من ذلك، الحجاج بن أرطأة. قال عنه إسماعيل القاضي: «مضطرب الحديث؛ لكثرة تدليسه».

وقال يعقوب بن شيبة: «واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير...»(٣).

إلى غير ذلك من الأسباب....

درجة ومرتبة الراوي الموصوف بـ(مضطرب الحديث):

وصيف الراوي بالاضطراب ـ يعني ـ أنه يخالف الثقات في حديثهم، ويروي

---

(١) انظر ترجمته رقم (٤٦).

(٢) الكفاية (٤٣٥). وانظر سؤالات السلمي للدارقطني (٢٨٦) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٧).

(٣) انظر ترجمته رقم (٣١).

الحديث على أوجهٍ مختلفة، تدل على عدم ضبطٍ.

قال عبدا لله بن أحمد: ((سألته ـ أي أباه ـ عن أبي إسرائيل الملائي؟

فقال:هو كذا !

قلت: ماشأنه ؟

قال:خالف الناس في أحاديث،كأنه عنده!

قلت: إنّ بعضَ مَنْ قال هو ضعيف!

قال:لا خالف في أحاديث)) [(١)] اهـ.

وقال أبوزرعة في عبد الأعلى الثعلبي: ((ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه))اهـ. والثعلبي وصفه الدارقطني بالاضطراب في الحديث كما في العلل[(٢)].

وقال الأثرم لأبي عبدا لله أحمد بن حنبل: ((أبومعشر المدني،يكتب حديثه؟

فقال: عندي حديثه مضطرب، لايقيم الإسناد. ولكن أكتب حديثه أعتبر به))[(٣)]اهـ.

وقال ابن شاهين: ((إذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف والمضطرب))[(٤)].

---

(١) العلل (٢/٣٤٨رواية عبدا لله) .

(٢) انظر ترجمته (رقم ٦٧).

(٣) ت بغداد (١٣/٤٣٠).

(٤) ذكر من اختلف العلماء فيه (١١١).

وقال ابن عدي في ترجمة بحرالسقاء: ((كل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بيّن)) [١] اهـ.

والوصف بالاضطراب، يعني الضعف في الرواية. قال ابن الصلاح: ((والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث ؛ لإشعاره بأنه لم يضبط.والله أعلم))اهـ[٢].

ولم يذكر ابن أبي حاتم في الباب الذي عقده في مقدمة الجرح والتعديل، بعنوان: (باب بيان درجات رواة الآثار) [٣]هذه الكلمة.

قال ابن الصلاح:وممّا لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة، في هذا الباب، قولهم ((فلان، قد روى الناس عنه)). ((فلان وسط)). ((فلان مقارب الحديث)). ((فلان مضطرب الحديث)). ((فلان لايحتج به)) .... [٤].

قال العراقي: (أراد بكونهم لم يشرحوها، أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق، من أي رتبةٍ هي من الثانية، أو الثالثة مثلاً. وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أي منزلةٍ هي، وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هي من ألفاظ التوثيق أو التجريح. فإنّ هذا أمر لايخفى على أهل الحديث. وإذا كان كذلك، فقد رأيت أن أذكر كل لفظٍ منها، من أي رتبةٍ هو ؛ لتعرف منزلة الراوي به.

فأقول:

الألفاظ التي هي للتوثيق: ....

---

(١) الكامل (٢/٥٥).
(٢) علوم الحديث (٢٧٠).
(٣) الجرح (٢/٣٧).
(٤) علوم الحديث (٣١٠- ٣١١).

وأمّا بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح، وهي سبعة ألفاظ:

فمن المرتبة الأولى: وهي ألين ألفاظ الجرح قوله: «فلان ليس بذاك» «وفلان ليس بذاك القوي» «وفلان فيه ضعف» «وفلان في حديثه ضعف».

ومن الدرجة الثانية: وهي أشد في الجرح من التي قبلها قوله: «فلان لايحتج به» «فلان مضطرب الحديث».

ومن الدرجة الثالثة: وهي أشد من اللتين قبلها قوله: «فلان لاشيء»[1]

فهنا جعلها العراقي في المرتبة الثانية ؛ لمناسبة كلام ابن الصلاح، وإلا ففي ألفيته جعلها من المرتبة الرابعة، فقال: المرتبة الرابعة «فلان ضعيف» «فلان منكر الحديث». أو «فلان حديثه منكر» أو «مضطرب الحديث» و «فلان، واه» و«فلان، ضعفوه» و «فلان لايحتج به» ...».

والمرتبة الرابعة والخامسة عند العراقي، مرتبة اعتبار.

قال العراقي في ألفيته:

...... وكل من ذكر *** من بعد «شيئاً» بحديثه اعتبر

قال في شرحه: «وقولي (وكل من ذكر من بعد شيئاً)، أي من بعد قولي (لايساوي شيئاً) فإنه يخرج حديثه للاعتبار، وهم المذكورون في المرتبة الرابعة والخامسة»[2]اهـ.

---

(١) التقييد والإيضاح (١٣٦) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٢/١٠-١٢). وانظر: إتمام الدراية (٦١) للسيوطي.

وإنّما جعلها في المرتبة الرابعة، لـ [صلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها] [١]. وعدّها السخاوي في المرتبة الخامسة[٢].

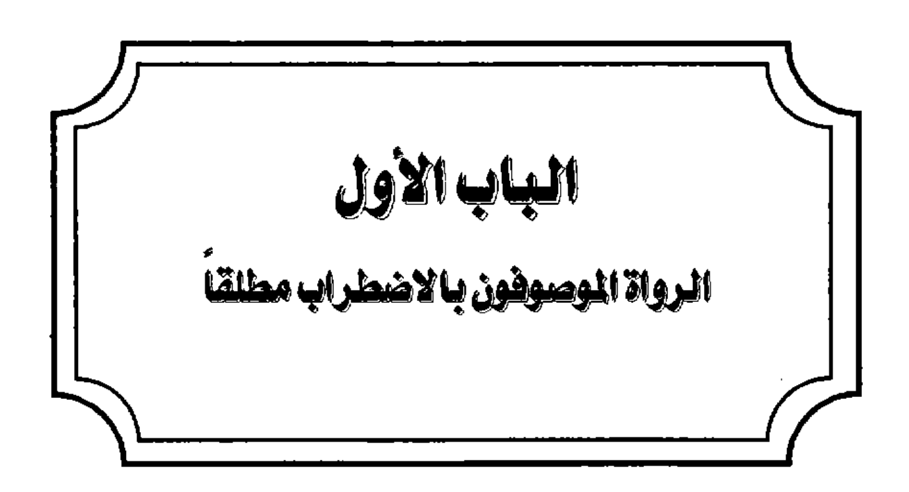
وفرق بين قولهم ((فلان، مضطرب الحديث))، و ((فلان، روى أحاديث مضطربة)) ؛ لأنّ الأول وصف في الرجل، يضعف حديثه، والثاني يقتضي أنه وقع له في حين، لا دائماً[٣].

قال ابن رجب: ((وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم، ممن تكلم فيه من قبل حفظه، وكثرة خطئه، لا يحتج بحديث أحد منهم؛ إذا انفرد يعني في الأحكام الشرعية، والأمور العملية، وأنِ أشد ما يكون ذلك ؛ إذا اضطرب أحدهم في الإسناد، فزاد، أو نقص، أو غير الإسناد، أو غير المتن تغييراً يتغير به المعنى)) [٤]اهـ.

وقال أيضاً: ((فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهماً، فإنه ينسب به إلى الكذب.وإن كان سيء الحفظ، ينسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط)) [٥]اهـ.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٢٥).
(٢) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٢٣).
(٣) هذا كتفريقهم بين ((فلان منكر الحديث)) و ((فلان عنده مناكير أو روى المناكير)). انظر: النظر في أحكام النظر بحاسة البصر (٣٩٥-٣٩٦) لابن القطان الفاسي وفتح المغيث (٢/١٢٦) للسخاوي.
(٤) شرح العلل (١/٤٢٣).
(٥) شرح العلل (١/٤٢٤).



الباب الأول

الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً

(١) إبراهيم بن طهمان الخُراساني أبوسعيد . سكن نيسابور ثمّ مكة. ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء ،ويقال رجع عنه. من السابعة. مات سنة ثمان وستين[١].

قال محمد بن عبدا لله بن عمّار الموصلي: ضعيف؛ مضطرب الحديث[٢].

وقال ابن حزم: « ضعيف » [٣] اهـ.

ذكر من وثقه :

قال عبدا لله بن المبارك:صحيح الكتاب[٤].

وقال مرة:صحيح الحديث[٥].

وقال ابن معين:ثقة[٦].

وقال مرة:صالح الحديث[٧].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة في الحديث ...[٨].

---

(١) (تق ١٠٩رقم١٩١) .
(٢) الميزان (٣٨/١) والتهذيب (١١٣/١) .
(٣) هدي الساري(٣٨٨) وعلق عليه بقوله:وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف وهو مردود عليه .وانظر التلخيص الحبير (٢٣٨/٣) .
(٤) الجرح (١٠٨/٢) .
(٥) ت. الكمال (١١١/٢) .
(٦) التاريخ (١٠/٢ - الدوري) .
(٧) (رقم ٩١ - الدقاق) .
(٨) العلل (٥٣٨/٢ - عبدا لله) .

وقال أبوحاتم :صدوق ، حسن الرواية[١].

وقال مرة :ثقة[٢].

وقال أبوداود :ثقة[٣].

وقال صالح جزرة :ثقة ، حسن الحديث ، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان[٤].

تعقيب :

أمّا قول ابن عمّار رحمه الله: « ضعيف، مضطرب الحديث". فهو قول [شاذ ، لاعبرة به] [٥]. وقد ردّ عليه صالح جزرة ،حيث قال الحسين بن إدريس : «سمعت محمد بن عبدالله بن عمّار الموصلي يقول فيه: « ضعيف مضطرب الحديث» .

قال: فذكرته لصالح - يعني جزرة - .

فقال : ابن عمّار ، من أين يعرف حديث إبراهيم ، إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة - يعني الحديث الذي رواه ابن عمّار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة : (أول جمعة جمعت بجواثا) [٦].

---

(١) الجرح (١٠٧/٢) .
(٢) ت.الكمال (١١١/٢) .
(٣) ت. الكمال (١١١/٢) .
(٤) ت. الكمال (١١١/٢) .
(٥) قاله الذهبي في النبلاء (٣٨٢/٧) والميزان (٣٨/١) .
(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٥١٥/١ رقم ١٦٥٥).

قال صالح والغلط فيه من غير إبراهيم ؛ لأن جماعة رووه (عنه عن أبي جمرة عن ابن عباسٍ). وكذا هو في تصنيفه ، وهو الصواب .وتفرد المعافي بذكر : محمد بن زياد ، فعلم أن الغلط منه ، لا من إبراهيم » (١)اهـ .

وأمّا قول الحافظ : « يغرب » ، ومن قبله الذهبي : «له ما ينفرد به. ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن»(٢).

فلعل التفرد والإغراب من الرواة عنه ، لا منه . وقد قال الحافظ : « الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث ، إذا روى عنه ثقة ... » (٣)اهـ.

وأمّا « الإرجاء » الذي نُسِبَ إليه ، فقد قال أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي : « سمعت سفيان بن عيينه يقول: ما قدم علينا خراساني ، أفضل من أبي رجاء عبدا لله بن واقد الهروي .

قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟

قال كان ذاك مرجئاً!

قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم ، هذا المذهب الخبيث :أنّ الإيمان قول بلا عمل ، وأنّ ترك العمل لايضر ، بل كان إرجاؤهم : أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران ؛ رداً على الخوارج وغيرهم ، الذين يكفرون الناس بالذنوب ، وكانوا يرجئون ولايكفرون بالذنوب ، ونحن كذلك ...» اهـ(٤) .

---

(١) التهذيب (١/١١٣) .
(٢) النبلاء (٧/٣٨٣) .
(٣) التهذيب (١/١١٣-١١٤) .
(٤) ت. الكمال (٢/١١١-١١٢).
قلت: وهذا مذهب السلف وهو الحق إن شاء الله وليس من الإرجاء في شيء.

وقال الحافظ : « لم يثبت غلوه في الإرجاء ، ولاكان داعيةً إليه ، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه. وا لله أعلم » [١]اهـ .

وقال العراقي : « العمل على أنه حجة ، وإنّما نسب للإرجاء » [٢]اهـ .

(٢) أجلح بن عبدا لله بن حُجية . ـ بالمهملة والجيم مصغر ـ يكنى أبا حجية الكندي ـ يقال : اسمه يحيى ـ صدوق شيعي من السابعة مات سنة خمس وأربعين[٣].

قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، كان كثير الخطأ ، مضطرب الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به[٤].

وقال العقيلي : روى عن الشعبي أحاديث مضطربة ، لا يتابع عليها [٥].

وقال يحيى القطان : في نفسي منه شيء[٦].

وقال أحمد بن حنبل:أجلح ومجالد متقاربان في الحديث ، فقد روى أجلح غير حديث منكر[٧].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولايحتج به[٨].

---

(١) التهذيب (١/١١٤) .
(٢) البيان والتوضيح (٣١) .
(٣) تق (١٢٠ رقم ٢٨٧) .
(٤) الجرح (٩/١٦٤) .
(٥) التهذيب (١/١٦٦) وانظرضـ العقيلي (١/١٢٢-١٢٣) .
(٦) الجرح (٢/٣٤٧).
(٧) نفسه .
(٨) نفسه.

وقال أبوزرعة:ليس بقوي[١].

وقال ابن سعد:كان ضعيفاً[٢].

وقال النسائي:ضعيف ، ليس بذاك ، وكان له رأي سوء[٣].

وقال أبوداود:ضعيف[٤].

وقال الدارقطني: ضعيف[٥].

ذكر من وثقه :

قال ابن معين:صالح[٦].

وقال أيضاً: ليس به بأس[٧].

وقال أيضاً:ثقة[٨].

وقال العجلي:كوفي ثقة ـ وفي موضعٍ آخر ـ قال:جائز الحديث وليس بالقوي في عداد الشيوخ[٩].

---

(١) الجرح (٩/١٦٤) .
(٢) التهذيب (١/١٦٦).
(٣) ت.الكمال(٢/٢٧٨).
(٤) التهذيب (١/١٦٦).
(٥) اللسان (١/١٩٩) .
(٦) الجرح (٩/١٦٤).
(٧) التاريخ (٢/١٩ – الدوري).
(٨) نفسه .
(٩) الثقات (١/٢١٢) .

وقال ابن عدي: أجلح بن عبدا لله له أحاديث صالحة غير ماذكرته ، يروي عنه الكوفيون وغيرهم ، ولم أجد له شيئاً منكراً مجاوز الحدّ لا إسناداً ولامتناً، وهو أرجو أنه لابأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة ، وهو عندي مستقيم الحديث ، صدوق[1].

(٣) أحمد بن أبي طالب علي بن محمّد الكاتب أبوجعفر ت٣٩٩هـ .

قال ابن أبي الفوارس: كان في كتبه بعض الاضطراب ، وظن من جهة ابنه أبي الفياض[2].

(٤) أحمد بن علي بن يحي بن عون ا لله أبوجعفر الأندلسي الحصّار المقريء ت٦٠٨هـ .

قال الأبّار : كانت إليه الرحلة في وقته ، ولم يكن أحد يدانيه في ضبط القرآءات وتجويدها ، وتصدر في حياة شيوخه ، واضطرب بآخرة[3].

وقال الذهبي : الإمام مقريء الوقت[4].

وقال أيضاً : أكثر عنه الأبّار وقوّاه[5].

وقال أيضاً : لينه أبو الربيع الكلاعي[6].

---

(١) الكامل (٤٢٩/١) .
(٢) اللسان (٢٢٦/١) .
(٣) اللسان (٢٣١/١) .
(٤) النبلاء (١٦/٢٢) .
(٥) النبلاء (١٧/٢٢) .
(٦) النبلاء (٢٢/ ١٧) .

(٥) أحمد بن عيسى التنيسي المصري. ليس بالقوي ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين[١].

وقال ابن يونس: كان مضطرب الحديث جداً[٢].

وقال الدارقطني : ليس بالقوي[٣].

وقال مسلمة : كذاب ، حدث بأحاديث موضوعة[٤].

وقال ابن عدي : ذكر عنه غير حديث ، لا يحدث به غيره[٥].

وقال أيضاً : له مناكير[٦].

وقال ابن حبان : يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة ، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار[٧].

وقال ابن طاهر: كذاب، يضع الحديث[٨].

(٦) أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبوزيد المدني .صدوق يهم من السابعة مات سنة ثلاث وخمسين وهوابن بضع وسبعين[٩].

---

(١) تق (٩٦ رقم ٨٧ تمييزاً).
(٢) الإكمال لابن ماكولا (١/٣) وانظر: الأنساب (٣٦٦/٢) للسمعاني .
(٣) ضـ (٢٨٠ رقم ٧٣).
(٤) اللسان (٢٤١/١).
(٥) الكامل (١٩١/١).
(٦) الميزان (١٢٦/١) والتهذيب (٥٧/١).
(٧) المجروحين (١٤٦/١) .
(٨) الميزان (١٢٦/١) .
(٩) تق (١٢٤ رقم ٣١٩) .

عدّه محمد بن يحيى النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، مع ابن إسحاق وفليح ... وقال:هؤلآء في حال الضعف والاضطراب[١].

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي ؟

فقال : انظر في حديثه ، يتبين للك اضطراب حديثه[٢].

وقال أحمد بن حنبل أيضاً :ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بآخرة[٣].

وقال أحمد أيضاً: ليس بشيء[٤].

وقال أبوحاتم :يكتب حديثه ولايحتج به[٥].

وقال النسائي: ليس بثقة[٦].

وقال مرة:ليس بالقوي[٧].

ذكر من وثقه :

وقال ابن معين :ثقة[٨]. وقال مرة:ليس به بأس[٩].

---

(١) ضـ العقيلي (٤/٨٨) .
(٢) الكامل لابن عدي (١/٣٩٤) .
(٣) الجرح (٢/٢٨٤) .
(٤) الجرح (٢/٢٨٥).
(٥) المصدر السابق .
(٦) ضـ (٥١رقم٥٦).
(٧) الكامل لابن عدي (١/٣٩٤).
(٨) التاريخ (٢/٢٣ الدوري) .
(٩) التاريخ (٦٦رقم١١٨ الدارمي) .

وقال مرة : ثقة صالح[1].

وقال ابن عدي : وهو حسن الحديث ، وأرجو أنه لابأس بـه ... وأسـامة ابن زيد كما قال يحيى بن معين : ليس بحديثه ولا برواياته بأس ... [2].

وقال الذهبي :روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة ، أكثرها شواهد ، أو يقرنه بآخر . قال النسائي وغيره : ليس بالقوي[3].

وهذه النسخة التي ذكرها الذهبي ، وصفها ابـن عـدي في الكـامل بأنهـا : نسخة صالحة[4].

وذكره العراقي في البيان والتوضيح[5].

(٧) إسحاق بن إبراهيم الحُنيني ـ بضم المهملة ونونين مصغر ـ أبو يعقوب المدني نزيل طرسوس ضعيف مات سنة ست عشرة من التاسعة[6].

قال البزار:خرج من المدينة ؛ فكف واضطرب حديثه[7].

وقال أيضاً: لم يكن بالحافظ[8].

---

(١) الكامل لابن عدي (١/٣٩٥) .
(٢) الكامل لابن عدي (١/٣٩٥) .
(٣) الكاشف (١/٢٣٢ رقم ٢٦٣) وانظر توضيح المشتبه (٥/٤٣٤) لابن ناصر الدين .
(٤) الكامل (١/٣٩٥) .
(٥) (٤٣).
(٦) تق (١٢٦ رقم ٣٣٩) .
(٧) المسند (٣/١٧١ كشف) ، وانظر البحر الزخار (١/٤٠٣).
(٨) المسند (٤/٢٥٥ كشف) ، وانظر البحر الزخار (١/٣٩٦) .

وقال أبوحاتم:رأيت أحمد بن صالح لايرضى الحنيني[١].

وقال البخاري:في حديثه نظر[٢].

وقال النسائي:ليس بثقة[٣].

وقال أبوالفتح الأزدي:أخطأ في الحديث[٤].

وقال ابن عدي:والحنيني مع ضعفه ، يكتب حديثه[٥].

وقال أبو أحمد الحاكم:في حديثه بعض المناكير[٦].

وقال الذهبي:صاحب أوابد[٧] .

وقال أيضاً:متفق على ضعفه[٨].

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال:كان ممن يخطيء[٩].

وقال أبوزرعة:صالح[١٠] .

---

(١) الجرح (٢/٢٠٨) .
(٢) ت الكبير (١/٣٧٩) .
(٣) ضـ (٥٤ رقم ٤٤) .
(٤) ت الكمال (٢/٣٩٧) .
(٥) الكامل (١/٣٤٢) .
(٦) التهذيب (١/١٩٥) .
(٧) الميزان (١/١٧٩) .
(٨) الديوان (٢٦ رقم ٣٢١) .
(٩) الثقات (٨/١١٥) .
(١٠) الجرح (٢/٢٠٨) .

تعقيب :

وقول أبي زرعة"صالح" ، المراد في دينه لا في ضبطه[١] ، وقدكان الإمام مالك يعظمه ويكرمه[٢] . ولذلك قال الذهبي:"متفق على ضعفه".

(٨) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبدا لله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم . صدوق كف فساء حفظه من العاشرة مات سنة ست وعشرين[٣].

قال أبو حاتم:مضطرب[٤] .

وقال أيضاً :كان صدوقاً ، ولكنه ذهب بصره ، فربما لقن الحديث ، وكتبه صحيحة[٥].

وقال الآجري :سألت أباداود عنه فوهاه جداً[٦] .

وقال النسائي:ليس بثقة[٧] .

وقال الساجي:فيه لين[٨].

---

(١) التهذيب (١/١٩٥) .
(٢) ت الكمال (٢/٣٩٨) .
(٣) تق (١٣١ رقم ٣٨٥) .
(٤) ت الكمال (٢/٤٧٢) .
(٥) الجرح (٢/٢٣٣) .
(٦) التهذيب (١/٢١٧) .
(٧) ضـ (٥٦ رقم ٤٩) .
(٨) التهذيب (١/٢١٧) .

وقال الدارقطني :ضعيف ، وقد روى عنه البخاري ، ويوبخونه في هـذا[١].

وقال أيضاً : لايترك[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال :يغرب ويتفرد[٣].

وقال الحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه ، وقد غمزوه[٤] .

تعقيب :

إسحاق الفروي ، إنّما روى عنه البخاري ماسمعه من كتابه ، قال العراقي: والبخاري لم يسمع منه من حفظه ، وإنّما سمع من كتابه[٥]. وقال ابن حجر عن الأحاديث التي أخرجها عنه في الصحيح:كأنّها ممّا أخذها عنه من كتابه ، قبل ذهاب بصره[٦] .

(٩) إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدا لله التيمي . ضعيف من الخامسة مات سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي[٧] .

وقال يعقوب بن شيبة:لابأس به ، وحديثه مضطرب جداً[٨] .

---

(١) سؤالات السهمي (١٧٢ رقم ١٩٠) .

(٢) التهذيب (٢١٧/١) .

(٣) (١١٥/٨) .

(٤) التهذيب (٢١٧/١) .

(٥) البيان والتوضيح (٤٨) .

(٦) هدي الساري (٣٨٩) .

(٧) تق (١٣٣ رقم ٣٩٤) .

(٨) ت الكمال (٤٩٢/٢) .

وقال يحيى بن سعيد:ذاك شبه لاشيء[١] .

وقال ابن معين:ضعيف ، ليس بشيء[٢] .

وقال الفلاس:متروك الحديث ، منكر الحديث[٣] .

وقال أحمد بن حنبل:منكر الحديث ، ليس بشيء[٤] .

وقال أيضاً:متروك الحديث[٥] .

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث ، ليس بقوي ، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه..[٦].

وقال أبوزرعة:واهي الحديث[٧].

وقال النسائي:متروك الحديث[٨] .

وقال أيضاً:ليس بثقة[٩] .

---

(١) الجرح (٢/٢٣٦) .
(٢) التاريخ (٢/٢٧ - الدوري) .
(٣) الجرح (٢/٢٣٧) .
(٤) الجرح (٢/٢٣٦) .
(٥) العلل (٢/٤٨٣ - عبدالله) .
(٦) الجرح (٢/٢٣٧) .
(٧) الجرح (٢/٢٣٧) .
(٨) ضـ (٥٥ رقم ٤٧) .
(٩) التهذيب (١/٢٢٣) .

ذكر من وثقه:

قال البخاري: يَهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق[١].

وقال ابن عمّار الموصلي:صالح[٢].

(١٠) إسماعيل بن خليفة العَبْسي ـ بالموحدة ـ أبوإسرائيل الملائي الكوفي . معروف بكنيته وقيل اسمه عبد العزيز صدوق سيء الحفظ نُسب إلى الغلو في التشيع من السابعة مات سنة تسع وستين وله أكثر من ثمانين سنة[٣].

قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب ، وله مع ذاك مذهب سوءٍ[٤].

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل:سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي ؟

فقال : هو كذا !

قلت ماشأنه: قال خالف الناس في أحاديث ، وكأنه عنده !

فقلت: إن بعض من قال هو ضعيف ؟

قال: لا،خالف في أحاديثه!!! [٥].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه[٦].

---

(١) التهذيب (٢٢٣/١).
(٢) التهذيب (٢٢٣/١) .
(٣) تق (١٣٨ رقم ٤٤٤) .
(٤) ضـ (٧٥/١ رقم ٨٠) .
(٥) العلل (٣٤٨/٢ – عبدا لله) .
(٦) الكامل (٢٩١/١) .

وقال ابن المبارك: لقد منّ الله على المسلمين ؛ بسوء حفظ أبي إسرائيل[1].

وقال أبوحاتم: حسن الحديث ، جيد اللقاء ، له أغاليط ، لايحتج بحديثه ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ[2].

وقال البخاري: تركه ابن مهدي؛لأنه كان يشتم عثمان[3].

وقال النسائي: ليس بثقة[4].وقال مرة:ضعيف[5].

وقال ابن معين: أصحاب الحديث لايكتبون حديثه. وقال مرة: ضعيف[6].

وقال أيضاً: كان أبوإسرائيل يغلو في التشيع[7].

وقال الجوزجاني: زائغٌ[8].

وقال الذهبي: كان شيعياً بغيضاً ، من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه[9].

---

(١) الجرح (١٦٧/٢) .
مراد ابن المبارك أنه غالٍ في التشيع فلو كان حافظاً لكان فتنةً لغيره.

(٢) الجرح (١٦٦/٢) .

(٣) ت الكبير (٣٤٦/١) .

(٤) ضـ (٥٤ رقم ٤٤) .

(٥) ت الكمال (٧٩/٣) .

(٦) ضـ (٧٧/١) للعقيلي .

(٧) (٦٥ رقم ١٦٢ – الدقاق) .

(٨) أحوال الرجال (٦١ رقم ٣٦) .

(٩) الميزان (٤٩٠/٤) .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[١].وقال مرة: ليس به بأس[٢].وقال مرة: صالح الحديث[٣].

(١١) أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان .ضعيف سيء الحفظ.

قال أحمد بن حنبل:حديثه ليس بذاك ، مضطرب[٤].

وقال ابن عبد البر:هو عندهم ضعيف الحديث ، اتفقوا على ضعفه ؛ لسوء حفظه ، وأنه كان يخطيء على الثقات ؛ فاضطرب حديثه[٥].

وقال ابن معين: ليس بثقةٍ[٦].

وقال مرةً: ليس حديثه بشيء[٧].

وقال الفلاس:متروك الحديث،وكان لايحفظ[٨].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث، منكر الحديث،سيء الحفظ،يروي المناكير

---

(١) التاريخ (٢/٣٣ ـ الدوري) .

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٧٤ رقم ٨٢٥) .

(٣) الجرح (٢/١٦٦) .

(٤) العلل (٢/٥١٦ عبدالله) ووقع فيه ((حديث لس ..)) والتصويب من الجرح (٢/٢٧٢) وضـ (١/٣٠) للعقيلي .

(٥) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٦٢٢) .

(٦) التاريخ (١٢٦ رقم ٦٨ – الدارمي) .

(٧) التاريخ (٢/٤٠ – الدوري) .

(٨) الجرح (٢/٢٧٢) .

عن الثقات[١].

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث[٢].

وقال الدراقطني: متروك[٣].

وقال ابن عدي: في أحاديثه ما ليس بمحفوظ ،وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٤].

وقال الذهبي: ضعفوه كلهم[٥].

(١٢) أيوب بن عتبة اليمامي أبويحيى القاضي من بني قيس بن ثعلبة. ضعيف من السادسة مات سنة ستين ومائة[٦].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:سألت أبي عن أيوب بن عتبة ؟

فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير! فقلت له: عن غير يحيى ابن أبي كثير؟

قال: هو على حال[٧] . وفي لفظٍ: هو على ذلك[٨] !

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) سؤالات السلمي (١٢٤ رقم ٦٥) .
(٤) الكامل (٣٧٩/١) .
(٥) الديوان (٣٩ رقم ٤٧١) .
(٦) تق (١٦٠ رقم ٦٢٤) .
(٧) العلل (١١٧/٣ - عبدالله) .
(٨) ضـ للعقيلي (١٠٨/١) .

وقال النسائي: مضطرب الحديث[١].

وقال ابن معين: ليس بشيء[٢].

وقال البخاري: عندهم لين[٣].

وقال أبوزرعة: ضعيف[٤].

وقال مسلم ضعيف الحديث[٥].

وقال ابن عدي: أحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٦].

(١٣) أيوب بن أبي مسكين - ويقال - ابن مسكين - التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي. صدوق له أوهام من السابعة مات سنة أربعين[٧].

قال ابن عدي: "في حديثه بعض الاضطراب" ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً، ولهذا قال أحمد بن حنبل: لا بأس به؛ لأنّ أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممّن يكتب حديثه[٨].

---

(١) ضـ (٤٨ رقم ٢٤).
(٢) الجرح (٢/٢٥٣).
(٣) ضـ الصغير (٤١١ رقم ٢٥).
(٤) الجرح (٢/٢٥٣).
(٥) الكنى (ق ١٢٠).
(٦) الكامل (١/٣٥٣).
(٧) تق (١٦١ رقم ٦٢٨).
(٨) الكامل (١/٣٥٥) وما بين القوسين ساقط من المطبوع واستدركته من ت الكمال (٣/٤٩٣).

وقال أبوأحمد الحاكم:في حديثه بعض الاضطراب [١].

وقال أبوحاتم: لابأس به ، شيخ صالح يكتب، حديثه ولا يحتج به [٢] .

وقال أحمد بن حنبل:ليس به بأس ، وكان يزيد بن هارون لايستخفه،أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد [٣] .

وقال الدارقطني:يعتبر به [٤] .

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل:رجل صالح ثقة [٥] .

وقال ابن سعد:ثقة [٦] .

وقال النسائي:ثقة [٧] .

(١٤) بَحْر ـ بفتح أوله وسكون مهمله ـ ابن كنيز ـ بنون وزاي ـ السقاء أبو الفضل البصري . ضعيف من السابعة مات سنة ستين [٨] .

قال ابن عدي:كل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها ،

---

(١) التهذيب(١/٣٦٠) .
(٢) الجرح(٢/٢٥٩).
(٣) العلل(٢/٣٥ – عبدالله)
(٤) ت الكمال(٣/٤٩٣).
(٥) العلل(١/٥١٩ – عبدالله).
(٦) الطبقات(٧/٣١٢).
(٧) ت الكمال(٣/٤٩٣) .
(٨) تق (١٦٣رقم٦٤٢)

والضعف على حديثه بيّن.. وقال أيضاً:ولبحر أيضاً نسخ..وكل ما يحدث به وما يروون أصحاب النسخ عنه فعامة ذلك أسانيدها ومتونها لايتابعه عليها أحد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره [١] .

وقال ابن معين:وليس بشيء كل الناس أحب إليّ منه [٢] .

وقال مرةً: لايكتب حديثه [٣] .

وقال يزيد بن زريع:كان لاشيء [٤] .

وقال أبوحاتم: ضعيف[٥] .

وقال النسائي:متروك الحديث [٦] .

وقال الجوزجاني:ساقط [٧] .

وقال الدارقطني:متروك [٨] .

(١٥)بشر بن نمير القشيري بصري .متروك متهم من السابعة مات بعد الأربعين ومائة [٩] .

---

(١) الكامل(٢/٥٥) .
(٢) الكامل(٢/٥٠) .
(٣) نفسه ..
(٤) الجرح(٢/٤١٨).
(٥) نفسه ..
(٦) ضـ (٦٥ رقم ٨٢) .
(٧) أحوال الرجال(١٦٢رقم١٤٩)
(٨) ضـ(٢٩٠رقم١٣٠).
(٩) تق (١٧١رقم٧١٣) .

قال البخاري: مضطرب،تركه علي[(١)] .

وقال أيضاً: أمّامن يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكيرواضطراب [(٢)] .

وقال يحيى :كان ركناً من أركان الكذب[(٣)] وقال مرةً:ليس بثقة [(٤)] . وقال مرة: ليس بشيء [(٥)] .

وقال أحمد بن حنبل:ترك الناس حديثه [(٦)] .

وقال مرة : يحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه[(٧)].

وقال أبوحاتم: متروك الحديث [(٨)] .

وقال ابن الجنيد: متروك الحديث [(٩)] .

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لايتابع عليه وهو ضعيف كما ذكروه [(١٠)] .

---

(١) ت الكبير(٢/٨٥) .
(٢) ت الصغير(١/٢٥٣) .
(٣) ت الكمال(٤/١٥٦) .
(٤) التاريخ(٢/٥٩ - الدوري) .
(٥) سؤالات ابن الجنيد(٤٠٨رقم٥٦٩) .
(٦) العلل(٢/٤٧١ - عبدا لله) .
(٧) ت الكمال(٤/١٥٦) .
(٨) الجرح(٢/٣٦٨) .
(٩) ت الكمال(٤/١٥٧) .
(١٠) الكامل(٢/٨) .

وقال الذهبي:متروك عندهم [١] .

(١٦)بشّار بن قيراط أبونعيم النيسابوري .

قال أبوحاتم :مضطرب الحديث يكتب حديثه ولايحتج به [٢] .

وقال أبوزرعة:منكرالحديث [٣] .

وفي الميزان: كذبه أبوزرعة[٤].

وقال الخليلي: كان يتفقه على رأي أبي حنيفة رضيته الحنفية بخراسان و لم يتفقه عليه حفاظ خراسان[٥] .

وقال ابن عدي:وبشّار بن قيراط هذا الذي روى أحاديث غير محفوظة وله أحاديث مناكير عمّن حدث عنه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٦] .

(١٧) بكر بن الأسود ـ ويقال ابن أبي الأسود ـ أبوعبيدة الناجي أحد الزهاد .

قال أبونعيم:ضعيف مضطرب الحديث[٧] .

وقال يحيى بن كثير: كذاب[٨] .

---

(١) الديوان(٤٩رقم٦٠٨) .
(٢) الجرح(٢/٤١٨) .
(٣) سؤالات البردعي (٢/٤٥٢) .
(٤) (١/٣١٠) .
(٥) اللسان(٢/١٧) .
(٦) الكامل(٢/٢٣) .
(٧) اللسان(٢/٤٧) .
(٨) ت الكبير(٢/٨٧) .

وقال ابن معين:ليس بشيء[١] .

وقال النسائي:ضعيف .

وقال مرة:ليس بثقة[٢] .

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[٣] .

وذكره العقيلي وابن الجارود والساجي في الضعفاء[٤] .

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقوي عندهم[٥] .

وقال ابن عدي :أبوعبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن وهو قليل المسند مقدار مايرويه من المسند لايتابع عليه وما أري في حديثه من المنكر مايستحق به الكذب[٦] .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[٧] .

وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل قول ابن معين السابق[٨] .

---

(١) التاريخ(٢/٤٥٣ـ ابن محرز) .
(٢) ضـ(٦٦رقم٨٥) .
(٣) (٢٩٠رقم١٣٣) .
(٤) اللسان(٢/٤٧).
(٥) نفسه .
(٦) الكامل(٢/٢٨).
(٧) التاريخ(٢/٦١ـ الدوري).
(٨) (٢٣) .

(١٨)بكّار بن محمد بن عبدا لله بن محمد بن سيرين السيريني .ت ٢٢٤هـ.

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن بكّار السيريني؟

فدفعه وقال لايسكن القلب عليه،مضطرب[١] .

وقال أبوزرعة:كتبت عنه وهو ذاهب الحديث روى أحاديث مناكير ولاأحدث عنه حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه[٢] .

وقال البخاري:يتكلمون فيه[٣] .

وقال أبوداود:كتبت عن بكار السيريني وطرحته[٤] .

وقال ابن حبّان:يروي عن ابن عون العمري أشياء مقلوبة لايتابع عليها لايعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٥] .

وقال ابن عدي:كل رواياته لايتابع عليها[٦]

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:كتبت عنه وليس به بأس[٧]

---

(١) الجرح(٢/٤١٠) .
(٢) نفسه .
(٣) ت الكبير(٢/١٢٢).
(٤) سؤالات الآجري(٢٣٧رقم٢٩٥) .
(٥) المجروحين(١/١٩٧) .
(٦) الكامل(٢/٤٦) .
(٧) الجرح(٢/٤١٠) .

(١٩)جُبارة ـ بضم ثمّ بموحدة ـ ابـن المغلّس ـ بمعجمة بعدها لام ثقيلة مكسورة. ثمّ مهملة ـ الحِمّاني ـ بكسر المهملة وتشديد الميم ـ أبـو محمـد الكـوفي ضعيف. من العاشرة مات سنة إحدى وأربعين[١] .

قال البخاري:حديثه مضطرب[٢] .

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل:عرضـت علـى أبـي أحـاديث سمعتهـا مـن جبارة الكوفي فقال:في بعضها:هي موضوعة أو هي كذب.. [٣].

وقال ابن نمير:ماهو عندي ممّن يكذب كان يوضع له الحديث فيحـدث بـه وما كان عندي ممّن يتعمد الكذب[٤] .

وقال أبوحاتم :ضعيف الحديث وقال مرة:هو على يدي عدل[٥] .

وقال ابن عدي : في بعض حديثه ما لا يتابعه أحـد عليـه غـير أنـه كـان لايتعمد الكذب إنّما كانت غفلة فيه وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري[٦] .

(٢٠) جرير بن عبدالحميد بن قُرْط ـ بضـم القـاف وسـكون الـراء بعدهـا طاء مهملة ـ الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتـاب قيـل كـان في آخر عمره يَهم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة[٧] .

---

(١) تق (١٩٤رقم٨٩٨) .
(٢) ت الصغير (٢/٣٤٥) .
(٣) العلل(١/٤٧٠ – عبدا لله) .
(٤) الجرح(٢/٥٥٠) .
(٥) نفسه.وقوله"هو على يدي عدل"أي:"قرب من الهلاك".انظر التهذيب(٩/١٢٤) .
(٦) الكامل (٢/١٨٢) .
(٧) تق (١٩٦رقم٩٢٤) .

قال ابن محرز : سمعت يحيى وقال له عبد الوهاب بن باذام : أيما أكثر حديثاً جرير أو أبو عوانة؟ فقال : أبوعوانة أثبت منه! فقال له عبد الوهاب بن باذام : يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب ، قال : أبو عوانة أثبت منه ، قال لهم جرير: اضطرب عليّ حديث أشعث وعاصم فقلت لبهز - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر[١] .

وقال ابن أبي حاتم لأبيه :جرير يحتج بحديثه؟

فقال: نعم جرير ثقة..[٢].

وقال أبوزرعة : صدوق من أهل العلم[٣] .

وقال النسائي:ثقة وقال ابن خراش:صدوق ، وقال أبو أحمد الحاكم :هو عندهم ثقة[٤] .

وقال الدارقطني : من الثقات الحفاظ[٥] .

(٢١) جعفر بن جسر بن فرقد أبو سليمان القصاب البصري .منكر الحديث[٦].

قال العقيلي : في حفظه اضطراب شديد ،كان يذهب إلى القدر وحدث بمناكير[٧] .

---

(١) التاريخ(١/١١٤- ابن محرز) .
(٢) الجرح(٢/٥٠٦) .
(٣) الجرح(٢/٥٠٦) .
(٤) التهذيب (٢/٦٦) .
(٥) العلل (٥/ق ١٢٩) والجامع في الجرح(١/١٢٦).
(٦) المغني (١/٢٠١) .
(٧) ضـ (١/١٨٧).

وقال أبوحاتم :شيخ[١] .

وقال الأزدي : يتكلمون فيه[٢] .

وقال الساجي:حدث بمناكير، وكان يذهب إلى القدر[٣] .

وقال ابن عدي : لم أرَ للمتكلمين في الرجال فيه قولاً ، ولا أدري كيف غفلوا عنه ؛ لأنّ عامة ما يرويه منكر ، وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها ، ولعل ذلك إنّما هو من قبيل أبيه ؛ فإنّ أباه قد تكلم فيه من تقدم ممّن يتكلمون في الضعفاء ؛لأنّي لم أرَ يروي جعفر عن غير أبيه[٤] .

(٢٢) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة .متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه ، من السابعة مات سنة أربعين[٥] .

قال البخاري :أمّا من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير و...و...ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب[٦] .

وقال أيضاً:متروك الحديث ، تركوه[٧] .

وضعفه يحيى بن سعيد القطان جداً[٨] .

---

(١) الجرح (٢/٤٧٦) .
(٢) الضعفاء (١/١٧٠) لابن الجوزي .
(٣) اللسان (٢/١١٢) .
(٤) الكامل (٢/١٥١)والحمد لله لم يغفلوا عنه .
(٥) تق (١٩٩رقم٩٤٧) .
(٦) ت الصغير (١/٢٥٣) .
(٧) ضـ الصغير (٢٥٥) .
(٨) الجرح (٢/٤٧٩) .

وقال ابن معين:ضعيف[١] . وقال مرة:ليس بشيء[٢] .

وقال مرة:ليس بثقة[٣] .

وقال الفلاس: متروك الحديث كثيرالوهم[٤] .

وقال أبوحاتم: متروك الحديث[٥] .

وقال أبوزرعة: ليس بشيء[٦] .

وقال النسائي: متروك الحديث[٧] .

وقال مرة: ليس بثقة[٨] .

وقال الدارقطني: متروك[٩].

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه ممّا لايتابع عليه ، والضعف على حديثه بيّن[١٠] .

---

(١) التاريخ(٢/٨٦ ـ الدوري) .
(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٠٨رقم٥٧٠).
(٣) الكامل(٢/١٣٤) .
(٤) الجرح (٢/٤٧٩) .
(٥) نفسه .
(٦) نفسه .
(٧) ضـ (٧٦رقم١٠٨) .
(٨) ت الكمال (٥/٣٦) .
(٩) ضـ (٢٩٥رقم١٤٣) .
(١٠) الكامل (٢/١٣٦) .

(٢٣)جعفر بن عبدا لله بن عثمان بن كثير بن حميد أبوعبدا لله وقيل أبوجعفر القرشي الأسدي وقيل المخزومي الحجازي الحميدي المكي صدوق.

قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب[١] .

وقال الذهبي: شيخ للطيالسي مضطرب الحديث[٢] .

وقال أحمد بن حنبل: ثقة[٣] .

وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

(٢٤)جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد ا لله المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام من السادسة ، مات سنة ثمانٍ وأربعين[٥] .

قال أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث ، مضطرب[٦] .

وقال أيضاً: قد روى عنه يحيى ولينه[٧] .

---

(١) ضـ (١٨٣/١) .

(٢) المغني (٢٠٣/١) .

(٣) العلل (٣٧٥/٣ - عبدا لله) .

تنبيه: قال الذهبي في الميزان (٤١١/١) والمغني (٢٠٣/١): "وثقه أبوحاتم" والذي في الجرح (٤٨٣/٢) إنّماهو من قول أحمد بن حنبل وكذا في العلل (٣٧٥/٣عبدا لله).
ثمّ وقفت على قول الحافظ في اللسان (١١٧/٢): "وقول الذهبي وثقه أبوحاتم وهْم تبع فيه صاحب الحافل والذي في كتاب ابن أبي حاتم أخبرنا عبدا لله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي سألت أبي عن جعفر؟فقال: ثقة"

(٤) (١٥٩/٨) .

(٥) تق (٢٠٠رقم٩٥٨) .

(٦) العلل (٢٠١رقم٣٦٠ - المروذي وغيره) .

(٧) العلل (٦٨رقم٦٨ - المروذي وغيره) . ويحيى هو ابن سعيد القطان .

ذكر من وثقه:

قال الشافعي: ثقة[١] .

وقال ابن معين: ثقة[٢] .

وقال مرة: مأمون ثقة صدوق[٣] .

وقال النسائي: ثقة[٤] .

وقال أبوحاتم: ثقة لايسأل عن مثله[٥] .

وقال الساجي: كان صدوقاً مأموناً إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم[٦] .

(٢٥)الجلد بن أيوب البصري ضعيف الحديث .

قال ابن معين: الجلد مضطرب الحديث، لا عليك ألا تعبأ بالنظر إلى حديثه[٧].

وقال مرة: ضعيف[٨].

وقال ابن المبارك: أهل البصرة يضعفون الجلد[٩].

---

(١) الجرح (٢/٤٨٧) .
(٢) التاريخ (٢/٨٧ الدوري) .
(٣) التاريخ (١/١١٠- ابن محرز) .
(٤) التهذيب (٢/٨٩) .
(٥) الجرح (٢/٤٨٧) .
(٦) التهذيب (٢/٨٩) .
(٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين (٦٥).
(٨) الجرح (٢/٥٤٩).
(٩) ضـ الصغيرللبخاري (٤١٨رقم٥٧).

وضعفه الشافعي[١].

وقال الحميدي : كان ابن عيينة يضعفه[٢].

وكان إسماعيل بن علية يرميه بالكذب[٣].

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوي حديثه شيء.

وقال أيضاً: ضعيف الحديث[٤].

وقال أبوحاتم: شيخ أعرابي ضعيف الحديث يكتب حديثه ولايحتج به[٥].

قال أبوزرعة: ليس بالقوي[٦].

وقال الدارقطني: متروك[٧].وقال مرة: ضعيف[٨].

وقال ابن عدي: قد روى أحاديث لا يتابع عليها على أني لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً[٩].

(٢٦)جودي بن عبدالرحمن بن جودي أبو الكرم المقريء ت.بعد ٦٣٠هـ.

---

(١) الكامل (٢/١٧٦).
(٢) اللسان (٢/١٣٣).
(٣) المجروحين (١/٢١١).
(٤) الجرح (٢/٥٤٩).
(٥) الجرح (٢/٥٤٩).
(٦) سؤالات البردعي (٢/٥٤٣).
(٧) ضـ (٢٩٥رقم١٤١).
(٨) السنن (١/٢٢١).
(٩) الكامل (٢/١٧٧).

قال ابن مسدي في معجمه : كان مضطرب الحال في خبره وخبرته وأبرأ إلى الله من عهدته[١].

(٢٧) الحارث بن عبيد الإيادي - بكسر الهمزة بعدها تحتانية - أبو قدامة البصري صدوق يخطئ من الثامنة[٢].

قال ابن معين : مضطرب الحديث [٣].

قال أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث. وقال أيضاً : ضعيف الحديث[٤].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث في حديثه ضعف[٤].

وقال مرة: ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه[٥].

وقال أبوحاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به[٦].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٧].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[٨].

وقال النسائي: صالح[٩].

---

(١) الميزان (٤٢٧/١) واللسان (١٤٣/٢).
(٢) تق (٢١٢رقم١٠٤٠) .
(٣) بيان الوهم والإيهام (٣٤٦/٣) .
(٤) العلل (٢٧/٣-٢٨-عبدالله) .
(٤) التاريخ (٩٣/٢ - الدوري)
(٥) الكامل (١٨٩/٢).
(٦) الجرح (٨١/٣).
(٧) ضـ (٧٨رقم١١٩).
(٨) الثقات (٧١رقم٢٨٠)لابن شاهين.
(٩) التهذيب (١٣٠/٢).

وقال الساجي: صدوق عنده مناكير[١].

وقال ابن مهدي: هو من شيوخنا ، ومارأيت إلاّخيراً[٢].

(٢٨) الحارث بن منصور الواسطي أبومنصور الزاهد صدوق يهم من التاسعة[٣].

قال ابن عدي: في حديثه اضطراب[٤].

ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم[٥].

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم: صدوق[٦].

وقال أبوداود: كان من خيار الناس[٧].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب[٨].

(٢٩)حبيب بن سالم الأنصاري مولى النعمان بن بشير وكاتبه لابأس به من الثالثة[٩].

---

(١) التهذيب (٢/١٣٠).
(٢) ت الكبير (٢/٢٧٥).
(٣) تق (٢١٤رقم١٠٥٧).
(٤) الكامل (٢/١٩٦).
(٥) التهذيب (٢/١٣٨).
(٦) الجرح (٣/٩١).
(٧) ت الكمال (٥/٢٨٧).
(٨) (٨/١٨٢).
(٩) تق (٢١٩رقم١١٠٠).

قال ابن عدي: ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب في أسانيد مايروى عنه[١].

وقال البخاري: فيه نظر[٢].

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم: ثقة[٣].

وقال أبوداود: ثقة[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

(٣٠)حبيب المُعلم أبومحمد البصري مولى معقل بن يسار اختلف في اسم أبيه فقيل زائدة وقيل زيد صدوق من السادسة مات سنة ثلاثين[٦].

قال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب[٧].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٨].

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: ما أصح حديث حبيب المُعلم وأقربه،ثقة[٩].

---

(١) الكامل (٢/٤٠٦).
(٢) ت الكبير (٢/٣١٨).
(٣) الجرح (٣/١٠٢).
(٤) سؤالات الآجري (١/١٦١).
(٥) (٤/١٣٨).
(٦) تق (٢٢٢رقم١١٢٣).
(٧) المغني (١/٢٢٢)للذهبي.
(٨) ت الكمال (٥/٤١٣).
(٩) العلل (٢/٢٩٨-عبدالله).ووقع في التهذيب (٢/١٧١): "ماأحتج بحديثه" وهوخطأ مطبعي.

وقال ابن معين: ثقة[١].

وقال أبوزرعة: ثقة[٢].

وقال ابن عدي: لحبيب أحاديث صالحة ، وأرجو أنه مستقيم في رواياته[٣].

(٣١)حجاج بن أَرطأة بفتح الهمزة ابن ثور بن هبيرة النخعي أبوأَرطأة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأوالتدليس من السابعة مات سنة خمسٍ وأربعين[٤].

قال عبدالله بن علي: قال يحيى : رأيت الحجاج بن أَرطأة يفتي بمكة فلم أحمل عنه و لم أحمل عن رجلٍ عنه كان عنده مضطرباً[٥].

وقال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث[٦].

وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه[٧].

وقال يعقوب بن شيبة: واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير وهو صدوق وكان أحد الفقهاء[٨].

---

(١) الجرح (٣/١٠١).
(٢) نفسه.
(٣) الكامل (٢/٤١٠).
(٤) تق (٢٢٢رقم١١٢٧).
(٥) ضـ (١/٢٨٠) للعقيلي .
(٦) مسائل ابنه صالح (٢/٢٣٦).و الجرح (٣/١٥٥).
(٧) التهذيب (٢/١٧٤).
(٨) ت الكمال (٥/٤٢٧).

وقال ابن معين: ضعيف[١].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٢].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلس عن محمد بن عبيد الله العزرمي عن عمرو بن شعيب[٣].

وقال أيضاً: صالح[٤].

وقال أبوطالب: سمعت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ!

فقلت: فلِمَ ليس هو عند الناس بذلك؟

قال: لأنّ في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلاّ فيه زيادة[٥].

وقال أبوحاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه وإذا قال حدثنا فهو صالح لايرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع . ولا يحتج بحديثه[٦].

وقال أبوزرعة: صدوق مدلس[٧].

---

(١) الكامل (٢/٢٢٣).
(٢) الكامل (٢/٢٢٣).
(٣) الجرح (٣/١٥٦).
(٤) الكامل (٢/٢٢٣).
(٥) الجرح (٣/١٥٦).
(٦) نفسه.
(٧) نفسه.

وقال ابن خراش: كان مدلساً وكان حافظاً للحديث[١].

وقال ابن عدي: إنّما عاب النّاس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره وربما أخطأ في بعض الروايات فأمّا أن يتعمّد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه[٢].

(٣٢)الحسن بن الحكم بن طهمان الحنفي .

قال أبوحاتم: ما أقربه من عبدالله بن العلاء بن خالد وحديثه صالح ليس بذلك يضطرب[٣].

وقال ابن عدي: الحسن بن الحكم هذا ليس له من الحديث إلا القليل وأنكر مارأيت له ما ذكرته[٤].

وقال الذهبي: تكلم فيه و لم يترك[٥].

(٣٣) الحسن بن عباس بن جرير العامري الحريشي الرازي .

قال ابن النجاشي: ضعيف جداً له كتاب في فضل ﴿ إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾ وهو رديء الحديث مضطرب الألفاظ لايوثق به[٦].

وقال علي بن الحكم: ضعيف لايوثق بحديثه وقيل: إنه كان يضع الحديث[٧].

---

(١) ت الكمال (٥/٤٢٦).
(٢) الكامل (٢/٢٢٩).
(٣) الجرح (٣/٨).
(٤) الكامل (٢/٣٢٥).
(٥) الميزان (١/٤٨٦).
(٦) مصنفي الإمامية (٢/٢١٦-٢١٧ – اللسان).
(٧) اللسان (٢/٢١٧).

(٣٤)الحسن بن عبيدا لله بن عروة النخعي أبوعروة الكوفي ثقة فاضل من السادسة مات سنة تسعٍ وثلاثين وقيل بعدها بثلاث[١].

قال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله ؛ لأنّ عامة حديثه مضطرب[٢].

وقال الدارقطني : ليس بالقوي ولايقاس بالأعمش[٣].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس[٤]. وقال مرة: ثقة صالح[٥].

وقال أبوحاتم: ثقة[٦].

وقال النسائي: ثقة[٧].

وقال العجلي: كوفي ثقة[٨].

وقال الفسوي: ثقة من خيار أهل الكوفة[٩].

وقال الساجي: صدوق[١٠].

---

(١) تق (٢٣٩رقم١٢٦٤).
(٢) رواية الصغاني (٤/٢٦٩- فتح الباري).
(٣) العلل (٢/٢٠٤).
(٤) التاريخ (٩٤رقم٢٥٢- الدارمي).
(٥) الجرح (٣/٢٣).
(٦) نفسه.
(٧) ت الكمال (٦/٢٠١).
(٨) الثقات (١/٢٩٦- ترتيب).
(٩) المعرفة (٣/٩٢).
(١٠) التهذيب (٢/٢٥٤).

تعقيب:

قول الدارقطني السابق فيه ليس تضعيفاً مطلقاً إنّما هو بالنسبة لحديث رواه الحسن مخالفاً للأعمش قال الدارقطني: وقول الحسن بن عبيدا لله «عن قرثع» غير مضبوطٍ؛ لأنّ الحسن بن عبيدا لله ليس بالقوي ولايقاس بالأعمش[١].

قال الحافظ ابن حجر: وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش..[٢].

(٣٥)الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوذي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة البصري ثقة ربما وهم من السادسة مات سنة خمسٍ وأربعين[٣].

قال يحيى بن سعيد القطان: فيه اضطراب[٤].

وقال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب[٥].

وقال العقيلي : "ضعيف" مضطرب الحديث[٦].

ذكر من وثقه:

قال علي بن المديني : ثقة[٧]. وقال ابن معين: ثقة[٨].

---

(١) العلل (٢/٢٠٤).

(٢) التهذيب (٢/٢٥٤).ومعرفة أقوال النقاد ومخارجها أمرٌ مهم في هذا الباب انظر التعديل (١/٢٨٣)للباجي.

(٣) تق (٢٤٧رقم١٣٢٩).

(٤) ضـ (١/٢٥٠)للعقيلي. وانظر التنقيح (٢/٢١٣، ٢١٥) لابن عبد الهادي.

(٥) المغني (١/٢٢٢).

(٦) ضـ (١/٢٥٠)ومابين القوسين استدركته من التهذيب (٢/٢٩٣).

(٧) الجرح (٣/٥٢).

(٨) التاريخ (٩٠رقم٢٣٠ – الدارمي).

وقال مرة: ثقة ليس به بأس[١].

وقال أحمد بن حنبل: ثقة[٢].

وقال ابن سعد: كان ثقةً[٣].

وقال أبوزرعة: بصري ليس به بأس[٤].

وقال النسائي: ثقة[٥].

وقال الدارقطني: من الثقات[٦].

تعقيب:

أمّا قول العقيلي فيه"ضعيف" فلا يسلم له قال الذهبي: الحسين بن ذكوان المعلم أحد الثقات والعلماء ضعفه العقيلي بلا حجة ... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله فكان ماذا فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة ؟ أمالك؟[٧].

والحسين وصفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل والعقيلي بالاضطراب وهذامعناه أنّ الرجل مع ثقته وجلالته يخالف غيره ولهذا قال ابن حجر: "ربما

(١) رواية الدقاق (٨٢رقم٢٤١).
(٢) بحر الدم (١١٤رقم٢٠٣).
(٣) الطبقات (٢٧٠/٧).
(٤) الجرح (٥٢/٣).
(٥) ت الكمال (٣٧٣/٦).
(٦) السنن (٢٦٥/١)و (٤٣/٣).
(٧) الميزان (٥٣٤/١ ٥٣٥)وانظر النبلاء (٣٤٦/٦).

وهم" كما سبق ولعل أقرب ما يعتذر له به ما قاله الحافظ: لعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة[١].

(٣٦)حفص بن عبدالرحمن بن عمر أبوعمر البلخي الفقيه النيسابوري قاضيها صدوق عابد رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة تسعٍ وتسعين ومائة[٢].

قال أبوحاتم: صدوق وهو مضطرب الحديث ...[٣].

وقال السليماني: فيه نظر[٤].

وقال الخليلي: مشهور روى عنه شيوخ نيسابور يعرف وينكر[٥].

ذكر من وثقه:

قال النسائي: صدوق[٦].

وقال أبوداود: خراساني مرجيء ولكنه صدوق[٧].

وقال الحاكم: ثقة إلا أنّ البخاري ومسلماً نقما على حفص بن عبدالرحمن الإرجاء وحفص بن عبد الرحمن من أتباع التابعين[٨].

---

(١) هدي الساري (٣٩٨).

(٢) تق (٢٥٨رقم١٤١٩).

(٣) الجرح (١٧٦/٣).

(٤) الميزان (٥٦٠/١).

(٥) التهذيب (٣٤٨/٢).

(٦) ت الكمال (٢٤/٧).

(٧) التهذيب (٣٤٨/٢).

(٨) سؤالات السجزي (١٠١).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان مرجئاً[١].

وقال الدارقطني: صالح[٢].

وقال الذهبي بعد نقله لكلام الحاكم: ثمّ ساق له الحاكم عدة أحاديث غرائب وأفراد ... واحتج به النسائي في سننه[٣].

(٣٧) الحكم بن ظهير - بالمعجمة مصغر - الفزاري أبومحمد وكنية أبيه أبو ليلى ويقال: أبو خالد متروك رمي بالرفض واتهمه ابن معين من الثامنة[٤].

قال عثمان بن أبي شيبة: الحكم بن ظهير عندي صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب، وجفا الناس حتى استقصي[٥].

وقال ابن معين: ليس بشيء قد سمعت منه وليس بثقة[٦].

وقال البخاري: تركوه منكر الحديث[٧].

وقال أبوحاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه[٨].

وقال أبوزرعة: واهي الحديث[٩].

---

(١) (٨/١٩٩).
(٢) التهذيب (٢/٣٤٨).
(٣) النبلاء (٩/٣١١).
(٤) تق (٢٦٢ رقم ١٤٥٤).
(٥) ذكر من اختلف العلماء فيه (٤٩) لابن شاهين.
(٦) التاريخ (٢/١٢٤ - الدوري).
(٧) ت الصغير (٤٢٢ رقم ٧٠).
(٨) الجرح (٣/١١٩).
(٩) نفسه

وقال النسائي: متروك الحديث[١].

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث[٢].

وقال الجوزجاني: ساقط[٣] وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[٤].

(٣٨) الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزيل الكوفة ضعيف من السابعة[٥].

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث جداً ليس بقوي في الحديث[٦].

وقال ابن معين: ليس بشيء[٧].

وقال مرة: ضعيف الحديث[٨].

وقال أبوداود: منكر الحديث[٩].

وقال النسائي: ليس بالقوي[١٠].

وقال يعقوب بن شيبة : ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير[١١].

(١) الجرح (٣/١١٩).
(٢) نفسه.
(٣) الشجرة (٦٠ رقم ٣٥).
(٤) الكامل (٢/٢١٠).
(٥) تق (٢٦٣رقم١٤٥٩).
(٦) الجرح (٣/١٢٢).
(٧) التاريخ (٢/١٢٥ - الدوري).
(٨) التاريخ (١/٧٣ - ابن محرز).
(٩) سؤالات الآجري (١/٣٧٠) .
(١٠) ضـ (٧٩رقم١٢٣).
(١١) التهذيب (٢/٣٧١ ٣٧٢).

ذكر من وثقه:

قال العجلي: ثقة[١].

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث كلها التي أمليتها للحكم عن قتادة منه ما يتابعه الثقات عليه ومنه ما لا يتابعه[٢].

(٣٩) حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة[٣].

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث مضطرب[٤].

وقال مرة: ليس بذاك[٥].

وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه[٦].

وقال ابن معين: ليس بشيء[٧].

وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث له رأي غير محمود ...[٨].

وقال مرة: ذاهب الحديث[٩].

---

(١) نفسه.
(٢) الكامل (٢/٢١٢ ٢١٣).
(٣) تق (٢٦٥رقم١٤٧٦).
(٤) العلل (١/٣٩٦ – عبدالله). وانظر التحقيق (١/٢٩١) لابن الجوزي.
(٥) العلل (١/٢٤٢ – عبدالله).
(٦) ت الكبير (٣/١٦).
(٧) التاريخ (٢/١٢٧ الدوري).
(٨) الجرح (٣/٢٠٢).
(٩) العلل (٢/٤٠٦).

وقال النسائي : ضعيف[١].

وقال الدارقطني: ضعيف تركه شعبة وغيره[٢].

وقال مرة: متروك[٣].

وقال البزار: ليس بالقوي[٤].

وقال مرة : ضعيف[٥].

وقال الجوزجاني: كذاب[٦].

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبازرعة عن حكيم بن جبير؟

فقال: في رأيه شيء !

قلت : ما محله؟

قال محله الصدق إن شاء الله[٧].

تعقيب :

قول أبي زرعة "محله الصدق" لعله تراجع عنه كغيره من الأئمة لّما تحملوا

(١) ضـ (٨٠رقم١٢٩).
(٢) السنن (١٢٢/٢).
(٣) نفسه.
(٤) الكشف (٩٢/٤).
(٥) الكشف (٢٩٦/٢)..
(٦) أحوال الرجال (٤٩رقم٢٣).
(٧) الجرح (٢٠٢/٣).

عنه ثمّ تركوه أو أنه أراد الصدق في دينه لا في ضبطه ويدل عليه أنه أورده في كتابه أسامي الضعفاء[١].

وأمّا قول الجوزجاني : "كذاب" فغير معتمد منه،قال الذهبي: ضعفوه و لم يترك[٢].

(٤٠) حمّاد بن قيراط النيسابوري .

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث يكتب حديثه ولايحتج به[٣].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه فيه نظر[٤].

وقال ابن حبان : يقلب الأخبار على الثقات ويجيء عن الأثبات بالطامات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار وكان أبو زرعة يمرض القول فيه[٥].

ذكر من وثقه:

قال أبوزرعة : كان صدوقاً[٦] .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء[٧] .

---

(١) (٢/٦١٢رقم٨٥).
(٢) الديوان (٩٩رقم١٠٩٨).
(٣) الجرح (٣/١٤٥).
(٤) الكامل (٢/٢٥١).
(٥) المجروحين (١/٢٥٤) .
(٦) الجرح (٣/١٤٥) .
(٧) (٨/٢٠٦) .

(٤١) خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي متروك وكان يدلس عن الكذابين ويقال إنّ ابن معين كذبه،من الثامنة مات سنة ثمانٍ وستين[١] .

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولايحتج به مثل مسلم بن خالد الزنجي لم يكن محله محل الكذب[٢] .

وقال ابن معين: ليس هو بشيء ، وقال أيضاً: ليس بثقة [٣] .

وقال مرة: كذاب[٤] .

وقال أحمد بن حنبل: لايكتب حديثه[٥].

وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه[٦] .

وقال النسائي: متروك الحديث[٧] .

وقال مرة: ضعيف ومرة: ليس بثقة[٨] .

وقال ابن خراش وأبو أحمد الحاكم متروك الحديث[٩] .

---

(١) تق (٢٨٣رقم١٦٢٢) .
(٢) الجرح (٣/٣٧٦) .
(٣) التاريخ (٢/١٤٢ الدوري) .
(٤) الكامل (٣/٥٢) .
(٥) الجرح (٣/٣٧٦).
(٦) الطبقات (٧/٣٧١).
(٧) ضـ (٩٢رقم١٧٤) .
(٨) ت الكمال (٨/٢٠) .
(٩) ت الكمال (٨/٢١) .

وذكره ابن الجارود والعقيلي وسعيد بن السكن وأبو زرعة الدمشقي وأبو العرب وغيرهم في الضعفاء[١].

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو المتن فإنه يغلط ولايتعمّد وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن روى عنه فيكون ضعيفاً وليس هو ممن يتعمّد الكذب[٢].

ذكر من وثقه:

قال يحيى بن يحيى: خارجة عندنا مستقيم الحديث ولم ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث فإنّا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له[٣].

(٤٢) حازم بن محمد بن حازم المخزومي أبوبكر القرطبي ت(٤٩٦) هـ.

قال ابن بشكوال: كان قديم الطلب وافر الأدب وهو كان الأغلب عليه وله تصرف في اللغة وقول الشعر سمع الناس منه ولم يكن بالضابط لما رواه وكان يختلط في روايته وأسمعته وقفت على ذلك وقرأته في غير موضعٍ بخطه ورأيته قد اضطرب في أشياء من روايته وسألت شيخنا أبا الحسن بن مغيث فقال لي: كان أبوعبدا لله محمد بن فرج الفقيه وأبومروان بن سراج يتكلمان فيه ويضعفانه[٤].

وقال أبوجعفر بن صابر المالقي: ضعيف[٥].

---

(١) التهذيب (٣/٦٨).
(٢) الكامل (٣/٥٨).
(٣) الجرح (٣/٣٧٦).
(٤) الصلة (١/١٧٨)لابن بشكوال.
(٥) اللسان (٢/٣٧٢).

(٤٣) خالد بن برد العجلي البصري .

قال العقيلي: في حديثه اضطراب وفي نسخة: مضطرب الحديث[١] .

وقال أبوحاتم: مجهول[٢] .

وقال البخاري: خالد بن برد عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ: (من حفظ لسانه). لايتابع عليه[٣] .

وقال الذهبي: مجهول وعنه عبدالسلام بن هاشم بخبرٍ منكرٍ[٤] .

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٥] .

(٤٤) خالد بن زيد أو يزيد أو ابن أبي يزيد الجهني عن عقبة في الرمي مقبول من الثالثة[٦] .

قال الذهبي: فيه اضطراب[٧] .

وقال العراقي: قال في حديثه اضطراب[٨] .

ذكر من وثقه:

---

(١) ضـ (٤/٢) .
(٢) الجرح (٣٢٣/٣) .
(٣) ت الكبير (١٤١/٣) .
(٤) الميزان (٦٢٨/١) .
(٥) (٢٥٢/٦) .
(٦) تق (٢٨٦رقم١٦٤٤) .
(٧) الكاشف (٣٦٤/١) .
(٨) ذيل الميزان (٢٠٦رقم٣٢٣) .

ذكره الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر[١].

تعقيب:

قول الذهبي فيه اضطراب مراده والله أعلم الحديث الذي رواه لا خالد نفسه ويدل عليه أنه لم يذكره في الميزان وكذا عبارة العراقي لو كان المراد منها أنّه أي خالد مضطرب فغير مسلم وإن كان المراد منها الحديث أنه مضطرب فنعم. ويدل عليه ما في المغني عن حمل الأسفار: أصحاب السنن وفيه اضطراب[٢].

وقول ابن حجر"مقبول" غير مقبول لتوثيق الفسوي وهو ممّا فاته وأصوله.

(٤٥) خُصَيف بالصاد المهملة آخره فاء مصغر ابن عبدالرحمن الجزري أبوعون صدوق سيء الحفظ خلط بآخره ورمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة سبعٍ وثلاثين وقيل غير ذلك[٣].

قال أحمد بن حنبل: خصيف شديد الاضطراب في المسند[٤].

وقال مرة: مضطرب الحديث[٥].

وقال أيضاً: ضعيف الحديث[٦].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٧].

---

(١) المعرفة (٢/٤٨٧، ٥٠١).
(٢) (١/٥٧٤رقم٢٢٠٤).
(٣) تق (٢٩٧رقم١٧٢٨).
(٤) العلل (٣/٢١٤ – عبدالله).
(٥) العلل (٢/٤٨٤ – عبدالله).
(٦) الجرح (٣/٤٠٣).
(٧) ضـ (٩٣رقم١٧٧).

وقال أبوحاتم: صالح يخلط وتكلم في سوء حفظه[١].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح[٢]. وقال مرة: لابأس به[٣].

وقال أبوزرعة: ثقة[٤].

وقال النسائي: صالح[٥].

وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وسمعنا من أبي عروبة جمعه لخصيف الجزري جزءاً وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبدالرحمن البالسي يكنى أباالأصبغ فإن رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبدالعزيز لا من خصيف ويروي عنه نسخة عن أنس بن مالك وعن جماعة من التابعين...[٦].

(٤٦)خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبوأحمد الكوفي نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينه وأحمد من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين على الصحيح[٧].

---

(١) الجرح (٣/٤٠٤).
(٢) الجرح (٣/٤٠٣).
(٣) التاريخ (١٠٦رقم٣١٠ – الدارمي).
(٤) الجرح (٣/٤٠٤).
(٥) ت الكمال (٨/٢٥٩).
(٦) الكامل (٣/٢٧٢).
(٧) تق (٢٩٩رقم١٧٤١).

قال عثمان بن أبي شيبة: هوصدوق ولكنه خرف واضطرب عليه بعض حديثه[١].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس[٢]. وقال مرة: ليس به بأس صدوق[٣].

وقال ابن سعد: كان ثقةً ثمّ أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف وتغير لونه واختلط[٤].

وقال ابن عمّار: لابأس به ولم يكن صاحب حديث[٥].

وقال أبوحاتم : صدوق[٦].

وقال النسائي: لابأس به[٧].

وقال ابن عدي: أرجو أنه لابأس به كما قاله يحيى بن معين ولاأبرئه من أن يخطيء في "بعض" الأحايين في بعض رواياته[٨].

(٤٧) داود بن المُحَبّر-بمهملة وموحدة مشددة ابن قَحْذَم بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة الثقفي البكراوي أبوسليمان البصري نزيل بغداد

---

(١) الثقات (٤٨رقم١٨)لابن شاهين.

(٢) نفسه.

(٣) ت بغداد (٨/٣١٩).

(٤) الطبقات (٧/٣١٣).

(٥) ت بغداد (٨/٣١٩).

(٦) الجرح (٣/٣٦٩).

(٧) ت بغداد (٨/٣٢٠).

(٨) الكامل (٣/٦٥).ومابين القوسين من ت الكمال (٨/٢٨٨).

متروك. وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات من التاسعة مات سنة ستٍ ومائتين[١].

قال الجوزجاني: كان يروي عن كلٍ وكان مضطرب الأمر[٢].

وقال ابن المديني: ذهب حديثه[٣].

وقال ابن معين: قد سمع إلا أنه لم يكن له بخت[٤].

وقال أيضاً: ليس بكذاب...وكان داود ثقة ولكنه جفا الحديث ثمّ حدث[٥].

وقال أحمد بن حنبل: شبه لاشيء كان "لا"يدري ذاك أيشٍ الحديث[٦].

وقال أبوحاتم: غير ثقةٍ ذاهب الحديث منكر الحديث[٧].

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث[٨].

وقال الذهبي: صاحب العقل واهٍ قال ابن حبان: كان يضع الحديث ، وأجمعوا على تركه[٩].

---

(١) تق (٣٠٨رقم١٨٢٠).
(٢) أحوال الرجال (٣٣٦رقم٣٦٩).
(٣) الجرح (٤٢٤/٣).
(٤) نفسه.
(٥) التاريخ (١٥٤/٢ - الدوري).
(٦) العلل (٣٨٨/١ عبدا لله).ومابين القوسين من الجرح (٤٢٤/٣).
(٧) الجرح (٤٢٤/٣).
(٨) نفسه.
(٩) المغني (٣٢١/١).

(٤٨) داود ابن أبي هند القشيري مولاهم أبوبكر أو أبو محمد البصري ثقة متقن كان يهم بآخرة من الخامسة مات سنة أربعين وقيل قبلها[١].

قال أحمد بن حنبل : كان كثير الاضطراب والخلاف[٢].

وقال أيضاً: داود يختلف عنه[٣].

ذكر من وثقه:

قال الثوري : من حفاظ البصريين[٤].

وقال ابن معين: ثقة[٥].

وقال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة[٦].

وقال أبوحاتم: ثقة[٧].

وقال النسائي: ثقة[٨]. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت[٩].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه[١٠].

---

(١) تق (٣٠٩رقم١٨٢٦).
(٢) التهذيب (١٧٧/٣).
(٣) العلل (٣٢٨/١ – عبدالله).
(٤) الجرح (٤١١/٣).
(٥) الجرح (٤١١/٣-٤١٢).
(٦) العلل (٣٧٥/٢ – عبدالله).
(٧) الجرح (٤١٢/٣).
(٨) ت الكمال (٤٦٥/٨).
(٩) ت الكمال (٤٦٦/٨).
(١٠) (٣٧٨/٦).

(٤٩) روّاد بتشديد الواو ابن الجراح أبوعصام العسقلاني أصله من خراسان صدوق اختلط بآخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد من التاسعة[١].

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق[٢].

قال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديثٍ منكرٍ وكان قد اختلط[٣].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[٤].

وقال مرة: ليس به بأس إنّما غلط في حديث سفيان الثوري[٥].

وقال أحمد بن حنبل: لابأس به صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير[٦].

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء !

فقال أبوحاتم: يحول من هناك[٧].

---

(١) تق (٣٢٩رقم١٩٦٩).

(٢) الجرح (٣/٥٢٤).

(٣) ضـ (١٠٠رقم١٩٤).

(٤) التاريخ (١١١رقم٣٣١ - الدارمي).

(٥) التاريخ (٢/١٦٧ - الدوري).

(٦) العلل (٢/٣١ - عبدالله).

(٧) الجرح (٣/٥٢٤).

وقال ابن عدي: ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري وعامة مايرويه عن مشايخه لايتابعه الناس عليه وكان شيخاً صالحاً وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه ممن يكتب حديثه[١].

(٥٠) زمْعة بسكون الميم بن صالح الجَنَدي بفتح الجيم والنون اليماني نزيل مكة أبووهب ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون من السادسة[٢].

قال الذهلي: صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[٣].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث[٤].

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث[٥].

وقال البخاري: يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيراً[٦].

وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث...[٧].

وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الغلط عن الزهري[٨].

(٥١) سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد الكندي المصري وصوب الثاني البخاري وابن يونس صدوق له أفراد من الخامسة[٩].

---

(١) الكامل (١٧٩/٣).
(٢) تق (٣٤٠رقم٢٠٤٦).
(٣) التهذيب (٢٠٢/١).
(٤) رواية الدقاق (٤٦رقم٦٢).
(٥) العلل (٥٣١/٢ – عبدالله).
(٦) ت الكبير (٤٥١/٣).
(٧) الجرح (٦٢٤/٣).
(٨) ضـ (١٠٧رقم٢٢٠).
(٩) تق (٣٦٩رقم٢٢٥١) .

قال أحمد بن حنبل:سعد بن سنان تركت حديثه ويقال سنان بن سعد حديثه حديث مضطرب[١].

وقال أيضاً:حديثه غير محفوظ حديث مضطرب[٢].

وقال ابن معين:سمع عبدا لله بن يزيد من سنان بن سعد بعد ما اختلط[٣].

وقال ابن سعد:منكر الحديث[٤].

وقال النسائي:منكر الحديث وقال أيضاً:ليس بثقة[٥].وقال مرة:ضعيف[٦].

وعده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[٧].

وقال الجوزجاني:أحاديثه واهية ولاتشبه أحاديث الناس عن أنس[٨].

وقال الذهبي:ضعفوه و لم يترك[٩].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[١٠].

---

(١) العلل(٢/٥١٧ ـ عبدا لله).

(٢) ضـ (٢/١١٩)للعقيلي.

(٣) بيان الوهم والإيهام(٣/٦٠٧)لابن القطان وعلق عليه بقوله ففي هذا أنه اختلط.

(٤) التهذيب(٣/٤٠٩).

(٥) ضـ (١٢٣،١١٩رقم٢٨٢،٢٦٤).

(٦) التمييز (١/ق ٥/أ ــ الإعلام بسنته لمغلطاي).

(٧) (٣٢١رقم٢٦٧).

(٨) أحوال الرجال (٢٦٥رقم٢٧٧).

(٩) المغني (١/٣٦٨).

(١٠) الجرح (٤/٢٥١).

ونقل مغلطاي عن الدارقطني أنه وثقه[١].

وقال العجلي: ثقة[٢].

وقال ابن حبان: أرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات وما روي عن سعد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان فالله أعلم[٣].

تعقيب

الاضطراب من الرواة عنه لامنه قال أحمد بن حنبل: لم أكتب أحاديث سنان بن سعد ؛ لأنّهم اضطربوا بها فقال بعضهم: سعد بن سنان وسنان بن سعد[٤].

وتعقبه ابن عدي بقوله: وليس هذه الأحاديث ممّا يجب أن تترك أصلاً كما ذكره ابن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد ؛ لأنّ في الحديث وفي أسانيدها ماهو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد و لم يتركه أحدٌ أصلاً بل أدخلوه في مسانيدهم وتصانيفهم[٥].

وأمّا قول ابن حبان كأنهما اثنان أراد أن حديث سنان يخالف حديث سعد كأنهما راويان أحدهما ثقة والآخر ضعيف وهذا من الرواة عنه وإلا فهو واحد فقد قال

---

(١) الإعلام بسنته (١/ق٥/ب).

(٢) الثقات (١/٣٩٠ - ترتيب).

(٣) الثقات (٤/٣٣٦).
قال مغلطاي: صحح البخاري قول من قال سنان وكذلك ابن يونس. اهـ الإعلام (١ق٥/ب).

(٤) الكامل (٣/٣٥٥). ويدل عليه أيضاً كلام ابن حبان السابق.

(٥) الكامل (٣/٣٥٧).

ابن حبان نفسه: سنان بن سعد الكندي من جلة البصريين وهو الذي يخطيء الرواة فيه منهم من قال:سعد بن سنان وقال بعضهم:سعيد بن سنان والصحيح سنان بن سعد وا لله أعلم[١].

(٥٢)سعيد بن عبدالجبار الزُّبيدي ـ بضم الزاي ـ أبوعثمان الحمصي وهو سعيد بن أبي سعيد ضعيف كان جرير يكذبه من الثامنة[٢].

قال أبوحاتم:ليس بقوي مضطرب الحديث[٣].

وقال قتيبة بن سعيد:كان جرير بن عبدالحميد يكذبه[٤].

وقال ابن المديني: لم يكن بشيء وكان حدثنا بشيء وأنكرنا عليه بعد ذاك فجحد أن يكون حدثنا[٥].

وقال النسائي:ليس بثقة[٦].

وقال مسلم متروك الحديث[٧].

وقال الدارقطني:ضعيف[٨].

وقال ابن عدي:عامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء وغيرهم ممّا لايتابع عليه[٩].

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (١٢٢).
(٢) تق (٣٨٢رقم٢٣٥٦).
(٣) الجرح (٤/٤٤).
(٤) الجرح (٤/٤٤).
(٥) الكامل (٣/٣٨٦).
(٦) ضـ (١١٩رقم٢٦٦).
(٧) الكنى (ق٧٣).
(٨) السنن (١/٣٧).
(٩) الكامل (٣/٣٨٧).

(٥٣)سعيد بن وجيه بن طاهر بن محمد أبوعبد الرحمن الشحامي.

قال أبوالحسن بن بابويه:قدم الري سنة خمس وسبعين وخمس مائة وكان مضطرب الإسناد وليست له معرفة بالحديث حدث عن أبيه[١].

(٥٤)سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبومحمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبعٍ وأربعين أو ثمانٍ وكان مولده أول سنة إحدى وستين[٢].

قال أحمد بن حنبل:منصور أثبت أهل الكوفة ففي حديث الأعمش اضطراب كثير[٣].

وقال ابن المديني: الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق [كان كثير الوهم في أحاديث هؤلآء الضعفاء][٤].

وقال ابن نمير: الأعمش أحفظ من منصور ومنصور أقوم حديثاً وأقل اختلافاً في الرواية[٥].

وقال ابن معين:ثقة[٦].

وقال أبوحاتم:ثقة يحتج بحديثه[٧].

وقال أبوزرعة:الأعمش إمام[٨].

---

(١) اللسان (٣/٤٩).
(٢) تق (٤١٤رقم٢٦٣٠).
(٣) الميزان (٢/٢٢٤). وانظر الجرح (١/٢٣٧) لابن أبي حاتم .
(٤) شرح العلل (٢/٧١١، ٨٠٠)، والزيادة من الميزان (٢/٢٢٤).
(٥) المعرفة (٢/٧٩٦)للفسوي.
(٦) الجرح (٤/١٤٦).
(٧) الجرح (٤/١٤٧).
(٨) نفسه .

وقال ابن عمّار:ليس في المحدثين أحدٌ أثبت من الأعمش ومنصور بن المعتمر هو ثبت أيضاًوهو أفضل من الأعمش إلا أنّ الأعمش أعرف بالمسند وأكثر مسنداً منه[١].

وقال العجلي:ثقة كوفي وكان محدث أهل الكوفة في زمانه[٢].

وقال الذهبي: أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولايدري به فمتى قال حدثنا فلاكلام ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم ... فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال [٣] .

(٥٥) سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل من الخامسة [٤].

قال أبوحاتم:محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولاأعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه[٥].

وقال البخاري:عنده مناكير[٦].

وقال النسائي:ليس بالقوي في الحديث[٧]. وقال مرة:في حديثه شيء[٨].

---

(١) ت بغداد (١١/٩).
(٢) الثقات (٤٣٢/١).
(٣) الميزان (٢٢٤/٢).
(٤) تق (٤١٤رقم٢٦٣١).
(٥) الجرح (١٤٢/٤).
(٦) ت الكبير (٣٩/٤).
(٧) ضـ (١١٦رقم٢٥٢).
(٨) ت الكمال (٩٧/١٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير[١].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسى[٢].

وقال ابن معين:ثقة وحديثه صحيح عندنا[٣].

وقال ابن سعد:كان ثقةً أثنى عليه ابن جريج[٤].

وقال الدارقطني:من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري[٥].

وقال ابن عدي:فقيه راوٍ حدث عنه الثقات من الناس وهو أحد علماء أهل الشام وقد روى أحاديث ينفرد بها لايرويها غيره وهو عندي ثبتٌ صدوق[٦].

تعقيب:

قال الذهبي:كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها[٧].

وفي قول الذهبي هذا نظر ؛ لأنّ سليمان في حفظه شيء ومثله يتوقف فيما ينفرد به أويخالف وا لله أعلم.

---

(١) الأسامي والكنى (٢٨٩/١).
(٢) الجرح (١٤١/٤).
(٣) التهذيب (١٩٨/٤). وانظر ت الدارمي (٤٦رقم٢٦).
(٤) الطبقات (٤٥٧/٧).
(٥) التهذيب (١٩٨/٤).
(٦) الكامل (٢٧٠/٣).
(٧) الميزان (٢٢٦/٢).

(٥٦)سنان بن ربيعة الباهلي البصري أبوربيعة صدوق فيه لين أخرج له البخاري مقروناً من الرابعة[١].

قال أبوحاتم:شيخ مضطرب الحديث[٢].

وقال الدارقطني:مضطرب[٣].

وقال ابن معين:ليس هو بالقوي[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[٥].

وفي الثقات لابن شاهين:صالح[٦].

وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وقال ابن عدي:لسنان أحاديث قليلة وأرجو أنه لابأس به[٨].

وقال الذهبي:صويلح[٩].

---

(١) تق (٤١٧رقم٢٦٥٤).
(٢) الجرح (٢٥٢/٤).
(٣) سؤالآت ابن بكير وغيره (٣٢رقم١٤).
(٤) التاريخ (٢٤٠/٢ -الدوري).
(٥) التاريخ (٢٤٣رقم٩٥٠ - الدارمي).
(٦) (١٠٤رقم٤٩٠).
(٧) (٣٣٧/٤).
(٨) الكامل (٤٤٠/٣).
(٩) الميزان (٢٣٥/٢).

(٥٧)سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثمّ الحَدَثاني ـ بفتح المهملة والمثلثة ـ ويقال له الأنباري ـ بنون ثمّ موحدة ـ أبومحمد صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول من قدماء العاشرة مات سنة أربعين وله مائة سنة[١].

قال يعقوب بن شيبة:صدوق ومضطرب الحفظ ولاسيما بعد ما عمي[٢].

وقال ابن المديني:ليس بشيء[٣].

وقال ابن معين:هو حلال الدم[٤].

وقال النسائي:ليس بثقة[٥].

وقال ابن عدي:ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه روى عن مالك الموطأ ويقال إنه سمعه خلف حائط فضعف في مالك أيضاً ولسويد ممّا أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب[٦].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:أرجو أن يكون صدوقاً أو قال:لابأس به[٧].

وقال أبوحاتم:كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر ذاك ـ يعني التدليس[٨].

---

(١) تق (٤٢٣رقم٢٧٠٥).
(٢) ت بغداد (٢٣١/٩).
(٣) ت بغداد (٢٢٩/٩).
(٤) ت بغداد (٢٣٠/٩).
(٥) ضـ (١١٨رقم٢٦٠).
(٦) الكامل (٤٢٩/٣).
(٧) ت بغداد (٢٣٠/٩).
(٨) الجرح (٢٤٠/٤).

وقال أبوالقاسم البغوي: كان قد كف بصره في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه وقال: كان من الحفاظ[١].

وقال البردعي: رأيت أبازرعة يسيء القول في سويد ... !!

فقلت لأبي زرعة: فأيش حاله؟

قال: أمّا كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها فأمّا إذا حدث من حفظه فلا[٢].

(٥٨)سيار بن ربيعة أبوربيعة عن أنس.

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث.

وقال ابن معين: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر: وأنا أظنه سنان بن ربيعة ... وهو يكنى أباربيعة ويروي عن أنس وقد نقل المزي في التهذيب وتبعه الذهبي في التذهيب عن يحيى بن معين وأبي حاتم ما ذكر هنا[٣].

(٥٩)شريك بن عبدا لله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبوعبدا لله صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع من الثامنة مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وسبعين[٤].

قال أحمد بن حنبل: شاذ الحفظ مضطرب الحديث[٥].

---

(١) ت بغداد (٩/٢٢٩-١٣١).
(٢) ت الكمال (١٢/٢٥٢).
(٣) اللسان (٣/١٣٠).
(٤) تق (٤٣٦رقم٢٨٠٢).
(٥) الإعلام بسنته (١/ق٧١/ب)لمغلطاي.

وقال صالح جزرة:صدوق ولّما ولي القضاء اضطرب حفظه وقل ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به[١].

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطربه[٢].

وقال الجوزجاني:سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[٣].

وقال الأزدي:كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ. كثير الوهم مضطرب الحديث[٤].

وقال يحيى بن سعيد:مازال مخلطاً[٥].

وقال أبوزرعة:كان كثير الحديث صاحب وهمٍ يغلط أحياناً[٦].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري:أخطأ شريك في أربعمائة حديث[٧].

وقال البخاري:كثير الغلط والوهم[٨].

وقال الترمذي:كثير الغلط[٩].

---

(١) ت بغداد (٩/٢٨٥).
(٢) ت بغداد (٩/٢٨٤).
(٣) أحوال الرجال (١٥٠رقم١٣٧).
(٤) التهذيب (٤/٢٩٦).
(٥) الجرح (٤/٣٦٦).
(٦) الجرح (٤/٣٦٧).
(٧) الكامل (٤/٨).
(٨) العلل الكبير (١/٢٢١ - ترتيب)للترمذي.
(٩) السنن (١/٦٦).

وقال النسائي:ليس بالقوي[١].

وقال مرة:ليس بالحافظ[٢].

وقال الدارقطني:شريك ليس بالقوي فيما ينفرد به[٣].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالمتين[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المبارك:شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري[٥].

وعلق عليه ابن معين بقوله:ليس يقاس بسفيان أحد ولكن شريك أروى منه في بعض المشايخ[٦].

وقال ابن معين:صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه[٧].

وقال النسائي:ليس به بأس[٨].

وقال ابن سعد:كان شريك ثقةً مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً[٩].

وقال أبوداود:ثقة يخطيء على الأعمش زهير وإسرائيل فوقه[١٠].

---

(١) التهذيب (٢٩٦/٤).
(٢) تحفة الأشراف (١٣٠/٥).
(٣) السنن (٣٤٥/١).
(٤) التهذيب (٢٩٦/٤).
(٥) الكامل (٨/٤).
(٦) رواية الدقاق (١٠٢رقم٣٢٢).
(٧) نفسه .
(٨) ت الكمال (٤٧٢/١٢).
(٩) الطبقات (٣٧٩/٦).
(١٠) سؤالآت الآجري (١٧٣/١).

وقال ابن عدي:لشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف وإنّما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه ممّا أمليت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والإستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنّما أتي فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمّد في الحديث شيئاً ممّا يستحق فيه أن ينسب إلى شيء(١).

وقال الذهبي: العلامة الحافظ القاضي ... أحد الأعلام على لين ما في حديثه توقف بعض الأئمّة عن الاحتجاج بمفاريده(٢).

(٦٠)شهر بن حَوْشَب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة(٣).

قال أبوحاتم في معرض نقده لحديث رواه شهر:وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه وهذا من شهر دليل الاضطراب(٤).

قال ابن رجب:وممّن يضطرب في حديثه أيضاً شهر بن حوشب وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة(٥).

وقال أيضاً:مختلف فيه وهو كثير الاضطراب(٦).

وقال أبوحاتم:لايحتج بحديثه(٧).

---

(١) الكامل (٤/٢٢).
(٢) النبلاء (٨/٢٠٠).
(٣) تق (٤٤١رقم٢٨٤٦).
(٤) العلل (٢/١٤٨).
(٥) شرح العلل (١/٤٢٢).
(٦) فتح الباري (٧/٤٢٨)لابن رجب.
(٧) الجرح (٤/٣٨٣).

وقال النسائي:ليس بالقوي[١].

وقال الساجي:فيه ضعف وليس بالحافظ ...[٢].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقوي عندهم[٣].

وقال ابن عدي:ضعيف جداً[٤].

وقال أيضاً:ليس بالقوي في الحديث وهوممّن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به[٥].

وقال البيهقي:ضعيف[٦].

وقال ابن حزم:ساقط[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٨].

وقال أحمد بن حنبل:ما أحسن حديثه ووثقه...[٩].

وقال أبوزرعة:لا بأس به[١٠].

---

(١) ضـ (١٢٨رقم٢٩٤).
(٢) التهذيب (٤/٣٢٥).
(٣) التهذيب (٤/٣٢٥) .
(٤) الكامل (٥/٣٢١).
(٥) الكامل (٤/٤٠).
(٦) التهذيب (٤/٣٢٦).
(٧) نفسه .
(٨) الجرح (٤/٣٨٣).
(٩) نفسه .
(١٠) نفسه .

وقال ابن القطان: لم أسمع لمضعفيه حجة[١].

تعقيب:

وقول ابن القطان هذا فيه نظر ؛ لأنّ ضعف شهر من جهة سوء حفظه وكثرة الأوهام والاضطراب وهذه حجة كافية لتضعيفه.

(٦١)صالح ابن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبدالملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به من السابعة مات بعد الأربعين[٢].

قال الذهلي:صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد ابن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[٣].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[٤].

وقال مرة:ليس بشيء[٥].

وقال أبوحاتم:لين الحديث[٦].

وقال البخاري:ضعيف، وقال أيضاً:ليس بشيء عن الزهري[٧].

وقال مرة:لين[٨].

---

(١) بيان الوهم (٣/٣٢١).
(٢) تق (٤٤٣رقم٢٨٦٠).
(٣) التهذيب (١/٢٠٢).
(٤) سؤالآت ابن الجنيد (٣٨٥رقم٤٦٠).
(٥) التاريخ (٢/٢٦٢ – الدوري).
(٦) الجرح (٤/٣٩٥).
(٧) الكامل (٤/٦٥).
(٨) ت الكبير (٤/٢٧٣).

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث كان عنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض والآخر مناولة فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا[١].

وقال أبوزرعة للإمام أحمد بن حنبل:صالح يحتج به؟

قال:يستدل به ويعتبربه[٢].

وقال النسائي:ضعيف[٣]. وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[٤].

وقال ابن عدي:في بعض أحاديثه ماينكر عليه وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[٥].

(٦٢)صدقة بن عبدا لله السمين أبومعاوية أو أبومحمد الدمشقي ضعيف من السابعة مات سنة ستٍ وستين[٦].

قال دحيم:مضطرب الحديث ضعيف[٧].

وقال ابن معين:ضعيف ليس بشيء[٨].

وقال أحمد بن حنبل:ماكان من حديثه مرفوع منكر وماكان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل قال:وهو ضعيف جداً[٩].

---

(١) الجرح (٤/٣٩٥).
(٢) ت الكمال (١٣/١٢-١٣).
(٣) ضـ (١٣١رقم٣٠٢).
(٤) أحوال الرجال (١٩١رقم١٨٥).
(٥) الكامل (٤/٦٦).
(٦) تق (٤٥١رقم٢٩٢٩).
(٧) تاريخ أبي زرعة (٩٠٥).
(٨) سؤالآت ابن الجنيد (٣٥٩رقم٣٥٥).
(٩) العلل (١/٣٠٠ - عبدا لله).

وقال البخاري:ماكان من حديثه مرفوعاً فهو منكر وهو ضعيف جداً[١].

وقال:مسلم:منكر الحديث[٢].

وقال النسائي:ضعيف[٣].

وقال أبوحاتم:لين يكتب حديثه ولايحتج به[٤].

وقال ابن نمير:ضعيف[٥].

وقال أبوزرعة:كان شامياً قدرياً ليناً[٦].

وقال الدارقطني:ضعيف[٧].

وقال ابن عدي:أحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره ممّا لايتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٨].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:ثقة[٩].

وقال مرة:محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر[١٠].

---

(١) ضـ (٤٤٨رقم١٧٤).
(٢) الكنى (ق ٩٤) .
(٣) ضـ (١٣٢ رقم ٣٠٧) .
(٤) ت الكمال (١٣٦/١٣) .
(٥) الجرح (٤٣٠/٤).
(٦) الجرح (٤٢٩/٤) .
(٧) ضـ (٣٢٨ رقم ٢٩٨) .
(٨) الكامل (٧٦/٤) .
(٩) ت الكمال (١٣٥/١٣) .
(١٠) الجرح (٤٢٩/٤) .

وقال أبوحاتم:محله الصدق وأنكر عليه رأي القدر فقط[١].

(٦٣)الصّلت ـ بفتح أوله وآخره مثناة ـ ابن دينـار الأزدي الهُنـائي البصـري أبوشعيب المجنون مشهور بكنيته متروك ناصبي من السادسة[٢].

قـال أبوحـاتم:لـين الحديـث إلى الضعـف مـاهو،مضطـرب الحديـث يكتـب حديثه[٣].

وقال الفلاس:متروك الحديث يكثر الغلط[٤].

وقال ابن معين:ليس بشيء[٥].

وقال أبوزرعة:لين[٦] .

وقال النسائي:ليس بثقة[٧] .

وقال ابن عدي:ليـس حديثـه بالكثير وعامـة مـا يرويـه ممّـا لايتابعـه النـاس عليه[٨].

(٦٤)عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمـر بـن الخطـاب العـدوي المدنـي ضعيف من الرابعة مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين[٩].

---

(١) الجرح (٤/٤٣٠) .
(٢) تق (٤٥٥رقم٢٩٦٣).
(٣) الجرح (٤/٤٣٨).
(٤) نفسه .
(٥) التاريخ (٢/٢٧٠ – الدوري) .
(٦) الجرح (٤/٤٣٨) .
(٧) ضـ (١٣١رقم٣٠٣).
(٨) الكامل (٤/٨١) .
(٩) تق (٤٧٢رقم٣٠٨٢) .

قال أبوحاتم:منكر الحديث مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه..[١].

وقال يعقوب بن شيبة : هو مضطرب الحديث [٢] .

وقال أبوزرعة:منكر الحديث في الأصل وهو مضطرب الحديث[٣] .

وقال الساجي:مضطرب الحديث[٤].

وقال ابن القطان:ضعيف الحديث منكره مضطربه[٥].

وكان ابن عيينة لايحمد حفظ عاصم[٦].

وقال ابن معين:ضعيف لايحتج بحديثه.. [٧].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ولايحتج به[٨] .

وقال البخاري:منكر الحديث[٩].

---

(١) الجرح (٣٤٨/٦).
(٢) ت.دمشق (٢٥٩/٢٥) لابن عساكر .
(٣) الجرح (٣٤٨/٤).
ووقع في التهذيب (٤٢/٥)قول أبي زرعة منسوباً لابن نمير والذي في الجرح سؤال ابن نمير .
(٤) الإعلام بسنته (٤/ق١٢٤/ب)لمغلطاي، والتهذيب (٤٣/٥).
(٥) بيان الوهم (٥٩٤/٤).
(٦) الجرح (٣٤٧/٦) .
(٧) نفسه .
(٨) ت الكمال (٥٠٤/١٣).
(٩) ت الكبير (٤٩٣/٦) .

وقال النسائي:ضعيف[١] .

وقال ابن خراش وغير واحد:ضعيف[٢] .

وقال ابن عدي:قد احتمله الناس وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٣].

ذكرمن وثقه:

قال البخاري:صدوق روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين وروى عنه شعبة والثوري[٤].

(٦٥) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين [٥].

قال البزار : عاصم في حديثه اضطراب ولا سيما في حديث الرفع[٦] .

وقال ابن المديني : لا يحتج به إذا انفرد [٧] .

وقال ابن معين : قال جرير:كان مرجئاً[٨] .

ذكر من وثقه :

قال ابن سعد : كان ثقة يحتج به وليس بكثير الحديث[٩] .

---

(١) الميزان (٣٥٤/٢).
(٢) ت الكمال (٥٠٥/١٣).
(٣) الكامل (٢٢٨/٥) .
(٤) العلل الكبير (٩٧٢/٢)للترمذي .
(٥) تق (٤٧٣ رقم ٣٠٩٢) .
(٦) البحر الزخار (٤٧/٥) .
(٧) الضعفاء (٧٠/٢) لابن الجوزي . وانظر التهذيب (٤٩/٥) للحافظ .
(٨) التاريخ (٤٦ رقم ٦٣ ـ الدقاق) .
(٩) الطبقات (٣٤١/٦) .

وقال ابن معين : ثقة مأمون [١].

وقال الإمام أحمد : لا بأس بحديثه [٢].

وقال مرة : ثقة [٣].

وقال أبو حاتم : صالح [٤] .

وقال أبو داود : كان أفضل أهل الكوفة [٥] .

وقال ابن شاهين : ثقة مأمون . وقال أحمد بن صالح : عاصم بن كليب يعد من وجوه الكوفيين من الثقات[٦] .

وقال الفسوي : ثقة[٧] .

وقال النسائي : ثقة [٨] .

(٦٦)عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ويقال له التميمي واسم جده قيس ضعيف من السابعة .قال ابن عدي:هو خير من عباد الثقفي تأخر إلى حدود السبعين[٩].

(١) التاريخ (٤٦ رقم ٦٣ ـ الدقاق) .
(٢) الجرح (٦/٣٥٠) .
(٣) العلل (٢٠١ رقم ٣٥٦ـ الميموني) .
(٤) الجرح (٦/٣٥٠) .
(٥) سؤالات الآجري (١/٣١٠) .
(٦) الثقات (١١٢) .
(٧) المعرفة (٣/٩٥) .
(٨) ت الكمال (١٣/٥٣٨) .
(٩) تق (٤٨٢رقم ٣١٥٧) .

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ظننت أنه أحسن حالاً من عباد بن كثير البصري فإذا هو قريب منه[١] .

وقال أحمد بن حنبل:ليس بذاك[٢].

وقال البخاري:منكر الحديث[٣].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث[٤].

وقال النسائي:ليس بثقة[٥] .

وقال الحسين الرازي:متروك[٦] .

وقال الساجي:ضعيف يحدث بمناكير[٧].

وقال ابن عدي بعد ذكره أحاديث لعباد:وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعباد الرملي هذا غير محفوظة وهو خير من عباد البصري[٨].

ذكرمن وثقه:

قال علي بن المديني:ثقة لابأس به[٩].

---

(١) العلل (١٨/٢).
(٢) العلل (١٠٧رقم١٧٢ المروذي).وانظر بحر الدم (٢٢٩رقم٥٠٢)لابن عبد الهادي .
(٣) ت الكبير (٤٣/٦).
(٤) الجرح (٨٥/٦) .
(٥) ضـ (١٦٢رقم٤٠٧) .
(٦) الضعفاء (٧٦/٢)لابن الجوزي .
(٧) التهذيب (٨٩/٥) .
(٨) الكامل (٣٣٧/٤) .
(٩) سؤالآت ابن أبي شيبة (١٢٦رقم١٥٧) .

وقال ابن معين:ثقة[١].

وقال مرة:ليس به بأس[٢].

(٦٧)عبدالأعلى بن عامر الثعلبي ـ بالمثلثة والمهملة ـ الكوفي صدوق يهم من السادسة[٣].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[٤].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه[٥].

وقال ابن معين:ليس بثقة[٦].

وقال مرة:ليس بذاك القوي[٧].

وقال أحمد بن حنبل:هوكذا وكذا[٨].

وقال مرة:ضعيف الحديث[٩]. وقال مرة:منكر الحديث[١٠].

ووهن أحاديثه الثوري[١١].

---

(١) التاريخ (٢/٢٩٣ - الدوري).
(٢) الكامل (٤/٣٣٧).
(٣) تق (٥٦١رقم٣٧٥٥).
(٤) العلل (٤/١٢٤).
(٥) الجرح (٦/٢٦).
(٦) المجروحين (٢/١٥٦).
(٧) الجرح (٦/٢٦).
(٨) العلل (٢/٤٧٦ - عبدالله).
(٩) العلل (١/٣٩٤ - عبدالله).
(١٠) الكامل (٥/٣١٦).
(١١) الجرح (٦/٢٦).

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[١].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[٢] .

وقال ابن سعد:كان ضعيفاً في الحديث[٣] .

وقال الدارقطني:ليس بالقوي عندهم[٤] .

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح ليس بذاك[٥]. وقال مرة:ثقة[٦].

وقال الفسوي : شيخ نبيل وفي حديثه لين وهو ثقة كوفي [٧] .

تعقيب :

الأقرب أنه ضعيف قال ابن القطان: «ضعيف»[٨] بل قال الحافظ ابن رجب: «ضعفه الأكثرون ووثقه ابن معين»[٩] وكذا قال الحافظ ابن حجر: «قال الجمهور في عبد الأعلى ليس بقوي» [١٠] اهـ .

---

(١) الجرح (٦/٢٦).
(٢) ضـ (١٥٤رقم٣٨١) .
(٣) الطبقات (٦/٣٣٥) .
(٤) العلل (٢/١٠٦) .
(٥) سؤالآت ابن الجنيد (٣٤٣رقم٢٨٩) .
(٦) الكامل (٥/٣١٦) .
(٧) المعرفة (٣/٩٤) .
(٨) بيان الوهم (٣/٥٤٧).
(٩) فتح الباري (٩/٢٥٧).
(١٠) الفتح (١٣/١٢٤).

(٦٨)عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري - بفتح الميم وسكون الهاء - أبو رجاء المصري المكفوف ثقة من التاسعة مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله أربع وسبعون[١] .

قال أبوسعيد بن يونس: كان قد عمي فكان يحدث حفظاً فأحاديثه مضطربة[٢] .

وقال أبوزرعة: شيخ من أهل مصر يكنى أبارجاء[٣] .

ذكرمن وثقه:

قال أبوداود: ثقة حدث عنه ابن وهب[٤].

وقال أبو عمر الكندي: كان من أفضل أهل مصر[٥] .

(٦٩)عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي أبومحمد المدني الأُمامي - بالضم - صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة اثنتين وستين بعد المائة وهو ابن بضع وسبعين[٦].

قال أبوحاتم: شيخ مديني مضطرب الحديث[٧].

وقال ابن معين: شيخ مجهول[٨].

---

(١) تق (٥٨٨رقم٣٩٥٦) .
(٢) التهذيب (١٩٩/٦). وانظر الميزان (٥٧٧/٢) .
(٣) الجرح (٢٦١/٥).
(٤) ت الكمال (٢٥٠/١٧).
(٥) ت الكمال (٢٥١/١٧).
(٦) تق (٥٨٨رقم٣٩٥٨) .
(٧) الجرح (٢٦٠/٥). والعلل (٣٥٢/١) .
(٨) التاريخ (١٣٩رقم٤٦٣ - الدارمي) .

وقال ابن عدي:وليس هو بذاك المعروف كما قال ابن معين [١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان كثير الحديث وكان عالماً بالسيرة وغيرها [٢].

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة [٣].

وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وقال العراقي:روى له مسلم حديثاً واحداً[٥].

(٧٠)عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبومحمد الكوفي لابأس به وكان يدلس قاله أحمد من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة[٦].

قال ابن شاهين:قال عثمان ابن أبي شيبة:هو صدوق ولكنه هو كذا مضطرب[٧].

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد:كان شيخاً ثقة كثير الغلط[٨].

---

(١) الكامل (٤/٢٨٧) .
(٢) التهذيب (٦/٢٠٠) .
(٣) ت الكمال (١٧/٢٥٤) .
(٤) (٧/٧٥) .
(٥) البيان والتوضيح (١٣١) .
(٦) تق (٥٩٨رقم٤٠٢٥) .
(٧) التهذيب (٦/٢٣٩) . وفي الثقات لابن شاهين عن ابن أبي شيبة : هو صدوق ولكن هو كذا ضعفه . (١٠٩رقم١٨٤) .
(٨) الطبقات (٦/٣٩٢) .

وقال ابن معين:ثقة [١].

وقال أبوحاتم:صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين [٢].

وقال النسائي:ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس [٣].

وقال ابن شاهين:ثقة [٤].

وقال الساجي:صدوق يهم [٥].

وقال البزار والدارقطني:ثقة [٦].

(٧١)عبدالرزاق بن عمر الدمشقي أبوبكر الثقفي متروك الحديث عن الزهري لين في غيره من الثامنة [٧].

قال أبومسهر:سمعت سعيداً يقول:ذهبت كتبه فخلط واضطرب [٨].

وقال ابن معين:ليس هو بشيء [٩].

وقال مرة:كذاب [١٠].

---

(١) التاريخ (٢/٣٥٧ - الدوري).
(٢) الجرح (٥/٢٨٢).
(٣) ت الكمال (١٧/٣٨٩).
(٤) الثقات (١١٠رقم١٩٥).
(٥) التهذيب (٦/٢٣٩).
(٦) نفسه.
(٧) تق (٦٠٧رقم٤٠٩٠- تمييزاً).
(٨) ضـ العقيلي (٣/١٠٧).
(٩) التاريخ (٢/٣٦٢ - الدوري).
(١٠) الجرح (٦/٣٩).

وقال البخاري:منكر الحديث[١].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث منكرالحديث لايكتب حديثه[٢].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث ... وروى عن الزهري أحاديث مقلوبة[٣].

وقال النسائي:متروك الحديث[٤].

وقال مرة:ليس بثقة[٥].

وقال أبوداود:سرقت كتبه وكانت في خرج وكان يتتبع حديث الزهري[٦].

(٧٢)عبدالعزيز بن عبيدا لله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش من السابعة[٧].

قال أبوزرعة:مضطرب الحديث واهي الحديث [٨].

وقال ابن معين:ضعيف لم يحدث عنه إلا إسماعيل بن عياش[٩].

وقال أبوحاتم:هو عندي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه يروي أحاديث مناكير ويروي أحاديث حساناً[١٠].

---

(١) ت الكبير (١٣١/٦) .
(٢) الجرح (٣٩/٦) .
(٣) الجرح (٣٩/٦) .
(٤) ضـ (١٥٤رقم٣٧٨) .
(٥) ت الكمال (٤٩/١٨) .
(٦) ت الكمال (٥٠/١٨) .
(٧) تق (٦١٤رقم٤١٣٩) .
(٨) الجرح (٣٨٨/٥) .
(٩) التاريخ (٣٦٦/٢ - الدوري) .
(١٠) الجرح (٣٨٧/٥-٣٨٨) .

وقال النسائي:ليس بثقة ولايكتب حديثه[١].

وقال أبوداود:ليس بشيء[٢].

وقال الجوزجاني:غير محمود الحديث[٣].

وقال الدارقطني:متروك[٤].

(٧٣)عبدالغني بن علي بن أيوب بن أحمد بن رشيق أبومحمد البخاري مات في ذي الحجة سنة خمسٍ أو ستٍ وخمسين وخمس مائة وقد جاوز السبعين.

قال ابن عبدالملك: كان مقدماً في عقد الشروط لكنه اضطرب في روايته لغفلةٍ كانت فيه[٥].

(٧٤)عبدا لله البهي ـ بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد التحتانية ـ مولى مصعب بن الزبير يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطيء من الثالثة[٦].

قال أبوحاتم:لايحتج بحديثه وهو مضطرب الحديث[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:قالوا: كان ثقة قليل الحديث[٨].

---

(١) ت الكمال (١٧٢/١٨).
(٢) نفسه.
(٣) أحوال الرجال (٢٩٣رقم٣١١).
(٤) التهذيب (٣١١/٦).
(٥) اللسان (٤٥/٤).
(٦) تق (٥٦٠رقم٣٧٣٤).
(٧) العلل (٢٠٦/١).
(٨) الطبقات (٢٩٩/٦).

وقال ابن معين:ثقة(١).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان يجالس عائشة كثيراً وكذلك عروة وروى عن عائشة وعن عروة عن عائشة جميعاً(٢).

(٧٥)عبدا لله بن دينار العدوي مولاهم أبوعبدالرحمن المدني مولى ابن عمر ثقة من الرابعة مات سنة سبعٍ وعشرين(٣).

قال العقيلي:أمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب(٤).

وقال أيضاً:وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدا لله بن دينار أحاديث مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم(٥).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة(٦).

وقال أحمد بن حنبل:ثقة مستقيم الحديث(٧).

وقال أبوحاتم وأبوزرعة:ثقة(٨).

---

(١) التاريخ (١٠٣/١ - ابن محرز) .
(٢) الثقات (٤٧/٥-٤٨) .
(٣) تق (٥٠٤رقم٣٣٢٠) .
(٤) ضـ (٢٤٧/٢) .
(٥) ضـ (٢٤٩/٢) .
(٦) التاريخ (١٠٧رقم٣٣٩ - الدقاق) .
(٧) الجرح (٤٦/٥-٤٧) .
(٨) نفسه .

تعقيب:

قال الذهبي:انفرد بحديث الولاء فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء وقال:في رواية المشايخ عنه اضطراب.ثمّ ساق له حديثين مضطربي الإسناد وإنّما الاضطراب من غيره فلا يلتفت إلى فعل العقيلي فإنّ عبدالله حجة بالإجماع[١].

(٧٦)عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبوعبدالرحمن العُمري المدني ضعيف عابد من السابعة مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها[٢].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة صدوق في حديثه اضطراب[٣].

وقال مرة:رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ويزيد في الأسانيد كثيراً[٤].

وقال ابن المديني :ضعيف[٥].

وقال أحمد بن حنبل:كان يزيد في الأسانيد ويخالف وكان رجلاً صالحاً[٦].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولايحتج به [٧] .

---

(١) الميزان (٤١٧/٢) وقال في أول ترجمته ((صح)) وهي تعني أن العمل على توثيقه ، كما قاله الذهبي في ترجمة أبان العطار من الميزان (١/٩- اللسان) وهي ساقطة من طبعة الميزان .

(٢) تق (٥٢٨رقم٣٥١٣) .

(٣) ت بغداد (٢٠/١٠) .

(٤) التهذيب (٢٨٧/٥) .

(٥) ت بغداد (٢٠/١٠) .

(٦) نفسه .

(٧) الجرح (١١٠/٥) .

وقال النسائي:ليس بالقوي[١].

وقال مرة:ضعيف الحديث[٢].

ذكرمن وثقه:

وقال ابن معين:صويلح. وقال مرة:صالح لابأس به ولكن ليس مثل عبيدا لله[٣].

وقال أيضاً:ليس به بأس يكتب حديثه[٤].

وقال ابن عدي:لعبدا لله بن عمر حديث صالح وأروى من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين وهو لابأس به في رواياته وإنّما قالوا به لايلحق أخاه عبيدا لله وإلا فهو في نفسه صدوق لابأس به[٥].

وقال الذهبي:صدوق في حفظه شيء[٦].

(٧٧)عبدا لله بن عيسى بن خالد الخزاز ـ بمعجمات ـ أبوخلف وقد ينسب إلى جده ضعيف من التاسعة[٧].

وقال ابن عدي:هو مضطرب الحديث وأحاديثه إفرادات كلها ويختلف عليه لاختلافه في رواياته[٨].

---

(١) ضـ (١٤٠رقم٣٢٥) .
(٢) ت. الكمال (٣٣١/١٥) .
(٣) الجرح (١١٠/٥-١١٢) .
(٤) ت. بغداد (٢٠/١٠) .
(٥) الكامل (١٤٣/٤) .
(٦) الميزان (٤٦٥/٢) .
(٧) تق (٥٣٤رقم٣٥٤٨) .
(٨) الكامل (٢٥٣/٤) .

وقال أيضاً:يروي عن يونس بن عبيد وداود ابن أبي هند ممّا لايوافقه عليه الثقات[١].

وقال أبوزرعة:منكر الحديث[٢].

قال النسائي:ليس بثقة[٣].

وقال الساجي:عنده مناكير[٤].

(٧٨)عبدا لله بن محمد بن ربيعة بن قدامة بن مظعون أبومحمد القدامي المصيصي أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب[٥].

قال ابن عدي:عامة حديثه غير محفوظ وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها و لم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره[٦].

[وضعفه الدارقطني في غرائب مالك.

وقال الحاكم والنقاش:روى عن مالك أحاديث موضوعة.

وقال الخليلي:أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري فرواها عن مالك.

وقال السمعاني:كان يقلب الأخبار لايحتج به.

---

(١) الكامل (٤/٢٥١) .
(٢) الجرح (٥/١٢٧) .
(٣) ت الكمال (١٥/٤١٦) .
(٤) التهذيب (٥/٣٠٩) .
(٥) الميزان (٢/٤٨٨) .
(٦) الكامل (٤/٢٥٨) .

وقال أبونعيم الأصبهاني:روى المناكير][1] .

(٧٩)عبدالملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسي ـ بفتح الراء والفاء ثمّ مهملة ـ نسبة إلى فرسٍ له سابق كان يقال له القبطي ـ بكسر القاف وسكون الموحدة وربما قيل ذلك أيضاً لعبدالملك،ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس مات سنة ستٍ وثلاثين بعد المائة وله مائة وثلاث سنين[2].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث قلّ من روى عنه إلا اختلف عليه قيل فهو أحب إليك أو عاصم ؟ قال:عاصم[3].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه ما أرى له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منها[4].

وقال أيضاً:سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبدالملك بن عمير وذلك أنّ عبدالملك يختلف عليه الحفاظ[5].

وسئل أحمد بن حنبل عن عبدالملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود؟

فقال:عاصم أقل اختلافاً عندي من عبدالملك بن عمير عبدالملك أكثر اختلافاً وقدم عاصماً على عبدالملك[6].

---

(١) اللسان (٣/٣٣٥-٣٣٦) .
(٢) تق (٦٢٥رقم٤٢٢٨) .
(٣) العلل (٩٠رقم١٣١- المروذي) .
(٤) الجرح (٥/٣٦١) .
(٥) الجرح (٥/٣٦٠) .
(٦) العلل (١١٨رقم١٩٧- المروذي) .

وقال ابن معين:مخلط[١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين[٢].

وقال أبوحاتم:ليس بحافظ وهو صالح تغير حفظه قبل موته[٣].

وقال ابن نمير:كان ثقةً ثبتاً في الحديث[٤].

وقال النسائي:ليس به بأس[٥].

تعقيب:

تعقب الذهبي ابنَ معين في قوله "مخلط"بقوله:ماختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبر[٦].

(٨٠) عبدالملك بن مسلمة بن يزيد الأموي أبومروان المصري ضعيف

قال أبوحاتم:كتبت عنه وهو مضطرب الحديث ليس بقوي[٧].

وقال أبوزرعة:ليس بالقوي وهومنكرالحديث هو مصري[٨].

---

(١) الجرح (٣٦١/٥).
(٢) التهذيب (٣٦٥/٦).
(٣) الجرح (٣٦١/٥).
(٤) التهذيب (٣٦٥/٦).
(٥) ت الكمال (٣٧٥/١٨).
(٦) التذكرة (١٣٦/١) وانظر الميزان (٦٦٠/٢) وهدي الساري (٤٢٢).
(٧) الجرح (٣٧١/٥) وانظر العلل (٣٤٣/٢).
(٨) الجرح (٣٧١/٥).

وقال ابن حبان:شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لاتخفى على من عُنِيَ بعلم السنن[١].

وقال ابن يونس:منكر الحديث[٢].

(٨١) عبدالوهاب بن عطاء الخفاف أبونصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال دلسه عن ثور مات سنة أربع ويقال سنة ست ومائتين[٣].

قال أحمد بن حنبل:ضعيف الحديث مضطرب[٤].

وقال ابن معين:يكتب حديثه[٥].

وقال البخاري:ليس بالقوي عندهم سمع من ابن أبي عروبة وهو محتمل[٦].

وقال النسائي:ليس بالقوي[٧].

وقال البزار:ليس بالقوي في الحديث وقد روى عنه أهل العلم[٨].

---

(١) المجروحين (٢/١٣٤) .

(٢) الميزان (٢/٦٦٤) .

تنبيه : استدرك الحافظ العراقي هذا الرجل على الذهبي في ذيل الميزان (٣٤٦) وهو في الميزان .

(٣) تق (٦٣٣رقم٤٢٩٠) .

(٤) العلل (٢٠١رقم٣٥٩- المروذي) .

(٥) ت بغداد (١١/٢٤) .

(٦) ضـ (٤٦٠رقم ٢٣٣) .

(٧) ضـ (١٥٢رقم٣٧٤) .

(٨) الكشف (٣/٣٨٨) .

وقال عثمان ابن أبي شيبة:ليس بكذاب ولكن ليس هو ممن يتكل عليه[١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٢].

وقال ابن سعد:كان كثير الحديث معروفاً صدوقاً إن شاء الله[٣].

وقال ابن نمير:ليس به بأس[٤].

وقال البخاري:يكتب حديثه. قيل له:يحتج به؟قال:أرجو إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير[٥].

وقال النسائي:ليس به بأس[٦].

وقال الفسوي:ثقة[٧].

وقال الدارقطني:ثقة[٨].

وقال ابن عدي:لابأس به[٩].

وقال الذهبي: ((حديثه في درجة الحسن))[١٠].

---

(١) الثقات (١٦٧رقم٩٨٤) لابن شاهين . وانظر التهذيب (٤٠٠/٦) .
(٢) التاريخ (٣٧٩/٢-الدوري) .
(٣) الطبقات (٣٣٣/٧) .
(٤) الجرح (٧٢/٦) .
(٥) التهذيب (٤٠٠/٦) .
(٦) نفسه .
(٧) نفسه .
(٨) ت بغداد (٢٤/١١) .
(٩) الكامل (٢٩٦/٥) . وقال الذهبي : حديثه في درجة الحسن . النبلاء (٤٥٤/٩) .
(١٠) النبلاء (٤٥٤/٩).

وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين التي لابد فيها من التصريح[١].

(٨٢)عثمان بن أبي رواد البصري مؤذن بني عقيل

قال العقيلي : في حديثه وهم واضطراب[٢].

وذكره الذهبي في الميزان[٣]. والحافظ في اللسان[٤].

(٨٣)عثمان بن عثمان الغطفاني أبوعمرو القاضي البصري صدوق ربما وهم من الثامنة[٥].

قال البخاري:مضطرب الحديث [٦].

وقال النسائي ليس بالقوي[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٨].

وقال أبوحاتم معلقاً على قول ابن معين:هو شيخ يكتب حديثه[٩].

وقال أحمد بن حنبل:رجل صالح ثقة من الثقات[١٠]. وقال مرة:

---

(١) التعريف (٢٢،٦٥) .

(٢) ضـ (٣/٢٠٢) .

(٣) الميزان (٣/٣٣) .

(٤) اللسان (٤/١٤١) .

(٥) تق (٦٦٦رقم٤٥٣٢) .

(٦) ت الكبير (٦/٢٤٤) .

(٧) ت الكمال (١٩/٤٣٩) .

(٨) التاريخ (٢/٣٩٤- الدوري) .

(٩) الجرح (٦/١٦٠) .

(١٠) العلل (٢/١٩٥ - عبدالله) .

شيخ صالح[١].

وقال أبوزرعة:لابأس به[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:كان ممن يخطيء[٣].

وقال ابن عدي: لم أر في حديثه منكراً فأذكره[٤].

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال:(روى له مسلم حديثاً واحداً) [٥]

(٨٤)عدي بن أبي عمارة الجرمي الأزدي البصري الـذارع القسـام الـوراق صدوق .

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[٦].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[٧].

وقال أحمد بن حنبل:شيخ[٨].

وقال أبوحاتم:شيخ، وقال أيضاً:لابأس به[٩].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (٣٥٣/١) .
(٢) الجرح (١٦٠/٦) .
(٣) الثقات (٢٠٣/٧) .
(٤) الكامل (١٧٣/٥) .
(٥) (١٥٩) .
(٦) ضـ (٣٧٠/٣) .
(٧) التاريخ (٣٩٨/٢ - الدوري) .
(٨) العلل (١٣٣/٤ - عبدالله) .
(٩) الجرح (٤/٧) .

وقال ابن شاهين:ليس به بأس[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

تعقيب:

قول العقيلي: "في حديثه اضطراب" لا يسلم له ؛ لأن الاضطراب الذي في الحديث ليس منه بل من الراوي عنه.

و لم يورد الذهبي في الميزان إلا قول العقيلي وكذا الحافظ في اللسان[٣]وزاد عليه ابن حبان وفاتهما أقوال الأئمة السابقة.

(٨٥)عِراك ـ بكسر أوله وتخفيف الراء في آخره كاف ـ ابن خالد بن يزيد ابن صالح بن صبيح المري ـ بالضم والراء ـ أبوالضحاك الدمشقي لين من السابعة[٤].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بالقوي[٥].

ذكرمن وثقه:

قال دحيم:ما كان به بأس ـ إن شاء الله ـ[٦].

وقال أبوحاتم:منكر الحديث وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه وهو صدوق[٧].

وقال الدارقطني:لابأس به[٨].

---

(١) الثقات (١٧٧رقم١٠٧٢) .
(٢) (٢٩٢/٧) .
(٣) الميزان (٦٢/٣) واللسان (١٦٠/٤) .
(٤) تق (٦٧٣رقم٤٥٨٠) .
(٥) الجرح (٣٨/٧) .
(٦) ت الكمال (٥٤٥/١٩) .
(٧) العلل (٢٢١/١) .
(٨) ت الكمال (٥٤٥/١٩) .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:ربما أغرب وخالف[١].

تعقيب:

وصف الحافظ له بـ"لين" فيه نظر بل الأقرب أنه:صدوق في حفظه لين، قال الذهبي عنه:معروف حسن الحديث[٢] وقال:صدوق. قال أبوحاتم:ليس بالقوي[٣].

(٨٦)عطاء بن مسلم الخفاف أبومخلد الكوفي نزيل حلب صدوق يخطيء كثيراً من الثامنة مات سنة تسعين[٤].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[٥].

وقال أبوحاتم:كان شيخاً صالحاً يشبه يوسف بن أسباط وكان دفن كتبه وليس بقوي فلايثبت حديثه[٦].

وقال أبوزرعة:دفن كتبه ثمّ روى من حفظه فيَهم فيه وكان رجلاً صالحاً[٧].

وقال أبوداود:ضعيف[٨].

وقال ابن عدي:في حديثه بعض ما ينكر عليه[٩].

---

(١) الثقات (٥٢٥/٨).
(٢) الميزان (٦٣/٣).
(٣) المغني (٦١١/١).
(٤) تق (٦٧٨رقم ٤٦٣٢).
(٥) العلل (١٥٣رقم ٢٦٩ - المروذي).
(٦) الجرح (٣٣٦/٦).
(٧) نفسه.
(٨) ت الكمال (١٠٦/٢٠).
(٩) الكامل (٣٦٧/٥).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس وأحاديثه منكرات[١].

وقال أيضاً:ثقة[٢].

وقال الفضل بن موسى ووكيع:ثقة[٣].

(٨٧)عطية بن سعد بن جُنادة ـ بضم الجيم بعدها نون خفيفة ـ العوفي الجَدَلي ـ بفتح الجيم والمهملة ـ الكوفي أبوالحسن صدوق يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلساً من الثالثة مات سنة إحدى عشرة[٤].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[٥].

وقال ابن معين:ضعيف إلا أنه يكتب حديثه[٦].

وقال أحمد بن حنبل:ضعيف الحديث وقال:كان هُشيم يُضعف حديث عطية[٧].

وقال أحمد بن حنبل:كان سفيان ـ يعني الثوري ـ يضعف حديث عطية[٨].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث يكتب حديثه.. [٩].

---

(١) ضـ (٤٠٥/٣) للعقيلي .
(٢) التاريخ (رقم ٥٣٨ – الدارمي) .
(٣) الكامل (٣٦٧/٥) .
(٤) تق (٦٨٠ رقم ٤٦٤٩) .
(٥) العلل (٢٩١/١١) .
(٦) الكامل (٣٦٩/٥) .
(٧) العلل (٥٤٩/١ – عبد الله) .
(٨) العلل (١١٨/٣ – عبد الله) .
(٩) الجرح (٣٨٣/٦) .

وقال أبوزرعة:كوفي لين[١].

وقال أبوداود:ليس بالذي يعتمد عليه[٢].

وقال النسائي:ضعيف[٣].

وقال ابن عدي:مع ضعفه يكتب حديثه وكان يعد من شيعة الكوفة[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[٥].

وقال أيضاً:ليس به بأس.قيل:يحتج به؟قال:ليس به بأس[٦].

وقال ابن سعد:كان ثقةً إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لايحتج به[٧].

وعده في المرتبة الرابعة التي لابد فيها من التصريح[٨].

تعقيب:

قال الذهبي:مجمع على ضعفه[٩].

---

(١) نفسه .
(٢) سؤالات الآجري (١/٢٦٤) .
(٣) ضـ (١٨٥ رقم ٤٨١) .
(٤) الكامل (٥/٣٧٠) .
(٥) التاريخ (٢/٤٠٧ - الدوري) .
(٦) التاريخ (٨٤ رقم ٢٥٦ - الدقاق) .
(٧) الطبقات (٦/٣٠٤) .
(٨) (٢٢، ٧٨) .
(٩) المغني (١/٦١٧) والديوان (٢٧٦ رقم ٢٨٤٣) .

وفيما قاله رحمه الله نظر ؛لأن ابن معين له روايتان بالتجريح والتعديل وابن سعد وثقه والأقرب أن الأكثر على تضعيفه.

وقول الحافظ:"صدوق يخطيء كثيراً" لايعني تحسين حديثه ؛لأن الحافظ قال عنه في التعريف:تابعي معروف ضعيف الحديث(١). وكذا قال في فتح الباري على حديث فيه عطية:أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف(٢). وقال الذهبي:ضعيف الحديث(٣).

(٨٨)عطية بن عطية عن عطاء .

قال العقيلي:مجهول بالنقل وفي حديثه اضطراب لايتابع عليه(٤).

وقال الذهبي:لايعرف وأتى بخبر موضوع طويل(٥).

(٨٩)عكرمة بن إبراهيم أبوعبدا لله البصري الأزدي مجمع على ضعفه(٦).

قال العقيلي:يخالف في حديثه وفي حفظه اضطراب(٧).

قال ابن معين:ليس بشيء(٨).

---

(١) (٧٨ رقم ٦) .
(٢) (١٢/٥) .
(٣) النبلاء (٣٢٥/٥) .
(٤) ضـ (٣٥٧/٣) .
(٥) الميزان (٨٠/٣) .
تنبيه : وقع في مطبوع العقيلي ((عطية بن أبي عطية)) بزيادة ((أبـي)) وهو خطأ والتصويب من الميزان (٨٠/٣) واللسان (١٧٥/٤) وتصحيح التصحيف الواقع في ضعفاء العقيلي (ق٧٠) للأخ محمد البعداني .
(٦) المغني (١/٢) .
(٧) ضـ (٣٧٧/٣) .
(٨) التاريخ (٤١١/٢ - الدوري) .

وقال الفلاس:ضعيف منكر الحديث[١].

وقال النسائي:ضعيف[٢]. وقال أبوداود:ليس بشيء[٣].

وقال أبو أحمد الحاكم:ليس بالقوي.

وذكره ابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[٤].

(٩٠)عكرمة أبوعبدالله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك[٥].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث مختلف عنه وما أدري[٦].

وقال أيضاً:عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن عكرمة مضطرب وكذا كل من يروي عن عكرمة سماك وغيره . قيل له:فترى هذا من عكرمة أو منهم؟

قال:ما أحسبه إلا من قبل عكرمة[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٨].

---

(١) ت بغداد (٢٦٣/١٢) .
(٢) ضـ (١٨٦ رقم ٤٨٢) .
(٣) سؤالات الآجري (٣٧٠/١) .
(٤) اللسان (١٨٢/٤) .
(٥) تق (٦٨٧ رقم ٤٧٠٧) .
(٦) ت الكمال (٢٠/ ٢٨٤) .
(٧) شرح العلل (٥٦٢/٢) لابن رجب .
(٨) التاريخ (١١٧ رقم ٣٥٧ – الدارمي) .

وقال المروذي قلت لأحمدبن حنبل:يحتج بحديث عكرمة؟

فقال:نعم يحتج به[١].

وقال البخاري:ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة[٢].

وقال النسائي:ثقة[٣].

وقال ابن عدي : لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً ؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتي من قبل الضعيف لا من قبله و لم يمتنع الأئمة من الرواية عنه وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم وهو أشهر من أن أحتاج أن أجرح حديثاً من حديثه وهو لابأس به[٤].

وقال أبو أحمد الحاكم:احتج بحديثه الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح[٥].

وقال الذهبي:أحد أوعية العلم تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج[٦].

وقال العراقي:أحد الأعلام روى له الشيخان البخاري احتجاجاً ومسلم

---

(١) ت الكمال (٢٠/٢٨٨) .
(٢) ت الكبير (٧/٤٩) .
(٣) ت الكمال (٢٠/٢٨٩) .
(٤) الكامل(٥/٢٧١-٢٧٢).وكلامه هنا رحمه الله متين جداً يدل على سعة اطلاعه وقوة بصيرته .
(٥) ت الكمال (٢٠/٢٩٠) .
(٦) الميزان (٣/٩٣) .

مقروناً بآخر[١].

(٩١)علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني أبوعبدالملك الدمشقي صاحب القاسم بن عبدالرحمن ضعيف من السادسة مات سنة بضع عشرة ومائة[٢].

قال البخاري:أمّا من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب[٣].

وقال ابن المديني:ضعيف[٤]. قال يحيى بن معين:ضعيف[٥].

وقال البخاري:منكرالحديث[٦].

وقال النسائي:متروك الحديث[٧].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث حديثه منكر فإن كان ماروى علي بن يزيد عن القاسم على الصحة فيحتاج أن ننظر في أمر علي بن يزيد[٨].

وقال أبوزرعة:ليس بقوي[٩].

---

(١) البيان والتوضيح (١٧١) . وقد أطال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٤٢٥ – ٤٢٦) في الذب عن عكرمة أجاد فيها وأفاد .
(٢) تق (٧٠٧ رقم ٤٨٥١) .
(٣) ت الصغير (٢٥٣/١) .
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة (١٥٥ رقم ٢١٨) .
(٥) ت الكمال (١٧٩/٢١) .
(٦) ت الكبير (٣٠١/٦) .
(٧) ضـ (١٧٠ رقم ٤٣٢) .
(٨) الجرح (٢٠٩/٦) .
(٩) نفسه .

وقال الأزدي والدارقطني والبرقاني:متروك[١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن عدي:هو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف[٢].

تعقيب:

ومراد ابن عدي وا لله أعلم صالح في نفسه لا في ضبطه، قال الذهبي: علي في نفسه صالح[٣].

(٩٢)العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي صدوق من السادسة[٤].

قال العقيلي:يضطرب في حديثه[٥].

وذكره أبوزرعة في الضعفاء[٦].

وقال ابن عدي:وللعلاء بن خالد من الحديث شيء يسير وقد رماه يحيى القطان وابن معين وغيرهما بالكذب[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[٨].

---

(١) ت الكمال (٢١/١٨٢) .
(٢) الكامل (٥/١٧٩) .
(٣) الميزان (٣/١٦٢) .
(٤) تق (٧٦٠ رقم ٥٢٦٨).
(٥) ضـ (٣/٣٤٤) .
(٦) الضعفاء (٢/٦٤٦) .
(٧) الكامل (٥/٢٢٠) .
(٨) الجرح (٣/٣٥٥) .

وقال أبوحاتم:صدوق لا بأس به[١].

وقال أبوداود:أرجو أن يكون ثقة[٢].

وقال الفسوي:ثقة[٣].

وقال العجلي:ثقة[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال الذهبي:صدوق موثق[٦].

تعقيب:

خلط ابن عدي رحمه الله بين العلاء بن خالد الواسطي البصري الذي رمي بالكذب وبين العلاء الأسدي الكاهلي والصواب التفريق بينهما[٧].

(٩٣)العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي - بضم المهملة وفتح الراء - بعدها قاف أبوشِبْل - بكسر المعجمة وسكون الموحدة - المدني صدوق ربما وهم من الخامسة مات سنة بضعٍ وثلاثين[٨].

---

(١) الجرح (٣/٣٥٥).
(٢) سؤالات الآجري (١/٣٠٤) .
(٣) المعرفة (٣/١١٤) .
(٤) الثقات (٢/١٤٩) .
(٥) الثقات (٧/٢٦٤) .
(٦) الميزان (٣/٩٩) .
(٧) انظر الميزان (٣/٩٩) والتهذيب (٨/١٦٠) .
(٨) تق (٧٦١رقم ٥٢٨٢) .

قال ابن معين:مضطرب الحديث ليس بحجة[١].

وقال الدوري:سئل يحيى عن العلاء وسهيل؟فلم يقو أمرهما[٢].

وقال أبوحاتم:روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة كثير الحديث[٤].

وقال ابن معين:ليس به بأس[٥].

وقال مرة:صالح الحديث[٦].

وقال أبوحاتم:صالح[٧].

وقال النسائي:ليس به بأس[٨].

وقال ابن حبان:كان متقناً ربما وهم[٩].

(٩٤)العلاء بن هارون الواسطي ثقة .أخو يزيد بن هارون سكن الرملة.

---

(١) ضـ (٤٣١/٣) للعقيلي .

(٢) التاريخ (٤١٥/٢) .

(٣) الجرح (٣٥٨/٦) وانظر تهذيب الآثار (١٧١-علي) لابن جرير .

(٤) التهذيب (١٦٦/٨) .

(٥) التاريخ (١٧٣ رقم ٦٢٣ - الدارمي) .

(٦) التاريخ (١٠٧ رقم ٣٣٨- الدقاق) .

(٧) الجرح (٣٥٧/٦) .

(٨) التهذيب (١٦٦/٨) .

(٩) مشاهير علماء الأمصار (٨٠) .

ذكره الأزدي في الضعفاء وقال:إنه مضطرب الحديث[١].

ذكرمن وثقه:

قال أبوزرعة:ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

تعقيب:

ذكره الذهبي في الميزان وقال:لينه الأزدي[٤].فلعله رحمه الله لم يقف على قول أبي زرعة:ثقة وإلا لذكره.

وتعقب الحافظ في التهذيب صنيع الأزدي لإدخاله في الضعفاء بقوله:وفعل الأزدي غير معتمد مع توثيق أبي زرعة[٥].

(٩٥)عمارة بن زاذان الصيدلاني أبوسلمة البصري كثير الخطأ من السابعة[٦].

قال البخاري:ربما يضطرب في حديثه[٧].

وقال أحمد بن حنبل:يروي عن أنس أحاديث مناكير[٨].

---

(١) التهذيب (١٧٢/٨) .
(٢) الجرح (٣٦٢/٦) .
(٣) اللسان (١٨٦/٤) .
(٤) (١٠٥/٣) .
(٥) (١٧٢/٨) .
(٦) تق (٧١٢ رقم ٤٨٨١) .
(٧) ت الكبير (٥٠٥/٦) .
(٨) الجرح (٣٦٦/٦) .

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين[١].

وقال أبوداود:ليس بذاك[٢].

وقال ابن عمّارالموصلي:ضعيف[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٤].

وقال مرة:صالح[٥].

وقال أحمد بن حنبل:شيخ ثقة ما به بأس[٦].

وقال أبوزرعة:لابأس به[٧].

وقال الفسوي:ثقة[٨].

وقال ابن عدي:هو عندي لابأس به،ممن يكتب حديثه[٩].

(٩٦)عمر بن سعيد بن سريج المديني مولى عبدالرحمن بن عوف يقال له ابن سرجة ، لين[١٠].

---

(١) الجرح (٦/٣٦٦).
(٢) سؤالات الآجري (١/٣٦٨) .
(٣) التهذيب (٧/٣٦٥) .
(٤) التاريخ (٢/٤٢٥ - الدوري) .
(٥) الجرح (٦/٣٦٦) .
(٦) العلل (١/٣٠٢ - عبد الله) .
(٧) الجرح (٦/٣٦٦) .
(٨) المعرفة (٢/١١٩) .
(٩) الكامل (٥/٨١) .
(١٠) الميزان (٣/٢٠٠) .

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بقوي يروي عن الزهري وينكر[١].

وقال العقيلي:في حديثه خطأ واضطراب[٢].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث يروي عن الزهري أشياء مقلوبة[٣].

وقال الدارقطني:ضعيف[٤].

وقال ابن عدي:عن الزهري أحاديثه عنه ليست بمستقيمة ...في بعض رواياته يخالف الثقات[٥].

(٩٧)عمر بن عبيد أبوحفص البصري السابري ضعيف .

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[٦].

وقال أبوحاتم:هو شيخ ضعيف الحديث[٧].

وقال ابن عدي:حديثه عن كل من روى عنه ليس بمحفوظ[٨].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٩].

---

(١) الجرح (١١١/٦) .
(٢) ضـ (١٦٣/٣) .
(٣) سؤالات البردعي (٣٥٤/٢ - ٣٥٥) .
(٤) العلل (١٧١/١) .
(٥) الكامل (٦٢/٥ - ٦٣) .
(٦) ضـ (١٨٠/٣) .
(٧) الجرح (١٢٣/٦) .
(٨) الكامل (٦٣/٥) .
(٩) (٤٤١/٨) .

(٩٨)عمر بن عطاء أبي الخوار ـ بضم المعجمة وتخفيف الواو ـ المكي مـولى بني عامر ثقة من الرابعة[١].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث[٢].

وقال أبوداود:بلغني عن يحيى أنه ضعفه[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٤].

وقال أبوزرعة:ثقة[٥].

وقال أيضاً:لابأس به[٦].

وقال الفسوي:ثقة[٧].

وقال العجلي:ثقة[٨].

وذكره ابن حبان في الثقات[٩].

---

(١) تق (٧٢٥ رقم ٤٩٨٢) .
تنبيه : تصحف على بعضهم ((ابـن أبـي الخـوار)) إلى ((ابـن أبـي حجـار)) ففـرق بينهما والصواب أنهما واحد . انظر : التهذيب (٤٢٦/٧) واللسان (٣١٦/٤) .
(٢) الجرح (١٢٥/٦) .
(٣) ت الكمال (٤٦٢/٢١) .
(٤) التاريخ (٤٣٣/٢ – الدوري) .
(٥) الجرح (١٢٦/٦) .
(٦) سؤالات البردعي (٤١٧/٢) .
(٧) المعرفة (٤٢/٣) .
(٨) التهذيب (٤٢٥/٧) .
(٩) (١٨٠/٧) .

تعقيب:

تعقب المزي أباداود فيما نسبه ليحيى فقال:كذا قال والمحفوظ عن يحيى أنه وثقه وضعف الذي بعده ـ أي عمر بن عطاء بن وراز[(١)].

(٩٩)عمرو بن وهب بن عثمان القرشي .

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث[(٢)].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[(٣)].

(١٠٠)عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى اللخمي المقريء ت٦٢٩هـ.

قال ابن الأبار في ترجمة عبد الله بن محمد الأصبحي:روى عنه أبوالقاسم عيسى بن عبد العزيز وحمله الرواية عن قومٍ لم يرهم ولاأدركهم وبعضهم لايعرف وذلك من أوهام عيسى واضطرابه. وقال أيضاً:حق لما جاء به أن يطرح[(٤)].

وقال الذهبي:سماعاته للحديث من السِلفي وغيره صحيحة فأمّا في القراءات فليس بثقة ولامأمون وضع أسانيد وادعى أشياء لاوجود لها وهاه غير واحد وقد حدثونا عنه[(٥)].

---

(١) ت الكمال (٤٦٢/٢١) . وقول ابن معين في التاريخ (٤٣٢/٢ - الدوري) . والكامل (٢٣/٥) . وتوضيح المشتبه (١٨٠/٩) .
(٢) الجرح (٢٦٦/٦) .
(٣) (٤٨٠/٨) .
(٤) نفسه .
(٥) الميزان (٣١٨/٣) .

(١٠١)عيسى بن عبدالرحمن بن فروة وقيل ابن سبرة ـ بفتح المهملة وسكون الموحدة الأنصاري أبوعبادة الزرقي متروك من السابعة[١].

قال العقيلي:مضطرب الحديث[٢].

وقال البخاري:منكر الحديث[٣].

وقال أبوحاتم:منكر الحديث ضعيف الحديث شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً[٤].

وقال أبوزرعة:ليس بالقوي[٥].

وقال النسائي:متروك الحديث[٦].

وقال الأزدي:منكر الحديث مجهول[٧].

وقال ابن عدي:يروي عن الزهري أحاديث مناكير[٨].

(١٠٢)عيسى بن معدان .

قال أبوحاتم:رجل صالح مضطرب الحديث[٩].

---

(١) تق(٧٦٨ رقم ٥٣٤١) .
(٢) التهذيب (١٩٦/٨) .
(٣) ت الكبير (٣٩١/٦) .
(٤) الجرح (٢٨١/٦) .
(٥) الجرح (٢٨٢/٦) .
(٦) ضـ (١٦٧ رقم ٤٢٢) .
(٧) التهذيب (١٩٦/٨) .
(٨) الكامل (٢٤٥/٥) .
(٩) الجرح (٢٨٧/٦) وانظر الميزان (٣٢٣/٣) واللسان (٤٠٦/٤) .

(١٠٣)عيسى بن موسى البخاري أبوأحمد الأزرق لقبه غُنجار ـ بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم ـ صدوق ربما أخطأ وربما دلس مكثر من التحديث عن المتروكين من الثامنة مات سنة سبعٍ وثمانين[١].

قال الخليلي:صالح زاهد مشهور...ويقع في كثيرٍ من أحاديثه الضعفاء يحمل على شيوخه لاعليه...والبخاري قد احتج به في أحاديث ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه[٢].

وقال أيضاً:زاهد لكنه ربما يروي عن الضعفاء أحاديث وهو قديم الموت[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن حبان:ربما خالف،اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئاً يوجب تركه إذا بين السماع في خبره ؛لأنه كان يدلس عن الثقات ماسمع من الضعفاء عنهم وترك الاحتجاج بما يروي عن الثقات إذا "لم" يبين السماع عنهم. وأمّا ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه لايجوز الاحتجاج بشيء منها[٤].

وقال أبوعبدا لله الحاكم:هو في نفسه صدوق يحتج به في الجامع الصحيح إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه وليس الحمل فيها عليه فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة

---

(١) تق (٧٧١ رقم ٥٣٦٦) .
(٢) الإرشاد (٣/٩٥٥) .
(٣) الإرشاد (١/٢٧٨) .
(٤) الثقات (٨/٤٩٢ ـ ٤٩٣) وانظر ت الكمال (٢٣/٣٩) .

وقال أيضاً:ثقة مقبول غير أنه يروي عن أكثر من مئة شيخ من المجهولين لايعرفون أحاديث مناكير وربما توهم طالب هذا العلم أنه جرح فيه وليس كذلك[١].

(١٠٤)عيسى بن أبي عيسى الحناط الغفاري أبوموسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة ويقال فيه الخياط ـ بالمعجمة والتحتانية وبالموحدة وبالمهملة والنون ـ كان قد عالج الصنائع الثلاثة وهو متروك من السادسة مات سنة إحدى وخمسين وقيل قبل ذلك[٢].

قال أبوحاتم:ليس بالقوي مضطرب الحديث[٣].

وقال الفلاس:متروك الحديث ضعيف جداً[٤].

وقال ابن معين:ليس بشيء[٥].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بشيء ضعيف[٦].

وقال أبو داود والنسائي والدارقطني:متروك الحديث[٧].

وضعفه العجلي والساجي والعقيلي ويعقوب بن شيبة وغيرهم[٨].

(١٠٥)فرح ـ بحاء مهملة ـ ابن يحيى الكوفي .

---

(١) ت الكمال (٢٣/٤٠) .
(٢) تق (٧٧٠رقم ٥٣٥٢) .
(٣) الجرح (٦/٢٨٩) .
(٤) نفسه .
(٥) التاريخ (٢/٤٦٥ – الدوري) .
(٦) الجرح (٦/٢٨٩) .
(٧) ت الكمال (٢٣/١٨) .
(٨) التهذيب (٨/٢٠٢) .

قال العقيلي:يخالف في حديثه مضطرب الحديث[١].

(١٠٦)فضالة بن حصين أبومعاوية البصري .

قال البخاري:مضطرب الحديث[٢].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث[٣].

وقال ابن حبان:شيخ يروي عن محمد بن عمرو الذي لم يتابع عليه وعن غيره من الثقات ما ليس من حديثهم[٤].

وأورده العقيلي في الضعفاء وأورد فيه قول البخاري[٥].

قال الحاكم والنقاش:روى عن عبيدا لله بن عمر ومحمد بن عمرو مناكير[٦].

وقال أبونعيم:روى عن عبيدا لله بن عمر ومحمد بن عمرو المناكير لا شيء[٧].

وذكره الدولابي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء[٨].

---

(١) ضـ (٣/٤٦١) .ووقع فيه ((فرج)) بالجيم وهو خطأ والتصويب من الإكمال (٧/٥٥) لابن ماكولا . وتوضيح المشتبه (٧/٦٤) لابن ناصر الدين الدمشقي . وتبصير المنتبه (٣/١٠٧) لابن حجر .
(٢) ت الكبير (٧/١٢٥) .
(٣) الجرح (٧/٧٨) .
(٤) المجروحين (٢/٢٠٥) .
(٥) (٣/٤٥٥) .
(٦) اللسان (٤/٤٣٥) .
(٧) الضعفاء (١٢٩) لأبي نعيم .
(٨) اللسان (٤/٤٣٥) .

ذكر من وثقه:

قال الساجي: صدوق فيه ضعف وعنده مناكير[١].

تعقيب:

لعل مراد الساجي بـ"صدوق" أي في نفسه لا في ضبطه والله أعلم.

(١٠٧) القاسم بن عبدالرحمن الأنصاري .

قال أبو حاتم: ضعيف مضطرب الحديث[٢].

وقال ابن معين: ليس بشيء[٣].

وقال أيضاً: ضعيف جداً[٤].

وقال أبوزرعة: منكر الحديث[٥].

وقال ابن خزيمة: في القلب من القاسم شيء[٦].

(١٠٨) القاسم بن عمر بن عبدالله بن مالك الأنصاري معمّر متهم[٧].

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث[٨].

---

(١) اللسان (٤/٤٣٥) .
(٢) الجرح (٧/١١٣) .
(٣) الجرح (٧/١١٣) .
(٤) الميزان (٣/٣٧٤) .
(٥) الجرح (٧/١١٣) .
(٦) اللسان (٤/٤٦٢) .
(٧) الديوان (٣٢٤ رقم ٣٤١٧) .
(٨) نفسه .

وذكر الذهبي في الميزان حديثاً من طريقه وقال:هذا موضوع وآفته القاسم[1].

(١٠٩)القاسم بن عوف الشيباني الكوفي صدوق يغرب من الثالثة[2].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث ومحله عندي الصدق[3].

وقال النسائي:ضعيف الحديث[4].

وقال ابن عدي:هو ممن يكتب حديثه[5].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[6]

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال:روى له مسلم حديثاً واحداً[7].

(١١٠)القاسم بن غنام الأنصاري البَيَاضي المدني صدوق مضطرب الحديث من الرابعة[8].

قال العقيلي:في حديثه اضطراب[9].

---

(١) (٣٧٦/٣).
(٢) تق (٧٩٣ رقم ٥٥١٠).
(٣) الجرح (١١٥/٧) وانظر العلل (٢٥٣/٢) لابن أبي حاتم.
(٤) التهذيب (٢٩٣/٨).
(٥) الكامل (٣٧/٦).
(٦) (٣٠٥/٥).
(٧) (٢٠٩).
(٨) تق (٧٩٣ رقم ٥٥١٦).
(٩) ضـ (٤٧٥/٣).

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[١].

تعقيب:

في قول الحافظ " صدوق مضطرب الحديث " نظر ؛لأن القاسم لم يوثقه إلا ابن حبان.

(١١١)قزعة ـ بزاي وفتحات ـ ابن سويد بن حجير ـ بالتصغير ـ الباهلي أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة[٢].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[٣].

وقال أيضاً:شبه المتروك[٤].

وقال ابن معين:ضعيف[٥].

وقال أيضاً:ليس بشيء[٦].

وقال أبوحاتم:ليس بذاك القوي محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به[٧].

---

(١) (٣٣٦/٣) .
(٢) تق (٨٠١رقم ٥٥٨١) .
(٣) الجرح (١٣٩/٧) .
(٤) التهذيب (٣٣٧/٨) .
(٥) التاريخ (٤٨٨/٢ - الدوري) .
(٦) المجروحين (٢١٦/٢) .
(٧) الجرح (١٣٩/٧) .

وقال البخاري:ليس هو بذاك القوي[١].

وذكره أبوزرعة في الضعفاء[٢].

وقال أبوداود:ضعيف[٣].

وقال النسائي:ضعيف[٤].

وقال الدارقطني:يغلب عليه الوهم[٥].

ذكرمن وثقه:

وقال ابن معين:ثقة[٦].

وقال مرة:ليس بذاك القوي وهو صالح[٧].

وقال ابن عدي:له أحاديث غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به[٨].

وقال البزار:ليس به بأس ولكن ليس بالقوي وقد حدث عنه أهل العلم[٩].

وقال العجلي:لا بأس به وفيه ضعف[١٠].

---

(١) ت الكبير (١٩٢/٧) .
(٢) (٦٥١/٢) .
(٣) سؤالات الآجري (٣٧٣/١) .
(٤) ضـ (١٩٤ رقم ٥٠٠) .
(٥) ضـ (٣٥٨ رقم ٤٤٣) .
(٦) التاريخ (١٩٢رقم ٧٠٢ - الدارمي) .
(٧) التاريخ (٤١رقم ٥١ - ابن طهمان) .
(٨) الكامل (٥٠/٦) .
(٩) المسند (٤٥٤/٢ كشف) .
(١٠) الثقات (٢١٨/٢) .

(١١٢)قيس بن الربيع الأسدي أبومحمد الكوفي صدوق تغير لمّا كبر وأدخل عليه ابنه ماليس من حديثه فحدث به،من السابعة مات سنة بضع وستين[١].

قال يعقوب بن شيبة : قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو رديء الحفظ جداً مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته[٢].

وقال عثمان بن أبي شيبة:كان صدوقاً ولكن اضطرب عليه بعض حديثه[٣].

وقال ابن معين:ليس حديثه بشيء وقال مرة:ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً[٤].

وقال أحمد بن حنبل:روى أحاديث منكرة[٥].

وقال أيضاً:كان يتشيع وكان كثير الخطأ في الحديث[٦].

وقال أبوزرعة:فيه لين[٧].

وقال أبوحاتم:عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه وأمّا الآن فأراه أحلى ومحله الصدق وليس بقوي يكتب حديثه و لا يحتج به[٨].

وقال النسائي:ليس بثقة[٩].

---

(١) تق (٨٠٤ رقم ٥٦٠٨) .
(٢) ت الكمال (٣٥/٢٤) .
(٣) الثقات (١٤٦) لابن شاهين .
(٤) الجرح (٩٨/٧) .
(٥) نفسه .
(٦) الكامل (٣٩/٦) .
(٧) الجرح (٩٨/٧) .
(٨) نفسه .

وقال مرة:متروك الحديث[١].

وقال السعدي:ساقط[٢].

ذكرمن وثقه:

أثنى عليه شعبة وثبته وقال:أدركوا قيساً قبل أن يموت[٣].

وقال ابن عدي:عامة رواياته مستقيمة وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار وهو قد حدث عن شعبة وعن ابن عيينة وغيرهما ويدل ذلك على أنه صاحب حديث والقول فيه ما قاله شعبة وأنه لا بأس به[٤].

تعقيب:

قال الذهبي متعقباً قول النسائي "متروك":لا ينبغي أن يترك فقد قال محمد بن المثنى:سمعت محمد بن عبيد يقول: لم يكن قيس عندنا بدون سفيان ولكنه ولي فأقام على رجل الحد فطفيء أمره[٥].

(١١٣)لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري أبو مجلز ــ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدهازاي ـ مشهور بكنيته ثقة من الثالثة مات سنة ستٍ وقيل تسعٍ ومائة وقيل قبل ذلك[٦].

قال ابن معين:مضطرب الحديث[٧].

---

(٩) ت الكمال (٣٥/٢٣) .
(١) ضـ (١٩٤ رقم ٤٩٩) .
(٢) الكامل (٤٠/٦) .
(٣) الكامل (٤٠/٦) .
(٤) الكامل (٤٦/٦) .
(٥) النبلاء (٤٣/٨) وقول محمد بن عبيد أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٠/٦) .
(٦) تق (١٠٤٦ رقم ٧٥٤٠) .
(٧) ضـ (٣٧٢/٤) للعقيلي .

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث[١].

وقال أبوزرعة: بصري ثقة[٢].

وقال العجلي: ثقة[٣].

وقال ابن خراش: ثقة[٤].

وقال ابن عبد البر: هو ثقة عندهم جميعاً[٥].

(١١٤) ليث بن أبي سليم بن زنيم ـ بالزاي والنون مصغر ـ واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك صدوق اختلط جداً و لم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ثمان وأربعين[٦].

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس[٧].

وقال أبوحاتم وأبوزرعة: لا يشتغل به هو مضطرب الحديث[٨].

وقال البزار: ليث كان قد اضطرب أصابه اختلاط[٩].

---

(١) الطبقات (٢١٦/٧).

(٢) الجرح (١٢٤/٩).

(٣) الثقات (٢٣٠/٢).

(٤) ت الكمال (١٧٨/٣١).

(٥) التهذيب (١٥٢/١١).

(٦) تق (٨١٧ رقم ٥٧٢١).

(٧) العلل (٣٧٩/٢ - عبد الله).

(٨) الجرح (١٧٩/٧).

(٩) المسند (٤٧٣/١ - كشف).

وقال ابن شاهين: (الكل أطلق عليه الاضطراب)[١].

وقال ابن القطان:"سيء الحفظ مضطرب الروايات وقد حدث عنه الناس"[٢]اهـ .

وقال ابن معين:ضعيف إلا أنه يكتب حديثه[٣].

وكان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم[٤].

وقال ابن عدي:له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[٥].

(١١٥)المثنى بن الصباح ـ بالمهملة والموحدة الثقيلة ـ اليماني الأبْناوي ـ بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون ـ أبوعبدا لله أو أبويحيى نزيل مكة ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً من كبار السابعة[٦].

قال أحمد بن حنبل:لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث[٧].

وقال يحيى القطان: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء[٨].

---

(١) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٤).
(٢) النظر في أحكام النظر ص٢٤٤ .
(٣) ضـ(١٧/٤) للعقيلي .
(٤) ضـ (١٥/٤) للعقيلي .
(٥) الكامل (٩٠/٦).
(٦) تق (٩٢٠رقم ٦٥١٣) .
(٧) مسائل ابن هاني (٢٣١/٢) . وزاد ابن التركماني في الجوهر النقي (١٦٠/٧) نسبته للرازي
(٨) الجرح (٣٢٤/٨) .

وقال ابن معين:ضعيف[١].

وقال أبوزرعة وأبوحاتم:لين الحديث وزاد أبوحاتم:وهو ضعيف[٢].

وقال النسائي:متروك الحديث[٣].

وقال ابن الجنيد:متروك الحديث[٤].

وقال الدارقطني:ضعيف[٥].

وقال ابن عدي:له حديث صالح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويروي عن عطاء بن أبي رباح عداد وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين[٦].

(١١٦)مجالد ـ بضم أوله وتخفيف الجيم ـ ابن سعيد بن عمر الهمْداني ـ بسكون الميم ـ أبوعمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة مات سنة أربعٍ وأربعين[٧].

قال الفضل:قيل لأحمد بن حنبل:من يقدم من أصحاب الشعبي؟

فقال:ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد ثم مطرف إلا ما كان من

(١) التاريخ (٢١٢ رقم ٧٨٨ – الدارمي) .
(٢) الجرح (٣٢٤/٨) .
(٣) ضـ (٢٢١ رقم ٥٧٦) .
(٤) التهذيب (٣٣/١٠) .
(٥) السنن (٧٣/٣) .
(٦) الكامل (٤٢٥/٦) .
(٧) تق (٩٢٠رقم ٦٥٢٠) .

مجالد فإنه كان يكثر ويضطرب[١].

وقال مرة:ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس[٢].

وقال ابن معين:ضعيف واهي الحديث[٣].

وقال أبوحاتم:ليس مجالد بقوي الحديث[٤].

وقال النسائي:ضعيف[٥].

وقال الدارقطني:ليس بقوي[٦].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح كأنه[٧].

وقال النسائي:ثقة[٨].

وقال الذهبي:مشهور صاحب حديث على لين فيه[٩].

(١١٧)محمد بن أحمد بن عبدالملك أبوبكر الأموي مولاهم الأندلسي المالكي القاضي أحد أئمة المذهب ت٥٩٩هـ.

---

(١) المعرفة (٢/١٦٥) للفسوي .
(٢) الجرح (٨/٤٦١) .
(٣) الجرح (٨/٤٦٢) .
(٤) الجرح (٨/٣٦١) .
(٥) ضـ (٢١٣ رقم ٥٥٢) .
(٦) ضـ (٣٧٧ رقم ٥٣٢) .
(٧) التاريخ (٢١٧رقم ٨١١ – الدارمي) .
(٨) ت الكمال (٢٧/٢٢٣) .
(٩) الميزان (٣/٤٣٨) .

قال أبو الربيع الكلاعي:ظهر منه في باب الرواية اضطراب طرق الظنة إليه وأطلق الألسنة عليه(١).

ذكر من وثقه:

قال الذهبي:الشيخ الإمام المعمر مسند المغرب ... وتكلم فيه بعض الناس بكلام لا يقدح فيه(٢).

وقال ابن العماد: المالكي القاضي أحد أئمة المذهب ...وكان أسند من بقي بالأندلس(٣).

(١١٨)محمد بن أحمد بن إسماعيل أبوعامر الطليطلي ت٥٢٣هـ.

قال ابن بشكوال:كان معتنياً بلقاء الشيوخ جامعاً للكتب والأصول وكانت عنده جملة كثيرة من أصول علماء طليطلة وفوائدهم.وكان ذاكراً لأخبارهم وأزمانهم فكان يحتاج إليه بسببها ويسمع عليه فيها.وقد سمع منه أصحابنا وترك بعضهم التحديث عنه لأشياء اضطرب فيها من روايته وشاهدتها منه مع غيري وتوقفنا عن الرواية عنه وكنت قد أخذت عنه كثيراً ثمّ زهدت فيه لأشياء أوجبت ذلك غفر الله له(٤).

(١١٩)محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصاري الأندريشي ت٦٢١هـ.

---

(١) النبلاء (٢١/٣٩٩) .
(٢) النبلاء (٢١/ ٣٩٨ - ٣٩٩) .
(٣) الشذرات (٦/٥٥٦) .
(٤) الصلة (٢/٥٤٨) . وانظر اللسان (٥/٥٩) .

قال ابن الأبّار: كان مكثراً رحالاً نسبه بعض شيوخنا إلى الاضطراب ومع ذلك استند به الناس وأخذوا عنه[١].

قال ابن مسدي: لم يكن سليماً من التركيب حتى كثرت سقطاته وقد تتبع عثراته أبوالربيع الكلاعي[٢].

قال الذهبي: جمع وخرج على لين فيه[٣].

ذكرمن وثقه:

قال الذهبي: صدوق إن شاء الله ليس بمتقن ولا يعتمد إلا على ما رواه من أصل[٤]. وقال أيضاً: الإمام المحدث الجوال... قد وثق الأندريشي جماعة وحملوا عنه وما هو بمتقن[٥].

(١٢٠) محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي أبوسعد الكوفي صدوق يخطيء من السابعة[٦].

قال العقيلي: مضطرب الحفظ[٧].

وقال ابن معين رواية الحسين بن الحسن الرازي: ليس بالمتين[٨].

---

(١) اللسان (٥/٥٠).
(٢) النبلاء (٢٢/٢٥١).
(٣) نفسه.
(٤) الميزان (٣/٤٦١) والنبلاء (٢٢/٢٥٢).
(٥) النبلاء (٢٢/٢٥٠ - ٢٥١).
(٦) تق (٨٣٧ رقم ٥٨٥٤).
(٧) ضـ (٤/٤٩).
(٨) الجرح (٧/٢٢٦).

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[١].

وقال أبوزرعة:لين الحديث[٢].

وقال ابن حبان:منكر الحديث يروي أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٣].

وقال الذهبي:لينوه[٤].

وقال:ضعفوه و لم يترك[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن حجر في التهذيب:قال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين:ثقة[٦].

تعقيب:

قول الحافظ "قال الحسين ..." كذا في التهذيب والذي في الجرح والتعديل قال عبد الرحمن نا الحسين بن الحسن قال سألت يحيى بن معين عن محمد بن الحسن بن عطية العوفي ؟قال:هو كوفي ليس بالمتين[٧]. وكذا في أصله تهذيب الكمال[٨]. كما في الجرح "ليس بالمتين" و لا يوجد فيه "ثقة" . وعليه فقول

---

(١) الجرح (٢٢٦/٧).
(٢) الجرح (٢٢٦/٧) .
(٣) المجروحين (٥١٣/٣) .
(٤) الكاشف (١٦٤/٢) .
(٥) الميزان (٥١٣/٣) .
(٦) (١٠٣/٩) .
(٧) الجرح (٢٢٦/٧) .
(٨) (٧٠/٢٥) .

الحافظ "صدوق يخطيء" ليس دقيقاً والأصح أنه ضعيف.وا لله أعلم.

(١٢١)محمد بن أبي حفصة ميسرة أبوسلمة البصري صدوق يخطيء من السابعة[١].

قال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب[٢].

وقال ابن معين:ليس بذاك القوي مثل النعمان بن راشد في الزهري[٣].

وقال النسائي:ضعيف[٤].

وقال ابن عدي:هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المديني:ليس به بأس[٦].

وقال ابن معين[٧]وأبوداود[٨]:ثقة.

(١٢٢)محمد بن زاذان المدني متروك من الخامسة[٩].

---

(١) تق (٨٣٨ رقم ٥٨٦٣) .
(٢) التهذيب (٢٠٢/١) .
(٣) التاريخ (٦٧رقم ١٧١– الدقاق) .
(٤) ضـ (٣١٣رقم ٥٥٠) .
(٥) الكامل (٢٦٢/٦) .
(٦) التهذيب (١٠٨/٩) .
(٧) التاريخ (٥١١/٢ – الدوري) .
(٨) ت الكمال (٨٧/٢٥) .
(٩) تق(٨٤٤ رقم ٥٩١٩) .

قال ابن عدي:محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث ولا أعلم يرويه عنه غير عنبسة بن عبدالرحمن القرشي وعنبسة ضعيف وقال في أحاديثه غير محمد بن زاذان عن أم سعد عن أم أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدري هذا الاضطراب من عنبسة أو من محمد بن زاذان ولمحمد غير ماذكرت وكلها مضطربة[١].

وقال ابن معين:ليس حديثه بشيء[٢].

وقال البخاري:منكر الحديث لا يكتب حديثه[٣].

وقال أبوحاتم:متروك الحديث و لا يكتب عنه[٤].

وقال الدارقطني:ضعيف[٥].

وقال الساجي:لا يكتب حديثه[٦].

(١٢٣)محمد بن سعيد الباهلي المصري الأثرم ت٢٣١هـ.

قال أبوحاتم:هو منكر الحديث مضطرب الحديث ضعيف الحديث[٧].

وقال أيضاً:لين الحديث[٨].

---

(١) الكامل (٦/٢٠٥) .
(٢) التهذيب (٩/١٤٦) .
(٣) ت الكبير (١/٨٨) .
(٤) الجرح (٧/٢٦٠) .
(٥) التهذيب (٩/١٤٦) .
(٦) نفسه .
(٧) الجرح (٧/٢٦٥) .
(٨) العلل (٢/٢٦٦) .

قال ابن أبي حاتم سألت أبازرعة عن محمد بن سعيد...؟فقال:ضعيف الحديث كتبت عنه بالبصرة وكتب عنه أبوحاتم ببغداد وليس بشيء وترك حديثه ولم يقرأ علينا(١).

وقال موسى الجمال:مات بالبصرة أراه يكذب(٢).

(١٢٤)محمد بن سليمان بن عبدا لله الكوفي أبوعلي الأصبهاني صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين ومائة(٣).

قال ابن عدي:مضطرب الحديث(٤).

وقال ابن عدي أيضاً: قليل الحديث ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه(٥).

وقال النسائي:ضعيف(٦).

وقال أبوداود:ضعيف الحديث(٧).

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم:لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به(٨).

---

(١) الجرح (٧/٢٦٥) .
(٢) الكامل (٦/٢٩١) .
(٣) تق (٨٥٠ رقم ٥٩٦٧) .
(٤) الكامل (٦/٢٢٩) .
(٥) الكامل (٦/٢٢٩) .
(٦) ت الكمال (٢٥/٣١٠) .
(٧) سؤالات الآجري (١/٣٠١) .
(٨) الجرح (٧/٢٦٨) .

وقال البخاري:هو مقارب الحديث[١].

وقال العجلي: ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال:شيخ من أهل الكوفة...يخالف ويخطيء[٣].

(١٢٥) محمد بن عبدالرحمن البَيْلَماني ـ بفتح الموحدة واللام تحتهما تحتانية ساكنة ـ ضعيف وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان من السابعة[٤].

قال أبوحاتم:منكر الحديث ضعيف الحديث مضطرب الحديث[٥].

وقال ابن معين:ليس بشيء[٦].

وقال البخاري:منكر الحديث كان الحميدي يتكلم فيه[٧].

وقال النسائي:منكر الحديث[٨].

وقال ابن عدي:كل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان محمد بن الحارث وابن البيلماني والضعف على حديثهما بين[٩].

---

(١) علل الترمذي الكبير (٢/٩٧٩ - ترتيب) .
(٢) الثقات (٢/٢٤٠) .
(٣) (٩/٥٢٩) .
(٤) تق (٨٦٩ رقم ٦١٠٧) .
(٥) الجرح (٧/٣١١) .
(٦) التاريخ (٢٠٢ رقم ٧٤٠ - الدارمي) .
(٧) ضـ الصغير (٤٨٣ رقم ٣٢٩) .
(٨) ضـ (٢٠٥رقم ٥٢٦) .
(٩) الكامل (٦/١٨١) .

(١٢٦)محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبوعبدالرحمن صدوق سيء الحفظ جداً من السابعة مات سنة ثمانٍ وأربعين[١].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث...فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه حديثه فيه اضطراب[٢].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث سيء الحفظ[٣].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث جداً[٤].

وقال شعبة:ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى[٥].

وقال ابن معين:ليس بذاك[٦].

وقال أبوحاتم:محله الصدق كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به...[٧].

وقال النسائي:ليس بالقوي في الحديث[٨].

---

(١) تق (٨٧١رقم ٦١٢١) .
(٢) العلل (٤١١/١ - عبدالله) .
(٣) ضـ (١٠٠/٤) للعقيلي .
(٤) ضـ (١٠٠/٤) للعقيلي .
(٥) الجرح (٣٢٣/٧) .
(٦) الجرح (٣٢٣/٧) .
(٧) نفسه .
(٨) ضـ (٢٠٥ رقم ٥٢٥) .

ذكرمن وثقه:

قال أبوزرعة:صالح ليس بأقوى ما يكون[١].

وقال الذهبي:صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق[٢].

(١٢٧)محمد بن عبدالرحمن بن محمد المخزومي مولاهم المكي المعروف بقنبل المقريء ت٢٩١هـ.

قال ابن المنادي:وجدته قد إختل واضطرب وخلط في القران فلم أقرأ عليه[٣].

وقال الذهبي:انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز ... وولي الشرطة فخربت سيرته وكبر سنه وهرم وتغير تغيراً شديداً فقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين[٤].

(١٢٨)محمد بن عبدالعزيز الجرمي أبوروح البصري ثقة من السابعة[٥].

قال الحاكم:أراه يضطرب في الرواية[٦].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٧].

---

(١) الجرح (٧/٣٢٢ - ٣٢٣) .
(٢) الميزان (٣/٦١٣) .
(٣) اللسان (٥/٢٤٩) .
(٤) معرفة القراء (١/٢٣٠) . واللسان (٥/٢٤٩) .
(٥) تق (٨٧٢ رقم ٦١٣٤) .
(٦) الميزان (٣/٦٢٩) .
(٧) الجرح (٨/٧) .

وذكره ابن حبان في الثقات[١].

(١٢٩)محمد بن عبدالملك بن ضيفون أبوعبدا لله الأندلسي ت٣٩٤هـ.

قال ابن الفرضي: كان رجلاً صالحاً أحد العدول حدث وكتب الناس عنه وعلت سنه فاضطرب في أشياء قرئت عليه وليست مما سمع ولا كان من أهل الضبط[٢].

وقال الذهبي: شيخ مسند من كبار مشيخة ابن عبدالبر حج ولقي أباسعيد ابن الأعرابي[٣].

(١٣٠)محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبوجعفر الكوفي

قال ابن المنادي: أكثر الناس عنه على اضطراب فيه[٤].

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل: كذاب بين الأمر يقلب هذا على هذا ويعجب ممن يكتب عنه[٥].

وقال ابن خراش: كذاب بين الأمر يزيد في الأسانيد ويوصل ويوضع الحديث[٦].

وكذبه جماعة منهم: مطين وجعفر بن محمد الطيالسي وإبراهيم ابن الصواف[٧].

---

(١) الثقات (٧/٤٢٩).
(٢) تاريخ علماء الأندلس (٢/١٠٩) .
(٣) الميزان (٣/٦٣٣) . وانظر الإكمال (٥/٢٣٠) و(٧/٤٠٠) .
(٤) ت بغداد (٣/٤٦) .
(٥) ت بغداد (٣/٤٦) .
(٦) نفسه .
(٧) انظر ت بغداد (٣/٤٥ - ٤٦) .

وقال الدارقطني:ضعيف[١].

وقال البرقاني: لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه[٢].

ذكرمن وثقه:

قال صالح بن محمد:ثقة[٣].

وقال عبدان:ما علمنا إلا خيراً كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه الكتاب الذي يقرأ علينا[٤].

وقال مسلمة بن القاسم:لا بأس به كتب الناس عنه و لا أعلم أحداً تركه[٥].

وقال الخطيب:كان كثير الحديث واسع الرواية ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير[٦].

وقال ابن عدي:ومحمد بن عثمان على ما وصفه عبدان لا بأس به ... لم أجد له حديثاً منكراً فأذكره[٧].

تعقيب:

قال الذهبي في ترجمة مطين الحافظ :حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة

---

(١) سؤالات الحاكم (١٣٦ رقم ١٧٢) .
(٢) ت بغداد (٤٦/٣) .
(٣) ت بغداد (٤٢/٣) .
(٤) ت بغداد (٤٣/٣) .
(٥) اللسان (٢٨١/٥) .
(٦) ت بغداد (٤٢/٣) .
(٧) الكامل (٢٩٥/٦) .

وحط هو على ابن أبي شيبة وآل أمرهما إلى القطيعة و لا يعتد بحمدا لله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض[1].

وقال ابن عدي:ظهر لي أن الصواب الإمساك عن القبول عن كل واحد منهما في صاحبه[2].

وقال الذهبي: لم يرزق حظاً بل نالوا منه وكان من أوعية العلم[3].

(١٣١)محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبوالعلاء الواسطي ضعيف[4].

قال الخطيب:رأيت لأبي العلاء أصولاً عتقاً سماعه فيها صحيح وأصولاً مضطربة ...ورأيت له أشياء سماعه فيها مفسود إما محكوك بالسكين أو مصلح بالقلم[5].

وقال الذهبي:وساق له الخطيب حديثاً آخر اتهم في إسناده وقال الخطيب:أما حديث،آخذ اليد،فاتهم بوضعه فأنكرت عليه فامتنع بعد من روايته ورجع عنه وذكر الخطيب أشياء توجب وهنه[6].

تعقيب:

وتعقب ابن حجر الذهبي بقوله:والذي ظهر لي من سياق ترجمته في تاريخ بغداد أنه وهم في أشياء بين الخطيب بعضها وأما كونه اتهم بها أو ببعضها فليس

---

(١) الميزان (٣/٦٠٧) .
(٢) ت بغداد (٣/٤٥) .
(٣) النبلاء (١٤/٢١) .
(٤) الميزان (٣/٦٥٤) .
(٥) ت بغداد (٣/٩٦) وانظر الأنساب (٣/٥٥٢) للسمعاني .
(٦) الميزان (٣/٦٥٤) . وانظر ت بغداد (٣/٩٥ - ٩٦) .

هذا مذكوراً في تاريخ بغداد و لا غيره ...وفي الجملة فأبو العلاء لا يعتمد على حفظه وأما كونه متهماً فلا[١].

(١٣٢)محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي كوفي مقبول من العاشرة[٢].

قال أبوحاتم:أرى أمره مضطرباً[٣].

وفرق الخطيب بينه وبين محمد بن عمر بن الوليد اليشكري في كتاب الرواة عن مالك وكذلك الدارقطني... [٤].

وتكلم ابن حبان في اليشكري[٥] لا في ابن لاحق. ووهم الذهبي رحمه الله فظن أنهما واحد فأورد كلام ابن حبان في ترجمة ابن لاحق[٦]كما نبه عليه الحافظ[٧].

(١٣٣)محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي أبوسهل البصري مشهور بكنيته واختلف في اسم جده ضعيف من السابعة[٨].

قال ابن هاني:سئل ـ أي الإمام أحمد ـ:أيما أحب إليك العلاء بن عبدالرحمن أم محمد بن عمرو؟

---

(١) اللسان (٥/٢٩٧) .
(٢) تق (٨٨٢رقم ٦٢١٧ – تمييزاً) .
(٣) الجرح (٨/٢٢) والعلل (١/٤٩٣) .
(٤) التهذيب (٩/٣٢٧) .
(٥) المجروحين (٢/٢٩٢) .
(٦) الميزان (٣/٦٦٦) .
(٧) اللسان (٥/٣١٩) .
(٨) تق (٨٨٤ رقم ٦٢٣٢ – تمييزاً) .

قال:العلاء أحب إلي؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث[١].

وقال أيضاً:كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين[٢].

وقال ابن معين:ما زال الناس يتقون حديثه! قيل له:و ما علة ذلك ؟

قال:كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٣]. وقال أيضاً:ضعيف[٤].

وقال النسائي: ليس بالقوي عندهم[٥].

وقال أبوداود:كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً[٦].

وقال ابن عدي:هو عزيز الحديث وله غير ما ذكرت أحاديث أيضاً وأحاديثه إفرادات ويكتب حديثه في جملة الضعفاء[٧].

ذكر من وثقه:

وثقه ابن معين في رواية[٨].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[٩].

---

(١) المسائل (٢/٢٤٠) .
(٢) مسائل ابن هاني (٢/٢٣٨) .
(٣) الجرح (٨/٣١) .
(٤) التاريخ (٢/٥٣٢ - الدوري) .
(٥) التهذيب (٩/٣٣٦) .
(٦) نفسه .
(٧) الكامل (٦/٢٢٦) .
(٨) شرح العلل (١/٤٠٣) لابن رجب .
(٩) الجرح (٨/٣١) .

(١٣٤)محمد بن مُيسَّر ـــ بتحتانية ومهملة وزن محمد ـ الجعفي أبوسعد الصاغاني ـ بمهملة ثم معجمة ـ البلخي الضرير نزيل بغداد ويقال له محمد بن أبي زكريا ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة(١).

قال البخاري:فيه اضطراب(٢).

وقال ابن حبان:مضطرب الحديث كان ممن يقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمتآنس به دون المحتج بما يرويه(٣).

وقال ابن معين:كان مكفوفاً وكان جهمياً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين(٤). وقال مرة:ضعيف(٥).

وقال أبوزرعة:كان مرجئاً و لم يكن يكذب(٦).

وقال النسائي:متروك الحديث(٧).

وقال ابن عدي: الضعف بين على رواياته(٨).

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:صدوق ولكن كان مرجئاً كتبت عنه(٩).

---

(١) تق (٩٠١ رقم ٦٣٨٤) وانظر الأنساب (٥٤٢/٣) .
(٢) ت الكبير (٢٤٥/١) .
(٣) المجروحين (٢٧١/٢) .
(٤) التاريخ (٥٤١/٢ - الدوري) .
(٥) الكامل (٢٢٦/٦) .
(٦) سؤالات البردعي (٥٠٠/٢) .
(٧) ضـ (٢٠٩ رقم ٥٤٠) .
(٨) الكامل (٢٢٦/٦) .
(٩) انظر ت بغداد (٢٨٢/٣) .

(١٣٥)مسلم بن كيسان الضبي الملائي البّراد الأعور أبوعبدا لله الكوفي ضعيف من الخامسة[١].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث ما أخرجوا عنه في الصحيح[٢].

وقال أيضاً:ضعيف[٣].

وقال ابن معين:اختلط[٤].

وقال البخاري:يتكلمون فيه[٥].

وقال النسائي:متروك الحديث[٦].

وقال أبوحاتم:يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث[٧].

وقال أبوزرعة:ضعيف الحديث[٨].

(١٣٦)مسلمة بن راشد الحماني .

قال أبوحاتم:مضطرب لا يوقف على حده[٩].

وقال الأزدي:لا يحتج به[١٠].

---

(١) تق (٩٤٠رقم ٦٦٨٥) .
(٢) العلل (١٦٦/٥) .
(٣) العلل (١٦٢/٢) .
(٤) التاريخ (٥٦٣/٢ – الدوري) .
(٥) ضـ الصغير (٤٨٥ رقم ٣٤٣) .
(٦) ضـ (٢١٨رقم ٥٦٨) .
(٧) الجرح (١٩٣/٨) .
(٨) نفسه .
(٩) الجرح (٢٦٩/٨) .
(١٠) الميزان (١٠٨/٤) .

(١٣٧)مطرف بن عبدا لله بن مطرف اليساري ـ بالتحتانية والمهملة المفتوحتين ـ أبومصعب المدني ابن أخت مالك ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه من كبار العاشرة مات سنة عشرين على الصحيح وله ثلاث وثمانون سنة(١).

قال أبوحاتم:مضطرب (الحديث)صدوق(٢).

وقال ابن عدي:يحدث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود... وغيرهم بالمناكير(٣).

ذكرمن وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة وكان به صمم(٤).

تعقيب:

قال الذهبي: هو من كبار الفقهاء...وأورد الذهبي ماذكره ابن عدي من أحاديث في ترجمته ثم قال الذهبي:هذه أباطيل حاشى مطرف من رواياتها وإنما البلاء من أحمد بن داود فكيف خفي هذا على ابن عدي فقد كذبه الدارقطني ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى.. (٥).

(١٣٨) مغيرة بن زياد البجلي أبوهشام أو أبو هاشم الموصلي صدوق له

---

(١) تق (٩٤٨ رقم ٦٧٥٢) .

(٢) الجرح (٣١٥/٨) وما بين القوسين من ت الكمال (٧٢/٢٨) وزاد المعاد (١٣٢/٢) لابن قيم الجوزية .

(٣) الكامل (٣٧٧/٦) .

(٤) الطبقات (٤٣٩/٥) .

(٥) الميزان (١٢٥/٤) وانظر زاد المعاد (١٣٢/٢) لابن قيم الجوزية . وهدي الساري (٤٤٣) . والتنكيل (٤٨٠/٢) للمعلمي .

أوهام من السادسة مات سنة اثنتين وخمسين[١].

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الأحاديث منكرة[٢].

وقال مرة: ضعيف الحديث كل حديث رفع مغيرة فهو منكر ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث[٣].

وقال البخاري: قال وكيع كان ثقة.

وقال عمرو: في حديثه اضطراب[٤].

وقال عمرو الفلاس: مضطرب الحديث[٥].

وقال أبوزرعة: في حديثه اضطراب[٦].

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد؟

فقالا: شيخ! قلت: يحتج بحديثه ؟ قالا: لا[٧].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[٨].

---

(١) تق (٩٦٤ رقم ٦٨٨٢).
(٢) العلل (٤٠٠/١ - عبدالله).
(٣) ضـ (١٧٦/٤) للعقيلي. وانظر العلل (٢٨/٣ - عبدالله).
(٤) ت الكبير (٣٢٦/٧). وانظر: ضـ الصغير (٤٨٦رقم ٣٤٨). وت الكمال (٣٦٠/٢٨) ففيه «قال غيره» مكان «عمرو».
(٥) بيان الوهم (٣٥٢/٤).
(٦) الضعفاء (٦٥٨/٢).
(٧) الجرح (٢٢٢/٨).
(٨) التاريخ (٥٧٩/٢ - الدوري).

وقال مرة:ليس به بأس له حديث واحد منكر[١].

وقال أبوحاتم:هو صالح صدوق ليس بذاك القوي بابة مجالد.

وقال ابن أبي حاتم:وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء[٢].

وقال ابن عدي:عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط وهو لا بأس به عندي[٣].

(١٣٩) منصور بن صقير ويقال سقير أبو النضر البغدادي ضعيف من صغار التاسعة[٤].

قال أبوحاتم:ليس بقوي كان جندياً وفي حديثه اضطراب[٥].

وقال العقيلي:في حديثه بعض الوهم[٦].

وقال ابن حبان:شيخ بغدادي يروي عن موسى بن أعين وعبيد الله بن عمر المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٧].

(١٤٠) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي أبوعتاب ـ بمثناة ثقيلة ثم

---

(١) الجرح (٢٢٢/٨).
(٢) الجرح (٢٢٢/٨).
(٣) الكامل (٣٥٥/٦).
(٤) تق (٩٧٣ رقم ٦٩٥١).
(٥) الجرح (١٧٢/٨) وانظر العلل (١٢٩/٢).
(٦) ضـ (١٩٢/٤).
(٧) المجروحين (٣٩/٣).

موحدة ـ الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة[١].

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي قوم قالوا منصور أثبت في الزهري من مالك؟ قال: وأي شيء روى منصور عن الزهري! هؤلاء جهال منصور إذا نزل إلى المشايخ[٢] اضطرب وليس أحد أروى عن مجاهد من منصور إلا ابن أبي نجيح وأمّا الغرباء فليس أحد أروى عنه من منصور[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور[٤].

وقال أبوحاتم:ثقة[٥].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبي: عن الأعمش و منصور؟

فقال:الأعمش حافظ يخلط و يدلس!ومنصوراتقن لا يدلس و لا يخلط[٦].

(١٤١) مِهران ـ بكسر أوله ـ ابن أبي عمر العطار أبوعبدا لله الرازي صدوق له أوهام سيء الحفظ من التاسعة[٧].

قال البخاري:في حديثه اضطراب[٨].

---

(١) تق (٩٧٣رقم٦٩٦٥).
(٢) مثل أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل. انظر شرح العلل (٨٠١/٢).
(٣) الجرح (١٧٨/٨)وقارن بمسائل صالح (١٥٣/٣)مع تعليق المحقق.
(٤) الجرح (١٧٨/٨).
(٥) الجرح (١٧٩/٨).
(٦) الجرح (١٧٩/٨).
(٧) تق (٩٧٦رقم٦٩٨٢).
(٨) ت الكبير (٤٢٩/٧).

وقال أيضاً:سمعت إبراهيم بن موسى يضعفه[١].

وقال ابن معين:كان شيخاً مسلماً كتبت عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان[٢].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٣].

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم:ثقة صالح الحديث[٤].

(١٤٢) موسى بن داود الضبي أبوعبدا لله الطرسوسي نزل بغداد ولي قضاء طرسوس ـ الخلقاني ـ بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف صدوق فقيه زاهد له أوهام من صغار التاسعة مات سنة سبع عشرة[٥].

قال أبو حاتم:في حديثه اضطراب[٦].

وقال أيضاً:شيخ أدركته وطال مقامي بدمشق فورد علي نعيه[٧].

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد:كان ثقة صاحب حديث[٨].

---

(١) ت الصغير (٢/٢١٨).
(٢) الجرح (٨/٣٠١).
(٣) ت الكمال (٢٨/٥٩٧).
(٤) ت الكمال (٢٨/٥٩٧).
(٥) تق (٩٧٩رقم٧٠٠٨).
(٦) الجرح (٨/١٤١).
(٧) نفسه.
(٨) الطبقات (٧/٣٤٥).

وقال ابن نمير:قاضي طرسوس ثقة[١].

(١٤٣) موسى بن سحيم في عداد من لا يعرف[٢].

قال البخاري:مضطرب فيه[٣].

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٤].

(١٤٤) ميمون أبوحمزة الأعور القصاب مشهور بكنيته ضعيف من السادسة[٥].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث[٦].

وقال ابن معين:ليس بشيء...لايكتب حديثه[٧].

وقال أبوحاتم:ليس بقوي يكتب حديثه[٨].

وقال البخاري:ليس بذاك[٩].

وقال النسائي:ليس بثقة[١٠].

---

(١) الجرح (٨/١٤١).
(٢) اللسان (٦/١١٨).
(٣) نفسه.
(٤) (٥/٤٠٣).
(٥) تق (٩٩٠رقم٧١٠٦).
(٦) العلل (٢/١٥٩).
(٧) الجرح (٨/٢٣٦).
(٨) نفسه.
(٩) ضـ (٤٨٧رقم٣٥٢).
(١٠) ضـ (٢٢٢رقم٥٨١).

(١٤٥) هشام بن حجير ـ بمهملة وجيم مصغر ـ المكي صدوق له أوهام من السادسة[١].

قال ابن محرز: سمعت علي بن المديني يقول: زعم سفيان قال: كان هشام بن حجير كتب كتبه على غير ما يكتب الناس ـ أي اقتداراً عليه فاضطربت عليه[٢].

وضعفه جداً ابن معين[٣].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن هشام بن حجير؟

فقال: ليس هو بالقوي!

قلت: هو ضعيف؟

قال: ليس هو بذاك[٤].

وقال أيضاً: ضعيف الحديث[٥].

قال أبوحاتم: مكي يكتب حديثه[٦].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح[٧].

(١) تق (١٠٢٠ رقم ٧٣٣٨).
(٢) معرفة الرجال (٢/٢٠٣ - ابن محرز).
(٣) الجرح (٩/٥٤).
(٤) العلل (١/٣٨٥ - عبدالله).
(٥) العلل (١/٤٠٢ - عبدالله).
(٦) الجرح (٩/٥٤).
(٧) نفسه.

(١٤٦) هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد المخزومي المكي مقبول من الثامنة[١].

قال أبو حاتم:مضطرب الحديث ومحله الصدق ما أرى به بأساً[٢].

وقال العقيلي:في حديثه عن غير ابن جريج وهم[٣].

ذكر من وثقه:

قال الذهبي:مشاه أبو حاتم[٤]. وقال مرة:صدوق[٥].

تعقيب:

قول الحافظ - رحمه الله - "مقبول" غير مقبول في هذا الرجل والأقرب أنه صدوق يهم والله أعلم.

(١٤٧) هشام بن عمار بن نصير ـ بنون مصغر ـ السلمي الدمشقي الخطيب صدوق مقريء كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة وقد سمع من معروف الخياط لكنْ معروفٌ ليس بثقة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة[٦].

قال المروذي:كان قد اضطرب عليه حفظه[٧].

---

(١) تق (١٠٢١رقم٧٣٤٦).
(٢) الجرح (٦٢/٩).
(٣) ضـ (٣٣٨/٤).
(٤) الميزان (٢٩٩/٤).
(٥) الكاشف (٣٣٦/٢).
(٦) تق (١٠٢٢رقم٧٣٥٣).
(٧) العلل (١٤٠رقم٢٤٧).

وقال أبوحاتم:لما كبر تغير وكان كلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح كان يقرأ من كتابه[١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين: كيس كيس[٢].

وقال مرة:ثقة[٣].

وقال أبوحاتم:صدوق[٤].

وقال النسائي:لا بأس به[٥].

وقال الدارقطني:صدوق كبير المحل[٦].

وقال الذهبي: صدوق مكثر له ما ينكر[٧].

(١٤٨) هشام بن لاحق أبوعثمان المدائني

قال البخاري:أنكر شبابة أحاديثه وهو مضطرب الأحاديث عنده مناكير[٨].

وقال أحمد بن حنبل: كان يحدث عن عاصم أحاديث لم يكن بـه بـأس رفـع

---

(١) الجرح (٦٧/٩).
(٢) الجرح (٦٦/٩).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (٣٩٧رقم٥١٩).
(٤) الجرح (٦٧/٩).
(٥) الميزان (٣٠٢/٤).
(٦) نفسه.
(٧) الميزان (٣٠٢/٤).
(٨) ضـ (٣٣٧/٤) للعقيلي.والكامل (١١٠/٧).

عن عاصم أحاديث لم ترفع أسندها إلى سليمان...[١].

وقال أحمد بن حنبل:تركت حديثه[٢].

وقال العقيلي:لا يتابع على رفع حديثه[٣].

وقال ابن حبان:منكر الحديث يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات[٤].

ذكرمن وثقه:

قال النسائي:ليس به بأس[٥].

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال: روى عن عاصم وعنه هشام بن بهرام نسخة في القلب من بعضها[٦].

وقال ابن عدي:أحاديثه حسان وأرجو أنه لا بأس به[٧].

(١٤٩) نجيح بن عبدالرحمن السندي ـ بكسر المهملة وسكون النون ـ المدني أبو معشر وهو مولى بني هاشم مشهور بكنيته ضعيف من السادسة أسن واختلط مات سنة سبعين ومائة ويقال كان اسمه عبدالرحمن بن الوليد بن هلال[٨].

---

(١) العلل (٣/٣٠٠ - عبدالله).

(٢) الميزان (٤/٣٠٦).وعلق عليه الذهبي بقوله:وكان قد روى عنه.

(٣) ضـ (٤/٣٣٧).

(٤) المجروحين (٣/٩٠).

(٥) ت بغداد (١٤/٤٥).

(٦) اللسان (٦/١٩٨).

(٧) الكامل (٧/١١١).

(٨) تق (٩٩٨رقم٧١٥٠).

قال الأثرم:قلت لأبي عبدا لله أبومعشر المدني يكتب حديثه؟

فقال:عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به[١].

وقال أيضاً:كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث[٢]. وقال البخاري:يخالف في حديثه[٣]. وقال الفلاس:كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه[٤]. وقال ابن مهدي:تعرف وتنكر[٥]. وقال ابن معين و أبوحاتم:ليس بقوي في الحديث[٦].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح لين الحديث محله الصدق[٧].

وقال أبوزرعة:هو صدوق في الحديث وليس بالقوي[٨].

وقال أبونعيم:كان أبومعشر كيساً حافظاً[٩].

وسبق قول الإمام أحمد:كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث.

(١٥٠) نصر بن مزاحم المنقري الكوفي رافضي جلد تركوه[١٠].

---

(١) ت بغداد (١٣/٤٣٠).
(٢) مسائل أبي داود (٣٠٤).
(٣) ت الصغير (٢/١٨٧).
(٤) الجرح (٨/٤٩٤).
(٥) نفسه.
(٦) نفسه.
(٧) الجرح (٨/٤٩٥).
(٨) الجرح (٨/٤٩٥).
(٩) ت بغداد (١٣/٤٢٩).
(١٠) الميزان (٤/٢٥٣).

قال العقيلي: كان يذهب إلى التشيع وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير[١].

وقال أبو خيثمة: كان كذاباً[٢]. وقال أبوحاتم: واهي الحديث متروك[٣]. وقال الدارقطني: ضعيف[٤].

(١٥١) النعمان بن ثابت الكوفي أبوحنيفة الإمام يقال أصلهم من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة[٥].

قال ابن عيينة: أول من صيرني محدثاً أبوحنيفة! فذاكرته فقال: يا بني ما سمعت من عمرو بن دينار إلا ثلاثة أحاديث، يضطرب في حفظ تلك الأحاديث[٦].

وقال الفلاس: ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث[٧].

وقال مسلم: صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح[٨].

وقال ابن شاهين: «حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية»[٩].

---

(١) ضـ العقيلي (٤/٣٠٠).
(٢) الميزان (٤/٢٥٣).
(٣) الميزان (٤/٢٥٤).
(٤) نفسه.
(٥) تق (١٠٠٤ رقم ٧٢٠٣).
(٦) الإرشاد (١/٣٦٩) للخليلي.
(٧) الكامل (٧/٦).
(٨) الكنى (ق ٣١).
(٩) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧).

وقال ابن الجارود: جل حديثه وهم...[١].

وذكره أبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء وقال: ... كثير الخطأ والأوهام[٢].

وقال البخاري: سكتوا عنه[٣].

وقال أحمد بن حنبل: حديث أبي حنيفة ضعيف[٤].

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث[٥].

وقال أبو أحمد الحاكم: ((عامة حديثه خطأ))[٦].

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[٧].

وقال ابن معين: لا يكتب حديثه[٨].

وضعفه الدارقطني[٩].

وقال ابن عدي: أبو حنيفة له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال وعامة ما يرويه كذلك و لم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً وقد روى من

---

(١) الانتفاء (٢٨٧) لابن عبد البر.

(٢) (١٥٤ رقم ٢٥٥).

(٣) ت الكبير (٨/٨١).

(٤) ض (٤/٢٨٥) للعقيلي.

(٥) الطبقات (٦/٣٦٩).

(٦) الأسامي والكنى (٤/١٧٥).

(٧) ض (٢٦٦ رقم ٥٨٦).

(٨) الكامل (٧/٦).

(٩) نقله الزيلعي في نصب الراية (٢/٨) و لم يتعقبه بشيء وانظر نصب الراية (١/٣٢، ٥١).

الحديث لعله أرجح من ثلثمائة حديث من مشاهير وغرائب وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث[(١)].

وقال ابن عبد البر: «هو سيء الحفظ عند أهل الحديث»[(٢)] اهـ.

وضعفه ابن القطان الفاسي[(٣)].

وقال الذهبي: إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه[(٤)].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: هو أجل من أن يكذب[(٥)].

وقال أيضاً: لا بأس به وكان لا يكذب وقال: أبوحنيفة عندنا من أهل الصدق و لم يتهم بالكذب[(٦)].

وقال أيضاً: ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة[(٧)].

---

(١) الكامل (١٢/٧).
(٢) التمهيد (٤٨/١١).
(٣) بيان الوهم (٥١٩/٣).
(٤) الميزان (٢٦٥/٤). وانظر الديوان (٤١١ - ٤١٢). وانظر تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣ - ٤٢٠).
(٥) الكامل (٩/٧).
(٦) معرفة الرجال (٧٩/١ - ابن محرز).
(٧) الانتقاء (١٩٧) لابن عبد البر. وذكر فيه (١٩٣ - ٢٣٠) فصلاً في ثناء العلماء عليه لكنه من جهة فقهه وعلمه ونبله لا ضبطه.

تعقيب:

اختلف رأي ابن معين في أبي حنيفة توثيقاً وتجريحاً "ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله بل ثبت في العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة"[(١)].

قال ابن شاهين بعد ذكره كلام النقاد فيه: «هذا الكلام في أبي حنيفة طريق ثقة طريق الروايات واضطرابها وما فيها من الخطأ لا أنه كان يضع حديثاً ولا يركب إسناداً على متن ولا متناً على إسناد ولا يدعي لقاء من لم يلقه كان أرفع من ذلك وأنبل.

وقد فضله العلماء في الفقه منهم القاسم وابن معين والشافعي والمقرئ وابن مطيع والأوزاعي وابن المبارك ومن يكثر عدده.

ولكن حديثه فيه اضطراب وكان قليل الرواية وكان بالرأي أبصر من الحديث وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي، وإذا قل بصيرة العالم بالسنن وفتح الرأي تكلم فيه العلماء بالسنن.

وكفاك بسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل سادات من نقل السنن وعرف الحق من الباطل والله أعلم[(٢)].

وقد اعترف الإمام أبوحنيفة رحمه الله بأنه يحدث خطأ فقال رحمه الله: «ما رأيت أفضل من عطاء عامة ما أحدثكم خطأ»[(٣)].

---

(١) السلسلة الضعيفة (١/٤٦٨). وقد شرح فيها ترجمة أبي حنيفة شرحاً جيداً (١/٤٦٥ - ٤٦٩).

(٢) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٥ - ٩٧) وانظر منه (٤٩).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٦)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٤/١٧٦).

(١٥٢) النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بني أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة[١].

قال ابن معين:ضعيف مضطرب الحديث[٢].

وقال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث "روى أحاديث مناكير"[٣].

وقال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً[٤].

وقال علي بن المديني:ذكر يحيى القطان النعمان بن راشد فضعفه جداً[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٦].

وقال أبوحاتم:في حديثه وهم كثير وهو صدوق في الأصل[٧].

وقال النسائي: صدوق فيه ضعف[٨].

---

(١) تق (١٠٠٤رقم٧٢٠٤).

(٢) التهذيب (٤٠٤/١٠). وقال مرة: ((ليس بشيء)) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧) لابن شاهين.

(٣) العلل (٤٩٣/٢ عبدالله).ومابين القوسين من الجرح (٤٤٨/٨) وضـ (٢٦٨/٤) للعقيلي.

(٤) التهذيب (٢٠٢/١).

(٥) الجرح (٤٤٨/٨).

(٦) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧) لابن شاهين.

(٧) الجرح (٤٤٩/٨).

(٨) التهذيب (٤٠٤/١٠).

وقال ابن عدي:قد احتمله الناس روى عنه الثقات مثل حماد بن زيد وجرير ابن حازم ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات وله نسخة عن الزهري و لا بأس به[١].

(١٥٣) النهاس ـ بتشديد الهاء ثم مهملة ـ ابن قهم ـ بفتح القاف وسكون الهاء القيسي أبوالخطاب البصري ضعيف من السادسة[٢].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث تركه يحيى القطان[٣].

وقال ابن معين:كان قاصاً وليس هو بشيء[٤].

وقال ابن أبي عدي:لا يساوي نهاس بن قهم شيئاً[٥].

وقال أبوحاتم:ليس بشيء[٦].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالمتين عندهم[٧].

وقال ابن عدي:أحاديثه مما ينفرد به عن الثقات ولا يتابع عليه[٨].

(١٥٤) الوليد بن عبدالله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة صدوق يهم ورمي بالتشيع من الخامسة[٩].

---

(١) الكامل (١٤/٧).
(٢) تق (١٠٠٩رقم٧٢٤٦).
(٣) العلل (٢٠٠٩/٩).
(٤) التاريخ (٦١٠/٢ - الدوري).
(٥) نفسه.
(٦) الجرح (٥١١/٨).
(٧) الأسامي والكنى (٢٩٤/٤).
(٨) الكامل (٥٩/٧).
(٩) تق (١٠٣٩رقم ٧٤٨٢).

قال العقيلي: في حديثه اضطراب[١].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به[٢].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة وهو زهري مأمون مرضي[٣].

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس[٤].

وقال أبوحاتم: صالح الحديث[٥].

وقال أبوزرعة: لا بأس به[٦].

وقال أبوداود: لا بأس به[٧].

وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

(١٥٥) يحيى بن أيوب الغافقي ـ بمعجمة ثم فاء وقاف ـ أبوالعباس المصري صدوق ربما أخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين[٩].

قال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب[١٠].

---

(١) ضـ (٣١٧/٤).
(٢) المجروحين (٧٨/٣-٧٩).
(٣) معرفة الرجال (٩٧/١ ابن محرز).
(٤) الجرح (٨/٩).
(٥) نفسه.
(٦) نفسه.
(٧) ت الكمال (٣٦/٣١).
(٨) (٤٩٢/٥).
(٩) تق (١٠٤٩ رقم ٧٥٦١).
(١٠) السنن (٦٨/١).

وقال أبوحاتم:محل يحيى الصدق يكتب حديثه و لا يحتج به[١].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[٢].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح وقال مرة:ثقة[٣].

وقال النسائي:ليس به بأس[٤].

(١٥٦) يحيى بن أبي سليمان المدني أبوصالح لين الحديث من السادسة[٥].

قال أبوحاتم:ليس بالقوي مضطرب الحديث يكتب حديثه[٦].

وقال البخاري:منكر الحديث[٧].

وقال ابن عدي:هو ممن تكتب أحاديثه وإن كان بعضها غير محفوظة[٨].

ذكرمن وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[٩].

(١٥٧) يحيى بن يعلى.الأسلمي الكوفي ضعيف شيعي من التاسعة[١٠].

---

(١) الجرح (١٢٨/٩).

(٢) ضـ (٢٤٠رقم ٦٢٦).

(٣) الجرح (١٢٨/٩).

(٤) البيان والتوضيح (٣٠٢) للعراقي.

(٥) تق (١٠٥٧رقم ٧٦١٥).

(٦) الجرح ١٥٥/٠٩).

(٧) الكامل (٢٣٠/٧).

(٨) الكامل (٢٣٠/٧).

(٩) (٦٠٤/٧).

(١٠) تق (١٠٧٠رقم ٧٧٢٧).

قال البخاري:مضطرب الحديث[١].

وقال ابن معين:ليس بشيء[٢].

وقال أبوحاتم:كوفي ليس بالقوي ضعيف الحديث[٣].

وقال ابن عدي:كوفي وهو في جملة شيعتهم[٤].

(١٥٨) يحيى بن يمان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطيء كثيراً وقد تغير من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين ومائة[٥].

قال الإمام أحمد:وكيع أثبت من يحيى بن يمان يحيى يضطرب في بعض حديثه[٦].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث في حديثه بعض الصنعة ومحله الصدق[٧].

وقال ابن القطان الفاسي:مضطرب الحديث[٨].

وقال ابن معين:ليس بثبت في الحديث.. وقال: لم يكن يبالي أي شيء حدث كان يتوهم الحديث[٩].

وقال أحمد بن حنبل:ليس يحيى بن يمان حجة في الحديث[١٠].

---

(١) ت الصغير (٢/٢٣٢).
(٢) الكامل (٧/٢٣٣).
(٣) الجرح (٩/١٩٦).
(٤) الكامل (٧/٢٣٣).
(٥) تق (١٠٧٠رقم ٧٧٢٩).
(٦) مسائل ابنه صالح (٣/٧٧).
(٧) الجرح (٩/١٩٩).
(٨) بيان الوهم (٣/٤٢٣).
(٩) سؤالات ابن الجنيد (٤٣٧- ٤٣٨).
(١٠) ت بغداد (١٤/١٢٣).

وقال أبوحاتم:رأيت محمد بن عبدا لله بن نمير يضعف حديث يحيى بن يمان ويقول كأن حديثه خيال[١].

وقال النسائي:ليس بالقوي[٢].

وقال أبوداود:يخطيء في الأحاديث ويقلبها[٣].

وقال ابن عدي:ابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطيء ويشتبه عليه[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٥].

وقال ابن المديني:صدوق كان قد أفلج فتغير حفظه[٦].

وقال يعقوب بن شيبة:كان صدوقاً كثير الحديث وإنما أنكر أصحابنا عليه كثرة الغلط وليس بحجة إذا خولف.. [٧].

(١٥٩) يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي ضعيف من السادسة[٨].

---

(١) الجرح (٩/١٩٩).
(٢) ضـ (٢٤٢رقم ٦٣٢).
(٣) ت بغداد (١٤/١٢٤).
(٤) الكامل (٧/٢٣٧).
(٥) الجرح (٩/١٩٩).
(٦) ت بغداد (١٤/١٢٢).
(٧) ت بغداد (١٤/١٢٤).
(٨) تق (١٠٧٩رقم ٧٨٠٣).

قال ابن عدي:مضطرب الحديث لا ينضبط ما يرويه[١].

وقال أيضاً:عامة ما يرويه غير محفوظ[٢].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[٣].

وقال مرة:ليس بشيء[٤].

وقال أحمد بن حنبل:عنده مناكير[٥].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث منكر الحديث جداً[٦].

وقال أبوزرعة:منكر الحديث[٧].

وقال النسائي:متروك الحديث[٨].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ما كان به بأس[٩].

(١٦٠) يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ.

قال صدقة:دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد يقلب عليه و لا يجيء

---

(١) الكامل (٢٦٢/٧).
(٢) الكامل (٢٦٣/٧).
(٣) الجرح (٢٧٩/٩).
(٤) معرفة الرجال (٥٧/١- ابن محرز).
(٥) ضـ الصغير (١٠٥رقم٤٠٥) والكامل (٢٦٠/٧).
(٦) الجرح (٢٧٩/٩).
(٧) نفسه.
(٨) ضـ (٢٦٢رقم٦٤٥).
(٩) التاريخ (٢٢٩رقم٨٨٣ - الدارمي).

كما ينبغي يضطرب في حديثه[١].

وقال أبوحاتم: كان رجلاً عابداً دفن كتبه وهو يغلط كثيراً وهو رجل صالح لا يحتج بحديثه[٢].

وقال ابن عدي: هو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه و لا يتعمد الكذب[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين: رجل صدق[٤].

وقال مرة: ثقة[٥].

(١٦١) يونس بن الحارث الثقفي الطائفي نزيل الكوفة ضعيف من السادسة[٦].

قال أحمد بن حنبل: أحاديثه مضطربة[٧]. وقال مرة: مضطرب الحديث[٨].

وقال ابن المديني: كنا نضعف ذاك ضعفاً شديداً[٩].

---

(١) ت الصغير (٢/٢٤٢).
(٢) الجرح (٩/٢١٨).
(٣) الكامل (٧/١٥٩).
(٤) التاريخ (٢/٦٨٤ - الدوري).
(٥) التاريخ (٢٢٨رقم٨٧٤ - الدارمي).
(٦) تق (١٠٩٨رقم٧٩٥٩).
(٧) العلل (١/٣٤١ - عبدالله).
(٨) الإعلام بسنته (١ق٦٨/ب) لمغلطاي.
(٩) سؤالات ابن أبي شيبة (١٢١رقم١٤٦).

وقال ابن معين:ضعيف[١].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي[٢].

وقال النسائي:ضعيف[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس يكتب حديثه[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال ابن عدي:ليس به بأس يكتب حديثه وليس له من الحديث إلا اليسير[٦].

(١٦٢) يونس بن خباب ـ بمعجمة وموحدتين ـ الأسيدي مولاهم الكوفي صدوق يخطيء ورمي بالرفض من السادسة[٧].

قال البخاري:مضطرب الحديث[٨].

وقال أبوحاتم:مضطرب الحديث ليس بالقوي[٩].

---

(١) التاريخ (٦٨٧/٢ - الدوري).
(٢) الجرح (٢٣٧/٩).
(٣) ضـ (٢٣٩رقم٦٢٠).
(٤) الكامل (١٧٥/٧).
(٥) (٢٨٨/٩) وقد ذكره أيضاً في المجروحين (١٤٠/٣) وقال: لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات.
(٦) الكامل (١٧٥/٧).
(٧) تق (١٠٩٨رقم٧٩٦٠).
(٨) الكامل (١٧٣/٧).
(٩) الجرح (٢٣٨/٩).

وقال يحيى بن سعيد: كان كذاباً[١].

وقال ابن معين: لا شيء[٢]. وقال مرة: ضعيف[٣].

وقال البخاري: منكر الحديث[٤].

وقال النسائي: ضعيف[٥].

وقال ابن عدي: هو من الغالين في التشيع وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب[٦].

ذكر من وثقه:

قال أبوداود: ليس في حديثه نكارة إلا أنه زاد في حديث القبر (علي وليي)؟![٧].

وقال مرة: شتام لأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وحدثني من سمع علياً قال: لا أحدث عنه حتى أتوسد يميني قال أبوداود: وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة وليس الرافضة كذلك[٨].

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق[٩].

---

(١) الميزان (٤/٤٧٩).
(٢) الجرح (٩/٢٣٨).
(٣) التاريخ (٢٢٦ رقم ٨٦٢ – الدارمي).
(٤) ت الكمال (٣٢/٥٠٦).
(٥) ضـ (٢٣٨ رقم ٦١٩).
(٦) الكامل (٧/١٧٤).
(٧) التهذيب (١١/٣٨٦).
(٨) ت الكمال (٣٢/٥٠٦).
(٩) الثقات لابن شاهين (٢٠٣).

وقال الساجي:صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء[١].

(١٦٣) أبوبكر بن عياش ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن سالم الأسدي الكوفي المقريء الحناط ـ بمهملة ونون ـ مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه ـ وقيل:اسمه محمد أو عبدالله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال ـ ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم[٢].

قال أحمد بن حنبل:أبوبكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين وعاصم.وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق أو نحو هذا.ثم قال:ليس هو مثل سفيان وزائدة وزهير وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ[٣].

وقال يعقوب بن شيبة:شيخ قديم معروف بالصلاح البارع وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله وفي حديثه اضطراب[٤].

وقال مهنأ:سألت أحمد بن حنبل:أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبوبكر بن عياش؟

فقال:إسرائيل.

---

(١) التهذيب (١١/٣٨٦).
(٢) تق (١١١٨رقم٨٠٤٢).
(٣) ت بغداد (١٤/٣٧٩) وانظر علل الخلال (١٨١ - ١٨٢ - المنتخب).
(٤) ت بغداد (١٤/٣٧٨).

قلت: لِم؟

قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً!

قلت: كان في كتبه خطأ ؟

قال: لا ؛ كان إذا حدث من حفظه[١].

وضعفه ابن معين[٢].

وقال الدارمي: سمعت محمد بن عبدالله بن نمير يضعف أبا بكر بن عياش في الحديث.

قلت: كيف حاله في الأعمش؟

قال: هو ضعيف في الأعمش وغيره[٣].

وقال أبونعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه[٤].

وقال أبوزرعة: في حفظه شيء[٥].

وقال البزار: لم يكن بالحافظ وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه[٦].

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير[٧].

---

(١) ت بغداد (٣٧٩/١٤).
(٢) نفسه.
(٣) الكامل (٢٦/٤).
(٤) الميزان (٥٠٠/٤).
(٥) العلل (٣٢٩/٢).
(٦) التهذيب (٤٠/١٢).
(٧) الجرح (٣٤٩/٩-٣٥٠).

وقال أبوداود:ثقة[١].

وقال ابن سعد: كان أبوبكر ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط[٢].

وقال الساجي:صدوق يهم[٣].

وقال ابن عدي:هو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم مثل أبي إسحاق السبيعي وأبي حصين وعاصم بن أبي النجود وهو صاحبه وهو من قراء أهل الكوفة لا بأس به وذاك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف[٤].

(١٦٤) أبوجعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبدا لله بن ماهان وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة من كبار السابعة مات في حدود الستين[٥].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[٦].

وقال أيضاً:ليس بقوي في الحديث[٧].

وقال الفلاس:فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيء الحفظ[٨].

---

(١) ت بغداد (١٤/٣٧٩).
(٢) الطبقات (٦/٣٨٦).
(٣) التهذيب (١٢/٤٠).
(٤) الكامل (٤/٣٠) وفي المطبوع خطأ صوبته من ت الكمال (٣٣/١٣٤).
(٥) تق (١١٢٦رقم٨٠٧٧).ومغيرة هو ابن مقسم.
(٦) المجروحين (٢/١٢٠).
(٧) العلل (٣/١٣٣- عبدا لله).
(٨) ت بغداد (١١/١٤٧).

وقال ابن معين:يكتب حديثه إلا أنه يخطيء[١].

وقال ابن المديني:يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه[٢].

وقال أبوزرعة:شيخ يهم كثيراً[٣].

وقال النسائي:ليس بالقوي[٤].

وقال الدارقطني:ضعيف[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن المديني:ثقة[٦].

وقال ابن معين:ليس به بأس[٧].

وقال مرة:صالح.

وقال أيضاً:ثقة[٨].

وقال مرة:ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة[٩].

وقال أبوحاتم:ثقة صدوق صالح الحديث[١٠].

---

(١) ت بغداد (١٤٧/١١).
(٢) ت بغداد (١٤٦/١١).
(٣) سؤالات البردعي (٤٤٣/٢).
(٤) ت الكمال (١٩٥/٣٣).
(٥) الناسخ والمنسوخ (٤١) للحازمي.
(٦) ت بغداد (١٤٦/١١).
(٧) التاريخ (٥٠رقم٨٢ – الدقاق).
(٨) الجرح (٢٨١/٦).
(٩) ت بغداد (١٤٧/١١).
(١٠) الجرح (٢٨١/٦).

وقال ابن عمار:ثقة[١].

وقال ابن خراش:سيء الحفظ صدوق[٢].

(١٦٥) أبو الخطاب عن نوح بن قيس وعنه سلمة بن عصام

قال الخطابي:مجهول مضطرب الحديث[٣].

---

(١) ت بغداد (١١/١٤٧).

(٢) نفسه.

(٣) اللسان (٧/٤٢).

الباب الثاني

الرواة الموصوفون بالاضطراب بقيد

(١٦٦/١) أبان بن يزيد العطار البصري أبويزيد ثقة له أفراد من السابعة مات في حدود الستين[١].

قال البرديجي:أبان العطار أمثل من همام وعكرمة بن عمار وحديثه عن يحيى ابن أبي كثير مضطرب لم يكن عنده كتاب قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما[٢].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٣].

وقال أحمد بن حنبل:أبان العطار ثبت في كل المشايخ[٤].

وقال أبوحاتم: أبان العطار أحب إلي من شيبان ومن أبي هلال وفي يحيى بن أبي كثير أحب إلي من همام[٥].

(١٦٧/٢) إسحاق بن راشد الجزري أبوسليمان ثقة،في حديثه عن الزهري بعض الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر[٦].

قال الذهلي:صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً[٧].

---

(١) تق (١٠٤رقم١٤٤).
(٢) شرح العلل (٦٧٨/٢) لابن رجب.
(٣) سؤالات ابن الجنيد (٦٩).
(٤) الجرح (٢٩٩/٢).
(٥) الجرح (٢٩٩/٢).
(٦) تق (١٢٨رقم٣٥٣).
(٧) التعديل والتجريح (٣٧٧/١) للباجي وانظر:التهذيب (٢٠٢/١).

وقال أيضاً:هو مضطرب في حديث الزهري[١].

وقال ابن معين: ليسا هما في الزهري بذاك.(أي النعمان وإسحاق)

فقال ابن الجنيد:ففي غير الزهري؟

قال:ليس بإسحاق بأس[٢].

وقال النسائي:ليس بذاك القوي[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٤].

وقال أبوحاتم:شيخ[٥]. وقال النسائي:ليس به بأس[٦].

وقال الغلابي:ثقة[٧].

وقال الفسوي:حسن الحديث[٨].

وذكره ابن شاهين[٩]، وابن حبان[١٠] والعجلي - وقال:ثقة[١١] - في الثقات.

---

(١) هدي الساري (٣٨٩).
(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٥٥رقم٧٣٩).
(٣) التهذيب (١/٢٠٢).
(٤) التاريخ (٢/٢٤ - الدوري).
(٥) الجرح (٢/٢٢٠).
(٦) ت الكمال (٢/٤٢٠).
(٧) نفسه.
(٨) ت الكمال (٢/٤٢٠).
(٩) (١٢رقم٥٨).
(١٠) (٦/٥١).
(١١) التهذيب (١/٢٠٢).

(١٦٨/٣) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي - بالنون - أبوعتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وثمانون سنة[١].

قال أحمد بن حنبل:نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح وفي المصنف أحاديث مضطربة[٢]

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشامين خاصة وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير وكان عالماً بناحيته[٣].

وقال العقيلي:إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ [٤].

قال الدارقطني:مضطرب الحديث عن غير الشاميين[٥].

ذكرمن وثقه:

قال يزيد بن هارون:ما رأيت شامياً و لا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش[٦].

وقال أحمد بن حنبل:في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء

---

(١) تق (١٤٢رقم٤٧٧).

(٢) العلل (٣/٥٣ - عبدالله).
وقوله: وفي المصنف، أي مصنف إسماعيل. قاله الحافظ في التهذيب (١/٢٨٢).

(٣) ت بغداد (٦/٢٢٧).

(٤) ضـ (١/٨٨).

(٥) السنن (٤/١١٨).

(٦) الجرح (٢/١٩١).

وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح[١].

(١٦٩/٤) أيوب بن عروة الكوفي عن أبي مالك الجَنْبي

قال ابن عدي:لعل الاضطراب من أبي مالك لا منه...وقال:روى غير حديث منكر[٢].

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم:كتب عنه أبي بالري وأبوزرعة ورويا عنه وسئل أبي عنه؟ فقال:صدوق[٣].

(١٧٠/٥) جعفر بن بُرقان ـ بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف ـ الكلابي أبوعبدالله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري من السابعة مات سنة خمسين وقيل بعدها[٤].

قال ابن نمير:ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة[٥].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه[٦].

وقال ابن معين:ليس بذاك في الزهري[٧].

---

(١) الجرح (١٩٢/٢).
(٢) الكامل (٣٦٥/١).
(٣) الجرح (٢٥٤/٢). وانظر الميزان (٢٩١/١) واللسان (٤٨٦/١).
(٤) تق (١٩٨رقم٩٤٠).
(٥) الجرح (٣٢١/١) و (٤٧٥/٢).
(٦) العلل (٢٠٠رقم٣٥٥ – المروذي وغيره).
(٧) ت الكمال (١٤/٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة ويضعف في روايته عن الزهري[(١)].

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى في دهره وكان كثير الخطأ في الحديث[(٢)].

(١٧١/٦) حفص بن عمر بن كيسان الصنعاني يقال له حفص بن عمر بن أبي يزيد.

قال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً وفي سماعه عن أبي الزبير اضطراب[(٣)].

وقال الذهبي: حفص بن عمر بن أبي الزبير ضعفه الأزدي فلعله عن أبي الزبير أو كأنه حفص بن عمر بن كيسان عن أبي يزيد عن ابن الزبير لا عن أبي الزبير ولا يعرف من ذا[(٤)].

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات[(٥)].

(١٧٢/٧) الحكم بن عطية العيشي ـ بالتحتانية والمعجمة ـ البصري صدوق له أوهام من السابعة[(٦)].

---

(١) التاريخ (٨٤/٢ – الدوري).

(٢) ت الكمال (١٥/٥).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (١٩٣). وقول ابن حبان هذا مما فات الذهبي في الميزان (٥٦٦/١) وابن حجر في اللسان (٣٢٩/٢).

(٤) الميزان (٥٦٦/١) وانظر اللسان (٣٢٩/٢).

(٥) (١٩٨/٦).

(٦) تق (٢٦٣رقم١٤٦٣).

قال أبوداود: صالح. سمعت أباالوليد قال: كان رجلاً صالحاً.

قال أبوداود: أحاديثه عن ثابت مضطربة وحديثه عن ابن سيرين ذكر حرفاً[١].

وقال البخاري: كان أبوالوليد يضعفه[٢].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين: ثقة[٤].

وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به روى عنه وكيع والطفاوي إلا أن أباالوليد الطيالسي روى عنه أحاديث منكرة[٥].

تعقيب:

قول أبي الوليد الطيالسي: كان رجلاً صالحاً الذي نقله أبو داود لا يتعارض مع ما نقله البخاري عن أبي داود أنه كان يضعفه؛ لأن مراده بصالح في نفسه لا في ضبطه ويدل عليه قول أبي حاتم في الجرح: وكان أبوداود يذكره بجميل[٦].

(١٧٣/٨) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبوسلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين[٧].

---

(١) سؤالات الآجري (٤٢٩/٢). وثابت هو البناني.
(٢) ضـ الصغير (٤٢٢رقم٦٩).
(٣) ضـ (٨٠رقم١٢٤).
(٤) الجرح (١٢٦/٣).
(٥) نفسه.
(٦) نفسه.
(٧) تق (٢٦٨رقم١٥٠٧).

قال يعقوب بن شيبة:ثقة في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيرهم فيهم[١].

وقال ابن رجب:وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البُناني وعلي بن زيد.ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما[٢].

وقال يحيى بن سعيد:حماد بن سلمة عن زياد بن الأعلم وقيس بن سعد ليس بذلك ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت وأبي حمزة وهذا الضرب[٣].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٤].

وقال أحمد بن حنبل:أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً وأثبت في حديث ثابت من غيره[٥].

وقال النسائي:ثقة[٦].

وقال الساجي:كان حافظاً ثقة مأموناً[٧].

وقال الذهبي:كان بحراً من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى وهو

(١) شرح العلل (٧٨١/٢) لابن رجب. وانظر تهذيب الآثار (٥٤٥ المفقود) لابن جرير.
(٢) شرح العلل (٤١٤/١) لابن رجب.
(٣) الجرح (١٤١/٣).
(٤) الجرح (١٤٢/٣).
(٥) الجرح (١٤١/٣).
(٦) التهذيب (١٤/٣).
(٧) نفسه.

صدوق حجة إن شاء الله وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد...ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن...[١].

(١٧٤/٩) الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من الخامسة مات سنة أربعين أو قبلها[٢].

قال ابن حبان:الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن فيها اضطراباً كثيراً[٣].

ذكرمن وثقه:

قال أبوحاتم:صدوق[٤].

وقال النسائي:ليس به بأس[٥].

وقال العجلي: ثقة[٦].

وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

تعقيب:

قول الحافظ (له أوهام) الظاهر أنها من جهة أبي جعفر الرازي لا منه قال ابن حبان: « كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر

---

(١) النبلاء (٤٤٦/٧). وانظر الميزان (٥٩٠/١). وهدي الساري (٣٩٩).

(٢) تق (٣١٨رقم١٨٩٢).

(٣) الثقات (٢٢٨/٤).

(٤) الجرح (٤٥٤/٣).

(٥) ت الكمال (٦١/٩).

(٦) الثقات (٣٥٠/١).

(٧) في موضعين (٢٢٨/٤)و (٣٠٠/٦).

الرازي))[١]اهـ.

وقال الحاكم: ((مازلت أتأمل التواريخ وأقاويل الأئمة في الجرح والتعديل فلم أجد أحداً طعن فيه))[٢].

(١٧٥/١٠) سفيان بن حسين بن حسن أبومحمد أو أبوالحسن الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم من السابعة مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد[٣].

قال عثمان بن أبي شيبة: كان مؤدباً للمهدي ولكنه كان مضطرباً في الحديث قليلاً[٤].

وقال الذهبي: يروي عن الزهري مضطرب فيه[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين: ثقة في غير الزهري[٦].

وقال مرة: ثقة وكان يؤدب المهدي وهو صالح حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك إنما سمع من الزهري بالموسم[٧].

وقال أبوحاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به... [٨].

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (١٢٦).
(٢) نقله ابن عبد الهادي في التنقيح (٥٢٨/١).
(٣) تق (٣٩٣رقم٢٤٥٠).
(٤) الثقات لابن شاهين (٧٣).
(٥) الميزان (١٦٥/٢).
(٦) الثقات لابن شاهين (٧٣).
(٧) الجرح (٢٢٨/٤).
(٨) نفسه.

(١٧٦/١١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبومحمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة(١).

قال الجوزجاني: كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري وإنما أقام - يعني الزهري - تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة وفي حديثه - يعني ابن عيينة - عن الزهري اضطراب شديد(٢).

وقال أبوحاتم في ترجمة الإمام مالك:...أقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأً منه...(٣).

وقال أحمد بن حنبل: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي: سفيان بن عيينة. وقلت أنا: مالك بن أنس. وقلت: مالك أقل خطأً عن الزهري وابن عيينة يخطيء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً(٤).

ذكر من وثقه:

قال يحيى بن سعيد: ابن عيينة أحب إلي في الزهري من معمر(٥).

---

(١) تق (٣٩٥رقم٢٤٦٤).
(٢) شرح العلل (٦٧٤/٢) لابن رجب.
(٣) الجرح (٢٠٦/٨).
(٤) شرح العلل (٤٥٧/١) لابن رجب.
(٥) الجرح (٢٢٦/٤).

وقال ابن معين:أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وعقيل وشبيب ابن أبي حمزة وابن عيينة(١).

وقال ابن مهدي:كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز(٢).

وقال ابن معين:ثقة(٣).

وقال أبوحاتم:إمام ثقة و أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة(٤).

قال الذهبي:أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلس لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة وكان قوي الحفظ وما في أصحاب الزهري أصغر سناً منه ومع هذا فهو من أثبتهم(٥).

(١٧٧/١٢) سلمة بن صالح الأحمر الواسطي.

قال ابن سعد:كان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه فضعفه الناس(٦).

وقال أحمد بن حنبل:حدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح إلا أنه عن حماد يخلط الحديث وحدث عنه أحاديث مضطربة(٧).

وقال ابن جرير:كان كثير الحديث غير أنه اضطرب عليه حفظه(٨).

---

(١) الجرح (٤/٢٢٦).
(٢) الجرح (٤/٢٢٧).
(٣) الجرح (٤/٢٢٧).
(٤) نفسه .
(٥) الميزان (٢/١٧٠).
(٦) الطبقات (٦/٣٨٣)
(٧) ت. بغداد (٩/١٣٣) .
(٨) اللسان (٣/٧٠) .

وقال يزيد بن هارون:ما كان يدري أي شيء يقول[١].

وقال ابن المديني:كان يروي عن حماد فيقلبها و لا يضبطها كتبت عنه حديثاً كثيراً ورميت به[٢].

وقال ابن معين:ليس بثقة .

وقال أيضاً:ليس بشيء[٣].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بشيء[٤].

وقال أبوحاتم:غلطوه في حماد بن أبي سليمان وقال أيضاً:واهي الحديث ذاهب الحديث لا يكتب حديثه... [٥].

وقال أبوداود:متروك الحديث[٦].

وقال النسائي:ضعيف[٧].

وقال مرة:متروك الحديث[٨].

وقال الدارقطني:ضعيف[٩].

---

(١) الجرح (١٦٥/٤) .
(٢) اللسان (٧٠/٣) .
(٣) التاريخ (٢٢٥/٢ ـ الدوري) .
(٤) العلل (٥٢٨/٢ ـ عبد الله) .
(٥) الجرح (١٦٥/٤) .
(٦) اللسان (٣٣٠/٣) .
(٧) الكامل (٣٣٠/٣) .
(٨) ضـ (١١٤رقم ٢٤٣) .
(٩) اللسان (٧٠/٣) .

ذكرمن وثقه:

قال الدارقطني:ثقة(١).

وقال ابن عدي:هو حسن الحديث و لم أر له متناً منكراً إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد(٢).

(١٣/١٧٨)سليمان بن طَرخان التيمي أبو المعتمر البصري نزل في التيم فنسب إليهم ثقة عابد من الرابعة مات سنة ثلاث و أربعين وهو ابن سبع وتسعين(٣).

قال الأثرم:حديثه عن قتادة مضطرب(٤).

وقال أيضاً:كان التيمي من الثقات ولكن كان لايقوم بحديث قتادة(٥).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة(٦).

وعدّه الثوري وابن عُلية من حفاظ البصريين(٧).

وقال أحمد بن حنبل:ثقة(٨).

---

(١) سؤالات الحاكم (٢١٨) واللسان (٣/٧٠) .
(٢) الكامل (٣/٣٣١) .
(٣) تق (٤٠٩رقم ٢٥٩٠) .
(٤) شرح العلل (٢/٦٩٩) لابن رجب .
(٥) شرح العلل (٢/٦٣١) لابن رجب .
(٦) التاريخ (٤٩ رقم ٣٦ – الدارمي) .
(٧) الجرح (٤/١٢٤-١٢٥) .
(٨) نفسه .

وقال شعبة:شك ابن عون وسليمان التيمي يقين[١].

وقال ابن سعد:كان ثقة كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين[٢].

وقال النسائي:ثقة[٣].

وقال الدارقطني:ثقة[٤].

(١٧٩/١٤) سليمان بن كثير العبدي البصري أبوداود وأبومحمد لا بأس به في غير الزهري من السابعة مات سنة ثلاث و ثلاثين[٥].

قال الذهلي:سمعت سليمان بن كثير العبدي سكن البصرة ما روى عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها وهو في غير الزهري أثبت[٦].

وقال العقيلي:مضطرب الحديث[٧].

وقال ابن معين:ضعيف[٨].

وقال أبوحاتم:بصري يكتب حديثه[٩].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[١٠].

---

(١) ت الكمال (٨/١٢) .

(٢) الطبقات (٢٥٢/٧ـ ٢٥٣) .

(٣) ت الكمال (٨/١٢) .

(٤) السنن (١٧٢/٣) .

(٥) تق (٤١٢رقم ٢٦١٧) .

(٦) ضـ (١٣٧/٢) للعقيلي . وانظر فتح الباري (١٦٦/٢) لابن رجب .

(٧) ضـ (١٣٧/٢) .

(٨) الجرح (١٣٨/٤) .

(٩) نفسه .

(١٠) معرفة الرجال (٨٤/١ – ابن محرز) .

وقال النسائي:ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطيء عليه[١].

(١٥/١٨٠) سماك ـ بكسر أوله وتخفيف الميم ـ ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربما يلقن من الرابعة مات سنة ثلاث وعشرين[٢].

قال أبوطالب قلت لأحمد:سماك بن حرب مضطرب الحديث؟

قال:نعم[٣].

وقال يعقوب بن شيبة:روايته عن عكرمة خاصة مضطربة وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين[٤].

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة ؛ سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة وغيرهما يقول:عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص[٥].

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم :صدوق ثقة[٦].

(١٦/١٨١) عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود ـ بنون وجيم ـ الأسدي مولاهم الكوفي أبوبكر المقريء صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في

---

(١) ت الكمال (١٢/٥٨) .
(٢) تق (٤١٥ رقم ٢٦٣٩) .
(٣) الجرح (٤/٢٧٩) .
(٤) ت الكمال (١٢/١٢٠) .
(٥) ت الكمال (١٢/١٢٠) .
(٦) الجرح (٤/٢٨٠) .

الصحيحين مقرون من السادسة مات سنة ثمان وعشرين[١].

قال الثوري : في حديثه اضطراب وهو ثقة[٢].

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل: قال لي زهير بن حرب وذكر حديث عاصم بن أبي النجود فقال:مضطرب أعرض[٣].

وقال البزار بعد ذكره حديثاً لعاصم : " إنما أتى هذا الاختلاف من اضطراب عاصم من أنه غير حافظ "[٤] اهـ .

وقال ابن رجب: كان حفظه سيئاً وحديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطرب كان يحدث بالحديث تارةً عن زرٍ و تارةً عن أبي وائل[٥].

وقال ابن سعد:قالوا كان عاصم ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه[٦].

وقال ابن معين:ليس بالقوي في الحديث[٧].

وقال النسائي:ليس بالحافظ[٨].

وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء حفظه[٩].

---

(١) تق (٤٧١ رقم ٣٠٧١) .
(٢) المعرفة والتاريخ (١٩٧/٣) للفسوي .
ونسبه المزي في ت الكمال (٤٧٧/١٣) وتبعه الحافظ في التهذيب (٣٥/٥) للفسوي والذي في المعرفة من قول الثوري . وانظر تاريخ دمشق (٢٢٤/٢٥) لابن عساكر .
(٣) العلل (٢٦/٣ - عبد الله) .
(٤) البحر الزخار (٣١٣/٧) .
(٥) شرح العلل (٧٨٨/٢) .
(٦) الطبقات (٣٢١/٦) .
(٧) الجرح (٣٤١/٦) .
(٨) السنن الكبرى (٣٢٣/٤) ووقع في الطبعة : عاصم بن عمر وهو خطأ .
(٩) ت دمشق (٢٣٩/٢٥) لابن عساكر .

وقال الدارقطني:في حفظه شيء[١].

وقال البزار: لم يكن بالحافظ و لا نعلم أحداً ترك حديثه على ذلك وهو مشهور[٢].

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل:ثقة رجل صالح خير ثقة والأعمش أحفظ منه[٣].

وقال ابن معين:ثقة لا بأس به وهو من نظراء الأعمش والأعمش أثبت منه[٤].

وقال أبوزرعة: ثقة[٥].

وقال أبوحاتم:محله عندي الصدق صالح الحديث و لم يكن بذاك الحافظ[٦].

وقال النسائي:ليس به بأس[٧].

وقال الذهبي:ثبت في القراءة وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم .وقال أيضاً:هو حسن الحديث[٨] .

تعقيب:

تعقب أبوحاتم أبازرعة في قوله ثقة بقوله:ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد

---

(١) نفسه .وعلق عليه الذهبي بقوله : يعني للحديث لا للحروف . النبلاء (٥/٢٦٠) .
(٢) التهذيب (٥/٣٦) .
(٣) العلل (١/٤٢١ – عبدالله) .
(٤) التاريخ (٦٤رقم ١٥٧ – الدقاق) .
(٥) الجرح (٦/٣٤١).
(٦) الجرح (٦/٣٤١) .
(٧) ت الكمال (١٣/٤٧٨) .
(٨) الميزان (٢/٣٥٧) .

تكلم فيه ابن علية فقال: كأن كل من اسمه عاصماً سيء الحفظ[١].

(١٨٢/١٧) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبوسهل الواسطي ثقة من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من السبعين[٢].

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة[٣].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة[٤].

وقال أبوحاتم: ثقة[٥].

وقال أبوداود والنسائي: ثقة[٦].

تنبيه:

قال الحافظ: نقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام الإمام أحمد فأطلقه والذي في علل الأثرم مقيد بسعيد[٧].

(١٨٣/١٨) عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني نزيل البصرة ويقال له عباد صدوق رمي بالقدر من السادسة[٨].

---

(١) الجرح (٣٤١/٦).
(٢) تق (٤٨٢ رقم ٣١٥٥).
(٣) الجرح (٨٣/٦).
(٤) التاريخ (٢٩٢/٢ – الدوري).
(٥) الجرح (٨٣/٦).
(٦) ت الكمال (١٤٣/١٤).
(٧) التهذيب (٨٧/٥).
(٨) تق (٥٧٠ رقم ٣٨٢٤).

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد ومحمد ابن إسحاق ...وقال:هؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب[١].

وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه وإن كان ممن يحتمل في بعض قال:وقال:إسماعيل بن إبراهيم:سألت أهل المدينة عنه فلم يحمد مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزمعي روى عنه أشياء في عدة منها اضطراب[٢].

وقال البخاري:ربما وهم[٣] وقال الدارقطني:يرمى بالقدر ضعيف الحديث[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة وقال أيضاً:صالح الحديث[٥].

وقال أحمد بن حنبل:رجل صالح أو مقبول[٦].

وقال أبوداود:قدري إلا أنه ثقة[٧].

وقال النسائي:ليس به بأس[٨].

وقال يعقوب بن شيبة:صالح[٩].

---

(١) ضـ (٤/٨٨) للعقيلي .
(٢) ت الكمال (١٦/٥٢٤) .
(٣) ت الكبير (٥/٢٥٨) .
(٤) ضـ (٣٣٨ رقم ٣٤١) .
(٥) الكامل (٤/٣٠٠) .
(٦) نفسه .
(٧) ت الكمال (١٦/٥٢٤) .
(٨) نفسه .
(٩) التهذيب (٦/١٢٥) .

وقال ابن عدي:في حديثه بعض ما ينكر و لا يتابع عليه والأكثر منه صحاح وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل[١].

(١٩/١٨٤) عبدالرحمن بن سلمان الحجري ـ بفتح المهملة وسكون الجيم ـ الرعيني المصري لا بأس به من السابعة[٢].

قال أبوحاتم:مضطرب الحديث يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة ما رأيت في حديثه منكراً وهو صالح الحديث[٣].

وقال البخاري: فيه نظر[٤].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٥].

ذكرمن وثقه:

قال النسائي:ليس به بأس[٦].

(٢٠/١٨٥) عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين[٧].

---

(١) الكامل (٤/٣٠٤) .
(٢) تق (٥٨٠ رقم ٣٩٠٧) .
(٣) الجرح (٥/٢٤٢) .
(٤) ضـ (٦٥٤رقم ٢٠٩) .
(٥) ضـ (١٥٠ رقم ٣٦٢) .
(٦) التهذيب (٦/١٧٠) .
(٧) تق (٥٨٦رقم ٣٩٤٤) .

قال البردعي لأبي زرعة: أحاديث المسعودي عن شيوخه غير القاسم وعون؟ فقال أبوزرعة:أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة يهم كثيراً[١].

وقال العقيلي:تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب[٢].

وقال ابن معين:كان ثقة وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة وسلمة ـ يعني ابن كهيل ـ وكان صحيح الرواية فيما حدث عن القاسم ومعن[٣].

وقال أيضاً: المسعودي حديثه عن الأعمش وعبدالملك بن عمير مقلوبة وحديثه عن عاصم وأبي حصين فليس بشيء وحديثه عن عون والقاسم صحاح[٤].

وقال أحمد بن حنبل:من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نعيم ، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط إلا من سمع بالكوفة[٥].

وقال الدارقطني: المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق وعمرو بن مرة والأعمش فإنه يغلط ، وإذا حدث عن معن والقاسم وعون فهو صحيح وهؤلاء هم أهل بيته[٦].

---

(١) سؤالات البردعي (٢/٤٢٠) .
(٢) ضـ (٢/٣٣٦) .
(٣) ضـ (٢/٣٣٧) للعقيلي .
(٤) الجرح (٥/٢٥١) .
(٥) ضـ (٢/٣٣٧) للعقيلي .
(٦) سؤالات السلمي (٢٦٢) .

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[١].

(١٨٦/٢١) عبد الرحمن بن أبي الزناد عبدا لله بن ذكوان المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة[٢].

قال علي بن المديني :حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث به بالعراق فهو مضطرب وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة[٣].

وقال ابن مهدي:حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث بالعراق فهو مضطرب وكذلك قاله الساجي[٤].

وقال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث[٥].

وقال مرة:هو كذا وكذا[٦].

وقال ابن معين:ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء[٧].

وقال مرة:ضعيف[٨].

---

(١) الجرح (٢٥١/٥) .
(٢) تق (٥٧٨ رقم ٣٨٨٦) .
(٣) ت بغداد (٢٢٩/١٠) .
(٤) الإعلام بسنته (١ق٧٧/ب) لمغلطاي .
(٥) مسائل ابنه صالح (٤١٨/١) .
(٦) العلل (٤٨٣/٢ - عبدا لله) .
(٧) ت بغداد (٢٢٩/١٠) .
(٨) التاريخ (١٥٢ رقم ٥٢٩ - الدارمي) .

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً[١].

وقال ابن سعد: قدم بغداد في حاجة له فسمع منه البغداديون كان كثير الحديث وكان يضعف لروايته عن أبيه[٢].

وقال الفلاس: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد وكان عبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ يخط على حديثه[٣].

وقال النسائي: ضعيف[٤].

وقال الساجي: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد[٥].

وقال أبوأحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم[٦].

وقال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه وهو ممن يكتب حديثه[٧].

ذكر من وثقه:

قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف[٨].

وقال الترمذي: ثقة كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه[٩].

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة (١٣١) .
(٢) الطبقات (٣٢٤/٧) .
(٣) ت بغداد (٢٢٩/١٠) .
(٤) ضـ (١٥١رقم ٣٦٧) .
(٥) ت بغداد (٢٣٠/١٠) .
(٦) التهذيب (١٥٧/٦) .
(٧) الكامل (٢٧٦/٤) .
(٨) ت الكمال (٩٩/١٧) .
(٩) السنن (٢٠٥/٤ رقم ١٧٥٥) .

وقال العجلي:ثقة[١].

قال الذهبي:قد مشاه جماعة وعدلوه وكان من الحفاظ المكثرين و لا سيما عن أبيه وهشام بن عروة ... وقد روى أرباب السنن الأربعة له وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية وقد صحح له الترمذي حديثاً[٢].

(١٨٧/٢٢) الشيخ المسند العالم [٣]. عبدالرحمن بن عبيدالله بن عبدالله أبو القاسم السمسار المعروف بابن الحُرْفي توفي سنة ٤٢٣هـ .

قال الخطيب:كتبنا عنه وكان صدوقاً غير أن سماعه في بعض ما رواه عن النجاد كان مضطرباً[٤].

(١٨٨/٢٣) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون[٥].

قال أحمد بن حنبل:سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً روى عن عبيدالله أحاديث مناكير هي من حديث العمري وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح[٦].

وقال أبوحاتم :يكتب حديثه و لايحتج به[٧].

---

(١) الثقات (٧٧/٢) .
(٢) الميزان (٥٧٦/٢) .
(٣) النبلاء (٤١١/١٧) .
(٤) ت بغداد (٣٠٣/١٠) وانظر الأنساب (٢٠٤/٢) للسمعاني . واللسان (٤٢٢/٣).
(٥) تق (٦٠٧رقم ٤٠٩٢) .
(٦) شرح العلل (٧٧٠/٢) لابن رجب .
(٧) الجرح (٣٩/٦) .

ذكرمن وثقه:

قال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني:قال لي هشام بن يوسف:كان عبدالرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال يعقوب بن شيبة:كلاهما ثقة ثبت(١).

وقال أبوزرعة :ابن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق عبد الرزاق أحفظهم(٢).

(١٨٩/٢٤) عبدا لله بن عبدا لله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبوأويس المدني قريب مالك وصهره صدوق يهم من السابعة مات سنة سبع وستين(٣).

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح...وقال: هؤلاء في حال الضعف و الاضطراب(٤).

وقال ابن معين:ضعيف الحديث(٥).

وقال ابن المديني:كان عند أصحابنا ضعيفاً(٦).

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي(٧).

---

(١) ت الكمال (٥٨/١٨) .
(٢) الجرح (٣٩/٦) .
(٣) تق (٥١٨ رقم ٣٤٣٤) .
(٤) ضـ (٨٨/٤) للعقيلي .
(٥) التاريخ (١٩٠رقم ٦٩٤ - الدارمي) .
(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (١٣٥ رقم ١٧٣) .
(٧) الجرح (٩٢/٥) .

وقال النسائي:ليس بالقوي[١].

وقال الدارقطني:في بعض حديثه عن الزهري شيء[٢].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح الحديث .

وقال أيضاً:صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز.

وقال مرة:ثقة[٣].

وقال أبوداود:صالح الحديث[٤].

وقال أبوزرعة:صالح صدوق كأنه لين[٥].

وقال يعقوب بن شيبة:صدوق صالح الحديث وإلى الضعف ما هو[٦].

(٢٥/١٩٠) عبدا لله بن لَهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء ـ ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين[٧].

قال ابن أبي حاتم:سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي أيهما أحب إليكما ؟ فقالا:جميعاً ضعيفان بين الأفريقي وابن لهيعة كثير ؛أما ابن لهيعة فأمره

---

(١) ضـ (٢٥٦رقم ٦٧٤) .
(٢) ت الكمال (١٧٠/١٥) .
(٣) ت بغداد (٧/١٠) .
(٤) ت بغداد (٨/١٠) .
(٥) الجرح (٩٢/٥) .
(٦) ت بغداد (٨/١٠) .
(٧) تق (٥٣٨ رقم ٣٥٨٧) .

مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار.

قلت لأبي:إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال:لا.... [١].

وقال ابن رجب:هو كثير الاضطراب[٢].

وقال ابن معين:ليس حديثه بذلك القوي[٣].

وضعفه أحمد بن حنبل[٤].

ذكرمن وثقه:

قال الفلاس:احترقت كتبه فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبدا لله بن يزيد المقريء أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب وهو ضعيف الحديث[٥].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبوزرعة عن سماع القدماء منه؟

فقال:آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول[٦].

وقال محمد بن يحيى بن حسان:سمعت أبي يقول:ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم.فقلت له:إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة؟

---

(١) الجرح (١٤٧/٥) .
(٢) شرح العلل (٤١٩/١) .
(٣) الجرح (١٤٧/٥) .
(٤) نفسه .
(٥) نفسه .
(٦) الجرح (١٤٧/٥ ـ ١٤٨) .

فقال:ماغاب له كتاب[١].

وقال عبدالغني بن سعيد الأزدي:إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب والمقريء.وذكر الساجي وغيره مثله[٢].

وممن روايته عنه أعدل من غيرهم:

(قتيبة بن سعيدالثقفي) قال قتيبة بن سعيد:قال لي أحمد بن حنبل:أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح فقلت:لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة[٣].

(الوليد بن مَزْيَد البيروتي)قال الطبراني:الوليد بن مزيد ممن سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه[٤].

(١٩١/٢٦) عبيدالله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبومحمد ثقة كان يتشيع من التاسعة قال أبوحاتم:كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح[٥].

قال عثمان بن أبي شيبة:صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان قبيحاً[٦].

وقال أحمد بن حنبل:قد كان يحدث بأحاديث رديئة وقد كنت لا أخرج

(١) الجرح (١٤٧/٥ ـ ١٤٨) .
(٢) التهذيب (٣٣٠/٥) .
(٣) النبلاء(١٧/٨) .
(٤) المعجم الصغير (٣٨٤/١ رقم ٦٤٣) .
(٥) تق (٦٤٥ رقم ٤٣٧٦) .
(٦) الثقات (١٢٥) لابن شاهين .

عنه شيئاً ثم إني خرجت[١].

وقال أيضاً:ربما خرجت عنه وربما ضربت عليه حدث عن قوم غير ثقات فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك[٢].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٣].

وقال أبوحاتم:صدوق كوفي حسن الحديث وأبونعيم أتقن منه وعبيدا لله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة[٤].

وقال ابن سعد:كان ثقة صدوقاً إن شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضعف بذلك عند كثير من الناس وكان صاحب قرآن[٥].

وقال الساجي:صدوق كان يفرط في التشيع[٦].

وقال ابن عدي:ثقة[٧].

(١٩٢/٢٧) عطاء بن السائب أبومحمد ويقال أبوالسائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين[٨].

---

(١) العلل (١٢٧ رقم ٢٢١ - المروذي) .
(٢) العلل (١٧٤ رقم ٣٠٩ - المروذي) .
(٣) الثقات (١٢٥) لابن شاهين .
(٤) الجرح (٣٣٥/٥) .
(٥) الطبقات (٤٠٠/٦) .
(٦) التهذيب (٤٨/٧) .
(٧) نفسه .
(٨) تق (٦٧٨ رقم ٤٦٢٥) .

قال أبوداود: قلت لأحمد: عطاء بن السائب - أعني كيف حديثه؟

قال: من سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب قلت: وهيب؟ قال: نعم.

وقال أبوداود: وقال غير أحمد: قدم عطاء - يعني ابن السائب - البصرة قدمتين.

فالقدمة الأولى: سماعهم صحيح سمع منه في القدمة الأولى حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهشام الدستوائي.

والقدمة الثانية : كان قد تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل وعبدالوارث سماعهم منه ضعيف[١].

وقال أبوحاتم: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بآخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة[٢].

وقال العجلي: جائز الحديث . وقال مرة: كان شيخاً قديماً ثقة ...ومن سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم سفيان فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وخالد بن عبدالله الواسطي إلا أن عطاء كان بآخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كان كبر، صالح الكتاب[٣].

وقال البزار : " كان اضطرب في حديثه "[٤] اهـ .

---

(١) المسائل (٢٨٧) . وانظر تهذيب الآثار (٢٧٧ - علي) لابن جرير .

(٢) الجرح (٦/٣٣٤) .

(٣) الثقات (٢/١٣٦) .

(٤) البحر الزخار (٦/١٣٦) .

وقال بعضهم:إذا حدث عن أبيه فهو صحيح وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغير فهو مضطرب[١].

وممن سمع منه بآخرة بعد اضطرابه: جرير،وخالد بن عبدا لله،وابن علية،وعلي ابن عاصم، ومحمد بن فضيل، ووهيب، وعبد الوارث، وهشيم[٢].

ذكرمن وثقه:

قال حماد بن زيد:أتينا أيوب فقال اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة وهو ثقة اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح[٣].

وقال النسائي:ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة[٤].

(١٩٣/٢٨) عكرمة بن عمار العجلي أبوعمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب و لم يكن له كتاب، من الخامسة مات قبيل الستين[٥].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح[٦].

وقال أيضاً:مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير[٧].

---

(١) شرح العلل (٧٣٨/٢) لابن رجب .
(٢) ذكرهم ابن رجب في شرح العلل (٧٣٨/٢) .
(٣) الجرح (٣٣٣/٦) .
(٤) ت الكمال (٩٢/٢٠) .
(٥) تق (٦٨٧ رقم ٤٧٠٦) .
(٦) العلل (٣٨٠/١ - عبد ا لله) .
(٧) العلل (١١٧/٣ - عبدا لله) .

وقال البخاري:مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير و لم يكن عنده كتاب[١].

وقال أبوداود:ثقة...وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب كان أحمد ابن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو[٢].

وقال علي بن المديني:سألت يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار فضعفها وقال ليس بصحاح[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صدوق ليس به بأس[٤].

وقال أبوحاتم:كان صدوقاً ربما وهم في حديثه وربما دلس وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط[٥].

وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى[٦] .

وقال ابن عدي:هو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة[٧].

(١٩٤/٢٩) عمر بن إبراهيم العَبْدي البصري صاحب الهَرَوي ـ بفتح الهاء والراء صدوق في حديثه عن قتادة ضعف من السابعة[٨].

---

(١) ت بغداد (٢٧٢/١٢) .
(٢) سؤالات الآجري (٣٧٨/١ ـ ٣٧٩) وفي (٣٩/٢) .
(٣) الجرح (١٠/٧) .
(٤) الجرح (١١/٧) .
(٥) نفسه .
(٦) فتح الباري (٦٥١/٩) لابن حجر .
(٧) الكامل (٢٧٧/٥) .
(٨) تق (٧١٤ رقم ٤٨٩٧) .

قال ابن عدي:حديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه[١].

وقال أيضاً:يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها[٢].

وقال أحمد بن حنبل:يروي عن قتادة أحاديث مناكير ويخالف[٣].

وقال أبوحاتم:يكتب حديثه و لا يحتج به[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٥].

وقال مرة:صالح[٦].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة لاأعلم إلا خيراً[٧].

(١٩٥/٣٠) عمر بن راشد بن شَجَرة ــ بفتح المعجمة والجيم ــ اليمامي ضعيف من السابعة ووهم من قال:إن اسمه عمرو وكذا من زعم أنه ابن أبي خثعم[٨].

قال البخاري:يضطرب في حديثه عن يحيى[٩].

---

(١) الكامل (٤٤/٥) .

(٢) الكامل (٤٢/٥) .

(٣) ضـ (١٤٦/٣) للعقيلي .

(٤) الجرح (٩٨/٦) .

(٥) التاريخ (٥٠رقم ٤١ - الدارمي) .

(٦) الجرح (٩٨/٦) .

(٧) نفسه .

(٨) تق (٧١٨ رقم ٤٩٢٨) .

(٩) ت الكبير (١٥٥/٦) .

وقال أيضاً:حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب ليس بالقائم[١].

وقال ابن معين:ليس بشيء[٢].

وقال أبوحاتم:ضعيف الحديث[٣].

وقال أبوزرعة:لين الحديث[٤].

وقال أحمد بن حنبل:حديثه حديث ضعيف حدث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير ليس حديثه حديثاً مستقيماً[٥].

وقال النسائي:ليس بثقة[٦].

وقال ابن عدي:عامة حديثه وخاصة عن يحيى بن أبي كثير لا يوافقه الثقات عليه وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٧].

ذكرمن وثقه:

قال العجلي:لا بأس به[٨].

(١٩٦/٣١) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري أبوأمية ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديماً قبل الخمسين ومائة[٩].

---

(١) ضـ (٣/١٥٨) للعقيلي.
(٢) التاريخ (٢/٤٢٩ – الدوري).
(٣) العلل (١/٣٥٩).
(٤) سؤالات البردعي (٢/٥١٣).
(٥) العلل (٣/١٠٨ – عبد الله).
(٦) ضـ (١٨٣ رقم ٤٧٤).
(٧) الكامل (٥/١٧).
(٨) الثقات (٢/١٦٦).
(٩) تق (٧٣٢ رقم ٥٠٣٩).

قال الأثرم عن أحمد بن حنبل:عمرو بن الحارث حمل عليه حملاً شديداً قال:يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطيء[(١)].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ثقة[(٢)].

وقال أبوحاتم:كان أحفظ الناس في زمانه ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه[(٣)].

وقال أبوزرعة:ثقة[(٤)].

(١٩٧/٣٢) عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبوعثمان ثقة ربما وهم من الخامسة مات بعد الخمسين[(٥)].

قال أحمد بن حنبل:كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة[(٦)].

وقال الجوزجاني:مضطرب الحديث[(٧)].

وقال ابن معين:في حديثه ضعف ليس بقوي وليس بحجة لم يرو عنه مالك وكان يضعفه[(٨)].

---

(١) ت الكمال (٥٧٣/٢١) .
(٢) الجرح (٢٢٥/٦) .
(٣) نفسه .
(٤) الجرح (٢٢٦/٦) .
(٥) تق (٧٤٢ رقم ٥١١٨) .
(٦) شرح العلل (٧٩٨/٢) لابن رجب .
(٧) أحوال الرجال (٢١٢ رقم ٢١٠) .
(٨) الجرح (٢٥٣/٦) .

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه[١].

ذكرمن وثقه:

قال أحمد بن حنبل:ليس به بأس روى عنه مالك[٢].

وقال أبوحاتم:لا بأس به روى عنه مالك[٣].

وقال أبوزرعة:ثقة[٤].

وقال ابن عدي:روى عنه مالك وهو عندي لا بأس به لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق[٥].

(١٩٨/٣٣) فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي أبوفضالة الشامي ضعيف من الثامنة مات سنة سبع و سبعين[٦].

قال إسحاق بن إبراهيم سئل ـ أي ـ أحمد بن حنبل عن فرج بن فضالة؟ فقال:أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث[٧].

وقال أحمد بن حنبل:إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكن حديثه عن

(١) السنن الكبرى (٣٧٢/٢) .
(٢) الجرح (٢٥٣/٦).
(٣) الجرح (٢٥٣/٦) .
(٤) نفسه .
(٥) الكامل (١١٧/٥) .
(٦) تق (٧٨٠ رقم ٥٤١٨) .
(٧) المسائل (٢١٥/٢) .

يحيى بن سعيد مضطرب[١].

وقال ابن معين:ضعيف الحديث[٢].

وقال الفلاس:كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول حدث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث مقلوبة منكرة[٣].

وقال البخاري:عن يحيى بن سعيد منكر الحديث[٤].

وقال النسائي:ضعيف[٥].

وقال أبوأحمد الحاكم:ليس بالقائم[٦].

وقال الساجي:ضعيف الحديث روى عن يحيى بن سعيد مناكير[٧].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ليس به بأس[٨].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[٩].

وقال أبوحاتم:صدوق يكتب حديثه و لايحتج بحديثه عن يحيى بن سعيد فيه

---

(١) سؤالات أبي داود (٢٦٥ رقم ٣٠٤) وانظر:ت بغداد (١٢/٣٩٥) وت دمشق (٤٨/٢٦٥).
(٢) الجرح (٧/٨٦) .
(٣) الجرح (٧/٨٦) .
(٤) ضـ الصغير (٤٧٥ رقم ٣٠٠) .
(٥) ضـ (١٩٠ رقم ٤٩١) .
(٦) التهذيب (٨/٢٣٥) .
(٧) نفسه .
(٨) التاريخ (١٩١رقم ٦٩٦ - الدارمي) .
(٩) الكنى (٢/٨١) للدولابي .

إنكار وهو في غيره أحسن حالاً وروايته عن ثابت لا تصح[١].

(١٩٩/٣٤) فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى المدني ويقال:فليح لقب واسمه عبدالملك صدوق كثير الخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة[٢].

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وابن إسحاق... وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[٣].

وقال ابن معين:ليس بقوي و لايحتج بحديثه وهو دون الدراوردي والدراوردي أثبت منه[٤].

وقال أبوحاتم:ليس بالقوي[٥].

وقال النسائي:ضعيف[٦].

وقال مرة:ليس بالقوي[٧].

وقال أبو أحمد الحاكم:ليس بالمتين عندهم[٨].

ذكرمن وثقه:

قال الدارقطني: ثقة[٩].

---

(١) الجرح (٨٦/٧) .
(٢) تق (٧٨٧ رقم ٥٤٧٨) .
(٣) ضـ (٨٨/٤) للعقيلي .
(٤) الجرح (٨٥/٧).
(٥) الجرح (٨٥/٧) .
(٦) ت الكمال (٣٢١/٢٣) .
(٧) ضـ (١٨٩رقم ٤٨٦) .
(٨) التهذيب (٢٧٣/٨) .
(٩) ضـ (٣٤٠ رقم ٣٥١ – ترجمة أخيه عبد الحميد) .

وقال أيضاً: يختلفون فيه وليس به بأس[١].

وقال الساجي: هو من أهل الصدق و يهم[٢].

وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وحفاظهم[٣].

وقال ابن عدي:ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة...ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة ...أحاديث مستقيمة و غرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير ...وهو عندي لا بأس به[٤].

وقال الذهبي: أحد العلماء الكبار...احتجا به في الصحيحين[٥].

وقال الحافظ:روى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك... لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق[٦].

(٣٥/ ٢٠٠) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيراً من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة[٧].

قال البخاري:روى عنه العلاء بن الحارث وكثير بن الحارث وسليمان بن عبدالرحمن ويحيى بن الحارث أحاديث متقاربة وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن

---

(١) التهذيب (٨/ ٢٧٣).
(٢) التهذيب (٨/ ٢٧٣).
(٣) مشاهير علماء الأمصار (١٤١) .
(٤) الكامل (٦/ ٣٠) .
(٥) الميزان (٣/ ٣٦٥) .
(٦) هدي الساري (٤٣٥) .
(٧) تق (٧٩٢ رقم ٥٥٠٥) .

الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير و اضطراب[١].

وقال أحمد بن حنبل: علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مطرح ولكن يقولون هذه من قبل القاسم ، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم[٢].

وقال أيضاً : يروي علي بن يزيد هذا عنه أعاجيب و تكلم فيها وقال: ما أرى هذا إلا من قبل القاسم.

وقال أبوعبد الله: إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير ؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم.

وقال أبو عبد الله :لما حدث بشر بن نمير عن القاسم قال:شعبة ألحقوه به[٣].

وقال الغلابي:منكر الحديث[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء[٥].

وقال أبوحاتم:حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به و إنما ينكر عنه الضعفاء[٦].

---

(١) ت الصغير (١/٢٥٣) .
(٢) العلل (١/٥٦٥ – عبدالله) .
(٣) ت الكمال (٢٣/٣٨٧) .
(٤) ت الكمال (٢٣/٣٨٩) .
(٥) سؤالات ابن الجنيد (٣٩٦ رقم ٥١٤) .
(٦) ت الكمال (٢٣/ ٣٨٩) .

وقال يعقوب بن شيبة و الترمذي والفسوي:ثقة[١].

وقال العجلي:ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي[٢].

(٢٠١/٣٦) الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبوالحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين[٣].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة وهو دونهم في الزهري - يعني مالك وسفيان بن عيينة وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب[٤].

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٥].

وقال ابن المديني:ثبت[٦].

وقال أحمد بن حنبل:كثير العلم صحيح الحديث[٧].

وقال أبوزرعة: صدوق[٨].

وقال الذهبي:أحد الأعلام والأئمة الأثبات حجة بلا نزاع[٩].

---

(١) ت الكمال (٢٣/ ٣٨٩) .
(٢) نفسه .
(٣) تق (٨١٧ رقم ٥٧٢٠) .
(٤) ت الكمال (٢٤/٢٦٤) .
(٥) الجرح (١٧٩/٧).
(٦) نفسه .
(٧) نفسه .
(٨) الجرح (١٧٩/٧) .
(٩) الميزان (٤٢٣/٣) .

(٢٠٢/٣٧) الشيخ القاضي المعمر أبومنصور محمد بن أحمد بن علي شكرويه الأصبهاني[١].

قال ابن طاهر:لما كنا بأصبهان كان يذكر أن السنن عند ابن شكرويه فنظرت فإذا هو مضطرب فسألت عن ذلك؟فقيل:إنه كان له ابن عمٍ وكانا جميعاً بالبصرة وكان القاضي مشتغلاً بالفقه وإنما سمع اليسير من الهاشمي وكان ابن عمه سمع الكتاب كله وتوفي قديماً فكشط القاضي اسم ابن عمه وأثبت اسمه[٢].

وقال ابن مندة:خلط في كتاب سنن أبي داود ما سمعه منه بما لم يسمعه وحك بعض السماع،كذلك أراني المؤتمن الساجي[٣].

ذكرمن وثقه:

قال السمعاني:كان صحيح السماع[٤].

وقال السِلفي:سألت المؤتمن الساجي؟

فقال:ما كان عنده عن ابن خرشيد قوله[٥] وابن مردويه و الجرجاني وهذه الطبقة فهو صحيح[٦].

(٢٠٣/٣٨) محمد بن إسحاق بن يسار أبوبكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات

---

(١) النبلاء (١٨/٤٩٣) .
(٢) النبلاء (١٨/٤٩٤) .
(٣) النبلاء (١٨/٤٩٣) .
(٤) النبلاء (١٨/٤٩٤) .
(٥) كذا في طبعة اللسان.
(٦) اللسان (٥/٦٣) .

سنة خمسين و مائة ويقال بعدها[١].

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس...وقال:هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[٢].

وقال أحمد بن حنبل:ليس بحجة[٣].

وقال النسائي:ليس بالقوي[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:كان ثقة وكان حسن الحديث[٥].

وقال مرة:ثقة ولكنه ليس بحجة[٦].

وقال أحمد بن حنبل:حسن الحديث[٧].

وقال ابن المديني:صالح وسط[٨].

وقال ابن نمير:إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة[٩].

---

(١) تق (٨٢٥ رقم ٥٧٦٢) .
(٢) ضـ (٤/٨٨) للعقيلي . وانظر : فتح الباري (٢/١٦٦) لابن رجب .
(٣) ت بغداد (١/٢٣٠) .
(٤) ضـ (١٠٢ رقم ٥١٣) .
(٥) ت بغداد (١/٢١٨) .
(٦) التاريخ (٢/٥٠٤ – الدوري) .
(٧) ت بغداد (١/٢٢٣) .
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة (٨٩) .
(٩) ت بغداد (١/٢٢٧) . وقال البيهقي نحوه نقله ابن قيم الجوزية في زاد المعاد (١/٣٧٣).

وقال ابن عدي:وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لابأس به[١].

وقال الذهبي:أحد الأعلام...وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة...وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه[٢].

(٣٩/٢٠٤) محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي أبوعبدالله أصله من الكوفة صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن ورجحه أبوحاتم على ابن لهيعة من السابعة مات بعد السبعين[٣].

قال أحمد بن حنبل:يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع يقولون رأوا في كتبه لحقاً حديثه عن حماد فيه اضطراب[٤].

وقال مرة:أحاديثه عن حماد مضطربة في كتبه لحوق[٥].

وقال أبوحاتم:ذهبت كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات[٦].

---

(١) الكامل (٦/١١٢) .
(٢) الميزان (٣/٤٦٨) .
(٣) تق (٨٣١ رقم ٥٨١٤) .
(٤) العلل (٣/٦٢ – عبد الله) .
(٥) المسائل (٢/٢٣٠) لابن هاني
(٦) الجرح (٧/٢١٩) .

وقال أبوزرعة :ساقط الحديث عند أهل العلم[١].

وقال ابن معين: كان محمد بن جابر أعمى.

وقال الدوري:قلت ليحيى فإنما حديثه كذا؛لأنه كان أعمى؟

قال:لا لكنه عمي واختلط عليه[٢].

وقال مرة:ليس بشيء[٣].

وقال البخاري:ليس بقوي[٤].

وقال أبوداود:ليس بشيء[٥].

وقال النسائي:ضعيف[٦].

ذكرمن وثقه:

قال الفلاس:صدوق كثير الوهم[٧].

وقال أبوحاتم وأبوزرعة:صدوق إلا أن في أحاديثه تخاليط وأما أصوله فهي صحاح[٨].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة؟

---

(١) الجرح (٧/٢٢٠).
(٢) التاريخ (٢/٥٠٧ - الدوري).
(٣) نفسه .
(٤) ت الكبير (١/٥٣) .
(٥) ت الكمال (٢٤/ ٥٦٨) .
(٦) ضـ (٢٠٧ رقم ٥٣٣) .
(٧) الجرح (٧/٢١٩) .
(٨) الجرح (٧/٢٢٠) .

فقال محلهما الصدق،محمد بن جابر أحب إلي من ابن لهيعة[١].

(٢٠٥/٤٠)محمد بن خازم ـ بمعجمتين ـ أبومعاوية الضرير الكوفي لقبه فافاه عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء[٢].

قال ابن نمير : كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش[٣] .

وقال ابن نمير أيضاً:كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش كان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً[٤].

وقال أبوداود:قلت لأحمد:كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ فقال فيه أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ[٥].

وقال أحمد بن حنبل:في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً[٦].

وقال أيضاً:هو يضطرب في أحاديث عبيدا لله ـ يعني ابن عمر[٧].

وقال ابن خراش:صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غير الأعمش فيه

---

(١) الجرح (٢١٩/٧) .
(٢) تق (٨٤٠ رقم ٥٨٧٨) .
(٣) العلل (٧٢) لابن عمار .
(٤) ت بغداد (٢٤٧/٥) .
(٥) المسائل (٣٠١) .
(٦) العلل (٣٧٨/١ – عبد الله) .
(٧) شرح العلل (٨١٢/٢) لابن رجب .

اضطراب[١].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين: كانت الأحاديث الكبار العالية عنده.

وقال أيضاً: روى أبومعاوية عن عبيدا لله بن عمر أحاديث مناكير.

وقال أيضاً: أبومعاوية أثبت من جرير في الأعمش[٢].

وقال يعقوب بن شيبة: كان من الثقات وربما دلس كان يرى الإرجاء[٣].

وقال النسائي: ثقة[٤].

(٢٠٦/٤١) محمد بن سليم أبوهلال الراسبي ـ بمهملة ثم موحدة ـ البصري قيل: كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين وقيل قبل ذلك[٥].

قال أحمد بن حنبل: قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة وهو مضطرب الحديث عن قتادة[٦].

وقال الحسين بن الحسن الرازي سألت يحيى بن معين عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة ؟

---

(١) ت بغداد (٥/٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

(٢) التاريخ (٢/ ٥١٢ ـ ٥١٣ – الدوري) .

(٣) ت بغداد (٥/٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

(٤) ت الكمال (٢٥/ ١٢٣) .

(٥) تق (٨٤٩ رقم ٥٩٦٠) .

(٦) الجرح (٧/٢٧٣) وانظر علل الخلال (١٦٦ – المنتخب) والتجريح (٢/٦٨٢) للباجي.

فقال:فيه ضعف صويلح[١].

وقال يزيد بن زريع: لا شيء[٢].

وقال أبوزرعة : لين[٣].

وقال النسائي :ليس بالقوي[٤].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لأبي هلال الراسبي عن قتادة:وهذه الأحاديث لأبي هلال عن قتادة عن أنس كل ذلك أو عامتها غير محفوظة[٥].

وقال أيضاً: في بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه وهو ممن يكتب حديثه[٦].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صويلح[٧].

وقال مرة:ليس بصاحب كتاب ليس به بأس[٨].

وقال أبوحاتم:محله الصدق لم يكن بذاك المتين[٩].

(٢٠٧/٤٢) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب

---

(١) الجرح (٧/٢٧٣).
(٢) الجرح (٧/٢٧٣) .
(٣) الجرح (٧/٢٧٤) .
(٤) ضـ (٢٠٢ رقم ٥١٦) .
(٥) الكامل (٦/٢١٤) .
(٦) الكامل (٦/٢١٦) .
(٧) الجرح (٧/٢٧٣) .
(٨) نفسه .
(٩) الجرح (٧/٢٧٤) .

القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل بعدها[١].

قال يعقوب بن شيبة:ثقة غير أن روايته عن الزهري خاصة قد تكلم الناس فيها فطعن بعضهم فيها بالاضطراب وذكر بعضهم أن سماعه عن الزهري عرض و لم يطعن بغير ذلك والعرض عند جميع من أدركنا صحيح[٢].

قال المروذي: سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال:ثقة.

قلت:في الزهري ؟

قال:كذا وكذا حدث بأحاديث ـ كأنه أراد خولف ـ[٣].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:ثقة[٤].

وقال ابن المديني:ثقة[٥].

وقال أبوحاتم: ثقة يفقهه أوثق من أسامة بن زيد[٦].

وقال أبوزرعة:ثقة[٧] .

وقال الذهبي:أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته[٨].

---

(١) تق (٨٧١ رقم ٦١٢٢) .
(٢) ت بغداد (٣٠٣/٢) .
(٣) العلل (٦٣ ـ ٦٤) .
(٤) الجرح (٣١٤/٧) .
(٥) نفسه .
(٦) نفسه .
(٧) نفسه .
(٨) الميزان (٦٢٠/٣) .

(٢٠٨/٤٣) محمد بن عبدا لله بن مسلم بن عبيدا لله بن عبدا لله بن شهاب الزهري المدني ابن أخي الزهري صدوق له أوهام من السابعة مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها[١].

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس...وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب[٢].

وقال ابن معين:ليس بذاك القوي[٣].

وقال مرة:ضعيف[٤].

وقال أبوحاتم:ليس بقوي يكتب حديثه[٥].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[٦].

وقال أحمد بن حنبل:لا بأس به[٧].

وقال مرة:صالح الحديث[٨].

وقال أبو داود : ثقة سمعت أحمد يثني عليه وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء

---

(١) تق (٨٦٦ رقم ٦٠٨٩) .
(٢) ضـ (٨٨/٤) للعقيلي .
(٣) الجرح (٣٠٤/٧) .
(٤) التاريخ (٤٨ رقم ٣٣ – الدارمي) .
(٥) الجرح (٣٠٤/٧).
(٦) الجرح (٣٠٤/٧) .
(٧) نفسه .
(٨) ت الكمال (٢٥ / ٥٥٥) .

عليه[١].

وقال الساجي:صدوق تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها[٢].

وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة و لا رأيت له حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة[٣].

وقال الذهبي:صدوق صالح الحديث[٤].

(٤٤/٢٠٩) محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين[٥].

قال يحيى القطان:كان ابن عجلان مضطرباً في حديث نافع و لم يكن له تلك القيمة عنده[٦].

وقال المروذي:سألته ـ أي أحمد بن حنبل ـ عن ابن عجلان؟

فقال: ثقة.

قلت: إن يحيى قد ضعفه ؟

قال:كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل جعل يصيره عن أبي هريرة[٧].

---

(١) ت الكمال (٢٥/ ٥٥٨) .
(٢) التهذيب (٩/٢٤٩) .
(٣) الكامل (٦/١٦٧) .
(٤) الميزان (٣/٥٩٢) .
(٥) تق (٨٧٧ رقم ٦١٧٦) .
(٦) العلل (٣/٢١٨ – عبد الله) وانظر : ضـ العقيلي (٤/١١٨) .
(٧) العلل (١٠٢ رقم ١٦٢) .

ذكرمن وثقه:

قال ابن عيينة: كان ثقة[١].

وقال ابن معين: ثقة[٢].

وقال أحمد بن حنبل: ثقة[٣].

وقال أبوحاتم: ثقة[٤].

وقال أبوزرعة: من الثقات[٥].

(٢١٠/٤٥) مطر ـ بفتحتين ـ ابن طهمان الورّاق أبورجاء السلمي مولاهم الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف من السادسة مات سنة خمس و عشرين ويقال سنة تسع[٦].

قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن عطاء[٧].

وقال أيضاً: كان يحيى بن سعيد يضعف حديث مطر عن عطاء[٨].

وقال أحمد أيضاً: ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة[٩].

---

(١) الجرح (٤٩/٨).
(٢) الجرح (٥٠/٨).
(٣) نفسه.
(٤) الجرح (٥٠/٨).
(٥) نفسه.
(٦) تق (٩٤٧ رقم ٦٧٤٤).
(٧) شرح العلل (٨٠٥/٢) لابن رجب.
(٨) الجرح (٢٨٧/٨).
(٩) العلل (٤١٤/١ – عبد الله).

وقال أيضاً:مطر الوراق في عطاء ضعيف الحديث[١].

وقال ابن معين:ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح[٢].

وقال ابن أبي حاتم:سئل أبوزرعة عن مطر الوراق فقال:صالح كأنه لين أمره[٣].

وقال ابن عدي:لمطر عن قتادة وعطاء وسائر شيوخه أحاديث صالحة وكان يكتب المصاحف بالبصرة ولذا سمي الوراق،وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب[٤].

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:صالح[٥].

وقال أبوحاتم:صالح الحديث[٦].

(٢١١/٤٦) معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبوعروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة[٧].

---

(١) العلل (٤٩١/١ – عبد الله) .
(٢) الجرح (٢٨٨/٨) .
(٣) نفسه .
(٤) الكامل (٣٩٧/٦) .
(٥) الجرح (٢٨٨/٨) .
(٦) نفسه .
(٧) تق (٩٦١ رقم ٦٨٥٧) .

قال ابن معين:إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم.فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا،وما عمل في حديث الأعمش شيئاً.

قال يحيى:وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام(١).

وقال يعقوب بن شيبة:سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛لأن كتبه لم تكن معه(٢).

وقال الأثرم: ((كان معمر مضطرباً في حديث الأعمش ويخطئ فيه))(٣).

وقال ابن معين:معمر عن ثابت ضعيف(٤).

وقال أبوحاتم:ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث(٥).

ذكرمن وثقه:

قال ابن معين:معمر ويونس عالمان بالزهري ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة(٦).

وقال أيضاً:ثقة(٧).

---

(١) انظر ت دمشق (٥٩/ ٤١٤) لابن عساكر . والتجريح (٢/٧٤٢) للباجي . وشرح العلل (٢/٦٨٢، ٦٩١) لابن رجب . والتهذيب (١٠/٢٢٠) .
(٢) شرح العلل (٢/٧٦٧) لابن رجب .
(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٢٩).
(٤) ت الكمال (٢٨/٣٠٩) .
(٥) الجرح (٨/٢٥٧) .
(٦) الجرح (٨/٢٥٧) .
(٧) ت الكمال (٢٨/٣٠٩) .

وقال يعقوب بن شيبة:ثقة وصالح التثبت عن الزهري[١].

وقال النسائي:الثقة المأمون[٢].

وقال الذهبي:أحد الأعلام الثقات له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن[٣].

(٢١٢/٤٧) يحيى بن سليم الطائفي نزيل مكة صدوق سيء الحفظ من التاسعة مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها[٤].

قال أحمد بن حنبل:مضطرب الحديث روى عن عبيدا لله مناكير[٥].

وقال الساجي:أخطأ في أحاديث رواها عن عبيدا لله بن عمر[٦].

وقال أبوحاتم:شيخ محله الصدق و لم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به[٧].

وقال عبدا لله بن أحمد بن حنبل:سألته ـ أي أحمد ـ عن يحيى بن سليم؟ قال:كذا وكذا وا لله إن حديثه ـ يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده[٨].

وقال النسائي:ليس بالقوي[٩].

---

(١) ت الكمال (٣٠٩/٢٨).
(٢) ت الكمال (٣١٠/٢٨) .
(٣) الميزان (١٥٤/٤) . وانظر : هدي الساري (٤٤٤ ـ ٤٤٥) .
(٤) تق (١٠٥٧ رقم ٧٦١٣) .
(٥) سؤالات أبي داود (٢٣٦ رقم ٢٣٨) .
(٦) هدي الساري (٤٥١) .
(٧) الجرح (١٥٦/٩) .
(٨) العلل (٤٨٠/٢ – عبد الله) .
(٩) ضـ (٢٤٣رقم ٦٣٣) .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين:ثقة[١].

وقال مرة:ليس به بأس يكتب حديثه[٢].

وقال أحمد بن حنبل:ثقة[٣].

وقال النسائي:ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيدالله بن عمر[٤].

وقال الفسوي:سني رجل صالح وكتابه لا بأس به وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر[٥].

وقال ابن عدي: وليحيى...أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عنهم وأحاديثه متقاربة وهو صدوق لا بأس به[٦].

(٤٨/٢١٣) يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبوإسرائيل الكوفي صدوق يهم قليلاً من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح[٧].

قال أحمد بن حنبل:حديثه حديث مضطرب[٨].

وفي تاريخ الغلابي:كان يونس بن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي

---

(١) التاريخ (٦٤٨/٢ – الدوري) .
(٢) الكامل (٢١٩/٧).
(٣) الكامل (٢١٩/٧) .
(٤) هدي الساري (٤٥١) .
(٥) المعرفة (٥١/٣) .
(٦) الكامل (٢٢٠/٧) .
(٧) تق (١٠٩٧ رقم ٧٩٥٦) .
(٨) العلل (٥١٩/٢ – عبد الله) .

إسحاق مضطرب في حديث أبيه[١].

ذكرمن وثقه:

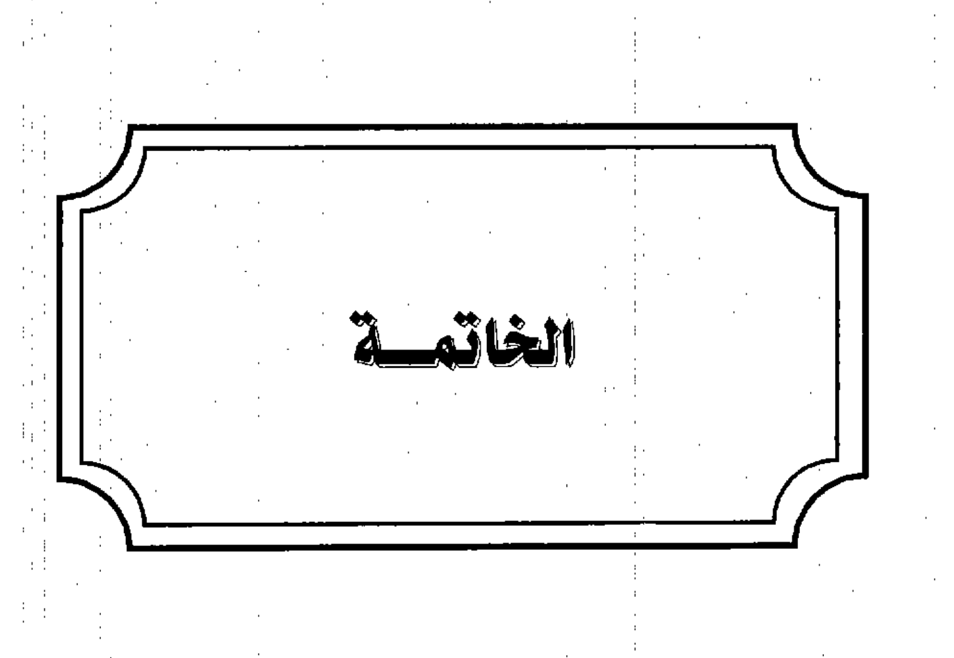
قال ابن معين:ثقة[٢].

وقال أبوحاتم:كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه[٣].

وقال النسائي:ليس به بأس[٤].

---

(١) شرح العلل (٨١٣/٢) لابن رجب .
(٢) التاريخ (٦٠ رقم ٨٧ - الدارمي) .
(٣) الجرح (٢٤٤/٩) .
(٤) ت الكمال (٣٢/ ٤٩٢) .



الخاتمة

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فمعرفة الاضطراب من أهم أنواع علوم الحديث التي يحتاج إلى معرفتها المحدث؛ لتداخلها مع كثيرٍ من الأنواع الأخرى؛ إذ يشترك المضطرب مع المعلل والشاذ والمنكر... إلخ.

وقد انتهت الدراسة - التي وفقني الله للقيام بها، وأسأله سبحانه القبول في الدنيا والآخرة - إلى مايلي:

١ - أهمية الرجوع إلى كتب العلل والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية؛ لفهم كلام أهل الحديث.

٢ - وجدت كلام ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث يتضمن خلاصة كلام أهل الفن في المضطرب مع ما في كلامه - رحمه الله - من قوة ومتانة.

٣ - دراسة الأحاديث المعللة تؤصل الباحث وتزيد من فهمه لعلم الحديث.

٤ - الذي درج عليه أهل الحديث في كلمة (مُضْطرِب) كسر الراء.

٥ - قلة حكم العلماء على الآثار إلا فيما لا مجال للرأي فيه.

٦ - وقوع الاضطراب في الآثار.

٧ - اتحاد المخرج والاختلاف المؤثر وتساوي الأوجه وعدم إمكان الجمع والترجيح خمسة شروط لإعلال الحديث بالاضطراب.

٨ - معنى التساوي: تعارض الوجوه المقتضية للترجيح.

٩ - كثرة وقوع الاضطراب في السند ثم في السند والمتن معاً ثم في المتن لكن بقلة.

١٠ - الحديث المضطرب منه ما يقبل الاعتبار ومنه مالا يقبل الاعتبار.

١١ - الاختلاف منه ماهو مؤثر في الحديث ومنه ماليس بمؤثر.

١٢ - للاختلاف والاضطراب أثر على السند والمتن وعلى الراوي.

١٣ - قد نستطيع الوقوف على الراوي المضطرب.

١٤ - تأصيل القواعد المتعلقة بالسند والمتن.

١٥ - إفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب.

وقد بلغ عددهم مائتين وثلاثة عشر راوٍ منهم ثمانية وأربعون راوٍ وصفوا بالاضطراب مقيداً والبقية مطلقاً.

١٦ - قولهم (فلان مضطرب الحديث) يعني أنه في مرتبة الاعتبار.

١٧ - عدم الضبط هو السبب الرئيسي لاضطراب الراوي.

١٨ - لم أقف على امرأة وصفت بالاضطراب.

١٩ - قلة الوصف بالاضطراب من بعد القرن الثالث لاعتمادهم على ضبط الكتاب.

٢٠ - وجود أحاديث وصفت بالاضطراب في السنن.

التوصيات:

أثناء كتابة البحث تلمست أهمية الكتابة في الموضوعات التالية:

١ - دراسة أنواع علوم الحديث التي لم تسبق دراستها من قبل مع الرجـوع إلى كتب العلل والرجال؛ لفهم كلام أهل الفن.

٢ - إفـراد الـرواة الموصوفـين بوصـف معين مثـل: (منكـر الحديـث) و (يرفـع الموقوف) و (يوصل المرسل).

٣ - إفراد الأحاديث المعللة على الأنـواع مثـل الأحـاديث الشـاذة والأحـاديث المقلوبة.

٤ - إفراد مرويات الرواة الموصوفين بمضطرب الحديث.

٥ - جمـع الروايـات الـتي وصفـت بـالاضطراب كقولهـم (أحـــاديث الحجامــة مضطربة) و (أحاديث الخال وارث مضطربة).

٦ - الاهتمام بطبع بعض الكتب المخطوطة كمعجـم الصحابـة للبغـوي وكثـير من الأجزاء الحديثية.

٧ - الاهتمام بتصحيح بعض الكتب المطبوعة.

كتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الفوائد والنكت.
- فهرس المصادر والمراجع.
- دليل المحتويات.

كشاف الآيات

رقم الآية	الآيــــــــــــة	الصفحة
	سورة آل عمران	
١٠٢	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ا للّه حق تقاته ﴾	٩
	سورة النساء	
١	﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم ﴾	٩
	سورة الأحزاب	
٧٠	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ا للّه ﴾	٩
	سورة الواقعة	
٨٢	﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾	١٤١
	سورة القيامة	
١	﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	١٤٣
٤٠	﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾	١٤٣

كشاف الأحاديث

طرف الحديث	الـــراوي	الصفحة
حديث كراهية سرد الصوم.	عبدا لله بن عمرو	١٦٧
حديث الحجامة للصائم	–	٤١
رحم ا لله امرءً سمع مقالتي.	–	١١
شكركم.	علي	١٤١
شهدت النبي ﷺ يوم حنين.	الحارث بن عدي	١١٠
شيبتني هود.	أبو بكر	٦٩
الصلاة مثنى مثنى.	الفضل	٧١
صيد البر لكم حلال.	جابر	٤٦
العلماء ورثة الأنبياء	–	٦٠
فرض رسول ا لله ﷺ زكاة الفطر.	ابن عمر	١٧٥
كان إذا أراد أن يضحي.	أبو هريرة	١٥٨
كان إذا بال.	يزداد	١٨٢
كان فيما أهدى رسول ا لله ﷺ.	جابر	١٦٦
كتب رسول ا لله ﷺ أن لاتنتفعوا من الميتة	عبد ا لله بن عكيم	١٨١
كلوا الزيت وادهنوا به.	عمر، أبو أسيد	٦١
كنا إذا حججنا.	جابر	٥٤
لا يتناجى اثنان.	أبو سعيد	٧١
لا يركب البحر إلا حاج.	عبد ا لله بن عمرو	٦٠
لا يركب البحر إلا غاز.	أبوبكرة	٦٠

كشاف الآثار

النكت والفوائد

كشاف المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية حفص عن عاصم. طبعة الملك فهد بالمدينة المنورة.

أولاً: المخطوطات:

١- مصورة أجوبة ابن سيد الناس.

٢- مصورة الإعلام بسنته لمغلطاي.

٣- مصورة تصحيح الأخطاء الواقعة في طبعة ضعفاء العقيلي لمحمد البعداني.

٤- مصورة تفسير عبدالرزاق الصنعاني.

٥- مصورة تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي.

٦- مصورة العلل للدارقطني.

٧- مصورة فوائد أبي القاسم الحنائي تخريج أبي محمد النخشبي.

٨- مصورة قضاء الوطر شرح نزهة النظر للقاني.

٩- مصورة مشيخة ابن البخاري.

١٠- مصورة المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية - لابن حجر العسقلاني - المسندة.

١١- مصورة المعجم الأوسط للطبراني.

١٢- مصورة معجم الشيوخ لابن عساكر.

١٣- مصورة معجم الصحابة للبغوي. المكتبة الصديقية.

١٤- مصورة الكنى للإمام مسلم.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

١- الأجوبة المرضية فيما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د.محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الراية = الفتاوى الحديثية.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ- ١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. قدم لها الدكتور إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة -بيروت.

٤- أحوال الرجال: للجوزجاني. تحقيق البستوي ط.دار الطحاوي بالرياض. الأولى عام١٤١١هـ.

٥- اختلاف الحديث للشافعي ت٢٠٤هـ. تحقيق عامر حيدر ط.مؤسسة الكتب الثقافية الأولى عام١٤٠٥هـ.

٦- الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ). دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٧- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبدا لله بن أحمد بن الخليل القزويني = الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد - الرياض.

٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). المكتب الإسلامي.

٩- أساس البلاغة: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبدالرحيم محمود.ط. سنة (١٤٠٢هـ). تصوير دار المعرفة - -بيروت.

١٠- الأسامي والكنى: لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الحاكم الكبير. تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة الغرباء ـ المدينة المنورة.

١١- الأسامي والكنى: لأبي عبد ا لله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ) ((رواية ابنه صالح)). تحقيق: عبدا لله بن يوسف الجديع الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م). مكتبة دار الأقصى - الكويت.

١٢- أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ضمن كتاب: أبو رزعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية) تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ) دار الوفاء - المنصورة، ومكتبة ابن القيم - المدينة المنورة.

١٣- الاستذكار: لابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار قتيبة - دمشق، ودار الوعي - حلب.

١٤- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لأبي عمر يوسف بن عبدا لله القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبدا لله مرحول السوالمة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار ابن تيمية - الرياض.

١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبدا لله بن محمد القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر- القاهرة.

١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الشيباني ط.دار إحياء التراث العربي -بيروت.

١٧- الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.

١٨- أصول السرخسي: لأبي بكر الحنفي (ت٤٩٠هـ) تحقيق: الأفغاني.ط دار المعرفة للطباعة - بيروت.

١٩- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: من الآثار للحازمي ٥٨٤هـ تحقيق راتب حاكمي ط.مطبعة الأندلس، حمص، الأولى عام ١٣٨٦هـ.

٢٠- الأعلام: لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة (١٩٨٠م). دار العلـم للملايـين -بيروت.

٢١- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ت٧٠٢هـ تحقيق عـامر صـبري، دار البشائر - بيروت. الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢- الإكمـال في رفـع الارتيـاب عـن المؤتلـف والمختلـف في الأسمـاء والكنـى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر العجلي = الأمير ابن ماكولا، تحقيـق: عبـد الرحمـن المعلمـي (ج١-٦)، ونـايف العبـاس، (ج٧). الطبعـة الأولى(١٩٦٢-١٩٦٧م) و (١٩٧٦م).دار المعارف العثمانية - الهند.و(ج) في بيروت.

٢٣- الإلزامات: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هـادي الوادعـي. الطبعـة الثانية (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤- ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعرفـة - بيروت.

٢٥- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييـد السـماع: للقـاضي عيـاض بـن موسـى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (١٣٩٨هــ). دار الـتراث - القاهرة - المكتبة العتيقة: تونس.

٢٦- الاختلاف وما إليه: لمحمد بن عمـر بـازمول.ط دار الهجـرة -الريـاض. الطبعـة الأولى (١٤١٥هـ).

٢٧- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: لابن عبد البر. تحقيق: عبد الفتاح أبـو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٢٨- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصـور التميمـي = السـمعاني. تقديم وتعليق: عبد الله البارودي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) - دار الفكر.

٢٩- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف: لابن عبد البر. تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني.ط أضواء السلف. المملكة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٣٠- الإضافة ((دراسات حديثية)) لمحمد بن عمر بازمول.ط دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

٣١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب ((أضواء على السنة)) من الزلل والتضليل والمجازفة: للمعلمي.ط عالم الكتب. سنة (١٤٠٣هـ).

٣٢- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري = ابن المنذر (خمسة مجلدات فقط)، تحقيق: الدكتور صغير أحمد ابن محمد حنيف. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٤١٣هـ). دار طيبة - الرياض.

٣٣- الأوهام التي في مدخل أبي عبدا لله الحاكم النيسابوري: للحافظ عبد لاغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). مكتب المنار - الأردن.

٣٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير شرح أحمد شاكر. تحقيق: علي بن حسن الحلبي.ط دار العاصمة. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق: عمر بن سليمان الأشقر ومراجعة محمد الأشقر وعبد الستار أبو غدة.

٣٦- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق وتعليق وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، دار الراية، الرياض.

٣٧- البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي =ابن كثير. تحقيق: د.أحمد أبو ملحم ود.علي نجيب عطوي وإخوانهم. دار الكتب العلمية.

٣٨- البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي الجويني (ت٤٨٧هـ) تحقيق: الذيب.ط

٣٩- البغية في ترتيب أحاديث الحلية: لعبد العزيز بن محمد ابن الصديق. نسخة مصورة، دار القرآن الكريم -بيروت.

٤٠- بغية الملتمس: لأبي سعيد خليل كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). عالم الكتب.

٤١- بلوغ الآمال في ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال: لأبي عبد الرحمن محمود الجزائري. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). المكتب الإسلامي.

٤٢- بيان مشكل الأحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها: للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مؤسسة الرسالة -بيروت.

٤٣- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح: للعراقي (٨٢٦هـ) تحقيق: كمال الحوت.ط دار الجنان ــ بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٤٤- بيان الوهم والإيهام الواقعين في ((كتاب الأحكام)): للحافظ ابن قطان الفاسي = أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت٦٢٨هـ) دراسة وتحقيق: د. الحسين آيت سعيد. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) دار طيبة - السعودية.

٤٥- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد الزبيدي.

٤٦- التاريخ: ليحيى بن معين، (برواية الدوري). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة - مكة المكرمة.

٤٧- تاريخ أبي زرعة تحقيق خليل المنصور ط. عباس الباز - مكة - الأولى ١٤١٧هـ.

٤٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - وما بعدها). دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٩- تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان = ابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الدار السلفية - الكويت.

٥٠- التاريخ الأوسط (المطبوع باسم التاريخ الصغير): لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار المعرفة -بيروت.

٥١- تاريخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ). مكتبة الخانجي - القاهرة.

٥٢- تاريخ جرجان: لحمزة بن يوسف السهمي. تحت مراقبة: محمد عبد لامعين خان. الناشر عالم الكتب - بيروت، (١٤٠١هـ).

٥٣- تاريخ خليفة بن خياط بن خياط. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). دار القلم: دمشق، مؤسسة الرسالة -بيروت.

٥٤- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي = ابن عساكر: تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ) (١-٤٧).

٥٥- تاريخ الطبري محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الخامسة. دار المعارف - القاهرة.

٥٦- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم. تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد نور سيف. الطبعة الأولى. دار المأمون للتراث - دمشق.

٥٧- تاريخ علماء الأندلس: لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي ابن الفرضي. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني -بيروت.

٥٨- التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٩٩٤م-١٩٨٧م). مطبعة دار المعارف العثمانية - الهند. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٩- تاريخ المدينة: لعمر بن شبة النمري. تحقيق: فهيم محمد شلتوت. الطبعة الأولى. تصوير مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٦٠- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبدالله بن أحمد = ابن زير الربيعي. تحقيق: الدكتور عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار العاصمة.

٦١- تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الواسطي = بحشل. تحقيق: كوركيس عواد. تصوير عام(١٤٠٦هـ). عالم الكتب -بيروت.

٦٢- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي بكر المقدمي. تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتاب والسنة - باكستان.

٦٣- تالي تلخيص المتشابه: لأحمد بن علي ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ). تخريج وتعليق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبي حذيفة أحمد الشقيرات. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). دار الصميمي - السعودية.

٦٤- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبدا لله بن مسلم بـن قتيبـة. شـرحه: السـيد أحمد صقر. الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ١٩٨١م). طبعة المكتبة العلمية.

٦٥- التبصرة والتذكرة: للعراقي (ت٨٠٦هـ) شرح ألفيته.ط دار الباز.

٦٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأحمد بن الجوزي.الطبعة الأولى (١٤٠٦هــ). دار العلمية –بيروت.

٦٧- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشـافعية: لابـن الهمـام (ت٨٦١هـ).ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٦٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج يوسـف بـن عبدالرحمـن المـزي. تحقيـق: عبـد الصمـد شـرف الديـن. الطبعــة الثانيــة (١٤٠٣هــ). المكتـب الإسلامي. – بيروت، والدار القيمة – الهند.

٦٩- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي = ابن كثير. تحقيق: عبد الغني بـن حميـد الكبيسـي. الطبعـة الأولى (١٤٠٦هـ). دار حراء – مكة المكرمة.

٧٠- التحقيق في أحاديث الخلاف: لابن الجوزي. تحقيق: مسـعد السـعدني. الطبعـة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية – بيروت.

٧١- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشـري: لجمـال الديـن أبي محمد عبدا لله بن يوسف بـن محمـد الزيلعـي (ت٧٦٢هــ) بتقديـم الشـيخ /عبدا لله بن عبد الرحمن السـعد. وبعنايـة سـلطان بـن فهـد الطبيشـي. الطبعـة الأولى (١٤١٤هـ) دار ابن خزيمة.

٧٢- تخريج الأربعين السلمية: للحافظ السخاوي. تحقيق: الشيخ علي بن حسن عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامي – بيروت. دار عمـار – عمان.

٧٣- تخريج حديث الأسماء الحسنى: لابن حجر العسقلاني تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة الغرباء- المدينة.

٧٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي ت٩١١هـ تحقيق نظر الفاريابي ط. مكتبة الكوثر الأولى ١٤١٤هـ.

٧٥- تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد عثمان الذهبي.تصوير دار إحياء التراث العربي.

٧٦- تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم: لبرهان الدين الحلبي = سبط ابن العجمي. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى(١٤١٤هـ) دار الأثر -الرياض.

٧٧- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد: لأبي القاسم علي بن الحسين = ابن عساكر.تحقيق د.عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار البشائر -بيروت

٧٨- الترجيح في مسائل الصوم والزكاة: لمحمد بن عمر بازمول.ط دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

٧٩- تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبدا لله بن سعيد العسكري. تحقيق: محمود أحمد ميرة. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

٨٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إكرام ا لله.ط دار البشائر الأولى ١٤١٦هـ.

٨١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: البنداري.ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٢- تعظيم قدر الصلاة: لمحمد بن نصر المروزي: تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مكتبة الدار ـ بالمدينة المنورة.

٨٣- تغليق التعليق: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور سعيد عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي ـ بيروت، دار عمار ـ الأردن.

٨٤- تفسير الطبري: الطبعة ؟ (١٤٠٥هـ) دار الفكر.

٨٥- تفسير القرآن: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) مكتبة الرشد ـ الرياض.

٨٦- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير = ابن كثير. طبعة دار المعرفة ـ بيروت.

٨٧- تفسير القرآن العظيم: مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين: للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب ـ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م) إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز.

٨٨- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ الهند. تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٩- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق: صغير الباكستاني. ط دار العاصمة ـ الرياض. الأولى (١٤١٦هـ).

٩٠- تقييد العلم: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: يوسف العش. الطبعة الثانية (١٩٧٤م). دار إحياء السنة النبوية.

٩١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للعراقي (ت٨٠٦هـ) تحقيق: محمد راغب الطباخ.ط دار الحديث. الثانية (١٤٠٥هـ).

٩٢- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: لأحمد ابن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: سكينة الشهابي. الطبعة الأولى (١٩٨٥م). طلاس - دمشق.

٩٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تعليق السيد عبد الله هاشم اليماني. الطبعة؟ (١٣٨٤هـ). دار المعرفة

٩٤- تلخيص المستدرك: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (بحاشية المستدرك) تصوير دار المعرفة -بيروت.

٩٥- التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب الكلوذاني (ت٥١٠هـ) تحقيق: محمد علي. ط مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٩٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي = ابن عبد البر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف - في المملكة المغربية. الطبعة الأولى.

٩٧- التنكيل بما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل: لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة. طبع دار الكتب السلفية - القاهرة.

٩٨- تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود شاكر. الطبعة الأولى (؟). مطبعة المدني - القاهرة. (الجزء المفقود) من تهذيب الآثار: للطبري. تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار المأمون للتراث - دمشق.

٩٩- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: لعبد القادر بن بدران. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار المسيرة -بيروت.

١٠٠- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)ط دار الفكر ـ بيروت الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

١٠١- تهذيب سنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الزرعي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) دار المعرفة - بيروت.

١٠٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ ـ ١٤١٣هـ). مؤسسة الرسالة -بيروت

١٠٣- توضيح المشتبه: لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي = ابن ناصر الدين. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٠٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني (ت١١٨٢هـ) تحقيق: محمد محي الدين.ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ).

١٠٥- التوكل: لابن أبي الدنيا (٢٠٨-٢٨١هـ). تحقيق: جاسم الدوسري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م). دار البشائر الإسلامية ـ لبنان.

١٠٦- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ ـ ١٤٠٣). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ الهند.

١٠٧- الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث التي خرجها الشيخ الألباني: لأبي أسامة سليم الهلالي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار ابن الجوزي ـ السعودية.

١٠٨- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لأبي عمـر ابـن عبـد البر النمري القرطبي. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار ابن الجوزي ـ الدمام.

١٠٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). عالم الكتب. مكتبة النهضة الحديثة –بيروت.

١١٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لأبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب = ابن رجب. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.

١١١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مكتبة المعارف –الرياض.

١١٢- الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: لأبي عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي –بيروت.

١١٣- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي = الحميدي. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري ـ القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت.

١١٤- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم). الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ الهند. تصوير دار إحياء التراث العربي -بيروت.

١١٥- جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده: للعلائي (ت٧٦١هـ) تحقيق: أبي إسحاق الحويني.ط مكتبة التربية الإسلامية. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

١١٦- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق: الأرناؤوط.ط دار العروبة ـ الكويت.

١١٧- جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٣هـ). المكتبة الإسلامية.

١١٨- الجهاد: لابن أبي عاصم. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار القلم - دمشق.

١١٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد القرشي. تحقيق: محمد الحلو. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٢٠- الجوهر النقي في الرد على البيهقي: لعلاء الدين علي بن عثمان بن مصطفى المارديني = ابن التركماني (بحاشية السنن الكبرى، للبيهقي) الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الهند.

١٢١- الحاوي الكبير: للماوردي. تحقيق: علي معوض وعادل أحمد.ط مكتبة الباز ـ مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

١٢٢- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه: للألباني.ط المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة عام (١٤٠٠هـ).

١٢٣- الخلاصة في أصـول الحديـث: للطيـبي (ت٧٤٣هـ) تحقيـق: صبحـي السامرائي.

١٢٤- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لمحمد بن أحمد بن عثمان = الذهبي، تحقيق وتعليق: محمد شكور بن محمود الحاج إمرير، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

١٢٥- ذيل طبقات الحنابلة: لزين الديـن عبـد الرحمـن بـن أحمـد الحنبلـي = ابـن رجب. تحقيق: محمد حامد فقي. الطبعـة الأولى (١٩٥٢م) مطبعـة السـنة المحمدية ـ القاهرة. تصوير دار المعرفة –بيروت.

١٢٦- ذيل العبر في خبر من غبر: لأبي زرعة أحمد بن عبـد الرحيـم بـن الحسـين العراقـي = ابـن العراقـي. تحقيـق: صـالح مهـدي عبـاس. الطبعـة الأولى (١٤٠٩هـ) مؤسسة الرسالة –بيروت.

١٢٧- ذيل ميزان الاعتدال: لأبي الفضل عبدالرحيم بـن الحسـين = زيـن الديـن العراقـي. تحقيـق: الدكتـور عبـد القيـوم عبـد رب النـبي. الطبعـة الأولى (١٤٠٦هـ) جامعة أم القرى ـ مركز البحوث ـ مكة المكرمة.

١٢٨- الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيـق: نـور الديـن العـتر. الطبعة الأولى سنة (١٣٩٥هـ).

١٢٩- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه. تحقيـق: عبـد الفتـاح أبـو غـدة.ط مكتـب المطبوعـات الإسـلامية ـــ حلـب ـــ الطبعـة الأولى (١٤١٧هـ).

١٣٠- الرسالة: للإمام محمد بن إدريـس الشـافعي. تحقيـق: أحمـد محمـد شـاكر. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار التراث – القاهرة.

١٣١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني: كتب مقدماتها: محمد بن المنتصر بن محمد الزمزمي. الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ). دار البشائر الإسلامية - بيروت.

١٣٢- زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الثالثة عشر (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

١٣٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

١٣٥- السنن لأبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ). دار الحديث -بيروت.

١٣٦- السنن: لعلي بن عمر الدارقطني: ط فيصل آباد - باكستان.

١٣٧- السنن: لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). حديث أكاديمي، باكستان.

١٣٨- السنن: لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. تحقيق: فواز زمرلي وخالد السبع ط دار الريان - القاهرة - الأولى ١٤٠٧هـ.

١٣٩- السنن الصغير: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان.

١٤٠- السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: دكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الكتب العلمية -بيروت.

١٤١- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

١٤٢- السنة: لمحمد بن نصر المروزي: تخريج وتعليق أبي محمد سالم بن أحمد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت.

١٤٣- سؤالات أبي داود للإمام أحمد (السؤالات الحديثية). تحقيق: زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

١٤٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان السجستاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: البستوي.ط مؤسسة الريان ـ بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

١٤٥- سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق مجدي السيد ط.مكتبة القرآن - القاهرة.

١٤٦- سؤالات الحاكم النيسابوري: للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١٤٧- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١٤٨- سؤالات السلمي (أبي عبدالرحمن محمد بن الحسين بن محمد الأزدي): للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: أ.د: سليمات آتش. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العلوم - الرياض.

١٤٩- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١٥٠- سؤالات مسعود بن علي السجزي:للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. تحقيق: الدكتور موفق بن عبدالله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الغرب الإسلامي- بيروت.

١٥١- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ- ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٥٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ ط.دار ابن كثير. بيروت تحقيق: الأرناؤوط. الأولى ١٤٠٦هـ.

١٥٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللكائي. تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان. دار طيبة - الرياض.

١٥٤- شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث: لشمس الدين الحنفي التبريزي.ط شركة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية (١٣٧١هـ).

١٥٥- شرح نخبة الفكر: لنور الدين علي بن محمد بن سلطان = ملا علي القاري، (١٣٩٨هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت.

١٥٦- شرح علل الترمذي: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي= ابن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة المنار - الأردن.

١٥٧- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية -بيروت.

١٥٨- شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي. الطبعة (؟). دار إحياء السنة النبوية.

١٥٩- صحيح ابن خزيمة (محمد بن إسحاق بن خزيمة). تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي -بيروت.

١٦٠- صحيح البخاري: (مع شرحه فتح الباري)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة الطبعة السلفية ـ دار المعرفة -بيروت.

١٦١- صحيح سنن ابن ماجه: للشيخ /محمد ناصر الدين الألباني.الطبعة الأولى مكتب التربية.

١٦٢- صحيح سنن أبي داود: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتب التربية.

١٦٣- صحيح سنن الترمذي: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتب التربية.

١٦٤- صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ) مكتبة المعارف -الرياض.

١٦٥- صحيح سنن النسائي: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتب التربية.

١٦٦- الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري = ابن بشكوال. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني -بيروت.

١٦٧- الصمت وآداب اللسان: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) الكتاب العربي

١٦٨- كتاب الصيام: لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت١٣٠١هـ). تحقيق: عبد الوكيل الندوي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) الدار السلفية - الهند.

١٦٩- الضعفاء: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ) دار الوفاء - المنصورة، مكتبة ابن القيم - المدينة المنورة.

١٧٠- الضعفاء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: فاروق حمادة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) دار الثقافة - الدار البيضاء.

١٧١- الضعفاء الصغير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: بوران الضناوي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) عالم الكتب - بيروت.

١٧٢- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

١٧٣- الضعفاء والمتروكين: لأحمد بن شعيب بن علـي النسـائي. تحقيـق: بـوران الضناوي، وكمال يوسف حوت. الطبعـة الأولى (١٤٠٥هـ) مؤسسـة الكتب الثقافية ـ بيروت.

١٧٤- الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبـد الرحمن بـن علـي القرشـي = ابـن الجوزي. تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٧٥- ضعيف الأدب المفرد: للشيخ / محمد ناصر الدين الألبـاني. الطبعـة الأولى (١٤١٤هـ) دار الصديق ـ السعودية.

١٧٦- ضعيف الجامع الصغير وزياداته ((الفتح الكبير)): للشيخ / محمـد نـاصر الدين الألباني. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامي ـ بيروت.

١٧٧- ضعيف سـنن ابـن ماجـه: للشـيخ/ محمـد نـاصر الديـن الألبـاني. الطبعـة الأولى(١٤٠٩هـ). المكتب الإسلامي ـ بيروت.

١٧٨- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي.

١٧٩- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني. الطبعـة الأولى (١٤١١هـ) المكتب الإسلامي.

١٨٠- ضعيف سنن النسائي: للشيخ/ محمد ناصر الديـن الألبـاني. الطبعـة الأولى (١٤١١هـ) المكتب الإسلامي.

١٨١- الطبقات: لأبـي عمـرو خليفـة بـن خيـاط = شـباب العصفـري. تحقيـق: الدكتور أكرم ضيـاء العمـري. الطبعـة الثانيـة (١٤٠٢هـ) دار طيبـة - الرياض.

١٨٢- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتـابعين وأصحـاب الحديـث: لأبـي بكر أحمد ابن هارون بن روح البرديجي. تحقيق: سكينة الشـهابي. الطبعـة الأولى (١٩٨٧م) مكتبة طلاس ـ دمشق.

١٨٣- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي = ابن السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتـاح محمـد الحلـو. الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ) تصوير مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

١٨٤- الطبقات الكبرى: لمحمد بـن سـعد كـاتب الواقـدي: (أ) تحقيـق: إحسـان عباس. تصوير دار صادر ـ بيروت. (ب) تحقيق: زياد محمد الطبعة الثانيـة (١٤٠٨هـ) مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. (ج) تحقيق: د. محمـد بن صامل السلمي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) مكتبة الصديق ـ الطائف.

١٨٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبـدا لله بـن محمـد ابن جعفر بن حيان الأصبهاني = أبي الشيخ. دراسة وتحقيق عبـد الغفـور عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨٦- ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني: للكنوي (ت١٣٠٤هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غـدة.ط مكتـب المطبوعـات الإسـلامية بحلـب. الطبعـة الثالثـة (١٤١٦هـ).

١٨٧- العبر في خبر من غبر: لمحمد بن احمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: أبي هاجر محمـد السـعيد ابـن البسـيوني زغلـول. الطبعــة الأولى (١٤٠٥هــ). دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٨٨- العدة في اصول الفقه: لأبي يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ) تحقيــق: المبـاركي. الطبعة الأولى عام (١٤٠٠هـ).

١٨٩- العلل: للدارقطني علي بن عمر (من ج١-١١). تحقيــق: الدكتـور محفـوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥ - ١٤١٢هـ) دار طيبة - المدينة المنورة.

١٩٠- العلل: لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي = ابـن المديـني. تحقيـق: محمـد مصطفى الأعظمي. الطبعة الثانية (١٩٨٠م) المكتب الإسلامي - بيروت.

١٩١- علل الأحاديث في كتاب ((الصحيح)) لمسلم بن الحجاج: لأبي الفضـل ابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ). تحقيق: علي بن حسن بن علـي بـن عبـد الحميد الحلبي الأثري. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) دار الهجرة — السعودية.

١٩٢- علل الحديث: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبـي حـاتم. تحقيق: محب الدين الخطيب. تصوير دار المعرفة، بيروت: (١٤٠٥هـ).

١٩٣- العلل الصغير: للترمذي (بذيل جامع الـترمذي). تحقيـق: إبراهيـم عطـوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٤- العلل الكبير للترمذي: بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق ودراسـة: حمـزة ديب مصطفى. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) مكتبة الأقصى - عمان.

١٩٥- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل(رواية ابنه عبـد الله بـن أحمـد عنـه). تحقيـق: وصـي الله عبـاس. الطبعـة الأولى (١٤٠٨هــ) المكتب الإسلامي - بيروت. دار الخاني -الرياض.

١٩٦- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمـد بـن حنبـل (بروايـة المـروذي وغـيره). تحقيـق: وصـي الله عبـاس. الطبعـة الأولى (١٤٠٨هــ) الـدار السلفية، الهند.

١٩٧- عمارة القبور: للمعلمي. تحقيق: الزيادي.ط المكتبة المكية ـ مكـة. الطبعـة الأولى (١٤١٨هـ).

١٩٨- علوم الحديث: لابن الصلاح. تحقيق: عائشة بنت الشاطئ.ط دار المعارف ـ القاهرة

١٩٩- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي. تحقيق: محمود السيّد الدغيمي ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) دار السيد للنشر (مصورة المخطوط).

٢٠٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ) دار الفكر ـ بيروت.

٢٠١- غاية المنتهى في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد = الجزري. نشره: ج. براجستراسر. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ) تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٤هـ).

٢٠٢- غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث: للسماحي.ط دار العهد الجديد. الطبعة الثانية.

٢٠٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) تحقيق: جماعة من الباحثين.ط مكتبة الغرباء الأثرية. الطبعة الأولى عام (١٤١٧هـ).

٢٠٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب. مصورة الطبعة السلفية، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٠٥- فتح الباقي على ألفية العراقي: للأنصاري (ت٩٢٥هـ).ط دار الباز.

٢٠٦- الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضـاوي: لزيـن الديـن عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ). تحقيق: أحمـد مجتبـى بـن نذيـر عـالم السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار العاصمة -الرياض.

٢٠٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبـي عبـد الله محمـد بـن عبـد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علـي. الطبعـة الثانيـة (١٤١٢هـ) تصوير دار الإمام الطبري.

٢٠٨- فتح الوهاب بتخريج أحـاديث الشـهاب: لأحمـد بـن محمـد بـن الصديـق الحسـني الغمـاري. تحقيـق: حمـدي عبـد المجيــد السـلفي. الطبعـة الأولى (١٤٠٨هـ) عالم الكتب - بيروت.

٢٠٩- الفروسية: لمحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعـة الأولى (١٤١٤هـ) دار الأندلس - حائل - السعودية.

٢١٠- الفصل للوصـل المدرج في النقـل: لأبـي بكـر أحمـد بـن علـي بـن ثـابت البغـدادي(ت٤٦٣هـ) تحقيـق: محمـد بـن مطـر الزهرانـي. الطبعـة الأولى (١٤١٨هـ) دار الهجرة - الدمام.

٢١١- الفقيه والمتفقـه: لأحمـد بـن علـي بـن ثـابت الخطيـب البغـدادي. تحقيـق: إسمـاعيل الأنصـاري. الطبعـة الثانيـة (١٤١٠هـ) دار الكتـب العلميـة ــ بيروت. * الفوائد = لأبي حفص عمر بن أحمد = ابن شـاهين = مجمـوع فيه مصنفات الحافظ أبي حفص.

٢١٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. واشرف على طبعه زهير الشاويش. الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ) المكتب الإسلامي - بيروت.

٢١٣- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق. مكتب تحقيق التراث بالرسالة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢١٤- القراءة خلف الإمام: للبيهقي (ت٤٥٨هـ)ط المكتبة الأثرية - باكستان.

٢١٥- القراءة خلف الإمام: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١٦- قواطع الأدلة في أصول الفقه: للسمعاني (ت٤٨٩هـ) تحقيق: الحكمي. الطبعة الأولى عام (١٤١٩هـ).

٢١٧- القول البديع: للسخاوي: تحقيق: بشير محمد عيون - طبعة مكتبة المؤيد.

٢١٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: قدم له وعلق عليه محمد عوامة ، وخرج نصوصه أحمد نمر الخطيب. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن.

٢١٩- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: لابن حجر العسقلاني. مطبوع - آخر ((الكشاف)) للزمخشري - طبعة دار المعرفة -بيروت.

٢٢٠- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبدا لله بن عدي الجرجاني: تحقيق: الدكتور سهيل زكار، وقراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ)، دار الفكر - بيروت -لبنان.

٢٢١- كتاب التمييز: للإمـام مسـلم النيسـابوري (ت٢٦١هـ) تحقيـق: محمـد الأعظمي.ط شركة الطباعة العربية السعودية المحـدودة -الريـاض. الطبعـة الثانية عام (١٤٠٢هـ).

٢٢٢- كتاب النكت على ابـن الصـلاح: للزركشـي (ت٧٩٤هـ) تحقيـق: نـور علي. رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى.

٢٢٣- كتاب المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين المعتزلي (ت٤٣٦هـ).

٢٢٤- كشف الأستار عن زوائد البزار: لنور الدين علي بـن أبـي بكـر الهيثمـي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعـة الأولى (١٣٩٩هـ-١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٢٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي: للبخاري (ت٧٣٠هـ) تحقيق: محمد البغدادي.ط دار الكتـاب العربـي ـ بـيروت. الطبعـة الثانيـة (١٤١٤هـ).

٢٢٦- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٧- الكنى: لمحمد بـن إسمـاعيل البخـاري. الطبعـة الأولى (١٣٦٠هـ). دائـرة المعارف النظامية - الهند. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٨- الكنى والأسماء: لأبي بشـر محمـد بـن أحمـد بـن حمـاد الدولابـي. الطبعـة الأولى (١٣٢٣هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند.

٢٢٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الـرواة: لأبـي البركـات محمـد ابن أحمد = ابن الكيال. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعـة الأولى (١٤١٠هـ). دار المأمون - بيروت.

٢٣٠- لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم ابـن منظـور المصـري. الطبعـة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) دار الفكر - دار صادر -بيروت.

٢٣١- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجـر العسـقلاني. الطبعـة الأولى (١٣٢٩هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند. تصوير مؤسسـة الأعلمي -بيروت، (١٣٩٠هـ).

٢٣٢- مختلف الحديث وموقف النقـاد والمحدثين منـه: لأسـامة خيـاط.ط مطـابع الصفا. مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٢٣٣- المختبر المبتكر شرح المختصـر: للفتوحـي (ت٩٧٢هـ) تحقيـق: الزحيلـي ونزيه حماد.ط مكتبة العبيكان -الرياض. عام (١٤١٣هـ).

٢٣٤- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: للجيزاني.ط دار ابن الجوزي ـ الدمام. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٣٥- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: للمرتضى الزيـن.ط مكتبة الرشد -الرياض. الطبعة الأولى عام (١٤١٥هـ).

٢٣٦- المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن علـي بـن عمـر البغـدادي = الدارقطـني. تحقيـق: الدكتـور موفـق بـن عبدا لله بـــن عبـد القـادر. الطبعـة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٣٧- المؤتلف والمختلف: لعبد الغني بن سـعيد الأزدي المصـري، تحقيـق: محمـد محيي الدين الجعفري. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ) بالهند.

٢٣٨- المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحـامدي. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار القادري - دمشق وبيروت.

٢٣٩- المجروحين من المحدثين والضعفـاء والمـتروكين: لأبـي حـاتم محمـد بنحبـان التيمي البستي.تحقيق: محمـود إبراهيـم زايـد، دار الوعـي، بحلـب، الطبعـة الأولى،١٣٩٦هـ.

٢٤٠- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بـن ومحمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي - بمساعدة ابنه محمد - الطبعة (؟) طبع تحت إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

٢٤١- محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح: للبلقيني. تحقيـق: عائشـة بنت الشاطئ.ط مطبعة دار الكتب ـ القاهرة.

٢٤٢- المحدث الفـاصل بـين الـراوي والواعـي: للقـاضي الحسـن بـن عبدالرحمـن الرامهرمزي. تحقيق: د.محمد عدادب الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر -بيروت.

٢٤٣- المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابـن حـزم الأندلسـي، طبعـة مقابلة علىعدة مخطوطات، كما قوبلت على النسخة التي حققهـا الشـيخ أحمد محمد شاكر. طبع دار الفكر.

٢٤٤- المدخل إلى الإكليل: لأبي عبدا لله الحاكم النيسابوري. تحقيق: فـؤاد عبـد المنعم أحمد، الطبعة الأولى (١٩٨٣م)، دار الدعوة، الاسكندرية.

٢٤٥- المدخل إلى السنن الكبرى: لأحمد بن الحسـين البيهقـي. تحقيـق: الدكتـور محمـد ضيـاء الرحمـن الأعظمـي. الطبعـة الأولى(؟). دار الخلفـاء للكتـاب الإسلامي - الكويت.

٢٤٦- المدخل إلى الصحيح: لأبي عبدالله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة -بيروت.

٢٤٧- المراسيل: لأبي داود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٤٨- مسائل الإمام أحمد:تأليف أبي داود السجستاني. تحقيق: محمد رشيد رضا. تصوير دار المعرفة -بيروت.

٢٤٩- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ ـ ١٤٠٠). المكتب الإسلامي بيروت.

٢٥٠- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية ابنه أبي الفضل صالح. تحقيق: الدكتور فضل الرحمن دين محمد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار العلمية ـ الهند.

٢٥١- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ) دائرة المعارف العثمانية ـ الهند. تصوير دار المعرفة.

٢٥٢- المستصفى من علم الأصول: للغزالي (ت٥٠٥هـ) تحقيق: محمد الأشقر.ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) .

٢٥٣- المسند: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود = الطيالسي. تصوير دار المعرفة - بيروت.

٢٥٤- المسند: لأبي يعلـى أحمـد بـن علـي بـن المثنـى الموصلـي. تحقيـق: حسـين الأسد. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) دار المأمون للتراث ـ دمشق.

٢٥٥- المسند للإمام أحمـد بـن محمـد بـن حنبـل:(أ) الطبعـة الأولى (١٣١٣هـ) القاهرة. (والعزو إليها بذكر المجلد ورقم الصفحة).(ب) تحقيق: أحمد بن شـاكر. الطبعـة الأولى (١٩٤٨م ـ ١٩٧٧م) دار المعـارف ـــ القـاهرة. (والعزو إليها بذكر أرقـام الأحـاديث). (ج) تحقيـق: شـعيب الأرنـاؤوط وإخوانه. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) مؤسسة الرسالة.

٢٥٦- مسند البزار (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكـي) (٨/ مجلـدات منـه) تحقيـق: الدكتـور محفـوظ الرحمـن زيـن ا لله. الطبعـة الأولى (١٤٠٩هــ) مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٢٥٧- المسند: للحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٢٥٨- مسند أبي حنيفة: لأبي نعيم الأصفهـاني. تحقيـق: نظـر محمـد الفاريـابي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مكتبة الكوثر -الرياض.

٢٥٩- المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية. تحقيق: محمـد محيي الديـن.ط مطبعـة المدني.

٢٦٠- مشـاهير علمـاء الأمصـار: لأبـي حـاتم محمـد بـن حبـان البسـتي. تحقيـق: فلايشهمر. تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٦١- مشيخة إبراهيم بن طهمان. تحقيق: الدكتور محمـد طـاهر مـالك. الطبعـة الأولى (١٤٠٣هـ) مجمع اللغة العربية ـ بدمشق.

٢٦٢- المصباح المنير: للفيومي: طبعة إحياء الكتب العربية -بيروت.

٢٦٣- المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بـن عثمان العبسي = ابن أبي شيبة. تقديـم وضبـط كمـال يوسـف الحـوت. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار التاج -بيروت.

٢٦٤- المصنـف: لعبـد الـرزاق بـن همـام الصنعـاني. تحقيــق: حبيــب الرحمــن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ) المكتب الإسلامي -بيروت.

٢٦٥- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: للجيزاني.ط دار ابن الجوزي ـ الدمام. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٦٦- معالم السنن (شرح سنن أبي داود): لأبي سليمان حمد بن محمد الخطـابي (مع مختصر سنن أبي داود) لأبي سـليمان حمـد بـن محمـد الخطـابي (مـع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب ابن قيم الجوزية). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة (١٤٠٠هـ) دار المعرفة -بيروت.

٢٦٧- المعجم الأوسط للطبراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق: طارق عوض وزملائه. ط. دار الحرمين. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٦٨- المعجم الصغير: لأبي القاسم بن أحمد بن أيـوب = الطـبراني. مـع تخريجـه (الروض الداني). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. الطبعـة الأولى (١٤٠٥هـ) المكتب الإسلامي. بيروت، دار عمار ـ عمان.

٢٦٩- المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سـليمان بـن أحمـد الطـبراني. تحقيـق: حمـدي عبـد المجيـد السـلفي (ج١ـ٣). الطبعـة الأولى (١٣١٩هــ) الـدار العربية للطباعة ـ بغداد.

٢٧٠- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبـد السلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٧١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (بترتيب الهيثمي والسبكي). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) مكتبة الدار ـ بالمدينة المنورة.

٢٧٢- معرفة الرجال: ليحيى بن معين (رواية: أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز) تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع حافظ، وغزوة بدير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٧٣- معرفة الرواة المتكلم بما لا يوجب الرد: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق إبراهيم سعيد إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الوفاء: القاهرة.

٢٧٤- معرفة السنن والآثار: للبيهقي تحقيق سيد كسروي ط. دار الكتب العلمية -بيروت. الأولى - ١٤١٢هـ.

٢٧٥- معرفة علوم الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). المكتبة العلمية، بالمدنية المنورة.

٢٧٦- المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الدار - المدينة المنورة.

٢٧٧- المغني في الضعفاء: للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر.

٢٧٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحيـاء مـن الأخبـار: للعراقي (ت٨٠٦هـ) اعتناء أشرف عبد المقصود.ط دار طبرية -الريـاض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

٢٧٩- مفردات ألفاظ القرآن لراغب الأصفهاني.تحقيق: صفوان داوودي.ط.دار القلم - دمشق الثانية ١٤١٨هـ.

٢٨٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي. تحقيـق: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السـيد ومحمـود إبراهيـم بـزال. الطبعـة الأولى (١٤١٧هــ). دار ابـن كثـير، ودار الكلـم الطيب.

٢٨١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسـنة: لمحمـد بـن عبـد الرحمـن السـخاوي. تحقيـق: عبـدا لله محمـد الصديــق. الطبعـة الأولى(١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية -بيروت.

٢٨٢- المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن: تحقيق: عبدا لله بن يوسـف الجديـع. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار فواز - الأحساء.

٢٨٣- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لحمد بن أبي بكـر الدمشـقي = ابـن قيم الجوزية. تحقيق: عبـد الفتـاح أبـو غـدة. الطبعـة الأولى (١٣٩٠هــ). مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٨٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: روايـة أبـي خـالد الدقـاق يزيد بن الهيثم ابن طهمان البادي. تحقيق: د.أحمد محمد نور السـيف. دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت.

٢٨٥- المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ط. مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٨٦- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لأحمد بن علـي بـن حجـر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبـد المجيـد السـلفي، وصبحـي السـيد جاسـم السامرائي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الرشد - الرياض.

٢٨٧- الموضح لأوهـام الجمـع والتفريـق: لأبـي بكـر أحمـد بـن علـي بـن ثـابت الخطيب البغدادي. تحقيق: عبدالرحمـن بـن يحيـى المعلمـي. الطبعـة الثانيـة (١٤٠٥هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي.

٢٨٨- الموقظة في علـم مصطلـح الحديـث: للذهبي (ت٧٤٨هـ) بتحقيـق: عبـد الفتاح أبو غدة.ط مكتب المطبوعات الإسـلامية ـ حلـب. الطبعـة الأولى عام (١٤٠٥هـ)

٢٨٩- ميزان الاعتـدال في نقـد الرجـال: لمحمـد بـن أحمـد بـن أحمـد بـن عثمـان الذهـبي. تحقيـق: علـي محمـد البجـاوي. الطبعـة الأولى (١٤١٢هــ). دار المعرفة - بيروت.

٢٩٠- نتائج الأفكـار في تخريـج أحـاديث الأذكـار: لأحمـد بنعلـــي بـــن حجـــر العسـقلاني (ج٢١). تحقيـق:حمـدي عبـد المجيـد السـلفي.الطبعـة الأولى (١٤٠٦هـ١٤١١هـ). مكتبة المثنى: بغداد، ومكتبة ابن تيمية: القاهرة.

٢٩١- نزهة النظـر في توضيـح نخبـة الفكـر: لابـن حجـر العسـقلاني (٨٥٢هــ) تحقيـق: علـي بـن حســن الحلـبي.ط دار ابـن الجـوزي. الطبعــة الأولى (١٤١٣هـ).

٢٩٢- نزهة الألباب في الألقاب: لأحمد بن علي بـن حجـر العسـقلاني. تحقيـق: عبد العزيز بـن محمـد بـن صـالح السـديري. الطبعـة الأولى (١٤٠٩هــ). مكتبة الرشد -الرياض.

٢٩٣- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لجمال الدين عبدا الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدابهيل - الهند. الطبعة الأولى (١٩٨٣م). دار المأمون - القاهرة.

٢٩٤- النظر في أحكام النظر بحاسة البصر: لعلي بن محمد القطان. تحقيق: إدريس الصهري. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار حياء التراث - بيروت. دار الثقافة - الدار البيضاء.

٢٩٥- نظم المتناثر في الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني الطبعة الثانية. دار الكتب السلفية - القاهرة.

٢٩٦- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: للعلائي (ت٧٦٣هـ) تحقيق: بدر البدر.ط دار ابن الجوزي ـ السعودية. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٩٧- النكت الظراف على الأطراف: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (بحاشية تحفة الأشراف للمزي). تحقيق: عبد لاصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي: بيروت، الدار القيمة: الهند.

٢٩٨- النكت على كتاب ابن الصلاح: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). طبع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

٢٩٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبد الله محمد الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية)، مكتبة أضواء السلف، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق: حسن نور العلي.

٣٠١- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ) دار الفكر.

٣٠٢- الهداية في تخريج أحاديث البداية: لأحمد الغماري.ط عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة الأولى عام (١٤٠٧هـ) .

٣٠٣- الوسيط: لأبي الحسن محمد بن أحمد الواحدي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفريقهما. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة